

مركز دراسات الوحدة العربية

إسرائيل ٢٠٢٠

خطّتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

المجلد الثاني

«صورة المستقبل» وسبل تحقيقها



مركز دراسات الوحدة العربية

إسرائيل ٢٠٢٠

خطّتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

المجلد الثاني

«صورة المستقبل» وسبل تحقيقها

راجع الترجمة عن العبرية:

د. الياس شوفاني

أ. هاني عبد الله

تقديم: الدكتور سلمان أبو ستة

إسرائيل ٢٠٢٠

خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

٣ ٢ - ٤١١

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع/تقديم سلمان أبو ستة؛
راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله.
٦ مج (مج ٢، ٣٥٢ ص).
محتويات: مج ٢. «صورة المستقبل» وسبل تحقيقها.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-43-9 (vol. 2)
ISBN 9953-450-32-3 (Set)

١. إسرائيل ـ التخطيط. ٢. إسرائيل ـ السياسة الاقتصادية. ٣. إسرائيل ـ السياسة الاجتماعية. ٤. دراسات المستقبل ـ إسرائيل. أ. أبو ستة، سلمان (مقدم). ب. شوفاني، الياس (مراجع). ج. عبد الله، هاني (مراجع).
320.6095694

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

المحتويـــــات

القسم الأول
المنهجيـة

القسم الثاني
مكوّنات المخطّط لتنظيم المجال الوطني

٢ - ٤١٥

القسم الثالث
مكوّنات المخطط: «صورة عن قرب» و«صورة عن بعد»

القسم الرابع
البرنامج الكميّ لمكونات المخطط

القسم الخامس
«صورة المستقبل»: تكامل مكوّنات المخطط

تمهيـد

«صورة المستقبل» ـ المخطط لتنظيم المجال الوطني- تعتبر قلب وبؤرة المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، فمن جهة تشكل تلخيصاً وجميعة لمسار تفكير لعدد من السنين، شارك فيه جزء من أرفع المخططين منزلة في إسرائيل. ومن الجهة الأخرى، فإنها تنتج الوثائق التي ترسم سياسة المخطط الرئيسي، وهي الوثائق التي تواجه السؤال المتعلق بكيفية تطبيق وتنفيذ توصياتها. وهناك أربع قنوات تفكير تشكل همزة وصل بين مجمل وثائق المخطط الرئيسي وبين «صورة المستقبل»:

ـ خصوصية معضلات التخطيط: تتطلع إسرائيل إلى أن تكون ضمن الدول المتطورة، وهي تملك حقاً القدرة لتحقيق ذلك، إلا أنها في سعيها للقيام بذلك، تواجه قضايا تخطيطية متميزة: فلا يكفي أن تكون إسرائيل واحدة من أكثر الدول اكتظاظاً، إلا أن زيادة السكان هي غاية وطنية منشودة، وبالفعل فإن هذه الزيادة تحدث بمعدلات أعلى بكثير من تلك القائمة في الغرب. وفي هذه الظروف، تقترح «صورة المستقبل» كيفية سدّ الهوّة بيننا وبين الدول المتطورة، في سياق مواجهة الحجم الصغير للدولة، والحاجة إلى الحفاظ على مواردها الطبيعية، وحماية المواقع البانورامية المعرضة للخطر.

ـ سيناريوات مستقبلية لصورة الدولة: لا ينبغي تصميم التخطيط وفقاً لقالب مقتضيات الحاضر القسرية، وإنما توجيهه وفقاً للاتجاهات المتوقعة والمطلوبة. ووفقاً لذلك، فإن «صورة المستقبل» تقترح أنماط تطوير تدفع إلى أمام قيماً عالمية مثل التحديث التكنولوجي، وحرية الفرد في الاختيار، وفي المقابل تعزز علاقات إسرائيل مع العالم اليهودي، وكل ذلك في إطار توطّد وترسيخ السلام في الشرق الأوسط.

ـ مجال/ حيز الإمكانات: على رغم المقتضيات القسرية الكثيرة المؤثرة في بيئتنا التخطيطية من الداخل ومن الخارج، فإن مستقبلنا بأيدينا. وتمّ في اطار المشروع تطوير سلسلة من البدائل التخطيطية للدولة، حين ترفع كل واحدة منها قيماً في مجالات البيئة والاقتصاد والمجتمع. وتعتبر «صورة المستقبل» هي المختارة من بين

سلسلة البدائل، تقترح أفضل دمج وتنسيق في ما بينها.

ـ الحاجة إلى تفكير متعدّد المجالات، وإلى تنسيق بين القطاعات المختلفة: إن إشكالية البيئة التخطيطية في إسرائيل، تتطلب حلولاً شاملة ومترابطة تتسامى فوق التشخيصات المألوفة بين نطق مهنية وبعيداً عن التقسيمات القائمة بين قطاعات التنفيذ، وفي إطار «صورة المستقبل» تتحول العوامل التي في حالة صراع اليوم لتصبح مكملة بعضها لبعض، بحيث ينشأ بين عمليات القطاعات المختلفة فعل متبادل.

إن تحليل استمرار الاتجاهات القائمة يظهر أن التطوير وفق قالب «الأعمال كالمعتاد» لن يقود الدولة إلى تحقيق العديد من أهدافها، بل سيزيد أيضاً من حدّة الصراعات القائمة في مجالات البيئة والاقتصاد والمجتمع، وفي المقابل فإن «صورة المستقبل» تدل على أن إسرائيل قادرة على التقدم في مسار التطور من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والمعالم البانورامية، كما سيكون بالإمكان الاستفادة من النمو الاقتصادي، وفي المقابل سدّ الفجوات بين فئات في المجتمع الإسرائيلي؛ كذلك فإنه بالإمكان التركيز على خصوصية دولة إسرائيل في سياق تعزيز مكانتها في العالم اليهودي، كما أنه من الممكن تنفيذ ذلك كله في سياق المساهمة في تخفيف حدّة الصراع التاريخي بين إسرائيل وجاراتها في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، ينبغي أن نذكر بأن «صورة المستقبل» لن تنشأ من تلقاء ذاتها، فهي أمانة في أيدي دولة إسرائيل، وكذلك في أيدي مجموعة الهيئات العامة والمهنية، المسؤولة في نشاطاتها اليومية عن تحقيق سياسة تخطيط واعية للدولة، والتي ترسم مستقبلنا من خلال ذلك.

آدام مازور

رئيس طاقم التخطيط

كلمة شكر

إن عملية إعداد المخطط الرئيسي لتنظيم المجال الوطني ـ «صورة المستقبل» ـ كانت عملية معقدة ومتعددة الأدوات والوسائل الموظفة. ونودّ أن نقدم الشكر لجميع الذين شاركوا في الجهد التخطيطي والذين شاركوا في إخراج هذا التقرير إلى حيّز الوجود.

ونودّ أن ننوّه بشكل خاص بالمساهمة التي قدمها المرحوم أورن دايان الذي قام، قبل وفاته في حادث سير، بشق الطريق أمامنا في مجال المسح المحوسب. وكان رحمه الله هو الذي وضع البنية التحتية لتحليل المعطيات المجالية ولتصميم الخرائط الواردة في هذا التقرير.

نقدم شكرنا إلى موطي كبلان، على مساهمته في التعرف على الجانب القيمي للمناطق المفتوحة، وعلى حرصه على حساسية دمجها في صورة إسرائيل المستقبلية في سنوات الألفين؛ كما نقدم الشكر إلى الدكتور أمنون فرانكل، الذي اتحفنا طوال عملية التخطيط بإتقانه لأساليب ونماذج احتساب الأوجه الكمية في المخطط، وعلى ذلك، وبالإضافة إلى الصبر الكبير الذي أظهره خلال عمله؛ كما نقدم الشكر إلى السيدة ليسه طنجي، وذلك على المستوى المهني، وعلى التفاني الذي أبدته في إدارة بنك المعلومات ومنظومة المسح المحوسب، مطيبة كل ذلك برقّة ولطف. كما نقدم الشكر إلى المحرر اللغوي ألون سيغف الذي لم ييأس حتى عندما أصررنا على الحفاظ على أخطائنا اللغوية الدارجة. كما نقدم الشكر إلى السيدة تامي رافيه، وذلك على خبرتها في استغلال البرامج المحوسبة، من أجل إعداد الرسومات البيانية في هذا التقرير، وعلى المساعدة الكبيرة التي قدمتها في إعداد هذا التقرير وإخراجه. كذلك نقدم الشكر إلى كل من مايا سيغل وبزيت شموتر، وذلك على الدقة والحرص في إخراج الخرائط المحوسبة، كما نقدم الشكر إلى عيران زينغر، وأورن اسفير وأورن متسليّاح، وذلك على مساهمتهم المباشرة وغير المباشرة في إخراج هذا التقرير.

ونقدم شكراً خاصاً إلى الدكتورة نوريت كورن، على ملاحظاتها المفيدة في

موضوعات إخراج وصياغة هذا التقرير، وأخيراً نقدم شكراً خاصاً إلى مقرّر المشروع طوبي الفندري، وذلك على المتابعة المهنية، وعلى الإدارة اللوجستية المعقدة المتعلقة بإخراج هذا التقرير المتعدد الخرائط والرسومات البيانية، وعلى الروح الطيبة التي أشاعها في أوساط المشاركين في عملية تخطيطية معقّدة للغاية.

آدام مازور وميخال سوفير

القسم الأول

المنهجيـــــة

الفصل الأول

الهيكل المنهجي لعملية التخطيط

«صورة المستقبل»، أي المخطط الخاص بتنظيم المجال الوطني، هي نتاج مركزي إجمالي لمخطط إسرائيل الرئيس في سنوات الألفين - «إسرائيل ٢٠٢٠». والهدف منها هو طرح صورة منشودة بعيدة المدى وشاملة للتنظيم المجالي المطلوب لإسرائيل في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين.

سنعرض في هذا الفصل المبادئ المنهجية التي رافقت بلورة «صورة المستقبل». بداية سنضيفُ عملية التخطيط الشاملة (البند ١-١)، وبعدها سنواصل تفصيل مجرى عملية بلورة «صورة المستقبل» ودمجها في نتاجات التخطيط الأخرى (البند ١-٢). وأخيراً سنبحث في معضلات منهجية بارزة، رافقت عملية إعداد المخطط الخاص بتنظيم المجال الوطني ـ «صورة المستقبل» (البند ١-٣).

١-١ عملية التخطيط الشامل: مبادئ منهجية

في مرحلة العمل الأولى، تمت بلورة المنهجية الشاملة لإعداد مخطط إسرائيل الرئيس لسنوات الألفين. وتضمنت هذه المنهجية التأكيد على أمرين مركزيين: **الأول** ـ ملاءمتها للتخطيط طويل المدى ولسماته، و**الثاني** - الدمج العقلاني لثلاث مقاربات تخطيطية متوازية، هي:

التخطيط العقلاني، والتخطيط المجالي - الإبداعي، والتخطيط وفقاً لسيناريوات مستقبلية[1] الأمر المشترك لهذه المقاربات والنقاط التي تشدّد عليها هو رؤية صورة المستقبل المرغوب فيها كهدف يشتق منه «تاريخ المستقبل» عودة إلى الحاضر [2].

---

(١) انظر: آدام مازور، «مدخل المرحلة «أ»،» (١٩٩٣).

(٢) انظر: يوبرت لوريون واورن يفتحئيل، «سيناريوات بعيدة المدى لإسرائيل: إجمال لورشات العمل،» (١٩٩٣).

والتخطيط «من المستقبل إلى الحاضر» هو مبدأ منهجي رائد، وهدفه هو رسم الطريق الذي يمكن بواسطته تحقيق «صورة المستقبل».

ومنذ البداية، اختير هيكل منهجي سيمكن من جهة، من تطوير عمليات تخطيط متوازية بأساليب وفي نطق مختلفة، كما سيضمن من جهة أخرى، عملية دمجها في نتاجات شاملة ومتكافلة. ووفقاً لذلك، فقد تقدمت عملية التخطيط الشامل في اتجاهين اثنين: **الأول** على امتداد محور الزمن ـ تطوير أفكار تخطيطية، في كل واحد من الموضوعات والمجالات، وبمشاركة خبراء من تشكيلة واسعة من المعارف، وحتى دمج هذه الأفكار في «صورة المستقبل»، و**الثاني** بعملية تخطيط عرضية ـ التنسيق والدمج بين مسارات التفكير المتوازية، حتى الحصول على صورة منشودة شمولية، متكاملة ومتماسكة.

واستندت كل مرحلة في عملية التخطيط الشامل إلى نتاجات تفكير المراحل السابقة، في سياق إضافة استثمارات تخطيط جديدة ـ توسيع قاعدة المعطيات والمعلومات، وتعميق عملية التحليل والتطوير للحلول التخطيطية وخطوط السياسة المفضلة. ووفقاً لهذا المبدأ، فقد اعتمدت بلورة «صورة المستقبل»، من جهة واحدة، على المعلومات والخبرة والنتائج التخطيطية من مراحل تخطيط سابقة، كما اعتمدت من جهة أخرى على توسيع قاعدة المعلومات والمعطيات، وعلى عمليات تحليل وتفكير متكاملة أضيفت إلى نتاجات المراحل المسبقة.

إن الهيكل المنهجي الشامل لإعداد المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين معروض بتوسع في الوثيقة الإجمالية. وفي هذا الفصل، سنبرز المراحل في بلورة «صورة المستقبل»، كما سنشير إلى الروابط بينها وبين نتاجات التخطيط الأخرى (البند ١-٢ أدناه). وسنركز على المبادىء المنهجية التي تربط بين العمليات والنتاجات، وسنعرض لاحقاً في الفصل الثاني خلاصة المضامين التخطيطية، التي استخرجت من هذه العمليات والنتاجات، وتمّ استيعابها كنقطة انطلاق في «صورة المستقبل».

١-٢ عملية بلورة «صورة المستقبل»: مراحل ونتاجات

هناك ثلاثة مسارات تفكير متوازية رافقت المشروع منذ بدايته، وأدت إلى بلورة ثلاث عائلات نتاجية: المسار **الأول** أدى إلى تطوير ثلاثة «سيناريوات رئيسية» هي: «إسرائيل في مسار الدول المتطورة»[٣]، «إسرائيل والشعب اليهودي»[٤] و«إسرائيل

(٣) انظر: آدام مازور، يونا برغور وتامي تروب، «إسرائيل في مسار الدول المتطورة،» (١٩٩٦).

(٤) انظر: عنات غونين وسميدار فوغل، «سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي،» (١٩٩٦).

في محيط يسوده السلام»[٥]. وقاد المسار **الثاني** إلى بلورة سياسة موضوعاتية في نطق عدة رائدة، مثل: المواصلات، البيئة، المناطق المفتوحة، وغيرها. والمسار **الثالث** هو مسار التفكير المجالي الشامل الذي أثمر ثلاثة أصناف من النتاجات: توزع شامل لمجال/ حيز الإمكانات المستقبلي لاسرائيل[٦]. قادها هذا التوزع إلى بلورة «صورة المستقبل» المطلوبة والمبيّنة في هذه الوثيقة. والى جانب «صورة المستقبل» تمّت بلورة «وثائق سياسة شمولية»[٧]، وهذه ترسم الطريق الذي سيقود إلى تحقيق «صورة المستقبل».

إن لكل واحد من هذه المسارات ومن النتاجات التي استخرجت في إطارها تأثيراً كبيراً في تصميم «صورة المستقبل». وسيتم عرض هذه الأمور بالتفصيل في الفصل الثاني التالي. ومع ذلك، فإن مسار التفكير المجالي الشامل هو المسار المركزي الذي قاد إلى بلورة «صورة المستقبل». وبنيت عملية التخطيط الشامل كعملية تفكير منهجية، وهي مشكلة من ست خطوات متسلسلة حسبما هو موصوف (انظر الرسم البياني رقم (١)، ص ٢٩٩ من هذا الكتاب)، وسيجري عرض هذه المراحل في البنود الفرعية الواردة في ما يلي.

١-٢-١ توزيع الأبعاد الخاصة ببيئات تخطيط محتملة

في المرحلة الأولى من المشروع، وزِّعت الأبعاد المتعلقة ببيئات التخطيط المحتملة. ونجمت هذه الأبعاد من تحليل أحد عشر مجالاً، وخمسة عشر سيناريواً للصورة المستقبلية المحتملة للدولة، ومن توزيع ستة وعشرين بديلاً مجالياً[٨]. ومن خلال هذا التوزيع الواسع، تمّت صياغة معضلات التخطيط المركزية، وتتطرق هذه المعضلات إلى كثافة المجال، والى النمو السكاني والتطور الاقتصادي[٩].

(٥) انظر: رافي بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام،» (١٩٩٦).

(٦) لتفصيل البدائل الرئيسية وعملية تقييمها، انظر: آدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧).

(٧) انظر: آرييه شاحار [وآخرون]، « أوجه مجالية، اقتصادية وبلدية،» (١٩٩٧)، و راحيل ألترمان، «السياسة المؤسسية والأرضية،» (١٩٩٧).

(٨) هذه المرحلة كانت مشتركة أيضاً لمساري التخطيط الموازيين الآخرين. ووفقاً لها تم تركيز السناريوات الثلاثة الرئيسة، وتحددت مواضيع التخطيط المركزية. وتم نشر هذه المرحلة كتقرير المرحلة- «أ»، انظر: آدام مازور [وآخرون]: «المرحلة أ-أ،» (١٩٩٣)، و«المرحلة أ ـ ب،» (١٩٩٣).

(٩) لبيان هذه المعضلات، انظر: آدام مازور [وآخرون]: «مدخل المرحلة «أ»،» و «الوثيقة الإجمالية،» (١٩٩٧)، الفصل ٢.

ومن خلال تحليل البدائل المجالية، تمّ تحديد أربعة أبعاد رئيسة للتخطيط المجالي: بعد المركزة، بعد الاستمرارية، البعد الاتجاهي، وبعد التجانس. وهذه الأبعاد تعبّر عن متغيرات عامة في القرار، يتوجب على التخطيط المجالي الوطني تناولها[١٠].

بعد المركزة: يشخّص مدى التركيز في مقابل التوزيع للتطوير على المستوى القطري، بدءاً من سياسة التركيز القصوى للأنشطة في قلب الدولة وإبقاء مجالات مفتوحة في الأطراف، وانتهاء بالتطرف في التوزيع المتساوي قدر الإمكان للتطوير في كامل المجال الوطني[١١]. وتمّ بحث هذه المسألة بتوسع في البند الفرعي (١-٤) في هذا التقرير.

بعد الاستمرارية: ويمثل مكونات التخطيط المجالي استناداً لمقياس الاستمرارية في مقابل الانقطاع بأوجهها المجالية والبيئية المختلفة. وعلى محور هذا القرار يوجد التمييز المتطرف بين مفهوم المجال الوطني، كامتداد لمناطق مفتوحة وفي داخله، وفي داخله «جزر تطويرية»، وبين المفهوم المعاكس للمجال الوطني، كامتداد مبني مشتمل على جيوب من المناطق المفتوحة. وتمّ بحث هذه المسألة بشكل متوسع بوجهها المورفولوجي في الفصل السادس، وفي الانعكاسات التخطيطية في الفصلين الخامس والسابع في هذا التقرير.

البعد الاتجاهي: يتطرق إلى البنية الإنشائية للمجال الوطني ولتعبيراتها الشبكية. وفي إطار هذا التطرق، فإنه من الممكن تشخيص الأنشطة وفقاً لتركيزات اتجاهية ـ طولية (شمال ـ جنوب) أو عرضية (شرق ـ غرب) استناداً إلى بنية شبكية متوازنة، ووفقاً لمدى التركيز والتطوير في مفارق الشبكة الوطنية. وتمّ بحث هذه المسألة بتوسع في البند (٧-٤) في هذا التقرير.

بعد التجانس: يفحص المفهوم الشامل للمجال الوطني، هل ينظر إليه كمجموعة متكاملة تعبّر عن مجال اختيار وحوض استخدام واحد وشامل، كفدرالية لمناطق مستقلة نسبياً، أو كعنقود من المناطق المتميزة والمتخصصة المرتبطة بعضها ببعض. وتم بحث هذه المسألة بالتفصيل في البند (٤-٢) في هذا التقرير.

---

(١٠) انظر: آرييه رحميموف و عاموس براندايس، «البدائل المجالية،» (١٩٩٣).

(١١) بالنسبة إلى بدائل التركيز والتوزيع للمجال الوطني في هولندا، انظر: لازور، «هولندا٢٠٥٠،» (١٩٩٣). وبالنسبة إلى بدائل التركيز والتوزيع للمجال الوطني في إسرائيل، انظر: آرييه رحميموف وعاموس براندايس، «البديل الطبيعي ـ البيئي،» (١٩٩٦).

١-٢-٢ تحديد مجال/ حيز الإمكانات

لقد تمّ من خلال عملية التخطيط الثانية تحديد مجال/ حيز الإمكانات لإسرائيل في سنوات الألفين. وتمّ تحديد هذا المجال بواسطة بدائل خمسة تتطرق جميعها إلى معضلات التخطيط المركزية الثلاث، والى ثلاثة سيناريوات رئيسة مركزية، والى الأبعاد الأربعة الرئيسية التي تمّ تحديدها في المرحلة الأولى. وكل واحد من هذه البدائل دفع إلى أقصى الطرف بصورة قصوى مجموعة من الأهداف المتميزة، وهذه البدائل الخمسة الطرفية حدّدت زوايا مجال الإمكانات المتعدد الأبعاد لإسرائيل في سنوات الألفين[١٢]:

بديل «الأعمال كالمعتاد» يفترض استمرار الاتجاهات القائمة، في سياق الامتناع عن تدخل تخطيط مركزي شاذ خلال مسيرة العمل المتوقعة لقوى السوق والدوافع الأخرى التي تعمل في المجتمع الاسرائيلي[١٣].

أما البدائل الاقتصادية، فتسعى للاستمرار الأقصى للنمو الاقتصادي وضمان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي[١٤].

البديل الاقتصادي المشدّد على الصناعة: يسعى هذا البديل لإحراز الأهداف الاقتصادية من خلال التركيز على الصناعة القائمة على التطوير العلمي.

البديل الاقتصادي المشدّد على الخدمات: يسعى هذا البديل لإحراز الأهداف الاقتصادية من خلال التركيز على الخدمات الإنتاجية والأبحاث والتطوير.

البديل الاجتماعي: يضع هذا البديل على رأس اهتماماته موضوع «جودة الحياة للجميع»، في سياق التركيز على قيم المساواة المجالية والاجتماعية بين فئات السكان المختلفة مع التطرق إلى الشروخ القائمة في المجتمع الإسرائيلي[١٥].

البديل الطبيعي البيئي: يقوم هذا البديل على مدلول «التخطيط القيمي» لأقاليم البلاد المختلفة، وكذلك «التطوير الثابت والدائم» للبيئة الطبيعية[١٦].

---

(١٢) لوصف موجز للبدائل الخمسة، انظر: مازور وسبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» القسم «أ»، الفصول ٢-٥.

(١٣) لبيان تفاصيل هذا البديل، انظر: يونا برغور وأمنون فرانكل، ««الإعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦).

(١٤) لبيان تفاصيل هذه البدائل، انظر: آرييه شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية،» (١٩٩٦).

(١٥) لبيان تفاصيل هذا البديل، انظر: نعومي كرمون، «البديل الاجتماعي،» (١٩٩٦).

(١٦) لبيان تفاصيل هذا البديل، انظر: رحميموف وبرانديس، «البديل الطبيعي ـ البيئي».

هذا، ولقد انطلقت البدائل المعيارية المختلفة من منطلقات مختلفة، وعملت بصورة معتمدة على الذهاب إلى الحدّ الأقصى بالأهداف التي كان من المفترض أن ترفع مشعلها. وفي أعقاب ذلك، قاد كل واحد من البدائل إلى حلول مختلفة جداً في التنظيم المقترح للمجال الوطني[١٧]. وهذه البدائل لم تكن مخصصة منذ البداية للاختيار في ما بينها، وإنما لتقييم مزاياها ومساوئها كأساس لتصميم «مخطط موحّد ومنسق».

١-٢-٣ تقييم البدائل وفقاً للمعايير

في الخطوة الثالثة، تمّ تقييم البدائل المختلفة بواسطة سلسلة تضم ٣٢ معياراً تمثل ١١ مجالاً موضوعاتياً[١٨]. وتعتبر خطوة تقييم البدائل جزءاً من عمليات التخطيط العرضية، وشارك فيها جميع طواقم التخطيط، في مسار السيناريوات والتخطيط الموضوعاتي أيضاً. وكانت نتيجة هذه الخطوة الإشارة إلى المزايا والمساوىء النسبية لجميع البدائل، مقارنة ببديل «الأعمال كالمعتاد» الذي يعتبر، كما قلنا، خياراً أهون الشرّين لكل البدائل المعيارية.

١-٢-٤ اختيار مزيج مثالي لمكونات البدائل

في خطوة التخطيط الرابعة تمت عملية تحليل متعددة الأبعاد كان هدفها العثور على المزيج الأفضل الممكن للسّمات المميزة في المجالات المختلفة. ومن شأن العثور على المزيج المطلوب رفع مشعل الأهداف القائمة في أساس البدائل المعيارية كافة، وفي آن واحد تقليص المساوىء القائمة فيها[١٩].

ويتضح من خلال هذا التحليل أن المخطط الذي يحسن دمج مبادىء التخطيط الأدائي-الاقتصادي، الموجودة في أساس البديل الاقتصادي ـ الصناعي، مع مبادىء التوزيع المجالي، الموجودة في أساس البديل الطبيعي ـ البيئي، سوف ينجح بتحقيق كل الأهداف على أفضل وجه. واستناداً إلى هذا المعطى، تم إعداد البرنامج للبديل الموحّد والمنسق. وهذا البرنامج هو نقطة الانطلاق لتطوير المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

---

(١٧) لإجمال موجز للفوارق بين البدائل، انظر: الجدول رقم (١)، ص ٢٥٧ من هذا الكتاب، ومازور وسبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» الفصل ٦.

(١٨) انظر: مازور وسبيردلوف، المصدر نفسه، الفصل ٧، والجدول رقم (٢)، ص ٢٥٩ من هذا الكتاب.

(١٩) انظر: مازور وسبيردلوف، المصدر نفسه، الفصل ٩.

١-٢-٥ اختبارات الاحتمالية والأداء للمخطط الهيكلي التخطيطي المرغوب فيه

في الخطوة الخامسة، تمّ فحص البديل الموحد والمنسق في اختبار اقتصادي، وفي اختبار القابلية للتطبيق. ومن الناحية الاقتصادية، تم فحص إمكان إحراز الأهداف الاقتصادية، القائمة في أساس البديل الاقتصادي الصناعي، في نموذج مجالي ملائم للبديل الطبيعي ـ البيئي[٢٠]. وقد أظهرت نتائج هذا التحليل إمكانية إحراز الأهداف الاقتصادية، الموجودة في أساس البديل الاقتصادي الصناعي، في الإنشاء المجالي، وفقاً للمبادىء التي يقترحها البديل الطبيعي ـ البيئي. ومع ذلك، فالتوزّع المقترح لن يحدث بصورة طبيعية بفضل قوى السوق، ولذا فإنه يقتضي تدخلاً حكومياً جوهرياً لضمان تحقيقه.

إن الوسائل الواجب اتخاذها بهدف تحقيق مبادئ التوزيع المجالي المطلوب، تشتمل بصورة رئيسية على استثمارات مسبقة، في نطاق البنى التحتية بعامة، وفي نطاق البنى التحتية للمواصلات بخاصة، وفي نطاق البنى التحتية البشرية، وفي نطاق الوسائل الإدارية. والقصد من هذه الاستثمارات هو «تقريب» الأطراف النائية وتأهيلها لاستيعاب عمالات غنية بالعلوم والمعرفة. وذلك بواسطة تأهيل بنى تحتية تكنولوجية وبيئية وبشرية. وبنظرة إلى المدى الطويل، فإن اتخاذ هذه الوسائل سيدفع بالتوازي من أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية بكاملها، وكذلك تحقيق الأهداف الطبيعية ـ البيئية. وهكذا، فإن اختيار السياسة الموحدة والمنسقة، التي تتطلب تدخلاً تخطيطياً موجهاً، أفضل من اختيار البديل الاقتصادي الصناعي الأصلي، الذي يأتي فيه إحراز الأهداف الاقتصادية، على حساب دفع ثمن عال نسبياً، يتمثل بالمس بالأهداف الاجتماعية والبيئية، أو إزاء البديل القاضي بدفع ثمن اقتصادي مرتفع من أجل تحقيق أهداف البديل الطبيعي البيئي بحد ذاته.

إن تقييم قابلية البديل الموحّد والمنسّق للتطبيق قد تمّ على أساس المعايير التي بواسطتها قُدّرت كل البدائل الأصلية[٢١]. وأظهر هذا الفحص أنه في جميع المعايير التي تتطرق إلى قابلية التطبيق والأداء، فإن هذا البديل الموحّد والمنسّق يفوق أداءات البديل الطبيعي البيئي، وفي اثنين من أصل المعايير الثلاثة، فإنه يفوق أداءات البديل الاقتصادي الصناعي. وإزاء هذا الفحص المتكرر، تقرر اختيار البديل الموحّد والمنسّق

(٢٠) انظر: شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧).

(٢١) انظر: راحيل ألترمان وغاي كوب فانكي، «تقييم مؤسسي،» (١٩٩٦).

كأساس للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، كما تقرّر اختيار مبادئه المجالية كأساس لـِ «صورة المستقبل»، أي مخطط تنظيم المجال الوطني.

١-٢-٦ تصميم «صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني

في الخطوة السادسة، صُمّمت «صورة المستقبل» على أساس برنامج البديل الموحد والمنسّق. وفي هذه المرحلة، أُكملت عملية التخطيط لتنظيم المجال الوطني، كجزء مركزي من المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

لقد استندت بلورة «صورة المستقبل» إلى إجراء تخطيطي منظم، من بداية المشروع وحتى نهايته. وفي خلال عملية تطويرها وإكمالها، تمّ استيعاب نتاجات التخطيط من المراحل السابقة (انظر الفصل ٢ اللاحق) وفي أساسها مبادىء البديل المجالي الموحّد والمنسّق، الذي اشتق من نشر مجال/ حيز الإمكانات. وبموازاة تلك المبادئ، وخلال بلورتها أضيف إلى «صورة المستقبل» وسائل استثمار تخطيطية، في أعقاب عمليات تحليل وتفكير متكاملة، وتوسيع قاعدة المعلومات وأساس المعطيات[٢٢]. وسنعرض في البند (١-٣) اللاحق المعضلات المنهجية المركزية، التي ظهرت في خلال بلورة «صورة المستقبل».

١-٣ بلورة «صورة المستقبل»: معضلات منهجية

هذا البند يعرض المعضلات المنهجية المركزية التي واجهها الطاقم خلال تطوير «صورة المستقبل». في الفصل الثالث اللاحق، سنجدّد «صورة المستقبل» بشكل مفصّل كنتاج لمخطط طويل المدى لتنظيم المجال الوطني، وستطرح مكوناته وسماته، كما سيتمّ عرض تفاصيل بنية الناتج كما هي مطروحة في هذه الوثيقة.

١-٣-١ المنهجية في مقابل الإبداع

لقد أرسيت عملية بلورة المخطط الرئيسي على استراتيجيتي تفكير متناقضتين، ولكن مكمل بعضهما لبعض. وفي الاستراتيجية الأولى عُرضت حلول لتصميم «صورة المستقبل» استناداً إلى مقاربات كليّة إبداعية خلال استخدام الخيال والحدس

(٢٢) على سبيل المثال، في المرحلة الإجمالية لبلورة المخطط وردت معلومات مرسومة ومحوسبة لمساحة أراضي المستوطنات (مبادرة مشكورة من وزارة البيئة). وهذه الإضافة إلى قاعدة المعلومات وتحديثها لسنة ١٩٩٤ كأساس، فسحت في المجال لإعداد وتحليل من جديد للأوجه البرامجية ـ الكمية لِ «صورة المستقبل». ولضبط الدقة في حسابات النموذج الكمي الذي استخدم في أثناء تطوير البدائل المجالية في مرحلة مبكرة.

والمعرفة الضمنية (Tacit Knowledge). وفي الاستراتيجية الأخرى، جرت عملية تحليل نوعية وكمية لمعضلات في التخطيط المجالي، ومنها تشتق مكوّنات الحلول التخطيطية بطريقة عقلانية ومنهجية. وأرفع مسار التخطيط في آن بقالبي التفكير هذين. ويرتكز المخطط إلى فحوصات تحليلية شاملة تتعلق بالمجال. وقد تمّت تلك الفحوصات بواسطة تقنيات صارمة ومحتمة لمعالجة المعطيات، ، نماذج واضحة، ، أدوات إحصائية محوسبة بواسطة منظومات المعلومات الجغرافية (GIS). وفي المقابل، تمّ نشر بنية تحتية نظرية ومورفولوجية، ومنها اشتقت أدوات استخدمت أيضاً تقنيات لا تستند إلى نظام معطيات (Non-data Based Methodology)، وفي ضمنها تقنيات إعداد سيناريوات وتفعيل أدمغة. وبحسب رأي الطاقم الذي أعد هذه الوثيقة، فإن الدمج بين هاتين الاستراتيجيتين الفكريتين، هو فقط الذي يمكنه أن يوصل إلى نتيجة، تكون مجددة وإبداعية في مفهومها، كما توفّر أيضاً حلولاً ناجعة وشاملة لمعضلات التخطيط المركزية.

١-٣-٢ النظرة من الخارج في مقابل النظرة من الداخل

كل خطوة تخطيطية يمكن أن تبدأ من فهم الخلية المنفردة، صورة التجمع الأساس وحتى تشخيص المبادئ البنيوية للكل المركّب والمعقّد. وهناك خطوة أخرى يمكن أن تبدأ من المسافة التي يدرك فيها الكل كقالب كامل وأساس، بحيث كلما اقتربنا منه، لاحظنا تفاصيل أكثر، واستطعنا الوقوف على مكنون أعضائه ومكوناته. وسيكون بمقدورنا تركيب الناتج التخطيطي من سلسلة من الموضوعات والأدوات والتفاصيل، كل واحد متفرد بحد ذاته، وجميعها معاً هي الناتج الكامل. وفي المقابل، نستطيع تركيب الكامل والخام منذ البداية، وأن نصمم من خلال هذا الكمال الأعضاء الجزئية بتفاصيل كينونتها.

وخلال عملية خلق هذا المخطط، قمنا بدمج هاتين الخطوتين، وأحياناً سألنا الأسئلة ونحن ننظر من الخارج متجاهلين التفاصيل عن عمد، من أجل فهم كامل، والمبادىء الكلية لهيكل التنظيم المجالي الوطني على سبيل المثال. وقد حاولنا أحياناً حلّ لغز «الرمز الجيني» للبنى المورفولوجية المحتملة، وإرساء بنية المجال الوطني على «قواعد لعب»، لعدد لا نهاية له من التراكيب الممكنة من مكوّنات هذا الرمز. وكنا أحياناً نقسم الكامل إلى أجزاء، كما كنا أحياناً أخرى نركب الكامل من أجزائه. كذلك كنا مدركين لمداميك التخطيط المختلفة، وطرحنا أسئلة متدرجة ومتوازية خلال الانتقال بين مداميك التخطيط القطري والمناطقي والمحلي، وفي العودة من المحلي إلى القطري.

والناتج التخطيطي المتأتي من صورة التفكير هذه من الصعب عرضه، نظراً لأن الكل متشابك مع الكل. والكتابة بخطوط طولية بطبيعتها تجد صعوبة في عرض مجمل العلاقات والتشابكات، بين الكامل وتفاصيله، وبين التفاصيل والكامل. وحافظت عملية التخطيط على نمط تفكير متعدد الأبعاد ومتعدد الاتجاهات. ومع ذلك، فإن الناتج التخطيطي يعرض السياقات عبر مسار كتابة واحد (هذا المسار سيوصف في الفصل الثالث اللاحق). وحتى إذا كنا قد عرضنا فقط جزءاً من الممرات، بين مداميك التخطيط المختلفة، فإننا نأمل في أن نكون قد قدمنا نموذجاً لقواعد اللعب، بالنسبة أيضاً إلى مداميك التخطيط الأخرى والى الممرات المحتملة بينها.

١-٣-٣ التركيب الكمي في مقابل البنية التنظيمية

إن نوعية الحل تتوقف كثيراً على التركيب الكمّي الصحيح لمكوناته من جهة، وعلى شكل تنظيم هذه المكونات من جهة أخرى. ويعالج البرنامج التركيب الكمّي للمكونات المختلفة، كما يعالج التخطيط تنظيم هذه المكونات، نظماً وقوالب. وما الذي يتقدم على الآخر؟ وما هو الأكثر أهمية من الآخر؟ هي أسئلة لن يكون بمقدورنا الإجابة عنها، على رغم أننا نعرف ونبجّل رفاقاً في المهنة، توجد لديهم إجابات قاطعة، ومتناقضة عن هذه الأسئلة.

وفي موضوعات معينة، فإنه من الواضح بالنسبة إلينا أن الكميات هي نقطة الانطلاق لاحتياجات مختلفة للفرد والمجتمع، وأحياناً فإن التنظيم المجالي المعينّ لتلك الكميات، هو الذي يخلق الفوارق الجوهرية في مفهوم المجال، وفي الشعور بالرفاه. وإزاء ذلك، فقد حاولنا أن نقدم في هذا التقرير كامل الإجابات، سواء كان ذلك بالنسبة إلى الفصول التي تعالج الكميات والطلبات والعروض، أو بالنسبة إلى الفصول التي موضوعها هو التنظيم المجالي بأشكاله المحتملة.

وأصبحت نقطة التعاطي المنشطرة هذه، معضلة مركزية في أساس إعداد المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. ومنذ المراحل الأولى للدراسة، ذهلنا لّما تبيّنت لنا كميّات التطوير الهائلة المتوقعة لإسرائيل، على مدى المخطط في المجالات كافة: حجم المرافق الاقتصادية، نطاق المساحة المبنية، عدد المركبات المتوقعة، وكميات المناطق التي سيتم تطويرها في إسرائيل في العقود القريبة. ولقد عدنا وقلنا إن نطاق التقديرات التي تمثل الطاقة الكامنة للتطوير، في حال ما ضاعفت هذه الكميات نماذج التطوير السابقة، قد يؤدي إلى تدهور الوضع البيئي، وإلى مفاقمة الصراعات، وإلى إيصال جزء من منظومات البنية التحتية، والمنظومات الأخرى إلى الانهيار. وسارعت أوساط معينة، ومن ضمنها أنصار ودعاة البيئة والطبيعة، إلى ترجمة

وعرض هذه النتائج المثيرة للاهتمام وللنقاش العام الذي تركز على المسألة الكمية فقط: «المزيد من التطوير أو المزيد من الحفاظ على البيئة؟».

في المقابل، نحن نرى أن التركيز في هذه المعضلة الكمية قائم بالذات في نماذج التنظيم المجالي التي تواجه السؤال: «كيف؟». وهدفنا هو إيجاد الطريق الذي يمكن بواسطته استخلاص فوائد من الطاقة الكمية الكامنة لنطق التطوير اللازمة. وبحسب رأينا، فقد أثبتنا بأنه إذا ما استطعنا تحويل كميات التطوير هذه إلى كميات جديدة، ليس فقط من الناحية الزمنية، بل أيضاً من الناحية التكنولوجية، ومن ناحية النظرة الودية إلى البنية، فعندها سنتمكن من أن ننجز بنجاح أكبر تشكيلة من الأهداف الوطنية كما أنجزتها دول أخرى، ولكن دون أن ندفع الثمن الباهظ الذي دفعته تلك الدول، بالمعايير الاجتماعية والبيئية في أثناء عملية تطويرها. وإن مثل هذا التطوير، إذا ما استطعنا تنفيذه كما ينبغي، يمكنه أن يخطو بدولة إسرائيل إلى مقدمة الدول المتطورة في العالم.

١-٣-٤ هل ينبغي التشديد على المشترك أم على المميز؟

منذ مراحل التقييم المبكرة للبدائل، اتضحت لنا النطق المختلفة التي كانت مشتركة لكل البدائل، كما على سبيل المثال حجم السكان، أو عدد المستخدمين في الألوية أو في المجالات المختلفة، وكانت هذه النطق الكمية المشتركة كبيرة، بالمقارنة بالفوارق الكمية القائمة بين البدائل. وفي هذه المرحلة طرحنا السؤال عمّا ينبغي أن يكون عليه نقاط التشديد في التعاطي التخطيطي للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين: هل نحو تلك النطق المشتركة التي يعتبر اليقين بشأنها عالياً، وتشكّل الأكثرية الكمية لأنشطة إسرائيل المستقبلية، منذ الآن وحتى العام المنشود؟ أم أنه ينبغي تركيز اهتمامنا بالذات على الفوارق الأصغر فعلاً، إلا أنه بفضلها يمكن تشخيص البدائل المختلفة، وبواسطة هذه الفرادة يمكن التأثير في صورة المستقبل إن خيراً أو شراً؟ ولقد تكرر هذا السؤال أيضاً في أساليب التعاطي المختلفة لطواقم البدائل. وفي حين فضّل البعض التأكيد على المتشابه والمتوازي بين المجالات وبين الجماعات السكانية كأساس لقيمة المساواة، فضل البعض الآخر التأكيد على الأمر المختلف الفريد والمتخصص، كأساس للناحية القيمية المحلية، ولتوسيع حرية الاختيار للفرد بخصوص بيئته السكنية ونشاطاته الأخرى.

وكانت مسألة الأمر المميّز، في مقابل الأمر المشترك، قد رافقت الطاقم، في أثناء بلورة «صورة المستقبل»، في عدد كبير من المعضلات التخطيطية. وكان المبدأ الذي اختير هو الدمج المتزامن لوجهتي النظر هاتين. الإشارة إلى الأمر المميّز،

والمحافظة والتركيز عليه، كجزء من التنوع المجالي الشامل، والإشارة في المقابل إلى المبادئ المشتركة للكل الأوسع، في منظومات التعاون والتنظيم المجالي المشترك، على أساس تماثل المصالح. وبرزت هذه المعضلة في تطوير نماذج للتنظيم المجالي المتروبوليني ـ نموذج المجال المدني (انظر لاحقاً الفصل ٤، وتوسعاً الفصل ٩) وتنظيم منظومة المراكز الاستيطانية اليهودية والعربية (انظر لاحقاً الفصلين ٧ و١٠).

١-٣-٥ هل نقطة الانطلاق إلى «صورة المستقبل» هي المجال المفتوح أم المجال المبني؟

لقد زادت حدّة هذه المعضلة كلما تقدمنا في عملية التخطيط. والمنطلق التاريخي لمذهب التخطيط الخاص بإسرائيل كان المجال المبني، والقيم المرافقة لتطوره، في مقابل التخلف المرتبط باستمرار وجود «الصحراء». وإزاء ذلك، كانت النظرة إلى المجال المفتوح على أنه «بقية» المنطقة التي لم يتمّ تطويرها بعد. وأدركنا في مراحل الدراسة الأولى خطر نفاذ مورد الأرض، وخطر المسّ، الذي لا يمكن العودة عنه، بالموارد الطبيعية وبقيمة المعالم الطبيعية (البانورامية). وحذرنا من هذا الأمر، واقترحنا في إطار الدراسة التخطيطية التعاطي مع المنطقة المفتوحة، بالمستوى نفسه من الأهمية، مثلما هو الأمر في المنطقة المبنية، وعرض القضية التخطيطية، كعملية دمج مثلى بين احتياجات المنطقة المفتوحة والمنطقة المبنية. وهذه الاحتياجات تنبع أيضاً من الوجه الكمّي، مثل تقليص استهلاك مورد الأرض إلى الحدّ الأدنى، وكذلك من الوجه المتعلق بشكل التنظيم المجالي، مثل المحافظة على مجالات مفتوحة كبيرة ومتواصلة وغير منتهكة، من طريق عمليات البناء، أو نماذج تطوير، مفضلة من جانب السكّان، تتمتع بسهولة وصول عالية إلى المناطق المفتوحة ذات القيمة العالية.

ولتوضيح هذا الوضع المزدوج، عرضنا نقطتي الانطلاق: المبني والمفتوح في فصلين متوازيين: الفصل الرابع والفصل الخامس. والقارئ مدعو للتعاطي معهما بالترتيب الذي يختاره. وبحسب رأينا، فقد نجحنا بقدر ملحوظ بالدمج بين أسلوبي التعاطي هذين، وأيضاً باستخراج قيمة متبادلة لكلا «الطرفين» من الدمج المتوازن في ما بينهما.

ونحن ندرك وجود رأي آخر أيضاً، له تمثيل معيّن بين الأعضاء المشاركين في عدد من المنظمات «الخضراء»، ممن يعتقدون أن الوقت قد حان لتفضيل تام لاعتبارات الحفاظ على المناطق المفتوحة على كل احتياجات التطوير، وأنه من الأجدر في المستقبل توجيه كل مناطق التطوير في دولة إسرائيل فقط إلى «بقية» المناطق المفتوحة التي تعتبر قيمتها منخفضة بشكل خاص. ونحن لا نقرّ هذا النهج الجارف والمتطرف.

الفصل الثاني

نقــاط الانطــلاق للتخطيــط

يعرض هذا الفصل نقطة الانطلاق التي تمّ تبنيها في «صورة المستقبل». وتمّ إعداد عملية التخطيط في عدد من المسارات. وفي كل واحد من هذه المسارات، تمّ تحديد عدد من المراحل الفرعية، كما تمّ خلاله استخراج نتاجات كثيرة ذات علاقة بالمعضلات المجالية[1]. وأدّى كل هذا إلى بلورة «صورة المستقبل». ومع ذلك، فليس في كل ناتج، وليس في كل إجراء تخطيطي، يمكن إظهار تأثيره في التنظيم المجالي، والإشارة إلى كيفية دمجه في الناتج الإجمالي. وكان لجزء من النتاجات تأثير غير مباشر، ولجزء آخر تأثير مباشر؛ كما أن جزءاً منها تمّ استيعابه بكامله، في حين أخذ من جزء آخر مكونات أو مباديء عامة فقط. وسنركز في هذا الفصل فقط على نقاط الانطلاق البارزة والمركزية.

وفي «صورة المستقبل» تبنينا رؤية شمولية ومتكاملة، بحثت عن الطريقة الفضلى للدمج بين نقاط الانطلاق المختلفة. وتركزت كل عملية وكل ناتج بطبيعتهما في المعضلة المحدّدة التي تصديا لها. وفي سياق بلورة صورة الغاية المنشودة المشتركة، بحثنا عن القيمة المتبادلة، التي كانت أحياناً مقرونة باستخراج وتطوير الأفكار من مراحل مبكرة.

سنقوم بعرض نقاط انطلاق التخطيط في ثلاث مجموعات من الموضوعات: في المجموعة الأولى سنعرض السياق التخطيطي (البند ٢-١)؛ وفي المجموعة الثانية سنعرض نقطة الانطلاق وفقاً لموضوعات التخطيط (البند ٢-٢)؛ وفي المجموعة الثالثة سنوسّع قليلاً نقاط الانطلاق المرتبطة بمسار التخطيط المجالي الشامل، المتعلق بنشر مجال/ حيزالإمكانات وتقييمه، والذي تمّ عرض مجرياته في الفصل الأول السابق (البند ٢-٣).

---

(١) انظر لائحة التقارير النهائية والمقالات وأوراق العمل المرفقة في نهاية المجلد الأول: **مبادئ التخطيط البعيد المدى**، ص ٣٩٧.

٢-١ السياق التخطيطي

لقد وضعت نقاط الانطلاق المفصل في هذا البند تحديداً لبيئة التخطيط- «السياق». وتنقسم هذه النقاط إلى أربع مجموعات من الموضوعات : **الأولى** تعرض الواقع التخطيطي الذي تمّ دمج «صورة المستقبل» داخله- المفاهيم القائمة لتنظيم المجال الوطني (البند الفرعي ٢-١-١)؛ و**الثانية** و**الثالثة** تعرضان سوابق تخطيطية من العالم ودراسات للأحداث كخلفية لعرض هذا المخطط (البند الفرعي ٢-١-٢ و ٢-١-٣)؛ و**الرابعة** تعرض العلاقة الاقليمية لإسرائيل ـ المدلولات المجالية لسيناريو السلام (البند الفرعي ٢-١-٤).

٢-١-١ المفاهيم الرئيسة لتنظيم المجال الوطني

منذ بداية عملية التخطيط في هذا المشروع، كانت المفاهيم الرئيسة لتنظيم المجال الوطني، التي اقترحت في إطارات تخطيط سابقة، تمثل نقطة الانطلاق للتخطيط الشامل وللتخطيط الموضوعاتي على حدّ سواء.

إن المخطط القطري «التخطيط الطبيعي لإسرائيل» العام ١٩٥٢ الذي أعده طاقم برئاسة المهندس المعماري آرييه شارون، رأى في المجال الوطني مجالاً مكوناً من أربع مناطق تأثير (متروبولينات) مراكزها هي: القدس، تل أبيب، حيفا، وبئر السبع. والمخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ للعام ١٩٩٢ الذي أعدّه طاقم برئاسة رافي وعدنه ليرمان، رأى في المجال الوطني مجالاً مكوناً من قلب، رؤوسه هي القدس، نتانيا وأسدود، ومن مجالين متروبولينيين هما حيفا وبئر السبع. وهناك خطط أخرى أرسيت على مفهوم مناطق المركز في مقابل مناطق الأطراف. واستخدم هذا المفهوم كأساس لتحديد مناطق التطوير، أو لاحتياجات استراتيجية مجالية أخرى مثل المخطط الهيكلي القطري رقم ٢٢. وتمّ اقتراح مخططات أخرى مختلفة كان توجهها هو «توسيع مناطق الطلب» باتجاه الشرق والجنوب.

وبالإضافة إلى المخططات التي جاءت المبادرة إليها من الدوائر الحكومية، مثل النماذج الآنفة الذكر، فقد تمّ اقتراح مخططات أخرى، بمبادرة من جانب الجهات التي بادرت إليها. فقد اقترح البروفسور أبراهام فخمان خطة «الجادة المزدوجة»، كما اقترح المهندس يوسف دوريئيل مخطط «ناقل الصناعة الوطني»، واقترح المهندس المعماري يوسف نعيم مخطط «الجادة المركزية».

هذه المخططات، بالإضافة إلى مخططات أخرى، تتطرق إلى المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني، تمت دراستها في وثائق التخطيط المختلفة الخاصة بهذا

المشروع[٢]، وتمّ تفصيل النظرة إلى هذه المفاهيم كخلفية تخطيطية، وكإطار للتعاطي في عملية تصميم «صورة المستقبل» لإسرائيل، وذلك مبينّ في الفصل الرابع من هذا التقرير.

٢-١-٢ نماذج رئيسة دولية لتنظيم المجال الوطني

إحدى قواعد المعرفة الأولية في هذا المشروع، تتمثل في تركيز النماذج الرئيسة لتنظيم المجال الوطني، التي تمّ تشخيصها في دراسة أحداث دولية. وتطرّق قسم من النماذج الرئيسية إلى مجموعات متعددة الدول على غرار «الموز الأوروبي الكبير»(عام ١٩٨١)، والى المجال الوطني الكامل مثل «المراحل الأربع في التطوير الوطني لليابان»، ومخطط داتار (DATAR) للمجال الوطني الفرنسي، ومخطط تطوير كاليفورنيا (عام ١٩٨٩)، وأجزاء جوهرية من داخل المجال الوطني، مثل «اليد الدنمركية» (عام ١٩٦٨)، ومخطط واشنطن المسمى «مخطط الكوكب» (عام ١٩٦١)، والنماذج الثمانية لمتروبولي وارسو (عام ١٩٨٩). ومعظم المخططات التي تمّ بحثها استخدمت في المقابل أساساً لتصميم التنظيم المجالي، ولتحديد قواعد لعب لمخططات التطوير المختلفة، ولصياغة المفهوم ذي الطبيعة المتماثلة، ولإيجاد إجماع واسع حول احتياجات التطوير والحماية. ومن النماذج على ذلك «القلب الأخضر» في النموذج الهولندي، واستخدام مصطلحات «التوزيع»، و«التركيز» و»التوزيع المركز». وتمت دراسة تحليل هذه النماذج الرئيسة في عدد من وثائق تخطيط هذا المشروع[٣].

هذا، وخلال عملية التخطيط، استخدمنا في أكثر من مرة هذه الأداة المتمثلة بتحديد «النماذج الرئيسة» من أجل عرض بنى نظرية مختلفة لتنظيم المجال. وتستند هذه البنى النظرية إلى نماذج قائمة مخططة ومدركة، تمّ بحثها في دراسة أحداث دولية. ونشير على هذا الصعيد إلى النقاش الطويل حول طابع تطوير المجال الوطني لإسرائيل ومؤسساته، في سياق استخدام المصطلحات الخاصة بالنماذج الرئيسة الأوروبية والأمريكية (نموذج كاليفورنيا) أو الخاصة في هونغ كونغ[٤]. وترتبط

(٢) انظر: آرييه رحميموف وعاموس برانديس، «البدائل مجالية،» (١٩٩٣).

(٣) انظر: المصدر نفسه؛ آرييه شاحار، «التخطيط المجالي ـ الوطني في المجتمعات ما بعد صناعية: فرنسا، اليابان، هولندا،» (١٩٩٣)، وآدام مازور، «سيناريوات بعيدة المدى للمخطط القطري: هولندا ٢٠٥٠،» (١٩٩٣).

(٤) انظر: يهودا غور، « المواصلات في مدن إسرائيل في مطلع سنوات الألفين: اتجاهات ودرجات الحرية،» (١٩٩٦)؛ آدام مازور، يونا برغور وتامي تروب، «إسرائيل في مسار الدول المتطورة،» (١٩٩٦)، وراحيل ألترمان، «نحو تفعيل المخطط الرئيس ـ منظومات مؤسسية ـ قانونية للتخطيط القطري في عشر دول،» (١٩٩٦).

النظرة إلى هذه النماذج الرئيسة بالاعتبارات التخطيطية المفصلة في الفصول ٤ و٥ و٧ في هذا التقرير.

٢-١-٣ مبدأ تخطيط: إسرائيل والدراسة الدولية للأحداث

إن مذهب التخطيط هو مجموعة من المفاهيم والمبادئ المرتبطة بعضها ببعض، والتي تتطرق على وجه العموم إلى مكونات تنظيم المجال، والتطوير المجالي، وإدارة سياسة التطوير وتنفيذها. وفي هذا السياق، تمّ البحث بتوسع في بداية هذا المشروع في مذاهب التخطيط في دول متطورة مثل هولندا وفرنسا واليابان(٥). كما جرت محاولة للمقارنة بين هذه المذاهب، وبخاصة المقارنة بين المذهب الهولندي وبين مذهب التخطيط الإسرائيلي(٦).

وأظهر هذا التحليل المقارن شكوكاً بخصوص صلاحية المذهب التخطيطي القائم في إسرائيل، كما أظهر استحالة مواصلة التمسك بجزء من الفرضيات القائمة في أساس هذا المذهب، وذلك للأسباب التالية:

ـ إن بعضها لم يصمد في اختبار الواقع (وذلك مثل دور المستوطنات الحدودية من الناحية الأمنية).

ـ إن بعضها لم يعد يحظى بإجماع وطني واسع (وذلك مثل الفرضيات القائلة إن المجال الخالي يدل على التخلف، وأن المصلحة العامة تتقدم على رغبات الفرد).

ـ إن عدداً من الفرضيات الأساسية المهمة لسكان الدولة الحاليين ليست مشمولة أبداً في مذهب التخطيط التاريخي، وذلك مثل أهمية نوعية البيئة، أو مكانة السكان العرب في إسرائيل أو الحفاظ على التراث المبني.

ـ إن جزءاً من الظروف التي كانت قائمة في الماضي، لم يعد صالحاً اليوم (مثل الوفرة الواسعة للأرض لأغراض البناء، والمفهوم القائل بأن الدولة هزيلة وخالية).

وفي أعقاب هذه الاستنتاجات، برزت الحاجة إلى رؤية المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، باعتباره مبلوراً للمذهب التخطيطي الملائم لتوجيه

---

(٥) انظر: شاحار، المصدر نفسه.

(٦) انظر: اندرياس بلودي، آرييه شاحار واورن يفتحئيل، «مذاهب في التخطيط القطري: عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل،» (١٩٩٣).

تطوير الدولة استعداداً لسنوات الألفين[٧]. وينبغي اعتبار هذا التقرير كخلفية لمذهب جديد يتعلق بالتخطيط الإسرائيلي، واعتبار مكوناته الملخصة في الفصل الثاني عشر كمجمل للمكونات المجالية في هذا المذهب.

٢-١-٤ الدلالات المجالية لسيناريو السلام

السلام بين إسرائيل وجاراتها، وبين إسرائيل والفلسطينيين، كان أحد السيناريوات الرئيسة، التي حدّدت بيئة التخطيط لإسرائيل في سنوات الألفين. ويوجد لهذا السيناريو تأثيرات ملحوظة في مفهوم المجال الوطني الشامل، من «جزيرة» و«طريق مسدود» إلى «مركز في شبكة اقليمية». وتوجد له انعكاسات تخطيطية على الدولة بعامة، وبصفة خاصة على مناطق الأطراف الوطنية على امتداد الحدود، التي كان التطوير قد قفز عنها، طالما كانت الحدود مسدودة، واعتبرت المنطقة منطقة حدودية. ومنذ بداية عملية التخطيط، وحتى قبل بدء تطبيق اتفاقيات السلام، بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين إسرائيل والأردن، وسعنا التطرق إلى تأثير السلام في صورة إسرائيل. ومنذ نهاية عام ١٩٩٣، تمت صياغة سلسلة من التقارير، التي تشير إلى التأثيرات التخطيطية لسيناريو السلام في مكونات التخطيط المختلفة. وقبيل الانتهاء من الدراسة، تمّ إعداد هذا السيناريو من جديد، وهو يركز على الانعكاسات الجغرافية ـ السياسية[٨]، والاقتصادية[٩] والمجالية[١٠].

إن موضوع السلام هو مكوّن مركزي في «صورة المستقبل»، وهو مفصّل في هذا التقرير في الفصل الثامن.

٢-٢ موضوعات التخطيط

هذا البند يعرض نقاط الانطلاق في أربع معضلات تخطيطية مركزية: مورد الأرض (البند الفرعي ٢-٢-١)، الموارد الطبيعية والمعالم الطبيعية (البانورامية) والسياسة البيئية (البند الفرعي ٢-٢-٢)، المواصلات والبنى التحتية الوطنية (البند الفرعي ٢-٢-٣)، الأوجه المجالية الاجتماعية (البند الفرعي ٢-٢-٤).

---

(٧) انظر: آرييه شاحار، «مذهب تخطيط،» (١٩٩٧)، وآدام مازور، «سيناريو السلام ـ أوراق وجهة نظر،» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦).

(٨) انظر: شلومو غازيت، «سيناريو السلام،» (١٩٩٦).

(٩) انظر: رافي بارئيل، «تعاون اقتصادي،» (١٩٩٦).

(١٠) انظر: آدام مازور، «سيناريو السلام ـ أوراق وجهة نظر،» وكورف، «سيناريو السلام،» (١٩٩٦).

٢-٢-١ مورد الأرض

مورد الأرض هو المورد المركزي في التخطيط المجالي. وشكل الاستخدام للأرض يختلف في مخططات مختلفة، ويتحدد بصفة عامة وفقاً لتقدير وفرة المورد، أو خطر نفاده. وكان ينظر إلى إسرائيل في سنواتها الأولى كدولة غنية بالأرض نسبة إلى عدد سكانها، كما أن جزءاً من أهداف التخطيط وُجّه للسيطرة على هذا المورد، من أجل ضمان الملكية على مساحات واسعة من الأرض لأسباب سياسية وأمنية.

هذا وأدّى النمو السكاني، والارتفاع في مستوى الرفاه وفي نطق البناء، وتغييرات بنيوية مختلفة، إلى جعل دولة إسرائيل تقترب من خطر نفاد مورد الأرض[(١١)]. وكان هذا التشخيص الذي تمّ في المرحلة الأولى للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، أحد الإسهامات المركزية لهذا المشروع. وفي ضوء ذلك، وجّه معظم اعتبارات التخطيط إلى خطر نفاد مورد الأرض في إسرائيل، والمساس بالقيم البانورامية والطبيعية، وصار الاستغلال الناجح لمورد الأرض موضوعاً مركزياً في تقييم البدائل المختلفة[(١٢)]، وأصبح نقطة انطلاق رئيسة لسياسة التخطيط المجالي، حسبما أجملت في هذا التقرير.

وسياسة التخطيط التي تفصّل الأعمال التي يجب «فعلها» والأخرى «المنهي عنها» والمتعلقة بالاستخدام الناجع والاقتصادي لمورد الأرض، مبينة بالتفصيل وبتوسع في الفصل الحادي عشر من هذا التقرير. وسياسة التخطيط هذه هي إحدى القواعد الأساس لتصميم السياسة المتعلقة بالأرض لاسرائيل في سنوات الألفين[(١٣)].

٢-٢-٢ موارد الطبيعة: المعالم الطبيعية والسياسة البيئية

إن قيم الطبيعة والمعالم الطبيعية (البانورامية) والسياسة البيئية استخدمت منذ بداية التخطيط كنقطة انطلاق موازية لأغراض البناء والتطوير. وهذه الازدواجية قائمة في أساس منهجية تصميم «صورة المستقبل» لإسرائيل في سنوات الألفين.

هذا وبالإمكان تشخيص ثلاثة مواضيع للمعالجة لهذا النطاق الشامل:

ـ التعاطي مع المجال المفتوح ومع الجانب القيمي للمعالم الطبيعية كأساس لتنظيم المجال الوطني[(١٤)].

(١١) انظر: آدام مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣).

(١٢) انظر: ليفون [وآخرون]، «تقييم،» (١٩٩٦)، وآدام مازور، «تقييم،» (١٩٩٦).

(١٣) انظر: راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧).

(١٤) انظر: موطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦).

ـ التعاطي مع الموروث المبني ومع المقولات التخطيطية التي تتعلق بالمجال المبني والمتطور[١٥].

ـ التعاطي مع السياسة الثابتة والدائمة كمبدأ رائد في التطوير الوطني[١٦].

والتعاطي مع هذه الموضوعات هو أمر مركزي في تصميم «صورة المستقبل»، وهو متداخل على امتداد التقرير كله. وهذا التعاطي مستوعب في منهجية التخطيط التي عُرضت في الفصل الأول، وفي المفهوم الرئيس لـ «المجال الوطني» المعروض في الفصل الرابع، وخصص الفصل الخامس كله للناحية القيمية للموارد الطبيعية والبانورامية ولسياسة الحفاظ عليها والعناية بها. وأبرزت هذه المعضلة أيضاً في الفصول ٦ و٧ و٩. أمّا انعكاساتها على السياسة الخاصة بالأرض، فتمّ وصفها في الفصل ١١، كما تمّ التشديد على موقعها في الصورة المجالية الشاملة في الفصل الإجمالي، وهو الفصل الرقم ١٢.

٢-٢-٣ المواصلات والبنى التحتية الوطنية

إن منظومة المواصلات ومنظومة البنى التحتية الوطنية هي جزء من معضلة التخطيط الشامل ومن تنظيم المجال الوطني. وتمّ دمج موضوعات المواصلات والبنى التحتية الوطنية في التفكير الشامل لـ «صورة المستقبل» الخاصة بإسرائيل في سنوات الألفين منذ بداية نشر مجال/ حيز الإمكانات. ومن هذه الناحية، كان إسهام موضوع المواصلات كبيراً بشكل خاص كجزء مركزي في اعتبارات التخطيط الشامل[١٧]، وفي موضوع البنى التحتية الوطنية، كان التعاطي بالأساس مع موضوع المياه والطاقة والاتصالات، والبنية التحتية للانتشار الأمني[١٨].

---

(١٥) انظر: دافيد غوغنهايم، «التراث الحضاري المبني،» (١٩٩٣)، وآدام مازور، محرر، «التخطيط القيمي،» (١٩٩٦).

(١٦) انظر: براخيا وبايتلسون، «توصيات للتطوير،» (١٩٩٦)؛ اوري مارينوف: «البيئة،» (١٩٩٦)؛ «مرفق الطاقة،» (١٩٩٦)، و«الصناعة،» (١٩٩٦)؛ عيران بايتلسون: «مشاكل بيئية،» (١٩٩٦)؛ «أوجه مجالية اجتماعية،» (١٩٩٦)؛ «مبادئ لسياسة التطوير،» (١٩٩٦)، و«أدوات اقتصادية،» (١٩٩٦)؛ عيران بايتلسون [وآخرون]، «سياسة التطوير،» (١٩٩٦)؛ ايلان سلومون، يهودا غور وعيران بايتلسون، «سياسة المواصلات والاتصالات للعام ٢٠٢٠،» (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، وموطي كبلان: «الساحة،» (١٩٩٦)، و«سياسة التطوير،» (١٩٩٦).

(١٧) انظر: يهودا غور، «المواصلات في مدن إسرائيل في مطلع سنوات الألفين: اتجاهات ودرجات الحرية،» (١٩٩٦)؛ ايلان سلومون وعيران بايتلسون، «المواصلات الجوية،» (١٩٩٦)، ايلان سلومون [وآخرون]: «المواصلات البرية،» (١٩٩٦)، و«سياسة المواصلات،» (١٩٩٦)، وشيفر [وآخرون]، «المواصلات والاتصالات،» (١٩٩٣).

(١٨) انظر: بورت، «تحديدات تكنولوجية،» (١٩٩٣)؛ يهوشع شفارتز، «ورقة خلفية لسياسة مرفق =

ووفقاً لمفهوم تنظيم المجال الوطني في هذا المشروع، فإن دور البنى التحتية ومنظومات المواصلات لم يخصص للاستجابة إلى سوق الطلب فحسب، إنما كان هدفه خلق البيئة السهلة للوصول إليها والنوعية كشرط مسبق وكرافعة لوجود سوق الطلب في المواقع المفضلة[١٩]. ويتضمن الفصل ٧ في هذا التقرير تطرقاً مفصلاً إلى هذه المعضلات.

٢-٢-٤ أوجه مجالية اجتماعية

في وحدات التخطيط على المستوى الوطني، من الأمور المألوفة وغير المبررة التطرق إلى السكان بسماتهم المميزة المتوسطة، ومن خلال ذلك تجاهل احتياجات فئات متميزة منهم.

هذه الفئات، وعلى الرغم من كون كل واحدة منها أقلية داخل السكان، تشكّل معاً غالبية السكان في إسرائيل. وفي مجالات معينة، فإن الأقلية على المستوى الوطني تعتبر أغلبية على المستوى المناطقي.

ومنذ بداية عمل طاقم التخطيط، تمّ التشديد على السمات المميزة للسكان وتفضيلاتهم بشأن موقعهم في المجال، وفي اختيار نمط حياتهم. وهذا الموضوع قائم في مركز البديل الاجتماعي، وفي تقييم البدائل[٢٠]. وتمّ تطبيق جزء ملحوظ من مبادئ البديل الاجتماعي في مخطط تنظيم المجال الوطني المفصّل في هذا التقرير.

وهناك أربع بؤر أخرى للتعاطي معها، وهي التعاطي مع الأقلية غير اليهودية في دولة إسرائيل لناحية سماتها المجالية المميزة وأسلوب دمجها في «صورة المستقبل»[٢١]، والتعاطي مع فئات متميزة من السكان في المجتمع الإسرائيلي[٢٢]،

= المياه،» (١٩٩٦)؛ يونا برغور وايرز سبيردلوف، «إطار لتخطيط طويل المدى لبنية الطاقة التحتية،» (١٩٩٦)؛ ايرز سبيردلوف وعميرام ديرمان، «سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشار المنظومة الأمنية على المدى البعيد،» (أيار/مايو ١٩٩٦)، وايلان سلومون، «الاتصالات المحوسبة،» (١٩٩٦).

(١٩) انظر: شفارتز وبارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧).

(٢٠) انظر: نعومي كرمون: «البديل الاجتماعي،» (١٩٩٦)، و«التخطيط «لحياة نوعية للجميع» كهدف رئيس للتخطيط في إسرائيل،» بمشاركة التخطيط الاجتماعي (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)؛ يوبرت لوريون، ايرز سبيردلوف وعيديت ايلات، «تقييم البدائل المجالية لإسرائيل في سنوات الألفين،» (آذار/مارس ١٩٩٦)، و آدام مازور، «تقييم،» (١٩٩٦).

(٢١) انظر: الحاج، «التعليم،» (١٩٩٦)؛ عميرام غونين وراسم خمايسي: «اتجاهات في توزع وانتشار السكان العرب في إسرائيل،» (١٩٩٣)؛ «سيناريو السلام،» (١٩٩٣)، و«القرى والمدن العربية،» (١٩٩٤).

(٢٢) انظر: تشيرتشمان، «مجموعات فرعية،» (١٩٩٤).

ومعضلة المجال القروي بحلوله المتنوعة استعداداً لسنوات الألفين[٢٣]، والتعاطي المفصل مع نظام التعلم بمدلولاته الجماعية ـ الطوائفية والموارد البشرية التي يمنحها للتنظيم المجالي[٢٤]. والتعاطي مع هذه المعضلات قائم ضمن هذا التقرير، وبالأساس في الفصول ٤ و٧ و٩ و١٠.

٢-٣ توزّع مجال/ حيز الإمكانات وتقديره

في الفصل الأول عرضنا باختصار المنهجية المركزية التي قادت إلى بلورة «صورة المستقبل» والتي تألّفت من ستة أشواط تخطيطية متتابعة، وأدت هذه الأشواط إلى تحديد البديل «الموحّد والمنسّق» كأساس برنامجي وجوهري لتطوير التنظيم المجالي المستقبلي المطلوب. ومع ذلك، فقد أثمرت هذه العملية عن نتائج كثيرة إضافية دُمِجت في «صورة المستقبل» الشاملة.

وفي وسط الصورة، تنتصب البدائل المعيارية ذاتها كبدائل مجالية شمولية جانحة، وفقاً لعملية دمج متطرفة للأهداف. وشكلت الحلول المجالية التي عرضت استناداً إلى هذه البدائل نقطة انطلاق منظمة وقياسية لتطوير «صورة المستقبل» حسبما هو مبين في الجدول رقم (١)، ص ٢٥٧ من هذا الكتاب.

وشكّل أيضاً تقييم البدائل في طريق عملية فحص منهجية استناداً إلى معايير ومقاييس، أساساً قيمياً وكمياً على حدّ سواء لبلورة «صورة المستقبل». وتجاوزت مساهمة هذا التقييم الاستنتاجات النهائية التي اشتقت من هذه العملية التي ترجمت إلى «المخطط الموحد والمنسّق». ورافقت سلسلة المعايير والمقاييس الموصوفة في الجدول رقم (٢)، ص ٢٥٩ من هذا الكتاب) إعداد المخطط لتنظيم المجال الوطني.

(٢٣) انظر: أفلبويم، «السكان القرويون،» (١٩٩٣)؛ فايتس: «مدينة مناطقية،» (١٩٩٤)، و «مدينة وقرية،» (١٩٩٣).

(٢٤) انظر: إلعاد بيلد، «التعليم في إسرائيل في عملية تخطيط المجال الوطني في سنوات الألفين،» بمساعدة ايلانا اوريون؛ مشاركة طاقم تربوي - تعليمي (حزيران/ يونيو ١٩٩٦).

الفصل الثالث

تحديــد الناتــج ومكوّناتــه

في هذا الفصل سنقدم وصفاً للمبادىء التي أدت إلى تصميم هذه الوثيقة. وسنبدأ بالتركيز على الإطار التخطيطي لتصميم «صورة المستقبل» (البند ٣-١). وسنواصل في عرض السمات المميزة للمخطط التي اشتقت من الإطار التخطيطي ومن أهدافه (البند ٣-٢)، وسنختتم بعرض بنية هذا التقرير وتقسيم المخطط إلى أقسام وفصول.

٣-١ الإطار التخطيطي

يوجد لمخطط تنظيم المجال الوطني أربع سمات مميزة رئيسة: فهذا مخطط توجيهي (غير تشريعي) للمدى الطويل مع التشديد على التخطيط المجالي وبرؤية شاملة ــ قطرية عامة ومتعددة النطق.

مخطط توجيهي

المخطط الرئيسي هو مخطط توجيهي غير «ملزم» بمدلوله القانوني (غير تشريعي). وهدف المخطط هو أن يتمّ تبنّيه من جانب الأوساط المهنية، ومن جانب صانعي القرار في نطق وقطاعات مختلفة. وهذا المخطط موجّه لبلورة إجماع وطني حول مقولاته البارزة، ومن هنا استمداد قوته[1]. وهدفه هو رسم هيكل تفكيري مشترك كأساس للتعاون والتنسيق بين اللاعبين المختلفين الذين سيشاركون في عملية تطبيقه. وهذا المخطط موجّه لكي تستوعب مبادئه في مخططات هيئات سلطوية وغيرها، وكذلك في مخططات ستكون توجيهية بطابعها، وأيضاً في مخططات ستتمتع بنص تشريعي.

---

(١) انظر: راحيل ألترمان، «السياسة المؤسسية،» (١٩٩٧).

للمدى الطويل

التخطيط للمدى الطويل يختلف كثيراً عن التخطيط للمدى القصير[٢]. وفي التفكير للمدى الطويل من المهم إضاءة الأفق وتجسيد صورته. وهدف التخطيط للمدى الطويل هو وضع صورة غاية منشودة صافية وواضحة بما فيه الكفاية بمقدورها التأثير في العمليات التي ستتم ابتداء من الحاضر وحتى نقطة الغاية المنشودة.

خطة مجالية

التفكير للمدى الطويل هو تفكير استراتيجي ومجرد إلى حدّ كبير. وتتمحور «صورة المستقبل» حول الأوجه المعيّنة للمجال الوطني. ويشدّد هذا المخطط على التأثيرات التي ستكون للعمليات المختلفة في النطق المختلفة للمجال. والوجه المجالي هو الذي يميّز هذا المخطط عن مخططات استراتيجية أخرى للمدى الطويل، وهو الذي يوحّد مسارات التفكير الموازية في المواضيع وفي السيناريوات في كل متكامل.

رؤية شاملة: قطرية عامة ومتعدد: النطق

إن هدف «صورة المستقبل» هو عرض صورة غاية منشودة شمولية وشاملة تأخذ في الحسبان مجموعة متكاملة وواسعة قدر المطلوب لأوجه قد تصيغ تأثيراتها المتبادلة المجال الوطني. والرؤية الشاملة تجد تعبيراً عنها في نطق ثلاثة: مجمل المساحة القطرية، ومجمل مكوّنات المجال (الاستخدامات الطبيعية، الأدائية والمتماثلة في طبيعتها) ومجمل نطق التخطيط (نطق اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ومؤسسية كجزء من صورة الغاية المنشودة، وكجزء من وسائل السياسة).

٣-٢ ملاءمة الناتج للإطار التخطيطي

من خلال السمات المميزة للإطار التخطيطي، قام الطاقم بتحديد خصائص الناتج المطلوبة: المحافظة على مستوى عال من الشمولية، والمحافظة على تعددية أوجه وأبعاد الناتج، ووضوحه ومرونته وشفافيته، وضمان القدرة على متابعة عملية التفعيل. وفي هذا البند، سنفصل هذه الخصائص، وسنرى كيف ترجمت إلى بنية المخطط وسماته المميزة.

---

(٢) انظر: آدام مازور، «مدخل للمرحلة «أ»،» (١٩٩٣).

مستوى عال من الشمولية

يقتضي المخطط الشمولي للمدى الطويل انتهاج مستوى عال من التجريد والشمولية. وهو يشدّد على، ويوضح المبادىء التخطيطية، ويشير إلى مجال/حيز الإمكانات، ولكنه لا يقع مصادفة في خصوصية انتشار تفصيلي. والتفصيل الزائد عن الحاجة قد يشير إلى قرارات اتخذت قبل أوانها ودون الفحص الدقيق والمناسب. ولذا، فقد بذلت في بلورة «صورة المستقبل» جهود خاصة لملاءمة المعالجة للمعضلات التخطيطية مع المستوى الشمولي الملائم لمخطط توجيهي قطري عام للمدى الطويل. وهذا هو المبدأ المركزي الذي أملى المعالجة في كل مكوّن وآخر في هذه المخطط.

إن اهتمام المخطط الرئيسي مقتصر على المستوى القطري الشامل. ولكن من أجل بلورته، كان الطاقم بحاجة أيضاً إلى توسيع نطاق التأمل المعمق، وإلى فحص تأثيرات عمليات السلام في المنطقة في التنظيم القطري الداخلي (انظر الفصل ٨)، وأيضاً لتركيز النظر والفحص الداخلي للمستوى المناطقي (انظر الفصل ٩). وبسبب أبعاد إسرائيل الضيقة، فإن هناك علاقة وثيقة بين المستوى القطري وبين المستوى المناطقي والمتروبوليني. وهناك هدفان للتركيز على المستوى المناطقي في هذ المخطط: **الأول** هو فحص تأثير البنية المناطقية في الصورة القطرية الشاملة، و**الثاني** هو تمثيل تطبيع المبادىء التخطيطية الشاملة على المستوى المناطقي.

ونؤكد هنا على أن هدف السياسة على المستوى المناطقي، كما هو معروض في هذا الناتج، كان فقط تمثيل المبادىء التخطيطية القطرية الشاملة وطريقة تطبيقها. أما الانتشار التفصيلي، فستعالجه المخططات المناطقية والموضوعاتية التي ستشتق أهدافاً مرحلية من داخل المفهوم الشامل المعروض في المخطط الرئيس، وتسمح بمأسستها وفقاً للحاجة كتعليمات ملزمة أو توجيهية. وفي سياق المعالجة التفصيلية على المستوى المناطقي المعروضة في هذا الناتج، شعر الطاقم بوجود خطر لاعتبار مقولاته كتجاوز لمستوى التفصيل الملائم. وبعد تردد، قررنا تضمين هذا التفصيل كوسيلة للتجسيد، إلا أننا نعود ونخفض من صلاحية هذه المقولات المفصلة مطالبين بمنحها تفسيراً شمولياً.

تعددية الأوجه والأبعاد

إن قوة صورة المستقبل تكمن في شموليتها وفي اختيار زاوية رؤية واسعة وشاملة. وكان الهدف هو إيجاد طريقة يتم فيها دمج موضوعات تخطيطية كثيرة قدر

الإمكان في المخطط تمثل كل أوجه التخطيط المركزية. ولهذا الغرض، فقد أعطي المخطط بنية أنموذجية طبقية. كما تمّ عزل كل مسألة تخطيطية في مدماك تخطيطي منفرد. وكل مدماك يسمح بإجراء نقاش كامل حول المسألة الجاري بحثها، كما يسمح بتطوير سياسة عقلانية وواضحة. والدمج بين مداميك التخطيط يركّب الصورة التخطيطية الكاملة التي هي «صورة المستقبل» الموحدة.

الوضوح

إن إحدى مهام المخطط هي أن يستخدم كقاعدة مشتركة لأنشطة تخطيطية في المستقبل ولتوجيهها لتحقيق صورة منشودة متفق عليها. وهذا الدور يقتضي وضوح وصفاء الناتج. ولهذا الغرض يستخدم المخطط عدداً كبيراً من الوسائل الحسية والإيضاحية التي تكمل بعضها بعضاً ـ الخرائط والرسومات والجداول والرسومات البيانية والمقولات والشروحات اللفظية.

هذا، وتمّ عرض المخطط على مجموعة واسعة من الخبراء من المذاهب المختلفة، كما عرضت على صانعي القرار. ومن خلال عرضه، أدركنا وجود فجوات ملحوظة في طريقة فهم الخرائط التي يتمّ بواسطتها التعبير عن الأفكار التخطيطية، وللفوارق في التعاطي معها. وكان هناك من زعم أن التعبير المصمم عن السياسة غير ملائم لمخطط شامل للمدى الطويل، وبأنه قد يقلص من مضامينه ويحددها دون أي داع. وفي المقابل، قيل أيضاً بأنه على الرغم من هذه القيود، فلا يمكن لمخطط مجالي إلا أن يفحص في المجال الوطني المحدّد من حيث ارتباطه بالمكان والمسافة الملموسين، وهذه توجب استخدام الخرائط.

وبحسب رأي الطاقم، فالمخطط الرئيس المجالي ينبغي أن يستخدم كل الوسائل المتوفرة تحت تصرفه في سياق الأخذ في عين الاعتبار للقيود المفروضة على هذه الوسائل ولمزاياها ومدى ملاءمتها للإطار التخطيطي. وتمّ تحويل التركيز نحو وضوح المضامين والقدرة على ضمان تفسير مشترك. ولهذا الغرض، فقد أكثرنا من استعمال الشروحات المفصّلة التي أُرفقت بخرائط بيانية وبـ «مقولات تخطيط»[٣] موجزة إلى جانبها، كما أضفنا في كل مكان مطلوب جداول وخطوطاً بيانية ورسوماً تخطيطية ورسوماً إيضاحية.

وحاولنا في المعلومات المرسومة في الخرائط إيضاح مستوى الدقة ومستوى

(٣) انظر: آدام مازور، محرر، «الحقولات كأداة،» (١٩٩٣).

التجريد والتعميم الملائم لكل خريطة وخريطة. وتمّ إعداد المخططات والخرائط بواسطة برنامج حاسوب (Map Info)، وفي هذا البرنامج، تدعم عملية رسم الخرائط بخزان معطيات محوسب يسمح بإجراء فحص كمّي ونوعي لصفات المجال(٤). وهذا البرنامج يسمح بمرونة كبيرة في بلورة المخطط المختار من طريق فحص عدد كبير من البدائل وتبسيطها وتحديثها. كذلك يسمح البرنامج بالتحكم إلى حدّ كبير بمستوى التفصيل ومستوى التبسيط للمخطط، وفي الوقت عينه توخي الدقة والصدقية. ومع ذلك، ومع مراعاة مستوى التبسيط الملائم لهذا الإطار التخطيطي، فإنه يتوجب النظر إلى الخرائط على أنها خطوط عامة مصممة ومرسومة وفقاً لمقياس، أي أن كل خط وكل بقعة وكل رمز يعبّر عن مبدأ في المجال ولا ينبغي تفسيره كحلول معينة وحتمية.

المرونة

لقد بذلت جهود لترجمة صورة المستقبل المطلوبة إلى مبادىء وقواعد عمل يستخدمها المخططون وصانعو القرار في المستقبل. وبصورة مسبقة، كان وصف السياسة وتركيزها في مقولات ورسمها في خرائط ومخططات، قد تمّ بهذا الشكل لكي يحافظ به على مرونة كبيرة في أثناء ترجمة هذه الأمور إلى خطط وعمليات في المستقبل. ويسعى المخطط للإشارة إلى المبادئ وإلى القواعد، وليس إلى الطريقة المحدّدة لتطبيقها. وينبغي اعتبار كل الإشارات وكل المقولات وكل الجداول كتوجيهات لاستمرار عمليات التخطيط في المستقبل.

الشفافية

لقد كان الطموح هو للحفاظ على شفافية الناتج. وتخدم الشفافية أهدافاً كثيرة. وهي تحسن فهم المخطط وتسهم في بناء إجماع. كما تسهم في الوضوح والمرونة، وتؤكد على العلاقة بين الأمر الكامل وتفاصيله. والشفافية هو مكوّن رائد أملى أيضاً بنية الوثيقة كلها (انظر البند ٣-٣ اللاحق)، وكذلك بنية كل واحد من الفصول.

---

(٤) المعطيات المرسومة في الخرائط وردت من مصادر مختلفة. وجزء من هذه المعطيات حصل عليه على شكل معطيات معدة من جانب وزارة البيئة وتحت إشراف السيد يعري غينوت من شعبة التخطيط وكذلك من شركات تجارية تشتغل في هذا الموضوع. كما ورد قسم آخر من المعطيات في عملية استيعاب لمعلومات ممسوحة في إطار مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** واشتملت هذه المعلومات على خرائط ومعطيات رسمية مثل خرائط مركز تصميم الخرائط في إسرائيل وسناريوات لمخططات قانونية أخرى، أطلس إسرائيل بالإضافة إلى خرائط أعدت في إطار **إسرائيل ٢٠٢٠** وذلك في عملية تحليل مجالية مثل خرائط البنى البانورامية وخارطة الاعتدال المناخي وخارطة الانحدارات.

وكانت الجهود قد بذلت لبناء بنية طبقية، وشفافة بما فيه الكفاية، للفسح في المجال لمتابعة السياقات التخطيطية ولفحص القيمة المشتركة للسياسة. وتمّ تقسيم المخطط إلى عدد من مداميك التخطيط المركزية. كما قسمت هذه المداميك إلى مداميك فرعية. وهذه المداميك تشكل معاً «صورة المستقبل»، وبمقدور القارىء متابعة ضمها إلى المجمل الكلي الكامل. وفي كل حالة من انعدام الموافقة، فإنه بالإمكان عزل المدماك موضع الخلاف، واقتراح بديل آخر له من داخل حيز الإمكانات المعروض في الصورة الخلفية دون فقدان النظرة المتكاملة الشاملة.

متابعة عملية التفعيل

التخطيط للمدى الطويل يطبق تدريجياً من طريق جمع عدد كبير من القرارات في خلال فترة من الزمن. ولذا، فقد كان مهماً منح الناتج بنية يمكنها مرافقة ومتابعة التطور في خلال السنوات دون أن يفقد الناتج من أدائه كموضح لصورة الغاية المنشودة. وينبغي النظر مسبقاً إلى هذا الناتج كناتج يتداخل في خطوات تخطيط مستقبلية من خلال غاية مزدوجة: **الأولى** هي التمكين من تجسيد عمليات تخطيط مستقبلية ودمجها في صورة الغاية المنشودة الشاملة. و**الثانية** تحديث صورة الغاية المنشودة وإضافة مداميك تخطيط جديدة تدعو الحاجة إليها في خلال تفعيلها ومتابعة تطور الأفكار التخطيطية.

هذا، وإن الحفاظ على تعددية أبعاد المخطط، وفي الأساس شفافيته، يمنح المخطط هذه الخصائص. وتسمح بنية المخطط بإجراء تغيير في مكوّن واحد أو إضافة مكوّن جديد دون المس بالكل الكامل، كما تسمح بفحص انعكاسات التغييرات على الصورة المتكاملة الشاملة.

٣-٣ بنية المخطط: أقسام وفصول

إن لمخطط تنظيم المجال الوطني المعروض في هذه الوثيقة خمسة أجزاء، كما هو موصوف في الرسم البياني رقم (٢)، ص ٣٠٠ من هذا الكتاب. وتمت ملاءمة بنية المخطط بما يتماشى مع الخصائص التي بيّنت أعلاه.

القسم الأول: المنهجية

إن القسم الأول، الذي يعدّ هذا الفصل خاتمته، هو القسم المنهجي الذي يشرح الخلفية لتطوير المخطط ودمجها في المسار التخطيطي الشامل للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين ـ «**إسرائيل ٢٠٢٠**»، والمناهج التي تمّ تطويرها على

أساسها. ولهذا القسم ثلاثة فصول. ويعرض الفصل **الأول** الهيكل المنهجي لعملية التخطيط، ويعرض **الثاني** نقاط الانطلاق للتخطيط، أما القسم **الثالث** فقد حدّد الناتج التخطيطي ومكوناته.

القسم الثاني: مكونات المخطط لتنظيم المجال الوطني

يعرض الجزء الثاني المكونات الأساس للمخطط. ولهذا القسم أربعة فصول، وتمّ تطويره من خلال عرض المكونين المركزيين من وجهة نظر مزدوجة ــ المكوّن المبني في مقابل المكوّن الخالي. ويعرض الفصل **الرابع** المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني، كما يعرض الفصل **الخامس** المفهوم الرئيس للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها. ولا يوجد مدلول لترتيب الفصول من ناحية تفضيل مكوّن واحد على آخر.

وبعد عرض المكونين المركزين، خصّص الفصل **السادس** للتحليل المورفولوجي: النسبة بين المبني والمفتوح، ولدراسة معضلة التواصل في مقابل البتر. وفي هذا الفصل، تمّ بناء نماذج رئيسة لعينات تصف ظواهر التواصل والبتر في المجال الوطني، وشكّلت أساساً لمصطلحات مشتركة. ويتضمن الفصل **السابع** عرضاً للبنية الهيكلية: منظومة المحاور والروابط. ويبين هذا الفصل محاور الحركة والبنى التحتية، ومنظومة الروابط التي نشأت في ما بينها وبين مراكز الأنشطة، ودور البنية الهيكلية في تنظيم الأنشطة في المجال الوطني.

القسم الثالث: مكونات المخطط: «صورة عن قرب» و«صورة عن بعد»

يعرض القسم الثالث مكونات المخطط المتأتية عند تغيير زاوية النظر إلى التخطيط القطري الشامل. وفي الفصل **الثامن** يتم إمعان النظر من بعيد بطريقة أوسع من حدود الدولة (Zoom Out)، كما يتم فحص **سيناريو السلام وانعكاساته المجالية** على التخطيط القطري. وفي الفصل **التاسع**، يتم إمعان النظر من قرب (Zoom In)، في مدماك التخطيط المناطقي الذي خصّص لوصف **مبادىء تنظيم مجالات التخطيط** التي جرى تحديدها خلال المخطط. وهذا الفصل ذو طابع تكاملي على المستوى الاقليمي، حيث كل واحد من مجالات التخطيط هو الكامل. أما على المستوى القطري، فإن مدلوله هو تفصيل مكونات الكل القطري.

القسم الرابع: البرنامج الكمي لمكونات المخطط

يعرض الجزء الرابع الأوجه الكمية للسياسة المجالية الشاملة. وهذه فصول متكاملة تعرض صورة الغاية المنشودة الشاملة، ولكن في سياق التركيز على انعكاساتها

الكمية. وتشمل الفصول البرامجية المجموع الكلي للمبادئ التخطيطية التي عرضت في القسمين الثاني والثالث، والتي أضيف إليها الوجه الكمي. وينقسم الوجه الكمي إلى موضوعين: **توزع انتشار السكان صورة الغاية المنشودة** للعام ٢٠٢٠ المعروضة في **الفصل العاشر**، و**توزع استخدامات الأرض** برنامج المناطق للعام ٢٠٢٠ المعروض في الفصل **الحادي عشر**.

القسم الخامس: «صورة المستقبل»: تكامل مكونات المخطط

يجمل القسم الخامس المبادىء التخطيطية، وكذلك عملية دمجها في صورة غاية منشودة شمولية ومتكاملة بأوجهها مع الأوجه التنظيمية والكمية في آن. ويعرض الفصل **الثاني عشر القواعد لتنظيم المجال الوطني**: استراتيجية **موحدة ومنسقة**، وتحدّد «صورة المستقبل» المفتاح الموصل بين مداميك التخطيط المختلفة في سياق المحافظة على شفافية كل مداميك التخطيط.

القسم الثاني

مكوّنات المخطط لتنظيم المجال الوطني

الفصل الرابع

المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني

هذا الفصل يعرض السياسة المقترحة لتنظيم وتوزيع التطوير على المستوى الوطني. ويشتمل إطار «التطوير» على المكوّنات المبنية ـ منظومة المراكز الاستيطانية، العمالات والخدمات. ويبحث هذا الفصل في ثلاث معضلات: التوزيع في مقابل التركيز (البند ٤-١)، والتوزيع المجالي المتخصص في مقابل التوزيع المجالي المتوازن (البند ٤-٢)، والتنوع في مقابل التجانس (البند ٤-٣). وينتهي هذا الفصل بعرض ملخص للسياسة الخاصة بتطوير المجال الوطني ـ المبادئ التخطيطية.

٤-١ التركيز في مقابل التوزيع

إن مسألة التركيز في مقابل التوزيع كانت قائمة في أساس سياسة التخطيط الوطني منذ بدايتها. أما البحث في السؤال إن كان يجب تركيز التطوير أو توزيعه، فسنعمل على تجزئته إلى معضلتين فرعيتين: **الأولى** تتمحور حول المستوى القطري، وتطرح سؤالاً حول ما إذا كان يتوجب إعطاء أفضلية لتطوير الأطراف النائية للدولة، أي الجليل والنقب، أو عوضاً عن ذلك ما إذا كان يتوجب تشجيع عملية تكثيف مركز الدولة ـ القلب. و**الثانية** تتمحور حول المستوى المناطقي، وتطرح سؤالاً حول كيفية تنظيم التطوير في كل مجال ـ وهل ينبغي توزيعه أم تركيزه وبأي شكل[1]؟

(١) هذه المعضلة كانت في مركز عملية تحليل البدائل المجالية الستة والعشرين في المرحلة الأولى من المخطط الرئيس. انظر: آرييه رحميموف وعاموس براندايس، «البدائل المجالية،» (١٩٩٣). وأبرزت هذه المعضلة كثيراً في الخلاصات التخطيطية لمرحلة تقييم البدائل التي أعدت في المرحلة الثانية من المخطط الرئيس، انظر: آدام مازور، «التقييم،» (١٩٩٦)، وآدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧)، الفصل ٨.

٤-١-١ المستوى القطري

المسألة المطروحة للنقاش في هذا البند هي ما إذا كان يتوجب تركيز النشاطات في قلب الدولة أو توزيعها على الأطراف النائية، وما هو المقصود بالأطراف النائية في دولة إسرائيل، إذ وفق مصطلحات المسافات المطلقة، فإنه من الصعب التحدث في دولة إسرائيل عن «أطراف نائية» بعيدة، حيث إن المراكز المتروبولينية للمنطقتين الشمالية والجنوبية تبعد نحو مئة كيلومتر فقط عن نواة القلب ـ تل أبيب. كذلك، فإن مدى المراكز الاستيطانية الأبعد باستثناء إيلات، لا يمكن أن يعتبر «مناطق حدود وطنية» بمفاهيم المسافة فقط. ومع ذلك، فالسمات المميزة للتطوير والخلفية الاجتماعية، الأمنية، والتاريخية لإقامة المراكز الاستيطانية في المنطقتين الجنوبية والشمالية، أدت إلى تحديدها كأطراف نائية وطنية بمفاهيم «البعد المُدرك» والفجوات المجالية. فالعلاقة الثنائية بين القرب الجغرافي من جهة، والبعد المدرك والفجوات المجالية من جهة أخرى، تطرح تحدياً خاصاً في عملة الفحص من جديد لمعضلة التركيز في مقابل التوزيع.

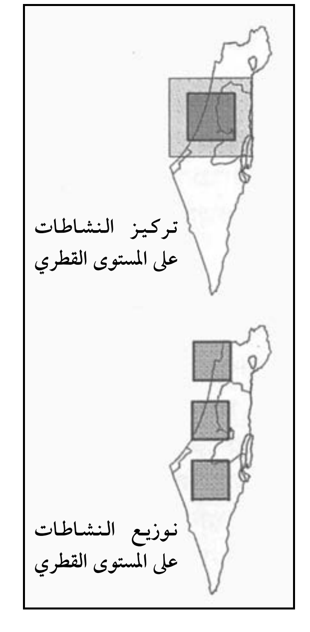
وكانت مسألة التوزيع في مقابل التركيز قائمة في مركز السياسة المجالية الوطنية، منذ بداية الاستيطان اليهودي، وحسمت بشكل واضح لصالح سياسة توزيع السكان. واعتمدت سياسة التوزيع على نطاق واسع من الاعتبارات: سياسية وأمنية ـ وضع اليد على الأراضي، تعزيز خطوط المواجهة وخطوط الحدود؛ واجتماعية ـ المساواة المجالية وتقليص الفجوات الطائفية؛ وايديولوجية ـ إنقاذ الأرض والاستيطان القروي؛ وبيئية ـ الخشية من تركيز زائد في المركز[٢]. وفي السنوات الأخيرة، بدأت تبرز تصدّعات في الإجماع الجارف بخصوص التبريرات لسياسة التوزيع وللقدرة على تطبيقها. وعلى الرغم من أن المخطط الهيكلي القطري رقم ٣١ حمل لواء سياسة التوزيع بصفة عامة، إلا أنه كان ضبابياً أيضاً بخصوص توقيت التنفيذ، وأيضاً بخصوص انعكاسات التوزيع على تنظيم المجال الوطني[٣]. وعملياً، فقد أدت عمليات التطوير العفوية إلى تركيز متزايد للنشاطات في وسط الدولة.

(٢) للاطلاع على عرض مفصل للتطورات في سياسة توزيع السكان، انظر: راحيل ألترمان وآفي موسيري، «التخطيط القطري: مؤسساته، قاعدته القانونية وغاياته المنشودة ـ من الماضي إلى الحاضر،» (١٩٩٣)، واندرياس بلودي، آرييه شاحار واورن يفتحئيل، «مذاهب في التخطيط القطري: عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل،» (١٩٩٣).

(٣) اعتمد المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ على مفهومين متوازيين: **الأول** رأي الدولة كمجال اختيار واحد يحدد منطقة القلب والأطراف النائية الوطنية القريبة التي منحت أولوية في استيعاب الهجرة اليهودية على المدى القصير، و**الثاني** رأي مفهوم التوزيع في إطار متروبولينات في الأطراف النائية تعتبر مراكزها حيفا وبئر السبع التي منحت الأولوية ولكن في ما وراء مدى الغاية المنشودة للمخطط.

ويطرح هنا السؤال: ما هي درجة الحرية لسياسة التوزيع في مقابل التركيز؟ وما هو حجم مجال الإمكانات المفتوح للاعتبارات السياسية؟ والى أي مدى تؤثر وتيرة النمو التي تتميز بها إسرائيل في نمو كل منطقة من المناطق؟

وما هو نطاق التطوير المرافق لكل مجال وغير المرن لتغيير الموقع؟ وتبيّن إطار مجال الإمكانات الذي حدّدت البدائل أن نطاق التطوير المرن بالنسبة إلى قرارات تحديد الموقع وفقاً لاعتبارات سياسة التوزيع أو التركيز موازٍ لنحو ربع إجمالي السكان في عام ١٩٩٠، ولنحو خمس أماكن العمالة، ولنحو ربع إجمالي المنطقة المتطورة في ذلك العام[٤]. وفي إطار نطاق التطوير المرن بالنسبة إلى قرارات تحديد الموقع، فإنه بالإمكان الإشارة إلى مقاربتين متناقضتين مطروحتين للبحث والنقاش.



تركيز النشاطات على المستوى القطري

وتسعى هذه المقاربة لمواصلة تعزيز القلب عن طريق تركيز نطاق التطوير المرن في وسط البلاد. وكانت هذه المقاربة قد أُعدت وفحصت في المرحلة الثانية من المشروع في إطار البدائل الاقتصادية[٥]. وفي هذه المقاربة، ينظر إلى الدولة كمجال اختيار واحد، خزّان عمالة واحد قلبه في وسط البلاد. وتستند هذه المقاربة إلى القرب الجغرافي بين مناطق الأطراف النائية وبين القلب، وتسعى إلى العمل على استغلال ميزة الحجم على المستوى القطري وتشجيع النمو الاقتصادي. وهذا المفهوم يلقى الدعم أيضاً من اعتبارات بيئية ـ الرغبة في حماية المناطق المفتوحة ذات النوعية الكائنة في الأطراف النائية[٦]. ومن هذه الناحية أيضاً، فإن هذا المفهوم يرى في المجال الوطني مجال اختيار واحد، بينما تشكل الأطراف النائية المحمية خلفية خضراء لسكان الدولة المركّزين في غالبيتهم في منطقة القلب.

---

(٤) للبحث التفصيلي، انظر: مازور وسبيردلوف، «مجال/ حيز الامكانات ـ البدائل وتقييمها،» الفصل ٦، و آدام مازور وتامي تروب، محرران، «بدائل مجالية لإسرائيل في سنوات الألفين،» (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤).

(٥) انظر: آرييه شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية،» (١٩٩٦).

(٦) انظر: وزارة الداخلية، إدارة التخطيط، «المخطط الهيكلي القطري للتحريج،» والمخطط الهيكلي القطري الرقم ٢٢، تحرير موطي كبلان والذي تمت المصادقة عليه في العام ١٩٩٥.

توزيع النشاطات على المستوى القطري

هذا النهج يسعى إلى توجيه نطاق التطوير المرن إلى الأطراف النائية للدولة، أي الجليل والنقب. وكانت هذه المقاربة قد أُعدت وفحصت في المرحلة الثانية من المشروع في إطار البديل الاجتماعي(٧)، والبديل الطبيعي ـ البيئي(٨). وهدف هذا المفهوم هو معاظمة التطوير في الأطراف النائية الشمالية والجنوبية والتوصل إلى توازن مجالي والى تقليص الفجوات. كذلك، فإن هذه المقاربة تسعى لتقليص الفائض في المنطقة الوسطى، وتقليل الضغط عن الموارد الطبيعية بشكل عام، وعن موارد الأرض بشكل خاص.

ويشير التحليل الذي أُجري في مرحلة التقييم إلى **تفضيل** واضح لسياسة توزيع النشاطات على المستوى القطري. فسياسة التوزيع تدفع إلى أمام أهدافاً اجتماعية، كالمساواة المجالية، والمساواة بين فئات السكان في إسرائيل. وهي تستغل الموارد الطبيعية بصورة متوازنة وتقرب جزءاً ملحوظاً من سكان الدولة إلى مناطق مفضلة من ناحية بانورامية(٩).

وهناك سؤال فرعي يطرح بشأن سياسة التوزيع، وهو ماذا ينبغي أن تكون عليه النسبة الكمية بين تعزيز الأطراف النائية الشمالية (الذي تمّ التشديد عليه في البديل الاجتماعي)، وبين تعزيز الأطراف النائية الجنوبية (الذي تمّ التشديد عليه في البديل الطبيعي ـ البيئي).

هذا، وتتمتع الأطراف النائية الشمالية بميزة نسبية لناحية الحجم السكاني القائم بالمقارنة مع الأطراف النائية الجنوبية، ويوجد لتطويرها الحثيث تأثير كبير في كمّ أكبر من السكان وإسهام في التوازن بين اليهود والعرب. ويستمد التطوير زخمه إلى حدّ كبير من عمليات نمو طبيعية، ويستغل إلى حدّ كبير البنى التحتية القائمة. ومع ذلك، فالتطوير الحثيث للأطراف النائية صعب من ناحية بنية المنطقة وبناها التحتية، وقد يكون ثمنه إلحاق أضرار بموارد طبيعية وبانورامية متميزة.

وخلافاً للأطراف النائية الشمالية، فإن التطوير الحثيث للأطراف النائية في الجنوب لا يقترن بإلحاق أضرار بالبيئة بشكل جوهري. وهو يستخدم موارد أرضية

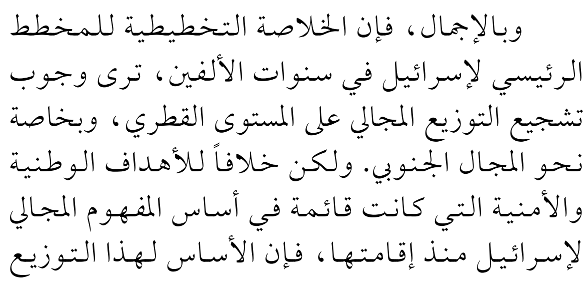
(٧) انظر: نعومي كرمون، «البديل الاجتماعي،» (١٩٩٦).

(٨) انظر: آرييه رحميموف وعاموس براندايس، «البديل الطبيعي ـ البيئي،» (١٩٩٦).

(٩) انظر: مازور، «التقييم،» ومازور وسبيردلوف، و«مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» الفصلان ٨-٩.

متوفرة ذات حساسية بيئية منخفضة نسبياً، ومع قدر قليل نسبياً من المقتضيات القسرية، ويسمح بتطوير حديث وعصري. ومع ذلك، فإنه من أجل تطوير المجال الجنوبي، فإن هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية، والى جهود خاصة من أجل زيادة جاذبية المنطقة لقرارات تحديد المواقع التي تحركها قوى السوق الحرة.

إن عملية تقييم البدائل، وبالتوازي مع التحليل البرامجي، تشير إلى أنه من خلال نطاق النشاطات المفتوح لقرار السياسة، فإن التوزيع المتزايد للنشاطات نحو الأطراف النائية الجنوبية في مقابل توزيع أكثر اعتدالاً نحو الأطراف النائية الشمالية من شأنه دفع الغايات المنشودة للمخطط إلى حدودها القصوى. وهذا التقسيم يمكّن من استنفاد المزايا الكامنة في توزيع النشاطات على كل واحد من الأطراف النائية، كما يقلّص الثمن البيئي في الشمال والثمن الاقتصادي ـ الاجتماعي في الجنوب[١٠].



وبالإجمال، فإن الخلاصة التخطيطية للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، ترى وجوب تشجيع التوزيع المجالي على المستوى القطري، وبخاصة نحو المجال الجنوبي. ولكن خلافاً للأهداف الوطنية والأمنية التي كانت قائمة في أساس المفهوم المجالي لإسرائيل منذ إقامتها، فإن الأساس لهذا التوزيع المستقبلي هو الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية.

٤-١-٢ المستوى المناطقي

لقد اتسمت السياسة الوطنية للتطوير المناطقي حتى الآن بمقاربتين أساسيتين: مقاربة «التوزيع المبعثر»، ومقاربة «التركيز المبعثر». وفي هذا البند، سنعرض المقاربات القائمة ونقترح مقاربة جديدة في مفهوم إسرائيل الوطني، أي مقاربة «التوزيع المركز».

التوزيع المبعثر

حتى الآن، اتخذت سياسة «توزيع السكان» مقاربة «التوزيع المبعثر» ـ توزيع

(١٠) انظر: المصدران نفسهما، الفصل ٩ على التوالي.

النشاطات على المستوى القطري، وفي المقابل توزيعها في المجال المناطقي وتركّز التفكير التخطيطي في وحدة المركز الاستيطاني. وتطلعت سياسة توزيع السكان إلى توزيع المراكز الاستيطانية على نقاط استراتيجية في المجال في سياق تفضيل الاعتبارات السياسية والأمنية ـ «وضع اليد على الأرض». وتمّ تقسيم «كعكة التطوير» إلى حصص صغيرة تبعت توزع المراكز الاستيطانية، وبحسب مفتاح سعى إلى تقسيم متساوٍ بينها. ولم تحقق عمليات التطوير هذه الغايات المنشودة للتوزيع على المستوى الوطني. فقد تمحورت عملياً حول التوزيع على المستوى المناطقي داخل قلب الدولة وحوله. وبذلك، تكون قد حققت عملياً مبدأ التركيز (الوطني) المبعثر (مناطقياً). انظر الخريطة رقم (١)، ص ٣١٥ من هذا الكتاب.

التركيز المبعثر

لم تكن سياسة توزيع السكان فقط هي ما ميّز السياسة القطرية في كل الفترات. فعلى المستوى المناطقي أيضاً، يمكن الإشارة إلى المقاربة التراتبية كخط موجّه وموحّد لسياسة تنظيم منظومة المراكز الاستيطانية. وتحاول المقاربة التراتبية الدفع في اتجاه تركيز النشاطات من طريق استقطاب المجال ـ نواة مكثفة في الوسط وحوله حلقات تطوير بكثافة آخذة بالتقلص. وتخلق المقاربة التراتبية نموذجاً للتطوير المناطقي له طابع «التركيز المبعثر»- توزيع متصاعد للضواحي السكنية في المجال الذي يتلقى الخدمات من طريق نواة مركزية. انظر الخريطة رقم (١).

لقد تطلع مخطط شارون[(١١)] إلى إيجاد بنية استيطانية متدرجة، وعلى رأس السلم اقترحت أربعة مراكز هي: حيفا، تل أبيب، القدس، بئر السبع، كأساس لتطوير المنظومات المتروبولينية. وتمّ أيضاً تطبيق المبدأ التراتبي على المجال القروي استناداً إلى نظرية كريستلر ـ نظرية الأماكن المركزية[(١٢)]. وتمت المحافظة على المبدأ التخطيطي التراتبي على طول السنين. واستند المفهوم التخطيطي الشامل للمخطط الهيكلي القطري رقم ٣١[(١٣)] إلى المراكز المتروبولينية، والى مجالات تأثيرها، كما حُدّدت في مخطط شارون. وأضاف المخطط مراكز فرعية ـ «مدن رئيسة» ومجالات تأثيرها، وكذلك

---

(١١) انظر: آرييه شارون، **التخطيط الطبيعي لاسرائيل** (القدس: المطبعة الحكومية، ١٩٥٢).

(١٢) انظر: ألترمان وموسيري، «التخطيط القطري: مؤسساته، قاعدته القانونية وغاياته المنشودة ـ من الماضي إلى الحاضر».

(١٣) انظر: وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، «المخطط القطري الهيكلي الموحد للبناء والتطوير واستيعاب الهجرة ـ المخطط الرقم ٣،» طاقم برئاسة رافي وعدنه ليرمان، هذا المخطط حصل على المصادقة في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٥.

«مركزاً رئيساً» على المستوى القطري ـ «القلب» والمناطق الأطراف النائية القريبة منه.

وفي المقاربتين اللتين تم عرضهما أعلاه، فإن تنظيم النشاطات في المجال المناطقي هو ذو طابع مبعثر. وهذه النماذج تؤدي إلى إهدار كبير لمورد الأرض، والى انعدام النجاعة في تنظيم المجالات المفتوحة. فالمجال المفتوح يتجزأ إلى حصص صغيرة ومنعزلة لا تنظم إلى امتدادات مفتوحة مهمة[١٤]. وتقترن بعثرة التطوير بقضم غير مراقب للموارد الطبيعية والبانورامية المتميزة. كذلك، فمن ناحية منظومة المستوطنات والأنشطة، فإن النموذج المبعثر ليس ناجعاً في استغلال البنى التحتية، في تنظيم نظام المرور[١٥]، وفي استغلال مبدأ الميزة الكامنة في الحجم[١٦]، ونجاعة سياسة «التوزيع المبعثر» محدودة كوسيلة لتقليص الفجوات المجالية. فالأطراف النائية على المستوى القطري بقيت مع مراكز استيطان مدينية صغيرة نسبياً ومنعزلة وبعيدة عن المراكز المدينية الكبيرة. وأكثر من أي وقت مضى هناك حاجة إلى تفكير يفحص من جديد نماذج لتنظيم النشاطات في المجال المناطقي. وينبغي على هذا التفكير أن يواجه (بمزيد من النجاح) ظاهرة الفائض المجالي ونفاد مورد الأرض[١٧]، مع الحاجة إلى زيادة النجاعة المجالية في تنظيم المناطق المفتوحة، والمناطق المبنية، ومع السعي نحو المساواة المجالية– تقليص الفجوات المجالية بين المركز والأطراف النائية.

«التوزيع المركّز»

يقترح المخطط انتهاج مقاربة «التوزيع المركّز» ـ توزيع التطوير على المستوى القطري، ولكن تركيزه في ثلاثة مجالات مدينية: في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب. انظر الخريطة رقم (١). وتمّ تحديد المجالات المدينية بطريقة تشمل الحدّ الأقصى من السكان والنشاطات في نطاق جغرافي صغير قدر الإمكان. وكانت عملية رسم حدود المجالات المدينية قد تمّت بطريقة تحليلية في سياق تحديد موقع الحدود، وهي تقسم كل منطقة إلى مجال ذي كثافة عالية (المجال المدني) محاط بمجال ذي كثافة أكثر انخفاضاً (انظر الخريطة رقم (٢)، ص ٣١٦ من هذا الكتاب). إن توسيع المجال المديني أو تقليصه، سيؤدي إلى تقليص الفجوات بين الكثافات العالية في نطاقه،

---

(١٤) انظر: موطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦)، وموطي كبلان، «سياسة التطوير،» (١٩٩٦).

(١٥) انظر: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية،» (١٩٩٦).

(١٦) انظر: آرييه شاحار، «السياسة المجالية،» (١٩٩٧).

(١٧) انظر: آدام مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣)، ورحميموف وبراندايس، «البديل الطبيعي ـ البيئي».

وبين الكثافات المنخفضة في المجال المحيط به. والنتيجة الناجمة عن الطريقة التي تمّ بها تحديد المجالات المدينية هي أن المراكز الحضرية الكبيرة تقع في زوايا المجال المديني[١٨].

إن تحديد المجالات المدينية يستند إلى التوزيع القائم والمتوقع للسكان وللأنشطة. ويسعى هذا النموذج لزيادة الروابط الداخلية داخل كل مجال مديني.

ولتوجيه استمرار عمليات التطوير نحو الداخل، ولخلق حدود واضحة بين المجال المبني والمجال المفتوح، ولمنع انزلاق التطوير بكثافات منخفضة إلى الأطراف، وللمحافظة على تطوير ذي طابع مركّز ومنظم، وفي المقابل لتحرير المجالات المفتوحة من ضغوط التطوير، واستناداً إلى مبدأ التوزيع المركز، فإن نحو ٨٠ بالمئة من سكان الدولة يتركز في ٢٠ بالمئة من مساحتها فقط[١٩].

إن الفحص المقارن لنجاعة النماذج المختلفة لتنظيم التطوير في المجال المناطقي في ما يتعلق باستغلال مورد الأرض، وأحكام التطوير، يشير إلى الأفضلية الواضحة للمجالات المدينية وفقاً لنموذج «التوزيع المركز» (انظر الخريطة رقم (٣)، ص ٣١٧ من هذا الكتاب). وفي المجال الشمالي والجنوبي، سيشمل متروبولين أحادي المركز، يمتد على مساحة مماثلة لمساحة المجال المديني، فقط نحو ٧٠-٨٠ بالمئة من سكانه. ولكي يشمل سكاناً بحجم مساوٍ لسكان المجال المديني، فإنه يتوجب على المتروبولين أحادي المركز أن يمتد على ضعفين من مساحة المجال المديني. وتوسيع المجال المديني في وسط البلاد، بصورة ينزلق فيها حتى الخضيرة في الشمال وعسقلان (أشكلون) في الجنوب (وفقاً للمفهوم التركيزي على المستوى القطري)، سيتسبّب في إضافة ٨٠

(١٨) لقد استند رسم حدود المجالات المدينية إلى تحليل تفصيلي لانتشار السكان، ولأراضي المراكز الاستيطانية وللكثافات المجالية، وأيضاً إلى تحليل «الطاقة المجالية الكامنة» للانتشار السكاني (انظر الخريطة رقم (٢)، ص ٣١٦ من هذا الكتاب). ومصطلح «الطاقة الكامنة هو مصطلح جيو ـ احصائي يتطرق إلى انتشار النشاطات في المجال من خلال المقارنة بـ «الطاقة الكهربائية الكامنة». وبواسطة هذا الأسلوب القائم على «انزلاق المعطيات» يمكن أن ننسب لكل نقطة في المجال قيمة «طوبوغرافية»، وفقاً لمدى مركزيتها لمجمل انتشار نشاطات معينة في المجال بأسره. وهذا المستوى على علاقة طردية بنطاق النشاط في كل نقطة في المجال وعلى علاقة عكسية لتربيع المسافة [مضاعفتها] القائمة بين كل واحدة من هذه النقاط وبين النقطة المنسوب إليها. وفي الخريطة رقم (٢) تمثل الطاقة الكامنة مجمل احجام السكان في كل مراكز الاستيطان مقسوماً على تربيع المسافة [مضاعفة] بين كل مركز استيطاني وبين النقطة المنسوب إليها. ولذا فإن بُعد الطاقة الكامنة كامن في وحدات سكانية مقسمة على المسافة المضاعفة. وكلما كان لنقطة في المجال قيمة عالية في حقل طاقتها الكامنة، كانت مركزية أكثر بالنسبة إلى مجمل الانتشار المجالي للسكان.

(١٩) ينبغي التنويه إلى ان المنطقة الخضراء كبيرة أيضاً في هذا المجال المبني. هذه المعضلة معروضة في الفصول ٥، ٦و ٩ كما سيعرض تعبيرها الكمي في الفصل ١١ من هذا الكتاب.

بالمئة ـ من مساحة المجال المديني، ولكن بإضافة ١٠ بالمئة فقط من السكان[٢٠].

إن مبدأ التوزيع المركّز يبدو أكثر ملاءمة، من وجهة نظر تقليص الفجوات المجالية ورفع مستوى تمدين الأطراف النائية. وفي المجال الشمالي، فإن حيفا المحددة كمركز للتطوير المتروبوليني، تقع في هوامش الأطراف الشمالية النائية، كما أن قربها الزائد من تل أبيب يعزز رابطتها بمنطقة القلب. وفي المقابل، فإن المجال المديني يحرف مركز الثقل للتطوير المتروبوليني ليجعله أقرب إلى المركز الجغرافي للأطراف الشمالية النائية، كما يزيد من إمكان تمتع الأطراف النائية البعيدة بميزة الحجم المحرزة في المجال المديني. كما أن المراكز السكانية في الناصرة وما حولها، وفي كرميئيل وما حولها، سوف تصبح أيضاً مراكز في منطقة مدينية، وسوف تأخذ على عاتقها أنشطة متخصصة، حسبما سيتم شرحه في البند (٤-٢) اللاحق. كذلك، فإن المجال المديني يشمل المراكز السكنية، ونشاطات السكان غير اليهود في الشمال، خالقاً نموذجاً بنيوياً يسمح بالدمج بين منظومة نشاطات الفئتين السكانيتين في المنطقة.

وخلافاً للمجال الشمالي، فإن عمليات تمدين المجال الجنوبي توجد في مرحلة أوّلية متقدمة، وأولية المنطقة تسمح بملاءمة المبادئ الخاصة بتطوير منظومة النشاطات المتروبولينية مع ظروف المجال المتميزة. كما أن طبيعة المنطقة الصحراوية وانعدام المجال القروي الوسيط بين المراكز الاستيطانية، والمسافة الكبيرة بين المراكز الحضرية، تتسبب مجتمعة في جعل المجال الجنوبي غير ملائم للتطوير في إطار مركز تحيط به حلقات من النشاطات. والمجال المديني المقترح يرسم حدوداً واضحة بين المناطق المبنية وبين الصحراء المحيطة بها. وفي المقابل، فإنه يربط بين مراكز النشاط والمراكز الاستيطانية المنتشرة في المجال، من أجل تحويلها إلى مجال اختيار واحد يتمتع أيضاً بمزايا الحجم، وأيضا بمزايا الموقع والتخصص المجالي. ولإجمال هذا البند، ننوّه إلى أن نتائج مرحلة التقييم استناداً إلى معايير البدائل المجالية، قد أشارت بصورة واضحة إلى تفوّق مقاربة «التوزيع المركّز» على بقية الإمكانات التي عرضت في البدائل المختلفة[٢١].

٤-٢ التوزع المجالي المتخصص في مقابل التوزع المجالي المتوازن

في هذا البند، فُحصت بصورة شاملة مسألة العلاقات بين مكونات التطوير الفرعية وبين تنظيمها في المجال. وهذه المعضلة تمّ شحذها للاختيار بين مقاربتين

(٢٠) تم فحص هذا التحليل وفقا لمنطق توزع السكان التي تمّ تحديدها بواسطة البدائل المجالية في المرحلة الثانية من المشروع. انظر: مازور وسبيردلوف، «مجال/ حيز الامكانات ـ البدائل وتقييمها،» الفصل ٦.

(٢١) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٩، ومازور، «التقييم».

استقطابيتين - توازن النشاطات في المجال من جهة، وتخصص النشاطات في المجال من جهة أخرى. وفي مقاربة التوازن المجالي، تنتشر مكوّنات التطوير بموجب مفتاح موحّد نسبياً، وتخلق مناطق قريبة من التوازن داخل ذاتها، ومستقلة (ومكتفية ذاتياً) نسبياً. وفي مقاربة التخصص المجالي، تأخذ مكونات التطوير موقعها وفقاً للتفوق النسبي للمجال، وتخلق مناطق متخصصة، مع ارتباط متبادل وعال في ما بينها. ويطرح السؤال: أي مقاربة يجب أن نفضّل، على المستوى القطري، وعلى المستوى المناطقي؟

الدولة كمجمل كلي وحوض عمالة واحد

الدولة كمجموعة مناطق متشابهة

الدولة كمجموعة مناطق متخصصة

٤-٢-١ المستوى القطري

هناك ثلاثة استراتيجيات بديلة قيد البحث والنقاش على المستوى القطري:

ـ **الدولة كمجمل كلّي وكخزان عمالة واحد**: في هذه الاستراتيجية تعتبر الدولة كمجال اختيار واحد. ويكون توازن النشاطات على المستوى القطري. وتستند هذه المقاربة إلى استقطاب المجال الوطني في اتجاه القلب والأطراف. وفي القلب تتركز غالبية الأنشطة الاقتصادية ومكونات التطوير الأخرى، كما أن كثافتها تأخذ بالتناقص إزاء أطراف الدولة. وكانت براعم هذه المقاربة قد صُمّمت في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١، الذي حدّد مناطق القلب ومناطق الأطراف النائية القريبة. ولقد جرى تطوير هذه المقاربة وفحصها في المرحلة الثانية من المشروع في إطار سيناريو استمرار الاتجاهات ـ بديل «الاعمال كالمعتاد»[٢٢] والبدائل الاقتصادية[٢٣].

ـ **الدولة كتجمع لمناطق متوازنة**: في هذه الاستراتيجية، تعتبر الدولة كاتحاد لمناطق متماثلة، وكل واحدة منها متوازنة نسبياً داخل ذاتها. وكل منطقة على حدة

(٢٢) انظر، يونا برغور وامنون فرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦).

(٢٣) انظر: شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية».

تشمل غالبية مكونات الخدمات اللازمة لسكانها. والارتباط بين المناطق ضئيل: تحافظ كل منطقة على استقلال نسبي، وعلى توازن بين السكان، وأماكن الاستخدام وبنيتها. وطوال فترة طويلة ميزّت هذه المقاربة المخططات القطرية التي تطلّعت من أجل التوصل إلى مساواة «مجالية» إلى تشجيع الاستقلال المناطقي. وتمّ إعداد هذه المقاربة في المرحلة الثانية من المشروع في إطار البديل الاجتماعي(٢٤).

ـ **الدولة كتجمع مناطق متخصصة تترابط في ما بينها عبر الانتقال اليومي إلى مراكز العمل**: في هذه الاستراتيجية تعتبر الدولة كتجمع لمناطق مختلفة، وكل منطقة تتخصص بتركيبة أنشطة وبنماذج تطوير متميزة. وترفق هذه الاستراتيجية بتعزيز للروابط الاقتصادية، ولروابط المواصلات بين المجالات المتخصصة، وهذه الروابط ذات طابع متعدد الاتجاهات ومتعدد الأداءات، وبواسطتها تنضم المناطق المتخصصة إلى مجال اختيار قطري شامل. وتمّ إعداد وفحص هذه المقاربة في المرحلة الثانية من المشروع في إطار البديل الطبيعي ـ البيئي(٢٥).

وأشارت مرحلة تقييم البدائل بوضوح إلى أفضلية مقاربة التخصص المناطقي. وأظهر تحليل الروابط المتبادلة بين المعايير والتقييم أن التخصص المناطقي يسهم في رفع لواء سلسلة واسعة من الغايات المنشودة دون أن يتطلب تقريباً التنازل عن تحقيق غايات أخرى(٢٦).

إن استراتيجية نشر نشاطات متوازنة في المجال تتطلب ثمناً باهظاً بمصطلحات النمو والازدهار الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، ونظراً لحصولها على ثلاث مناطق متشابهة، ولكن مختلفة كثيراً من حيث حجمها وتفوقها النسبي، فإنه قد يتطور صراع بين المناطق يحتم تدخلاً مكثفاً من السلطة المركزية لمنع الاستقطاب في ما بينها؛ وهذا الأمر يقلل فرص تحقق هذه الاستراتيجية.

إن ميزة استراتيجية التخصص المجالي هي في استغلال الظروف الخاصة في كل منطقة وأخرى، وفقاً لمبدأ التفوق النسبي. وتقترح هذه المقاربة تنوعاً أوسع في أنماط الحياة، وتزيد نطاق الاختيار، سواء أكان المجالي أو الخاص بنمط الحياة، وتستجيب لسلسلة أوسع من أذواق الجمهور. وفي هذه المقاربة، لا يوجد صراع بين المناطق لأن كل منطقة تقدم نوعيّات خاصة بها، ونتيجة هذه المقاربة، هي دفع المساواة المجالية إلى

---

(٢٤) انظر: كرمون، «البديل الاجتماعي».

(٢٥) انظر: رحميموف وبرانديس، «البديل الطبيعي ـ البيئي».

(٢٦) انظر: مازور، «التقييم،» و مازور وسبيردلوف، «مجال/ حيز الامكانات ـ البدائل وتقييمها،» الفصل ٩.

أمام، ولكن دون دفع ثمن عال بمصطلحات النمو الاقتصادي.

إن اختيار مقاربة «التوزيع المركز» حدّد ثلاثة تجمعات تطوير في ثلاثة مجالات مدينية: في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب. ودمج مبدأ «التوزيع المركز» مع مبدأ التخصص المجالي، يعني أن كل واحد من المجالات المدينية هو ذو طابع متخصص يستغل المزايا النسبية كرافعة للتطوير. وكل مجال يقترح نمط حياة وبنية عمالة وأنماط تطوير خاصة به:

المجال المديني الشمالي: متروبولين جبلي وأخضر، اندماج بين سكان يهود وعرب، خصوصية على صعيد الطبيعة والتراث، ومواقع سياحية جذّابة ونماذج استيطانية كثيرة.

المجال المديني الأوسط: مركز للسلطة، الأعمال، الثقافة والدين، تعددية وأجواء دولية.

المجال المديني الجنوبي: متروبولين للتحديث وسبّاق على حافة الصحراء، جودة البيئة، غنى نسبي على صعيد الأرض، واندماج واستقرار مديني للسكان العرب.

إن هذه المجالات المدينية الثلاثة مرتبطة في ما بينها برابطة مواصلات ناجعة ترتكز على خط سير الطريق الرقم ٦. ووظيفة الربط المواصلاتي هي أن تشكل محوراً يربط المجال المديني الشمالي والجنوبي، بطريق سريع وبمواصلات عامة ناجعة، بالمجال المديني الأوسط، الذي يعمل كقلب في مجال اختيار مشترك للدولة كلها. وننوّه هنا إلى أن الطريق الرقم ٦ وفق هذا المفهوم يتعارض والمفاهيم التي ترى فيه أداة لتطوير بيئته القريبة من طريق تشجيع التطوير الزاحف على امتداده.

٤-٢-٢ المستوى المناطقي

هذا البند يقارن بين نموذج تطوير المتروبولين الأحادي المركز الذي كان النموذج السائد في تنظيم المجال الوطني حتى هذا اليوم، وبين نموذج تطوير بديل مقترح في هذا المخطط ـ «المجال المديني». وهذه النماذج مختلفة جداً في أنماط التخصص المجالي لمكونات التطوير.

إن التوازن المناطقي في نموذج المتروبولين التركيزي يقوم على استقطاب المجال إلى قلب يشمل غالبية مكونات التطوير من جهة، والى حلقات ضواح سكنية متجانسة جداً وبكثافة آخذة في الانخفاض ازاء الأطراف من جهة أخرى. وبَاستثناء السمات التابعة من استقطاب المجال، فإن مستوى التخصص المجالي في هذا النموذج منخفض

جداً. وهناك تشابه كبير بين هذا المتروبولين وذاك بالنسبة إلى السمات المميزة لمناطق الأطراف الممتدة بشكل متجانس ورتيب، وأيضاً بالنسبة إلى السمات المميزة للنواة بحكم شمل منظم مكوّنات التطوير.

إن نموذج التطوير المقترح في هذا المخطط يسعى لخلق مجال اختيار واحد مألوف للمبادئ المتروبولينية، وتعطى فيه لكل مراكز الاستيطان فرصة المشاركة في «كعكة التطوير»، ولكن ليس على أساس تراتبي بالذات. ويرتكز التوازن المناطقي في نموذج المجال المديني على رابطة مواصلاتية ناجعة بين مراكز حضرية متخصصة. ويقضي مبدأ رسم حدود المجال المديني بموضعة المراكز المدينية الكبرى في زوايا المجال ونطاقه. وبذلك يفسح في المجال أيضاً للمدن المركزية للاستفادة من قربها من الأطراف النائية الخضراء، مقارنة بتغليفها بحلقات بناء وفق النموذج التركيزي. ويسعى المفهوم المقترح لتشجيع المواصلة على التخصص والتميّز لكل زاوية من طريق روابط مواصلاتية في ما بينها، تربطها بمجال اختيار أكبر ـ المجال المديني. وتستغل المناطق ما بين المراكز لتطوير ضواحي سكنية، ولتحديد مواقع نشاطات مشتركة ـ عمالة وخدمات ـ في سياق استغلال البنى التحتية على صعيد المواصلات، والبنى الأخرى التي تربط مراكز المجال المديني القائمة بينها. وبذلك يضمن مستوى عالياً نسبياً، لناحية سهولة الوصول إلى المجال كله، والى مراكز النشاط المختلفة[٢٧].

في ما يلي نموذج محتمل يبرز خصوصية وتميز المراكز المتخصصة في زوايا المجال المديني (انظر الخريطة رقم (٢) السابقة وأيضاً الخريطة رقم (٥)، ص ٣١٩ من هذا الكتاب). أما تحديد مواقع المراكز، تخصصاتها وصورتها في زوايا المجال المديني، كما في مناطقه الداخلية، فيتمّ على مستوى التخطيط المناطقي لكل مجال.

المجال المديني الشمالي

حيفا: ميناء بحري، أعمال، مركز نشاط متروبوليني، تعليم عالٍ، تكنولوجيات حديثة، صناعة ثقيلة.

الناصرة: مركز مسيحي عالمي، سياحة، مركز متروبوليني للسكان العرب، ثقافة، صناعات ناضجة.

---

(٢٧) انظر: سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية». لبيان المبادئ لتطوير المجال المديني، انظر: البند الفرعي (٩-١) اعلاه، وشاحار، «السياسة المجالية».

كرميئيل: حداثة بيئية، تكنولوجيات جديدة، تعايش يهودي ـ عربي، مركز ثقافة وخدمات للمناطق القروية المجاورة.

عكا: سياحة، ثقافة، تراث تاريخي، تعايش يهودي ـ عربي.

المجال المديني الأوسط

القدس: عاصمة إسرائيل، «مدينة عالمية» مركز للديانات وسياحي، مركز مؤسسات واتصالات، ثقافة وتعليم عال.

تل أبيب: مركز أعمال، ثقافة، تجارة، تعليم، جو دولي، شركات متعددة الجنسيات.

أشدود: ميناء بحري وصناعة.

نتانيا: سياحة، خدمات، استجمام.

المجال المديني الجنوبي

بئر السبع: مدينة رئيسة، تعليم عالٍ، مركز أعمال، حداثة، تعددية، حافة الصحراء، وجودة بيئة.

راهط: مركز سكاني رئيسي للبدو، صناعات ناضجة، مركز ثقافة وتقاليد.

عراد: سياحة، صحة، بيئة، البحر الميت، مجتمع جديد.

ديمون: مركز صناعة، علوم وموارد طبيعية، مفترق للبنى التحتية.

يروحام: بوابة للمحميات الطبيعية الصحراوية.

٤-٣ التنوع في مقابل التجانس

إن إحدى المعضلات التي تحظى بإجماع واسع هي التطلع إلى التنوع المجالي، خلافاً للتجانس. ويظهر عرض البدائل المجالية الستة والعشرين في المرحلة الأولى من المشروع[٢٨] أن التطلع إلى الهوية والخاصية والتنوع المجالي، كان عاملاً توجيهياً مركزياً في هذه الاقتراحات. وبالذات في الوقت الذي أصبحت فيه الاتصالات تحتضن العالم، وأصبحت حركة التنقل عالية وانطمست الحدود السياسية والأخرى، تثور الحاجة إلى تحرّي الأمر المميز وللتركيز على الهوية. وهذه هي عملية تفضيل قيمية

(٢٨) انظر: رحميموف و براندايس، «البدائل المجالية».

تميّز فترتنا الحالية[٢٩]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو كيف يمكن تحقيق هذه الغاية على مستوى التخطيط المجالي الوطني؟ ولكي نبحث هذه المعضلة، سنعمل على تقسيم المجال الوطني بشكل عام إلى المكونين المركزيين ـ المكوّن المبني والمكون الخالي. كما سنقوم بتحليل كل واحد من المكونات والعلاقة بينهما.

٤-٣-١ المبني والخالي والعلاقة بينهما

إنه يمكن تقسيم التطلع إلى تنويع وتمييز المجال الوطني إلى وجهين: **الأول** يتطرق إلى المكونات ذاتها ـ المبني والخالي ـ و**الثاني** يتطرق إلى العلاقات في ما بينهما (انظر الرسم البياني رقم (٣)، ص ٣٠١ من هذا الكتاب). ويحاول الوجه الأول أن يدفع إلى أمام الطابع المتميز لكل واحد من مكونات المجال التي حدّدناها ـ المبني والخالي. وفي مقابل التوزيع المتجانس في المجال لحصص بأحجام وسمات مميزة متجانسة، يقف مفهوم يتطلع إلى تنويع أحجام الحصص المبنية، وكذلك إلى تنويع خصوصيتها وتخصصها، والى تركيزها في المجال بطريقة تحدّد مجالات مفتوحة بأحجام مختلفة تستغل الجودات الطبيعية.

هذا، ويشدّد الوجه الثاني على العلاقة بين المكوّن المبني والمكوّن الخالي، من أجل شحذ وإبراز كل عنصر بحد ذاته، لتعزيز هويته، ولكسب مدلول واضح للعلاقات بينهما. وفي مقابل هذه المقاربة، تنتصب مقاربة تطمس هوية كل مكوّن، ونقاط العبور بين المبني والخالي، وبين مقطع مبني وآخر. والنموذج الذي يمثل هذه المقاربة هو المقاربة التراتبية، التي تتميز بعبور تدريجي، بين تجمّع مبني وبين أطراف ناشئة تمتد وتتلاشى في عمليات، ويتلاشى في مسيرات عشوائية في أساسها.

إن التطلع نحو التنويع المجالي من هذين الجانبين يحدّد عدداً من مبادئ التخطيط:

تركيز البناء والمناطق المفتوحة في حصص مختلفة قابلة للتشخيص الواضح

المحافظة على سلّم واسع من الأحجام في كل واحد من مستويات التخطيط ـ القطرية المناطقية والمحلية. وبشكل خاص، ينبغي التشديد على الامتناع عن تقسيم المجال إلى امتدادات كبيرة جداً ومتجانسة من جهة، والامتناع عن تقسيمه إلى

---

(٢٩) بخصوص أوراق العمل الإضافية التي أبرز فيها تفضيل المتميز على التجانس، انظر: آدام مازور، «التخطيط القيمي،» (١٩٩٦)؛ تشيرتشمن، «مجموعات فرعية،» (١٩٩٤)، وكرمون، «البديل الاجتماعي».

حصص صغيرة تمتد بشكل متجانس في المجال من جهة أخرى.

تخصص المجالات المبنية والمجالات المفتوحة

التركيز على الهوية والخصوصية لكل مكان ومكان، واستغلال وتقوية الظروف الفريدة من ناحية الطبيعة والمعالم الطبيعية والتراث، والمحافظة على حدود واضحة ترسم حدود المجالات، وتحدّد نطاق «قواعد اللعب» المختلفة، بين المجالات المفتوحة المبنية.

إغناء العلاقات بين المناطق المبنية والمفتوحة

التركيز على سمات مميزة نسبية للموقع ـ الطرف، الزاوية، الجدار، القلب، الداخل والخارج. وخلق نظام استقطابي متعدد الاتجاهات بدلاً من نظام تراتبي متدرج أحادي الاتجاه ــ نصف قطري. وزيادة اللقاءات ومناطق الاتصال بين المجال المفتوح والمبني، في سياق الامتناع عن زحف المناطق المبنية.

تحديد «قواعد اللعب»، خاصة لكل واحد من مكونات التطوير

من أجل المحافظة على التميز الواضح بين المبني والخالي وكوسيلة للحفاظ على الطابع الفريد لكل واحد منهما، ينبغي تحديد «قواعد لعب» واضحة. والقواعد التي ستسري على مكونات التطوير، ستتطرق إلى معضلات مثل: حجم المراكز الاستيطانية، اكتظاظها، سمات التصميم والتطوير، رسم حدود المركز الاستيطاني، الروابط بين المراكز الاستيطانية ونحو ذلك. والقواعد التي ستحدّد كيفية معالجة المناطق المفتوحة، ستتطرق إلى معضلات مثل نطاق المحافظة والحماية - مكونات المحافظة والعناية، والسمات المميزة للأنشطة وبنيتها، حساسية المناطق المفتوحة وقواعد لتطوير المكوّنات المبنية في داخلها، السياسة الثابتة والدائمة[٣٠]، والتخطيط القيمي[٣١]. كذلك تتوجب الإشارة إلى الوسائل الرئيسة لإحراز الجودة. فأحياناً تكون معكوسة في المجال المفتوح وفي المجال المبني[٣٢].

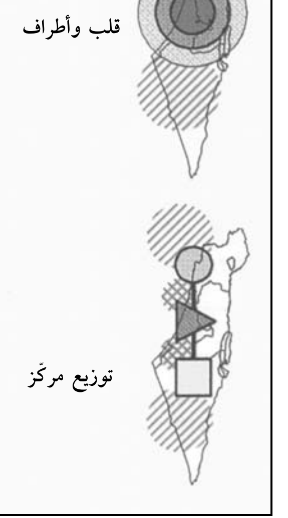
(٣٠) انظر: عيران بايتلسون، اوري مارينوف وموطي كبلان، «التطوير الدائم والثابت في إسرائيل - المبادىء والتطبيق في قطاعات مختارة،» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥).

(٣١) انظر: مازور، المصدر نفسه.

(٣٢) انظر: شاحار، «السياسة المجالية»؛ شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧)؛ كبلان، «سياسة التطوير»، و كبلان ودايان، «منظومة المناطق المفتوحة».

٤-٣-٢ المستوى القطري

إن تقسيم المجال الوطني إلى مكوّن مبني ومكوّن خال، يقتضي مستوى عالياً من الشمولية. وبطبيعة الحال وعلى المستوى القطري، فالمجال الذي يوصف كمجال مبني، يشتمل في داخله على مناطق مفتوحة كثيرة. كما أن المجال الذي يوصف كمجال مفتوح، يشتمل على مراكز استيطانية ومكوّنات تطوير أخرى. ومع ذلك، فإن هذا التقسيم هو أداة مهمة في تنظيم المجال الوطني، بشكل يضمن مستوى عالياً من التنوع والتمايز.



وهناك مفهومان بديلان أشير اليهما في مطلع هذا البند مطروحان للبحث والمناقشة من وجهة نظر العلاقة بين المبني والخالي على المستوى القطري:

«**القلب والأطراف الهامشية**»: وفقاً لهذا المفهوم ينقسم المجال الوطني بشكل عام إلى مبني ومفتوح ـ تركيز معظم أعمال التطوير في وسط الدولة والمحافظة على المناطق المفتوحة، في المجالين الشمالي والجنوبي[٣٣].

«**التوزيع المركز**»: تقسيم المجال الوطني إلى ثلاثة مجالات مدينية ـ في الشمال، في الوسط، وفي الجنوب، وإلى أربعة مجالات مفتوحة ـ مجالان مفتوحان كبيران في الأطراف المفتوحة الشمالية والجنوبية، ومجالان وسطيّان كبيران نسبياً يفصلان بين المجالات المدينية.

هذا، وكانت الاستنتاجات التخطيطية التي نجمت عن تقييم البدائل على أساس المعايير قد أشارت إلى أفضلية واضحة لمقاربة «التوزيع المركز» من وجهة نظر تنوع المجال الوطني. وفي المقاربة الشاملة ـ «القلب ـ الأطراف الهامشية»، فإن نطاق الأحجام المتعلق بالمناطق المفتوحة أو بالمناطق المبنية، يتقلص كثيراً مثلما هو الأمر بالنسبة إلى تنوع العلاقات. وفي المقابل، فإن هذه المقاربة مقرونة بطمس الحدود، وبخط تماس قصير نسبياً بين المجال المبني والمجال الخالي، وبين القلب والأطراف النائية.

(٣٣) هذا المفهوم وجد تعبيراً عنه، بين أمور اخرى في المخطط الهيكلي القطري للتحريج رقم ٢٢، انظر المتن في هذا الخصوص.

وفي المقابل، ففي المقاربة المقترحة في هذا المخطط، أي «التوزيع المركز» يتم إحراز تنوع كبير أكان ذلك بالنسبة إلى حجم مكوّنات التطوير، أو بالنسبة إلى القدرة على تصميم طابع وهوية خاص بهما. وينقسم المكوّن المبني إلى ثلاثة مجالات مدينية بأحجام مختلفة، وذات طاقة كامنة لتخصص مناطقي (انظر البحث في البند ٤-٢ السابق). هذا، وإن الفصل إلى ثلاثة مواقع منفردة من جهة، وربطها بواسطة محاور حركة وبنى تحتية من جهة أخرى، يشحذ العلاقات بين التجمعات الحضرية على المستوى القطري. كذلك ينقسم المكوّن المفتوح أيضاً: مجالات بأحجام وعلاقات مختلفة: أطراف هامشية شمالية خضراء وجبلية وفيها أحواض مياه عذبة، ومجالان وسطيان بين المراكز السكانية والأنشطة ـ وفي كل واحد منها مجموعة متميزة من المحميات الطبيعية والغابات والمعالم الطبيعية القروية المفتوحة، وأطراف هامشية جنوبية ذات طابع صحراوي، وفيها محميات طبيعية فريدة وحوض مياه مالحة.

٤-٤ التقسيم إلى مجالات تخطيطية

إن مبدأ «التوزيع المركز» يستخدم أساساً لتقسيم البلاد إلى وحدات تخطيط جغرافية (انظر الخريطة رقم (٤)، ص ٣١٨ من هذا الكتاب)، والبلاد مقسّمة إلى ثلاث مناطق: شمالية ووسطى وجنوبية، وكذلك إلى ثلاثة أنواع من المجالات: «مجالات مدينية»، « مجالات بينية ـ وسطية»، «ومجالات مفتوحة». وبالإجمال هناك سبعة مجالات تخطيط على النحو التالي:

- ـ المجال الشمالي المفتوح.
- ـ المجال المديني الشمالي.
- ـ المجال البيني ـ الوسطي الشمالي/ المركزي.
- ـ المجال المديني المركزي.
- ـ المجال البيني ـ الوسطي المركزي/ الجنوبي.
- ـ المجال المديني الجنوبي.
- ـ المجال المفتوح الجنوبي.

هذا، وأدى تقسيم المجال الوطني وفقاً لمبدأ «التوزيع المركّز» إلى خلق أساس تخطيطي للعناية بنوعيّات محلية فريدة، أكان بالنسبة إلى المكوّن المبني أو المكوّن الخالي. ويسهم كل مجال في تعزيز نوعية المجال المحاذي له، وفي التشديد عليه. وعلى الرغم من تمييز المجالات وفقاً للمكوّن البارز فيها- المبني أو المفتوح، إلا أن كل واحد منها

ليس متجانساً، وتوجد فيه منظومة معقدة من العلاقات بين المبني والخالي. وعلاوة على ذلك، ففي نموذج المجال المديني بالذات، هناك أهمية كبيرة لتنظيم المناطق المفتوحة ولنوعيتها، وأيضاً للمجالات المفتوحة والمجالات البينية ـ الوسطية التي تركز داخلها موارد طبيعية وبانورامية حساسة جداً لتنظيم المنظومة المبنية داخلها.

إن التقسيم إلى مناطق وإلى مجالات تخطيط من شأنه أن يخدمنا خلال الخطة. وفي الفصول التالية، سيتمّ تفصيل موضوعات السياسة وفقاً للمجالات. وفي الفصل التاسع ستعرض بشكل تفصيلي السياسة الموحّدة المنسقة في كل واحد من مجالات التخطيط. ويتضمن الفصل العاشر، البند (١-١)، وكذلك الملحقان (أ) و (ب)، بياناً مفصلاً بحدود المجالات والمناطق بالنسبة إلى الألوية والأقضية، وبالنسبة إلى لائحة المراكز الاستيطانية في كل واحد منها.

٤-٥ إجمال المبادئ الرئيسة لتطوير المجال الوطني

مبدأ «التوزيع المركّز»

ـ توزيع النشاطات على المستوى القطري وتركيزها على المستوى المناطقي.

ـ توجيه التطوير نحو الأطراف النائية الشمالية والجنوبية في سياق تعزيز المجال للمجال الجنوبي بشكل خاص.

ـ تركيز التطوير على المستوى المناطقي بشكل يخلق كتلة حضرية تتمتع بميزة الحجم.

تركيز نحو ٨٠ بالمئة من سكان الدولة في ٢٠ بالمئة من مساحتها

ـ تركيز التطوير في مجموعات حضرية متواصلة ومكثفة ـ «مجالات مدينية».

ـ احتواء غالبية سكان المنطقة في نطاق جغرافي صغير نسبياً.

ـ المجالات المدينية تخدم أيضاً السكان الموجودين خارج حدودها، وفي المقابل تحرر مساحات مفتوحة كبيرة ومتواصلة من ضغوط التطوير.

تركيز الجهد في ثلاثة مجالات مدينية متخصصة ـ الشمال والوسط والجنوب

ـ التخصص على المستوى القطري ـ تطوير مجال مديني متخصص في كل منطقة- في الشمال والوسط والجنوب.

ـ التخصص على المستوى المناطقي ـ تطوير كل مجال مديني على أساس التعاون والتخصص.

ـ تعزيز الروابط الداخلية وخلق مجال اختيار واحد مشترك لعدد كبير نسبياً من المراكز البلدية المتخصصة.

الربط المباشر بين المجالات المدينية بطرق سريعة وبوسائل نقل جماهيرية

ـ استخدام مسار الطريق الرقم ٦ كوسيلة تربط بين ثلاثة مجالات مدينية متخصصة.

ـ مهمة الطريق رقم ٦ هي ربط المجالين المدينيين الشمالي والجنوبي بطريق سريع وناجع بالمجال المديني الأوسط.

ـ المجال المديني الأوسط يستخدم كقلب في مجال اختيار مشترك للدولة كلها.

ـ دمج بين منظومات النقل التي تعتمد على السكك الحديدية وخطوط البنى التحتية الوطنية.

التمييز الواضح بين أنواع المجالات على المستوى الوطني

ـ تقسيم المجال الوطني إلى ثلاثة أصناف مجالية ـ « المجالات المدينية»، «المجالات البينية ـ الوسطية» و»المجالات المفتوحة» [٣٤].

ـ تحديد «قواعد لعب» واضحة لكل واحد من أصناف المجالات.

ـ المحافظة على حدود واضحة بين المجالات المدينية وبين المجالات البينية ــ الوسطية والمجالات المفتوحة التي تحدها.

المحافظة على مجالات مفتوحة كبيرة بين مناطق البناء الكثيف ــ «مجالات بينية ــ وسطية».

ـ تحديد مجالات بينية ــ وسطية مفتوحة تفصل بين المجالات المدينية.

ـ المحافظة على مناطق مفتوحة كبيرة ومتواصلة قدر الإمكان والامتناع على المستوى القطري عن تقسيم المجال المفتوح إلى حصص صغيرة ومعزولة.

(٣٤) هذا تقسيم شمولي وهو لا يعني أن هذه هي مناطق متواصلة. فالمنطقة المبنية تحتوي على مساحات مفتوحة، كما تحتوي المنطقة المفتوحة على مكوّنات مبنية، انظر تفصيلاً في هذا الشأن في الفصول ٥، ٦ و٩ من هذا الكتاب.

الفصل الخامس

المفهـوم الرئيس للحفـاظ على المناطـق المفتوحـة والعنايـة بهـا

إن سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها، هي استثمار أساس في تصميم صورة المستقبل الشاملة لإسرائيل في القرن الحادي والعشرين، وهي مساوية في الوزن لسياسة تنظيم ونشر المناطق المبنية. وتشمل منظومة المناطق المفتوحة كل المناطق التي لم تستبح بواسطة البناء. فبالإضافة إلى المحميات الطبيعية والبانورامية والمتنزهات والغابات، تشمل هذه المناطق المناطق الزراعية والمراعي والأراضي البور والصخرية[١]. وفي هذا الفصل، سنفحص سياسة المناطق المفتوحة من زوايا رؤية ثلاث: الجانب القيمي للمناطق المفتوحة (البند ٥-١)، وامتداد المناطق المفتوحة (البند ٥-٢)، والأداء الاجتماعي للمناطق المفتوحة، بما في ذلك سهولة الوصول منها إلى التجمعات السكانية (البند ٥-٣). وسنخصص نقاشاً خاصاً للرابط بين المناطق المفتوحة وبين احتياطي الأرض المخصصة للتطوير (البند ٥-٤). وسنختم هذا الفصل بعرض الاستراتيجية الشاملة لتنظيم منظومة المناطق المفتوحة وللحفاظ عليها والعناية بها (البند ٥-٥).

٥-١ الجانب القيمي للمناطق المفتوحة

إن انتشار المناطق المفتوحة وفقاً لمدى الجانب القيمي فيها، يشير إلى أقاليم البلاد التي ستكون فيها موارد المحيط المفتوح العامل الرائد في تصميم وجه المجال. كذلك، فإن حساسية المناطق المفتوحة ومدى قابليتها للمسّ يُمليان الحماية اللازمة، طبيعتها ونطاقها. إن قيم المناطق المفتوحة، وكذلك أيضاً مدى قابليتها للمسّ، وحساسيتها

---

(١) المناطق المفتوحة التي نبحثها في هذا الفصل تشمل أيضاً المناطق المخصصة للمناجم والمقالع ومناطق تدريبات الجيش الاسرائيلي. وهذه المناطق جزء لا يتجزأ من مفهوم البانوراما المفتوحة في إسرائيل. وفي الفصل الخاص بالبرنامج ستتم عملية تمييز تفصيلية بين أنواع المناطق المختلفة.

للعمليات التطويرية، تتأثر كلها من سلسلة واسعة جداً من الخصائص والاستخدامات والأداءات، ومن تشكيلة من القيم والأواليات[٢]. وللمناطق المفتوحة قيمة ثقافية باعتبارها حامية للتنوع البانورامي والتراث الثقافي، كما أن لها قيمة منظوماتية في تصميم النسيج المبني والعلاقات بين المبني والمفتوح، وقيمة بيئية في الحفاظ على التوازن البيئي، والحفاظ على المنابت الطبيعية للحيوانات والنباتات، وتحسين جودة البيئة، وقيمة اجتماعية كمكان يلجأ إليه الناس للراحة، وكمجال للأنشطة الاستجمامية والصحية والرياضية، وقيمة اقتصادية في الزراعة، وفي موارد المياه وفي السياحة، وقيمة مستقبلية كاحتياطي للتطوير على المدى الطويل للأجيال القادمة استناداً إلى مبادئ التطوير الثابت والدائم.

وسنعرض في هذا البند سياسة المناطق المفتوحة، وفقاً لجوانبها القيمية، وذلك بتقسيمها إلى ثلاثة مستويات تراتبية: **مواقع مفتوحة محمية** - مواقع موضعية ذات نوعية خاصة تحتاج إلى حماية قصوى؛ **مجالات مفتوحة محمية للحفاظ عليها والعناية بها** ـ إلحاق مواقع مفتوحة ومحمية محاذية بعضها لبعض بمجمل المناطق المفتوحة التي بحاجة إلى حماية؛ و**الجانب القيمي لبنى المعالم الطبيعية** - أي تصنيف المجال الوطني إلى بنى بانورامية وتشخيص قيمها وحساسيتها كمفتاح لتوجيه السياسة المجالية الشاملة.

٥-١-١ مواقع مفتوحة محمية

إن المواقع المفتوحة المحمية هي أماكن تمّ فيها تشخيص جوانب نوعية متطرفة، وبالتالي تستحق الحماية القصوى التي تمنع المسّ بها. في الماضي تمحور جلّ العناية بالنواحي القيمية للمناطق المفتوحة على المستوى القطري في ترتيب أمر حماية هذه المواقع، في المخططات الهيكلية القطرية المخطط الرقم ٨[٣]، والمخطط الرقم ٢٢[٤]، ومن خلال تحديدها كمحميات طبيعية وبانورامية ومتنزهات وطنية، وغابات وأحراج طبيعية وأحراج مغروسة[٥] (انظر الخريطة رقم (٦)، ص ٣٢٠ من هذا الكتاب).

---

(٢) لبيان أداءات واستخدامات المناطق المفتوحة، انظر: موطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦)؛ موطي كبلان، «سياسة التطوير،» (١٩٩٦)، وآدام مازور، «التخطيط القيمي،» (١٩٩٦).

(٣) وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، «المخطط الهيكلي القطري للمتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية ـ المخطط الرقم ٨،» صودق عليه في العام ١٩٨١.

(٤) وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، «المخطط الهيكلي القطري للتحريج ـ المخطط الرقم ٢٢،» إعداد موطي كبلان، وصودق عليه في العام ١٩٩٥.

(٥) جزء من هذه المواقع في هذه الفئة حظي بحماية كمحميات طبيعية وغابات في المخططات الهيكلية اللوائية. وهذه المواقع تنضم إلى مجمل المواقع المحمية، حتى ولو لم يكن مشاراً إليها في الرسومات والخرائط الواردة في هذا المخطط.

والمواقع المفتوحة المحمية هي مواقع يحظر المسّ بها، وفي جميع الأحوال فإن الحفاظ عليها كمنطقة مفتوحة سيتغلب على استخداماتها الأخرى، كما أن حماية جودتها ستملي طريقة العناية بها.

ويجدر القول بأن عملية تحديد المواقع المفتوحة ذات القيمة المتميزة لم تتوقف. فبالذات، إزاء عمليات التطوير والتكثيف المتوقعة، هناك مكان لإعادة فحص مستمرة ودائمة لقيم المحيط المفتوح، بهدف التعرف على المواقع ذات النوعية العالية التي هي بحاجة إلى حماية قصوى[٦].

٥-١-٢ مجالات مفتوحة ومحمية للحفاظ عليها والعناية بها

الهدف من المجال المحمي هدف مزدوج: **الأول** هو التمكين من استغلال مزايا الحجم والتكتيل أيضاً في مجال موارد المنطقة المحيطة - أي تحويل مواقع منعزلة ومنقطعة بعضها عن بعض إلى مجمل كلي، يعرض تشكيلة واسعة من الخصائص. كذلك يتيح هذا المجمل الكلي المفتوح تنظيماً أنجع للموارد الطبيعية والبانورامية، كما يسمح بإدارة مشتركة وبتنسيق بين النشاطات الجارية في المواقع المحمية، وفي المجالات الكائنة بينها. والهدف **الثاني** هو حماية المواقع الموضعية من التأثيرات الخارجية السلبية للأنشطة المجاورة. ومن أجل ذلك، يتمّ في نطاق المجال المحمي ملاءمة استخدامات الأرض ومواقعها وسماتها المميزة ونطاقها، مع النوعيات المتميزة التي هي بحاجة إلى حماية.

هذا، ويقترح المخطط عدداً من المجالات المفتوحة المحمية للمحافظة عليها والعناية بها. ويتميز كل مجال ببنية خاصة من المناطق والسمات الطبيعية المميزة، وببنية فريدة من القيم. وبصورة شمولية، تمّ التعرف على أربعة أصناف من المجالات ـ المجالات «الخضراء»، والمجالات ذات الصلة مع حوض مائي، والمجالات الصحراوية، والشواطئ. (انظر الخريطة رقم (٦)، ص ٣٢٠ من هذا الكتاب). والهدف من هذا التصنيف هو إبراز جزء من السمات المميزة والفريدة للمجالات. ومع ذلك، فإن كل واحد من هذه المجالات هو كل واحد بكل معنى الكلمة، ويتطلب تحديداً دقيقاً لسماته المميزة ولقيمه. وهذه السمات المميزة تحدّد حدود المجال، كما تقرر مبادئ التدخل في الحلقة المحيطة الواقعة ضمن حدوده. ونؤكد هنا على أن مدلول الحماية والمحافظة ليس بالضرورة منع البناء، والتطوير لمراكز

(٦) حول الصعوبات في تعريف المواقع الجديدة كمتنزهات وطنية وكمحميات طبيعية وبانورامية وحمايتها في مخططات تشريعية، انظر: راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧).

الاستيطان والأنشطة في نطاق المجال المفتوح المحمي (على أن يكون الأمر، بالطبع خارج منطقة المواقع المحمية الكائنة في المجال)، بل هذا يعني أن كل عملية تطوير في نطاقها، وكل تدخل في المجال الطبيعي وغاياته، يكون خاضعاً للتوجيهات، وهذه ستحاك وفقاً للمقاييس والسمات الفريدة لكل واحد من المجالات المحافظ عليها والمعتنى بها.

٥-١-٣ الجانب القيمي لبنية المعالم الطبيعية

إن نوعية المنطقة المفتوحة والجانب القيمي فيها وحساسيتها تتأثر بقيم بيئية واجتماعية واقتصادية، وهي مرتبطة بقدرة المنطقة المفتوحة على امتصاص نماذج مختلفة من التطوير وبمستويات مختلفة من الكثافة. وتقسيم البلاد إلى بنى بانورامية وتحليل جوانبها القيمية، هو محاولة أولى لمسح الجوانب القيمية للمناطق المفتوحة وحساسيتها بمقياس قطري، كأداة توجيهية لرسم السياسة المجالية لإسرائيل على المدى الطويل[٧].

ومن أجل تصنيف الجوانب القيمية للمناطق المفتوحة ولتحديد ملامح حساسيتها، تمّ تقسيم البلاد إلى نحو ثمانين بنية/ مقطع بانورامية متجانسة. وقام طاقم واسع من الخبراء بفحص موارد المجال المفتوح في البنى البانورامية التي أحصت الموضوعات التالية: التضاريس، الصخور، النباتات والحيوانات، الهيدرولوجيا، الاتصال مع المياه، الزراعة، الموارد التاريخية البشرية، ومجمل الخصائص. وتمت إعادة وزن هذه الموارد استناداً إلى سلسلة معايير شملت: حالة استدامتها، ندرتها، تشكيلة خصائصها، هشاشة مظهرها، قيمتها الثقافية ـ التربوية، قيمتها العلمية، قيمتها الاقتصادية، وقيمتها السياحية. وتمّ تركيز نتائج هذا التقييم في الخريطة رقم (٧)، ص ٣٢١ من هذا الكتاب. وتمّ في كل واحدة من البنى البانورامية، الإشارة إلى القدرة المتراكمة لموارد المجال المفتوح: التضاريس، الصخور، النبات، الحيوان، وما شابه، والعلاقة الشاملة للمعايير: حالة الاستدامة، الندرة، وتشكيلة الخصائص وما شابه.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي الخريطة رقم (٨)، ص ٣٢٢ من هذا الكتاب، هناك عرض للتقييم الشامل للبنى/ المقاطع البانورامية، يلخص قدرات الموارد وخلاصة المعايير. وينبغي التأكيد على أن مدلول هذه الخريطة الإجمالية محدود، لأنه من غير الممكن، على ما يبدو، توحيد المواضيع المختلفة وسماتها المميزة في علامة واحدة.

---

(٧) تولّى عملية تحليل البنى البانورامية وحساسيتها طاقم برئاسة موطي كبلان. للوقوف على وصف تفصيلي للمنهجية والنتائج، انظر: كبلان ودايان، «منظومة المناطق المفتوحة».

ولذا، فإن لهذه الخريطة وظيفة إيضاحية فقط، تتمثل في منح وزن متساوٍ لقيم وحساسية البنى البانورامية المختلفة.

إن تحليل نوعيّات البنى البانورامية يُكمل المستويين السابقين في تراتبية معالجة الجوانب القيمية للمناطق المفتوحة. وتشير الخريطة رقم (٨) إلى نسبة عالية من المواقع المفتوحة المحمية (وفقاً للمخطط الهيكلي القطري الرقم ٨ والمخطط الهيكلي القطري الرقم ٢٢) في البنى البانورامية، مع جوانب قيمية تراكمية عالية، والى تطابق أو تواز بين هذه البنى البانورامية، وبين المجالات المفتوحة المحافظة عليها والعناية بها التي تمّ تحديدها في البند (٥-١-٢) السابق.

وتدلّ خرائط الجوانب القيمية للبنى البانورامية على أنه من غير الممكن الإشارة إلى مناطق دون قيم في نطاق موارد المجال المفتوح. فلكل وحدة بانورامية قيم مميزة وبنية خاصة من الخصائص والقدرات والحساسيات. وبموجب مبدأ «التخطيط القيمي»[٨]، فإنه يتوجب على التطوير في كل منطقة أن يأخذ في حسابه الخصائص المميزة للمجال المفتوح، بهدف تعزيز التنوع المجالي. ومن خلال ذلك، فإن الجوانب القيمية للمناطق المفتوحة تستخدم كمفتاح لتحديد مبادئ المحافظة على المجال المفتوح والعناية به من جهة، ولتحديد مبادئ التطوير والبناء من جهة أخرى[٩].

إن الجوانب القيمية العالية للبنى البانورامية لا تتعارض بالضرورة مع موضعة مراكز استيطانية ونشاطات أخرى داخلها. فالقدس، حيفا، صفد، الناصرة، كرميئيل، موديعين، بيت شيمش، أشدود، وعسقلان (أشكلون)، هي جزء فقط من المراكز الاستيطانية، المموضعة في أعماق قلب بنى بانورامية، ذات مستوى عال من الجوانب القيمية. والعلاقات المتبادلة بين المناطق المفتوحة، وبين النسائج المبنية، يمكنها في إطار حلّ تخطيطي سليم أن تزيد من الجانب القيمي لهذا الحل.

إن التوجيهات المشتقة من خريطة الجوانب القيمية للبنى البانورامية أكثر اتساعاً من تحديد نطاق التطوير الموصى به فقط، أي الإشارة إلى مناطق ذات قدرة كبيرة على استيعاب التطوير دون أن تتضرر جودتها، أو بدلاً من ذلك، الإشارة إلى مناطق أكثر حساسية يتوجب فيها تقييد نطاق التطوير. والمساهمة الأساس لتحليل الجوانب القيمية للوحدات البانورامية تكمن في خلق بنى تحتية لتحديد ملامح التباين المجالي، لتشجيعه ولتعزيزه، وتكمن أهميته في تشخيص الخصائص الرائدة لكل مجال كأساس

(٨) انظر: مازور، «التخطيط القيمي».

(٩) انظر: كبلان ودايان، المصدر نفسه، وكبلان، «سياسة التطوير».

لتوجيه سمات التطوير المميزة ــ نماذجه، موقعه، أحجامه، والمواد المسيطرة في التطوير وألوانه.

٥-٢ تواصل المناطق المفتوحة

إن قيمة المنطقة المفتوحة تكون أكبر، كلما كانت أوسع ومتحررة من النسائج المبنية، ومن البنى التحتية التي تخل بتواصلها. وتشتق خاصية التواصل من انتشار مناطق مفتوحة غير مستباحة باعمال البناء داخل المجال، ولذا فإنها تتوقف على موقع المناطق المبنية، وعلى أنماط انتشارها في المجال. وهناك أربعة أوجه لأهمية تواصل المناطق المفتوحة ـ الوجه البيئي، الوجه الاجتماعي، الوجه المنظوماتي، ووجه التطوير الثابت والدائم.

فمن ناحية الوجه البيئي، فإن وظيفة المنطقة المفتوحة المتواصلة والكبيرة قدر الإمكان، هي الاحتفاظ ببيئة ومنابت طبيعية للحيوانات والنباتات، كأساس للمحافظة على التنوع النباتي والحيواني.

ومن ناحية **الوجه الاجتماعي**، فإن وظيفة التواصل هي توسيع النطاق المدرك للمجال المفتوح، لزيادة نجاعته في تخفيف عبء الاكتظاظ، وبخاصة قرب النسائج المبنية الكبيرة والكثيفة، والحفاظ على إمكان «الضياع» في مجال مفتوح بدائي.

ومن ناحية الوجه المنظوماتي، فإن تواصل المناطق المفتوحة أمر مهم كوسيلة لتحديد حدود النسائج المبنية وللتأكيد على خصوصيتها، لمعاظمة الشعور بالهوية والقدرة على اجتراح الحلول للأوضاع المعقدة، وتصميم صورة مفهومة وواضحة للمجال الوطني.

ومن ناحية الوجه المتعلق بالتطوير الثابت والدائم، فالامتدادات المفتوحة الكبيرة تبقي مجال/ حيز إمكانات أوسع للأجيال المقبلة من أجل توفير احتياجات مستقبلية لا يمكن توقعها. وفي هذا الجيل أيضاً، تفسح الامتدادات المفتوحة في المجال لنطاق أوسع من المجموعات داخل الجمهور للاستمتاع بنوعية المعالم الطبيعية (البانورامية) المفتوحة الكبيرة وغير المستباحة بالبناء[١٠].

---

(١٠) أحد أوجه التطوير الثابت والدائم يتطرق إلى المساواة بين الأجيال، الهادفة إلى ضمان إمكان تمتع الشرائح الفقيرة في أوساط السكان من مخزون واسع من المناطق المفتوحة للاستعمال العام، والحفاظ على مساحات مفتوحة كبيرة يتعارض مع تقسيمها إلى قسائم أحادية العائلة تلحق بها قطع أرض لإقامة مبان سكنية للسكان الميسورين. انظر: عيران بايتلسون: «مبادئ لسياسة التطوير،» (١٩٩٦)، و«الأسئلة،» (١٩٩٦)، وكبلان، «سياسة التطوير».

ومن خلال هذه الأوجه الأربعة مجتمعة، يتضح بأن التواصل يعزز من أداء المنطقة المفتوحة كناتج عام. وكلما كانت المنطقة المفتوحة أكبر وأكثر امتداداً، فإن أعداداً أكبر من الناس يمكنها أن تتمتع في الوقت عينه بنطاقه الكامل دون المسّ بمتعة الآخرين، أو دون أن يكون ذلك على حسابهم.

إن امتداد المنطقة المفتوحة وتواصلها لا يتوقف على الجانب القيمي لموارده. ولذا، فالسياسة المشتقة من تواصل المنطقة المفتوحة تضاف إلى السياسة المشتقة من الجانب القيمي للمنطقة المفتوحة الذي عُرض في البند (٥-٤) السابق وتكملها. ويتوجب فحص خصائص التواصل في أبعاد ثلاثة: حجم المنطقة المفتوحة، ونسبة النسائج المبنية داخلها (مدى الإخلال)، ومدى كثافة المناطق المبنية المحاذية. ومن خلال ذلك، يتمّ تصميم سياسة الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة على مستويين: المجالات المفتوحة الكبيرة، غير المستباحة بأعمال بناء على المستوى القطري، والامتدادات المفتوحة داخل المناطق التي استبيحت (مناطق مبنية).

٥-٢-١ مجالات مفتوحة متواصلة على المستوى القطري

إن تواصل المناطق المفتوحة على المستوى القطري يخترق حدود بنى بانورامية ومجالات تخطيط. ففي شمالي البلاد وجنوبها، تتجمع البنى البانورامية في مجموعات مفتوحة كبيرة، غير مستباحة بأعمال بناء[١١] (انظر الخريطة رقم (٩)، ص ٣٢٣ من هذا الكتاب). وتتطابق هذه المجموعات مع « المجال المفتوح الشمالي» ومع «المجال المفتوح الجنوبي» اللذين جرى تحديدهما في المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني في الفصل الرابع السابق. والتواصل المفتوح يمتد من أطراف المجالات المفتوحة، ويلتف حول المجالات المدينية في اتجاه المجالات البينية ـ الوسطية. وبهذه الطريقة، ومن ناحية الوجه القطري في الشمال والجنوب أيضاً، تمّت المحافظة على منطقة مفتوحة متواصلة، تشمل المجال المفتوح والمجال البيني ـ الوسطي معاً. وأهمية المجالات البينية ـ الوسطية، كمجالات مفتوحة كبيرة ومتواصلة، تبرز بصفة خاصة في كونها تفصل بين مجالات مدينية مكتظة وكثيفة. وفي المجالات المدينية، تتركز معظم النسائج المبنية، وبهذا يتمّ التأكيد على التباين المجالي، وعلى تواصل المناطق المفتوحة المحيطة بها. وينبغي التنويه بأنه بدأت تظهر في المنطقة الجنوبية بداية تمييز بين تواصل المنطقة

(١١) ينبغي التنويه بصفة خاصة بالمساهمة في تواصل المناطق المفتوحة من جانب البنى البانورامية التي صنفت جانبها القيمية كمتوسطة بل كمنخفضة أيضاً. وتبرز هنا مساهمة المناطق الزراعية في الأغوار وفي المنخفض الساحلي وسهل شاطئ النقب، وفي تقييم النوعية الشاملة للبنى البانورامية، يجب أن نضم السمات المميزة للجوانب القيمية والحساسية إلى سمات التواصل المتميزة.

المفتوحة في المجال المديني، وبين المجال البيني ـ الوسطي إلى الشمال منه. وستؤدي سياسة «التوزيع المركّز» إلى التأكيد على هذه الفوارق في مدى المخطط، كما ينبغي توقع استمرار التأكيد عليها في ما وراء مدى المخطط. أما في المنطقة الجنوبية، فإن سياسة المحافظة والمناطق المفتوحة والعناية بها، تقتضي شحذ الفوارق في تواصل المناطق المفتوحة، بين المجال المديني، وبين المجال المفتوح، والمجال البيني-الوسطي اللذين يحيطان به.

إن هدف المخطط هو الحفاظ على الامتداد غير المستباح للمجالات المفتوحة الكبيرة. وسنواصل في الفصول ٦ و ٧ و ١٠ و١١ تفصيل المبادئ التخطيطية والوسائل للحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة في المجالين المفتوحين الشمالي والجنوبي، وفي المجالات البينية-الوسطية.

٥-٢-٢ مناطق مفتوحة ومتواصلة في المناطق المستباحة بالبناء

هناك أهمية خاصة للحفاظ على تواصل المساحات المفتوحة، في المناطق التي شُخّصت كمناطق مستباحة بالبناء مع كثير من النسائج المبنية. وفي هذه المناطق، يتمّ الحفاظ على تواصل المساحات المفتوحة من طريق ربطها بممرات مفتوحة ـ حواجز فاصلة أو من طريق تجميعها في مجموعات مفتوحة كبيرة قدر الإمكان كـ «قلب أخضر» في أعماق مناطق بينية.

«القلب الأخضر»

للقلب الأخضر دور مركزي في المحافظة على تواصل الأراضي المفتوحة في قلب المجالات المدينية، ومهمته هي تجميع مساحات الأراضي المفتوحة ذات النوعية الجيدة، في امتداد مفتوح وكبير، وغير مستباح بأعمال البناء، في مركز المجال المديني ـ بما في ذلك مواقع محمية ومجالات مفتوحة للحفاظ عليها والعناية بها، وفقاً لما هو مبيّن في البند (٥-١) السابق. إلا أنه حتى في غياب المساحات المفتوحة والنوعية، يتوجب على «القلب الأخضر» ضمان وجود مجال مفتوح متواصل وكبير في مركز المجال المديني، تتم العناية به ويطور كمساحة «خضراء» ذات جودة عالية لضمان رفاه جميع السكان القاطنين بمحاذاته.

«الحواجز الفاصلة والمفتوحة»

للحواجز الفاصلة والمفتوحة عدد من المهام في الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة. فمن الوجه البيئي، فإنها تسمح بتنظيم المناطق المفتوحة في تشكيلة

متواصلة، تحول دول تقطيعها وعزلها. وتستخدم هذه الحواجز كممر يربط بين المناطق المفتوحة في «المجال المفتوح» وفي «المجال البيني ـ الوسطي»، وبين «القلب الأخضر» في «المجال المديني». وتستخدم معالم الجداول المائية كقاعدة طبيعية، لتحديد ممرات مفتوحة، تركّز مساحات مفتوحة على امتدادها، وتستخدم كحاجز طبيعي، بين تجمعات المراكز الاستيطانية، وبخاصة في المنطقة الوسطى(١٢). وهذه الحواجز مهمة لقطع امتدادات البناء على طول محاور الحركة، ولمنع التطوير الزاحف وغير المراقب. وتستخدم أيضاً لرسم حدود وإبراز المراكز البلدية، ولتحديد حدود للمجالات المدينية، وبخاصة في اتجاه المجالات البينية ـ الوسطية. وفي عملية رسم الحواجز، ينبغي إعطاء الأفضلية للاستخدام بمعالم طبيعية كقنوات الجداول المائية، والحدود بين الوحدات البانورامية. ومع ذلك، فحتى دون معالم طبيعية موجهة، سيتم، بحسب الحاجة، رسم تخوم ممرات كوسائل لقطع وتحديد امتدادات البناء الكبيرة.

٥-٣ مناطق مفتوحة: الأداء الاجتماعي وسهولة الوصول إلى مراكز التجمعات السكانية

تشكل المناطق المفتوحة ساحة للنشاطات الاستجمامية وللراحة ولقضاء أوقات الفراغ. وهي تُستخدم لممارسة نشاطات مخصصة وفعّالة بطابعها، كالرياضة والتنزه والاستجمام وقضاء أوقات الفراغ، كما تستخدم لأنشطة هادئة وغير مباشرة مثل المعالم الطبيعية المشاهدة من مناطق نشاطات أخرى ـ كالسكن والعمل والحركة على الطرق. وجزء من هذه النشاطات يومي، كما أن جزءاً آخر يتركز في نهايات الأسبوع وفي الأعياد وفي العطل والإجازات. والهدف من السياسة المقترحة هو توفير سوق الطلب المتنوع على هذه الأنشطة في المناطق المفتوحة والاستجابة لسلسلة احتياجات وأذواق الجمهور.

هذا ومن المتوقع حصول زيادة ملحوظة على حجم الطلب لمناطق الاستجمام وقضاء الأوقات، وهي نابعة من الزيادة المتوقعة في عدد السكان، وفي مستوى المعيشة، وفي نطاق أوقات الفراغ. وليس من الصحيح تحديد سقف مناطق مفتوحة

(١٢) على وجه العموم، فالبنى البانورامية تمتد على طول البعد الطولي للبلاد من الشمال إلى الجنوب في حين أن خطوط مجرى الجداول تمر من الشرق إلى الغرب، وهذا الدمج يسمح بتطوير ممرات تربط بين البنى البانورامية المختلفة. وفي شمال البلاد أيضاً، توفر خطوط مجرى الجداول المائية فرصاً للربط بين الوحدات البانورامية المختلفة.

قياسي للفرد، وبالتأكيد عدم تجزئته إلى برنامج مناطقي، وفقاً لأنواع النشاطات، ووفقاً للمسافات الموصى بها للأنشطة الأخرى. ومع ذلك، فإنه بالإمكان التقييم بصورة شاملة بأن الزيادة في الطلبات ستجد تعبيراً عنها في الحاجة إلى تشكيلة واسعة من الأنشطة، والى المزيد من المناطق المفتوحة لنشاطات مكثفة، والى زيادة التواصل السهل والسريع بين هذه المناطق وبين مراكز السكان والعمالات.

والنتيجة التخطيطية هي أنه بقدر ما يمكن تقريب السكان والعمالات إلى تجمعات المناطق المفتوحة، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بنوعية تلك المناطق، فإنه يتوجب تشجيع ذلك، وبالتالي زيادة إمكان الوصول السهل إلى المناطق المفتوحة، بتعبيراته المظهرية (انظر الخريطة رقم (١٠)، ص ٣٢٤ من هذا الكتاب)[١٣]. وفي المقابل، ينبغي العمل على إنماء مناطق مفتوحة محاذية للتجمعات السكانية الكبيرة وفي قلبها وملاءمتها مع أنشطة استجمامية مكثفة. وهناك أهمية للدمج بين الاستخدامات الكثيرة والمتنوعة القائمة في كل واحدة من مجمل المجموعات المفتوحة، والعمل من خلال ذلك على تحسين أدائها، كناتج عام لرفاه مجموعات واسعة من المستخدمين، وهذه النتائج تخدم عدداً من المبادئ التخطيطية:

مبدأ «التوزيع المركز»

إن مدى سهولة الوصول بين المناطق المفتوحة والتجمعات السكانية كان أحد المعايير الرئيسة في تقييم البدائل[١٤]. ويستدل من ذلك على أن مبدأ «التوزيع المركز» يحقق قيم الوصول السهل، بصورة أفضل من نماذج التطوير الأخرى، وبخاصة نموذج «التركيز المبعثر س» ـ «قلب أطراف هامشية» (انظر البحث في الفصل ٤ السابق). ونموذج «التوزيع المركز» يقرب السكان إلى مراكز المناطق المفتوحة ذات القيمة في شمال الدولة وجنوبها، إلا أنه مع ذلك يقلّص نطاق القضم في تواصل المناطق المفتوحة.

---

(١٣) الخريطة رقم (١٠) تعرض القيمة الاجتماعية للمجال المفتوح وسهولة وصول السكان إليه. ويستند هذا التحليل إلى تحليل «الطاقة المجالية الكامنة» للظواهر، انظر الهامش (١٨) في الفصل ٤ السابق. وكانت سهولة الوصول إلى «المناطق المفتوحة» معياراً لتقييم البدائل المجالية. ولبيان الطريقة التي احتسب على أساسها هذا المعيار، انظر: يوبرت لوريون، ايرز سبيردلوف وعيديت ايلات، «تقييم البدائل المجالية لإسرائيل في سنوات الألفين ـ معايير ومقاييس،» (آذار/مارس ١٩٩٦)، وآدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/حيز الامكانات ـ البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧)، الفصل ٧.

(١٤) انظر: مازور وسبيردلوف، المصدر نفسه، الفصل ٧، ولوريون، سبيردلوف وايلات، المصدر نفسه.

المجالات البينية ـ الوسطية

المجالات البينية ـ الوسطية هي مجالات مفتوحة كبيرة ومتواصلة، ذات سهولة وصول عالية جداً إلى المجالات المدينية والمجالات الوسطية. والمجالات المدينية تركز أكثر من ٩٠ بالمئة من سكان إسرائيل. والمجالات الوسطية ملائمة للعناية بأنشطة استجمامية يومية، وأخرى ذات طابع مكثف في المجال الذي ينظر إليه كمجال مفتوح كبير ومتواصل. وتوفّر المجالات الوسطية فرصة للدمج بين مجموعة متنوعة وواسعة من أنشطة الاستجمام والرفاه وقضاء أوقات الفراغ. وفي المقابل، فالمجالات المفتوحة في الشمال وفي الجنوب أكثر بعداً من تجمعات السكان، وهي ملائمة للأنشطة وأوقات الفراغ بتردد أكثر انخفاضاً في نهايات الأسبوع وفي الأعياد وفي الإجازات. وتسهم المجالات الوسطية في مفهوم إثراء المناطق المفتوحة، بسبب محاذاتها للمجالات المدينية، وكثرة خطوط الالتقاء بينها، وبسبب حركة المرور المتلاحقة عبرها، في سياق حركة الانتقال اليومي للعمال بين المجالات المدينية المتخصصة.

المجال المديني

في نموذج المجال المديني، يتركز السكان في مراكز بلدية في زوايا المجال، ولذا فإنهم قادرون على الوصول بسهولة إلى المناطق المفتوحة الكبيرة، والمتواصلة (في المجال المفتوح وفي المجال الوسطي). و«القلب الأخضر» الكائن في مركز المجال يوفر سهولة وصول عالية لجميع سكانه. وتتطور الضواحي السكنية على طول أضلاع المجال المديني، وهي تتمتع أيضاً بسهولة وصول عالية إلى المجال المفتوح، والى المجال الوسطي في اتجاه الخارج، والى «القلب الأخضر» في اتجاه الداخل. ويعتبر نموذج المجال المديني أكثر نجاعة، في زيادة سرعة الوصول إلى المناطق المفتوحة، وفي زيادة تشكيلة الاستخدامات فيها، في مقابل نموذج المتروبولين التركيزي والأحادي البؤرة. وفي النموذج التركيزي، فإن كل حلقة تطوير إضافية تقطع صلات السكان في الحلقات الداخلية، بالمجالات المفتوحة. كما يقترن الانتقال بين تجمعات السكان والمنطقة المفتوحة، بالسفر عبر حلقات الضواحي السكنية، وبالتالي فهو ليس فورياً مثلما هو الأمر في نموذج المجال المديني.

الحواجز الفاصلة المفتوحة

هذه الحواجز تقطع امتدادات بناء كبيرة وتفصل في ما بينها وتخلق ممرات مفتوحة. وهذه الممرات المفتوحة تحدّد تخوم النسيج المبني وتصمم حدوده. وبذلك يتمّ

ضمان سهولة وصول فورية إلى المناطق المفتوحة، وكذلك أدائها كمناطق لنشاطات إيجابية وسلبية.

تنوع نماذج المراكز السكانية

للاستجابة إلى مجموعة من أذواق واحتياجات الجمهور، هناك أهمية للمحافظة على تشكيلة واسعة من العلاقات بين المراكز الاستيطانية، في النماذج المختلفة، وبين المناطق المفتوحة ذات الميزات القيمية والتواصلية المختلفة. ومن المهم إقامة مراكز استيطان في بيئات حياتية مختلفة وأوضاع متنوعة. وتنوع البيئات يتيح للفرد مجالاً أوسع للاختيار بين مراكز استيطان في قلب مناطق مفتوحة ذات قيمة ومتواصلة، أو بمحاذاتها، بين مراكز استيطان في مناطق صحراوية أو خضراء، قاحلة أو وفيرة المياه، جبلية أو سهلية، وبين مناطق مفتوحة غير مستباحة بالبناء، أو إلى جانب حواجز مفتوحة في مناطق تطوير مكثفة. لبيان المبادئ البرامجية لتشجيع تنوع نماذج المراكز الاستيطانية والعلاقات مع المناطق المفتوحة، انظر في ما بعد الأوجه البرامجية في الفصلين ١٠ و ١١.

٥-٤ مناطق مفتوحة في مقابل الاحتياطي للتطوير

بحكم تعريفه، يشمل مستجمع المناطق المفتوحة أيضاً تلك المساحات التي تستخدم للأنشطة المتعلقة بالمجال المفتوح، وكذلك المساحات التي ستكون في المستقبل في خدمة أغراض البناء، أي احتياطي الأراضي للتطوير. وكل عملية تطوير لنسيج جديد مبني تنتقص من الاحتياطي المخزون للمناطق المفتوحة. ومن خلال ذلك، فإن السياسة المتعلقة بحماية المجالات المفتوحة والمحافظ عليها، تقتضي أيضاً انتهاج سياسة موازية، تتمثل في استغلال أنجع لموارد الأرض في تطوير المراكز الاستيطانية، ومراكز العمالة والبنية التحتية. ودون الدخول في التفاصيل، فالطلبات المستقبلية على المزيد من التطوير والبنى التحتية، ستؤدي إلى إحداث تآكل بارز في المخزون الاحتياطي للمناطق المفتوحة، الأمر الذي سيمسّ بجودتها وتواصلها بصورة غير قابلة للإصلاح.

إن وظيفة المخطط الرئيس لسنوات الألفين، هي معاظمة الإدراك بالحاجة العاجلة إلى تبني سياسة تطوير ناجعة، وللإشارة إلى أدوات لتحقيقها. وينبغي توجيه الجهد الرئيسي نحو زيادة كثافة المناطق المبنية، ومن ضمن ذلك لتكرار الاستخدامات والبناء من جديد. ومع ذلك، فإنه من غير الممكن أن لا يؤخذ في الحسبان احتمال انزلاق احتياجات التطوير المستقبلي من حدود المناطق المبنية القائمة، وتصبح على

حساب المناطق المفتوحة (للتوسع، انظر الفصل الحادي عشر)[١٥].

وزيادة الكثافة ليست هي فقط الأمر المهم، حيث ينبغي في المقابل إيجاد القواعد الصحيحة للدمج بين النسائج المبنية الإضافية، للتقليل بذلك من المساس بالمناطق المفتوحة وللتوسع في هذا الموضوع، انظر الفصول ٦ و ٧ و٩ من هذا الكتاب، مجمل المناطق الخالية: فالمناطق المفتوحة واحتياطي الأراضي للتطوير يمنحان مرونة تخطيطية لازمة في تحديد أماكن النسائج المبنية المستقبلية بالنسبة إلى المجالات التي ستبقى مفتوحة. وهذه المرونة تسمح باستيعاب سياسة المناطق المفتوحة داخل عمليات التطوير والبناء. ونعني بذلك سياسة الحفاظ على قيمها وتواصلها والعناية بها، وزيادة سرعة الوصول إليها وتنويع العرض.

وينبغي في كل وقت التطرق إلى مستجمعات المناطق المفتوحة كمنظومة كاملة. ومع ذلك، ففي التخطيط المفصل الذي يتابع عمليات التطوير، ينبغي تحديد حدود مكوّنات السياسة التي هي بحاجة إلى المحافظة عليها وحمايتها وفقاً لمفتاح تراتبي ـ المواقع والمجالات المحمية، الحواجز والقلوب الخضراء، المجالات الوسطية والمجالات المفتوحة، كما ينبغي وبشكل دائم أن نفحص من جديد الحاجة إلى الإضافة إليها أو الانتقاص منها.

٥-٥ إجمال للمبادئ الخاصة بالحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها

تجميع مواقع مفتوحة محمية (محميات ومعالم طبيعية، متنزهات وطنية، غابات وأحراج) داخل « مجالات مفتوحة محمية للمحافظة عليها والعناية بها»

ـ استغلال المزايا المتعلقة بالحجم والتكتيل أيضاً في نطاق موارد البيئة.

ـ اعتبار المواقع المحمية كمواقع محظور المسّ بها، وتحظى بالحماية الكاملة.

وبالمتابعة للحاجة إلى إضافة مناطق ذات قيمة إلى لائحتها.

ـ توسيع نطاق الحماية أيضاً ليشمل المنطقة المحيطة بالمواقع المحمية بواسطة تحديد «مجالات مفتوحة محمية للحفاظ عليها والعناية بها».

ـ ضمان ان تكون نوعيّات المنطقة المفتوحة هي الرائدة في تصميم «المجالات المفتوحة المحمية للمحافظة عليها والعناية بها».

---

(١٥) للتوسع في سياسة الأرض الواجب اتخاذها من أجل مساندة هذه الغايات المنشودة، انظر: راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧)، وستاف، «الأرض،» (١٩٩٧).

التطوير وفقاً لتوجيهات مشتقة من النواحي القيمية للمناطق المفتوحة

ـ تشخيص الخصائص الرائدة للمجال المفتوح كأساس لتوجيه السمات المميزة للبناء: نماذجه، موقعه، وأحجامه.

ـ تحديد مكان حساسية البنى البانورامية وقيمها التي هي بحاجة إلى حماية.

ـ تحديد «قواعد لعب» للتطوير، بحيث تضمن الحفاظ على نوعية وخصوصية المناطق المفتوحة في البنى البانورامية.

المحافظة على «مجالات مفتوحة» كبيرة ومتواصلة في شمال البلاد وجنوبها

ـ رفع قيمة المناطق المفتوحة من خلال المحافظة على «مجالات مفتوحة» كبيرة وغير مستباحة بالبناء، وبالأساس في أطراف الدولة وضمان الوصول السهل اليها.

ـ تحديد «قواعد لعب» تضمن ملاءمة نطاق التطوير ونماذجه لنوعية كل واحد من «المجالات المفتوحة».

المحافظة على «مجالات وسطية» كمجالات مفتوحة كبيرة تفصل بين «المجالات المدينية»

ـ المحافظة على مجال كبير يعتبر كمجال مفتوح يتمتع بسهولة وصول عالية بالنسبة إلى غالبية السكان.

ـ المحافظة على تواصل المناطق المفتوحة في الشمال والجنوب بين «المجال المفتوح» و«المجال الوسطي».

ـ تحديد «قواعد عمل» تضمن الحفاظ على الطابع المفتوح لـ «المجالات الوسطية».

تجميع مناطق مفتوحة في «قلب أخضر» في مركز «المجال المديني»

ـ المحافظة على تواصل مفتوح وكبير في قلب «المجال المديني» مع سهولة وصول عالية للسكان إليه.

ـ العناية بـ «القلب الأخضر» كمنطقة مفتوحة نوعية في وسط المجال، في سياق استغلال موارد الحلقة المحيطة القائمة، وضمان سهولة الوصول إليه من جميع المراكز الاستيطانية في محيطه.

المحافظة على ممرات مفتوحة وحواجز

ـ التحديد الواضح للحواجز والممرات المفتوحة.

ـ ربط «القلب الأخضر» في «المجال المديني» بـ «المجال المفتوح» و«المجال الوسطي» المحيطين به.

ـ تحديد تخوم «المجالات المدينية» ومنع انزلاقها إلى «المجالات الوسطية».

ـ تحديد تخوم المراكز البلدية في زوايا «المجال المديني» وعلى امتداد محاور الحركة.

ـ زيادة سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة، وبخاصة في مناطق البناء المكثف.

ـ قطع امتدادات البناء، على طول محاور الحركة وضمان إمكان وجود هوية وصورة متميزة لأجزائها.

استخدام نماذج تطوير ناجعة من ناحية استغلال مورد الأرض

ـ تقليص نطاق التآكل في مخزون المناطق المفتوحة.

ـ زيادة التمايز بين المناطق المبنية وبين المنطقة التي بقيت مفتوحة.

ـ المحافظة على احتياطي الأرض للتطوير وفقاً لمبادئ سياسة ثابتة ودائمة تتجاوز النطاق الزمني للمخطط.

الفصل السادس

أشكال وتضاريس الأرض (المورفولوجيا): العلاقة النسبية بين المبني والمفتوح

إنه يمكن تمييز كل مجال بواسطة مكوّنين مركزيين: المكوّن المبني، والمكوّن المفتوح. ويشمل المكوّن المبني أراضي المراكز الاستيطانية، ومراكز العمالات، والمنشآت الهندسية، وكل تطوير فيه تركيز على الطابع المبني الذي هو من صنع الإنسان. ويشمل المكوّن المفتوح الأراضي التي تعتبر كمجالات طبيعية وبانورامية مفتوحة، ومن ضمنها المحميات الطبيعية والبانورامية والمتنزهات الوطنية والغابات، وكذلك الأراضي الزراعية، والأراضي البور، ومناطق التدريب العسكري، واحتياطي الأراضي التي تعتبر خالية. هذا ويكمل المكوّن المبني والمكوّن المفتوح بعضهما بعضاً في مجال كامل، تكون فيه الزيادة في أحدهما على حساب تقليص المكوّن الثاني. وكذلك، فإن تواصل أحد المكوّنين يأتي أحياناً متقارباً على حساب تقطيع المكوّن الثاني. وفي هذا الفصل، سنقوم بعرض السمات المميزة لتواصل وبتر المكوّن المبني والمكوّن المفتوح في المجال الوطني، كما سنحدّد قاموساً مورفولوجياً (لأشكال وتضاريس الأرض) لوصف النماذج الرئيسية للعلاقات بين المبني والمفتوح.

إن التمييز بين المكوّن المبني والمكوّن المفتوح، وتشخيص خصائص التواصل وعكسه البتر، هي أمور تعود في أساسها إلى المرحلة الأولى من هذا المشروع[(١)]. وكان تحليل البدائل المجالية الستة والعشرين التي اقترحت قد أشار إلى أربعة أبعاد رئيسية لتصميم سياسة مجالية طبيعية: البعد التركيزي، وبعد التجانس، وبعد التواصل، وبعد الاتجاه. ومن بين هذه الأبعاد سنبحث في هذا الفصل بعد التواصل.

إن المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني الذي عرض في الفصل الرابع السابق، قسم المجال الوطني إلى ثلاثة أصناف مجالية ـ «المجالات المدينية» حيث المكوّن المبني

---

(١) انظر: آرييه رحميموف وعاموس براندايس، «البدائل المجالية،» (١٩٩٣).

فيها هو المهيمن، و«المجالات المفتوحة» حسب المكوّن المفتوح هو المهيمن، و«المجالات الوسطية» حيث يتم فيها الحفاظ على الهيمنة المدركة للمكوّن المفتوح كرئات خضراء بين المجالات المدينية إلى جانب استغلال طاقة التطوير الكامنة بينها.

كذلك، أكدّ المفهوم الرئيس للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها الذي عرض في الفصل الخامس السابق، على مركزية خاصية التواصل في ضمان نوعية المناطق المفتوحة، سواء كان ذلك بالنسبة إلى تواصل المناطق المفتوحة الكبيرة في المناطق التي لم تستبح بالبناء، أم تواصل الحواجز و«القلوب الخضراء» في المناطق المستباحة بالبناء.

إن المجالات التي تمّ تحديدها على المستوى القطري ليست متجانسة، ففي «المجالات المدينية» مناطق مفتوحة كثيرة، كما أن «المجالات المتوسطة» و «المجالات المفتوحة» تشتمل على مساحات مبنية. وفي هذا الفصل، سنصنف العلاقات بين المبني والخالي كأساس لتحليل كل نوع من أنواع المجالات. وهدف هذا الفصل هو تحديد نماذج رئيسة ستكون بمثابة حجر أساس لتنظيم المجال الوطني.

إن خاصية التواصل ونقيضها البتر هي خصائص نسبية، تتقرر استناداً إلى الوزن النسبي للمبنى والخالي، واستناداً إلى أشكال انتشارها في المجال. ولذا، فإن كل تصنيف للمجال وفقاً لنماذج رئيسة، تمثل علاقات بين التواصل والبتر، ينبغي أن يفحص على أساس مستوى شمولي مترابط. وتستخدم هذه النماذج الرئيسة أداة لتنظيم المجال، ولتحديد قواعد العمل، وفقاً لمستويات التخطيط المختلفة ــ المستوى القطري، والمستوى المناطقي، والمستوى المحلي.

٦-١ نماذج مبدئية لتنظيم المجال: تحليل لأشكال وتضاريس الأرض (مورفولوجي)

إن تقسيم المجال إلى نماذج تعبّر عن نماذج رئيسية للعلاقات، بين امتداد مبني وامتداد مفتوح، وبين تقطيع المبني وتقطيع المناطق المفتوحة، يستند إلى تحليل مورفولوجي للأبعاد. وهذه الأبعاد مستعارة من خصائص هندسية لمكونات التطوير: مجال ــ ثنائي البعد، محور ــ أحادي البعد، ونقطة عديمة البعد. وبإمكان الكثافة إضافة البعد الثالث لـ «الارتفاع»، وسيجري تفصيل ذلك في الفصلين ٧ و١١ التاليين[٢].

---

(٢) سنتطرق في ما بعد إلى البعد الثالث لكثافة البناء بخصوص نماذج التطوير على امتداد محاور المواصلات، انظر البند ٧-٣ في الفصل ١١ هناك عرض تحليلي موسع لمعضلات الكثافة وتعبيراتها في كثافة التطوير.

ويمثل المجال المتواصل مساحات مبنية أو مساحات مفتوحة تمتد في كافة الاتجاهات بطريقة مبدئية متساوية. ويمثل التواصل المحوري انتشاراً في المجال يمكن من خلاله تشخيص بعد بارز، وهو ذو اتجاه واضح ـ خطوطي. والمساحات المبنية والمساحات المفتوحة الموضعية هي مساحات تعتبر على المستوى الشمولي ذي الصلة أهدافاً موضعية مقارنة بالمجال المحيط بها.

ويعرض الرسم البياني رقم (٤) (ص ٣٠٢ من هذا الكتاب) عشرة نماذج مبدئية، تصف العلاقة بين المبني والخالي في سياق التواصل والبتر. وهذه النماذج تنقسم إلى ثلاث مجموعات. في المجموعة **الأولى**، يلاحظ وجود مجال مبني متواصل. وفي المجموعة **الثانية** يلاحظ وجود مجال مفتوح متواصل. وفي المجموعة **الثالثة**، وهي المجموعة الموحّدة والمنسقة، ينظر إلى المجال كخليط من المكونات المبنية والمكونات الخالية، دون إمكان الإشارة إلى مكوّن واحد يسيطر على المجال.

مجالات مفتوحة متواصلة: النماذج أ-١، أ-٢، أ-٣، أ-٤

هناك أربعة نماذج مبدئية تصف عملية تنظيم مجال مفتوح ومتواصل. فالنموذجان أ-١ و أ-٢ يحددان مجالات مفتوحة تتموضع فيها جيوب من البناء. وفي النموذج أ-١ المجال المفتوح منقط بواسطة جزر من البناء الصغيرة والمنعزلة بشكل نسبي. وتحافظ جزر البناء على طابع قروي وتبتلع في تواصل مفتوح وكبير. وهذا النموذج يمثل على الأغلب مجالاً قروياً مثل إقليم لخيش، فرع يهودا، جبال منشيّه مرج بن عامر. وفي النموذج أ-٢، وعلى مفترق طرق متقاطعة في المجال المفتوح، يتموضع مركز مبني موضعي. وهذا المركز كبير ومكثف أكثر من الجيوب التي في النموذج أ-١، وهو يحمل طابعاً مدينياً. وهذا المركز غاطس داخل مجال مفتوح كبير يحيط به. مثلاً: العفولة، كريات غات، أشكلون (عسقلان)، وإلى حدّ معين الخضيرة.

هذا ويحدد النموذجان أ-٣ و أ-٤ محاور بناء تخترق مجالاً مفتوحاً. وفي النموذج أ-٣، وعلى طول محور حركة يخترق المجال المفتوح، تتموضع جزر من البناء تخلق سلسلة من المراكز الاستيطانية. وترتبط المنطقة المفتوحة على جانبي المحور بواسطة امتدادات مفتوحة كبيرة نسبياً تفصل بين جزر البناء. مثلاً: أجزاء كبيرة من المحور الساحلي إلى الجنوب من غوش دان ومحور التلال. ويصف النموذج أ-٤ حزاماً من البناء يخترق مجالاً مفتوحاً. والمحور المبني ليس متجانساً، وهو مكوّن من حصص من البناء تتموضع على طول محور الحركة. ويحيط المجال المفتوح بالحزام المبني من جهتيه. وغالباً ما تتم المحافظة على تواصل المجال المفتوح بواسطة حواجز مفتوحة تخترق المحور المبني. مثلاً: أجزاء من المحور الساحلي إلى الشمال من منطقة غوش ران ومنطقة وادي عارة.

هذا، وينضم إلى تحليل العلاقة بين المبني والخالي في هذه النماذج مكوّن تطوير إضافي ـ محاور الحركة. وتعتبر محاور الحركة مكوناً مركزياً في تنظيم النسائج المبنية. وفي المجالات المفتوحة، تخلق محاور الحركة الهيكل الخاص بتنظيم امتدادات البناء الكبرى ـ المراكز (النموذج أ-٢)، وسلاسل المراكز الاستيطانية (النماذج أ-٣)، وأحزمة البناء (النموذج أ-٤).

مجالات مبنية متواصلة ــ النماذج ب-١، ب-٢، ب-٣، ب-٤

بشكل مماثل لنماذج المجال المفتوح المتواصل، هناك أربعة نماذج مبدئية محددة لتنظيم المجال المبني المتواصل. وفي النموذجين ب-١ و ب-٢، فالمجال المبني منقط بجيوب من المساحات المفتوحة. وفي النموذج ب-١ تنتشر جيوب صغيرة ومعزولة من المساحات المفتوحة كجزر في المجال المبني. مثلاً، فعلى المستوى المحلي، يمثل هذا النموذج حدائق بلدية داخل نسيج مجال مبني، مثلاً، «متنزه مركزي» داخل نسيج مبني. و«القلب الأخضر» يحمل طابع المجال، ولكن مقارنة بالمجال المبني المحيط به، فإنه يعتبر موقعاً موضعياً.

وفي النموذجين ب-٣ و ب-٤ يقطع المجال المبني بواسطة مساحات مفتوحة ذات طابع محوري طولي. وفي النموذج ب-٣ هناك محور مفتوح ضيق يخترق المجال المبني. وفي المفهوم الشامل، تتم المحافظة على تواصل النسيج المبني على رغم التواصل المحوري المفتوح الذي يخترقه. وهذا النموذج قد يكون سمة مميزة لمحاور الجداول والوديان التي تخترق نسيجاً مبنياً. وعلى سبيل المثال، هناك مجرى الأنهار: اليركون وكيشون (المقطع) وجعتون التي تخترق المجال المبني البلدي. ويمكن للمحور المفتوح المخترق أن يشتمل على امتدادات من طريق ضمّ جيوب مفتوحة إلى التواصل المحوري، ولكن تواصل المكوّن المفتوح في هذا النموذج ما يزال في جوهره يحافظ على طابعه الطولي. وفي النموذج ب-٤ ينقسم المجال المبني بواسطة حزام من المناطق المفتوحة. وهذا الحزام ذو سمات مميزة لمجال ثنائي البُعد، إلا أنه مقارنة المجال المبني، ينظر إلى المجال المفتوح كمجال ذي طابع طولي محوري. مثال على ذلك متنزه اليركون، ومتنزه الجنوب، والحزام المفتوح على امتداد جدول «بوليغ» الذي يخترق نسيج البناء المتروبوليني.

وتغطي هذه النماذج الأربعة ألوان الإمكانات لدمج مكونات مفتوحة داخل مجالات تعتبر كمجالات مبنية متواصلة. ومن المفهوم أن هناك أوضاعاً وسطية وأوضاعاً متداخلة بين النماذج لناحية ارتباطها بمقاييس التحليل. وفي تنظيم المجال المبني أيضاً، يوجد دور مركزي لمحاور الحركة، ولكنها تبتلع في هذا المستوى

الشمولي، وتحليل المجالات المبنية على مستويات تفصيلية أعلى يكشف دور محاور الحركة في تنظيم البناء في المجال. ويتضمن الفصل السابع التالي تحليلاً لدور المحاور في تنظيم نظام المساحات المبنية ونظام المساحات المفتوحة.

مجالات متداخلة ــ النموذجان أ ب-١، أ ب-٤

إضافة إلي مجموعتي النماذج التي يمكن فيهما تشخيص امتداد ثنائي البعد ومهيمن لمساحات مبنية أو مساحات مفتوحة، يمكن أيضاً تشخيص نموذجين متوسطين، يتداخل فيهما المبني والخالي بشكل يتعذر فيه تحديد مكوّن مهيمن في المجال. ففي النموذج أ ب ــ١ يعتبر المجال ذا طابع فسيفسائي موضعي ــ جزر من البناء وجزر من المساحات المفتوحة التي تغطي المجال. ومن غير الممكن الإشارة إلى هيكلية بنيوية مجالية واضحة تنظم هذه الجزر في امتدادات أكبر. وفي النموذج أ ب ــ ٤ يعتبر المجال كمجال مكوّن من أحزمة بناء وأحزمة مساحات مفتوحة تمتد بشكل متقطع. ومع أنه من غير الممكن تحديد مجال متواصل ومهيمن، إلا أنه يمكن تشخيص امتدادات طولية يشكل دمجها المتبادل مكوّن مجال ذي طابع فسيفسائي.

إن محددات النماذج التي عُرضت أعلاه هي محددات تراتبية ونسبية، ولذا فإن المجال ذاته قد يعبّر عن نماذج مختلفة عندما يتمّ تحليله بمقاييس مختلفة.

٦-٢ دلالات النماذج في تنظيم المجال

إن النماذج العشرة التي عُرضت أعلاه مختلفة جداً في دلالاتها لعملية تطوير المجال الوطني ــ على المستويات القطرية، والمناطقية، والمحلية. وفي هذا البند، سنحلل هذه النماذج ونقيّم دلالاتها إزاء تنظيم المجال على مستوى التخطيط القطري فقط. وفي الفصل التاسع سيوسّع التحليل إلى المستوى المناطقي ــ دلالات النماذج في تطوير مجالات التخطيط.

ويمكن القول بصورة واضحة إن رصف المجال بمواقع موضعية مبنية ومفتوحة (النموذج أب-١) غير ملائم لتطوير المجال الوطني، وذلك في كل واحد من مستويات التخطيط، القطري والمناطقي والمحلي. ويعبّر هذا النموذج عن غياب التخطيط، وهو ناشىء عن توسيع موضعي وغير مراقب (عشوائي) لمراكز استيطانية في مناطق الطلب، وعن تخطّي كتل تطوير صغيرة (مستوطنات جماعية منظمة على سبيل المثال) إلى داخل المجالات المفتوحة المتواصلة نسبياً. ولهذا النموذج عيوب كثيرة تتعلق بنجاعة النسق المبني، وبنجاعة نظام تجمع المناطق المفتوحة وبالعلاقة بينهما. والنسق المبني مُسرِف جداً في الأرض، ويجعل من الصعب ضمان منظومة مواصلات

ناجعة، واستغلال مزايا الحجم، وضمان مستوى ملائم من الخدمات والبنى التحتية، كما لا يسمح بنشوء أنساق تراتبية ومتخصصة، حيث إن كل شيء يشبه كل شيء.

وفي هذا النموذج (أ ب-١) يتجزأ المجال المفتوح إلى حصص صغيرة بأحجام متماثلة. وبسبب تقطع المجال المفتوح، وبسبب محاذاة المساحات المفتوحة لمناطق البناء، فإن هذه المساحات تفقد من نوعيتها الطبيعية الخضراء والمفتوحة، كما تفقد من توازنها البيئي ـ الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية فيها. كذلك، فإن هذه المساحات تفقد سماتها المميزة كناتج عام. والمستفيدون منها يتقلصون ليقتصروا على السكان المحاذين لها فقط. وبهذا تتأثر سلباً قدرتها على خدمة جمهور عريض، لا يلحق تمتعه بالمنطقة المفتوحة ضرراً بالمنطقة نفسها، ولا بمتعة جمهور آخر[٣].

إن العلاقة بين المبني والخالي في هذا النموذج (أ ب-١) قد تضررت أيضاً. وبدلاً من أن يعمل كل من المبنى والخالي على تركيز وإبراز طابع الآخر، فإن الهوية تنطمس ويتضرر التخصص في المجال. وهذا النموذج يخلق مجالاً متجانساً ورتيباً يتنافى مع التطلع نحو التنوع المجالي[٤]. والنموذج المتداخل، المكوّن من مواقع بناء وساحات مفتوحة موضعية غير مرغوب فيه من أي وجه كان، وعلى كل مستوى ـ قطري، مناطقي ومحلي. وهذا النموذج يؤكد على مدى ضرورة التدخل التخطيطي الذي يوجّه التطوير وفقاً لأحد النماذج الأخرى، ويمنع زحفاً غير مراقب لعمليات البناء. وهذا النموذج هو نتاج لتخطيط وتطوير موضعيين، في سياق الاستجابة لمبادرات وضغوط محلية قصيرة المدى. وفي السنوات الأخيرة، برزت بوضوح ظاهرة شيوع تزايد مجالات من هذا النموذج في «مناطق الطلب».

وعلى المستوى القطري، هناك أفضلية لتنظيم المجال بطريقة تؤدي إلى نشوء امتدادات كبيرة وملحوظة يمكن فيها تشخيص مكوّن بارز واضح ـ مبني أو مفتوح. وفي المجال المبني، تتمتع هذه التواصلات بمزايا الحجم وبمزايا الموقع، ومن عمليات التخصص في داخل المجال. وهذه المزايا تميّز نظم استيطانية متروبولينية، وأخرى ينظر إليها وتقوم بعملها كمجال اختيار واحد. وفي النطاق المفتوح، تتمتع الامتدادات أيضاً بمزايا الحجم والتكتل لموارد الطبيعة والحلقة المحيطة بها. وهذه المزايا تعاظم كثيراً نوعية المنطقة المفتوحة، من ناحية قيمها الطبيعية والبانورامية، ومن ناحية أداءاتها الاجتماعية والاقتصادية، ومن ناحية اعتبارها منتوجاً عاماً وإمكانات تنظيم وإدارة مواردها.

---

(٣) انظر: البند الفرعي (٥-٢) أعلاه، وموطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦).

(٤) انظر: البند الفرعي (٤-٣) أعلاه.

إن مجالات التخطيط المبنية والمفتوحة التي اقترحت في الفصلين الرابع والخامس السابقين، تتطلع إلى استنفاد المزايا الكائنة في امتدادات كبيرة ومتميزة. وتتم المحافظة على تنوّع المجال الوطني من طريق ملاءمة «قواعد اللعب» لكل مجال، ومن طريق المحافظة على ميزاته الخاصة (انظر الرسم البياني رقم (٥)، ص ٣٠٣ من هذا الكتاب. وتعتبر «المجالات المفتوحة» ملائمة للتطوير وفقاً للنموذجين أ-١ و أ-٢، كما أن «المجالات المتوسطة ـ البينية» ملائمة للتطوير وفقاً للنماذج أ-٢، أ-٣، أ-٤، وكذلك أب-٤. أمّا «المجالات المدينية»، فملائمة للتطوير وفقاً للنماذج ب-٢، ب-٣، ب-٤، وكذلك أب-٤.

وعلى المستوى القطري، فقد تمّ استبعاد النموذج ب-١ كنموذج لتطوير «المجال المديني». والمجال المبني المتواصل على المستوى الوطني، والذي توجد فيه جيوب مفتوحة موضعية فقط، سيتضرر كثيراً في الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمناطق المفتوحة، وفي نوعية الحياة في المجال المديني.

إن المجال المتداخل المكوّن من أحزمة مبنية وأحزمة من المناطق المفتوحة بشكل متقطع، وفقاً للنموذج أ ب-٤، ملائم بشكل خاص لناحية الانتقال بين مجال مبني ومجال مفتوح[٥]. ولذا، فقد أُلحق هذا النموذج بالمجالات المدينية وبالمجالات المتوسطة معاً. ومع ذلك، ينبغي الحذر من استخدام هذا النموذج كنموذج شامل لتنظيم المجالات، لأن النموذج أ ب-٤ محدود في طاقته لتوحيد المجالات، ولتجميع المساحات المفتوحة والمبنية في امتدادات أكبر ذات طابع ثنائي البعد.

ودون تدخّل تخطيطي، فإن اتجاه تطور المجال الوطني يميل إلى التقدم بالذات في الاتجاه غير المرغوب فيه ــ من نموذج جزر مبنية موزعة ــ في المجال المفتوح (النموذج أ-١)، مروراً بتوسيع عشوائي للجزر المبنية لتصبح فسيفساء من المساحات المبنية والمساحات المفتوحة (النموذج أ ب-١)، وانتهاءً بملء المجال بالبناء مع إبقاء جيوب موضعية مفتوحة (النموذج ب ــ١). وهذه عملية غير مرغوب فيها أبداً، لأنها تسفر عن نسق غير ناجع، من ناحية استغلال مورد الأرض، ومن ناحية المواصلات، وفقير في العلاقة بين المبني والخالي، وشحيح في نوعيات المناطق المفتوحة. وعلى الرغم من الصفة التركيزية، فإن المجال المبني، المتأتي من عملية كهذه، يفقد مزايا الحجم ومسارات التخصص، ولا يسمح بتطوير منظومة خدمات ناجعة.

إن اتجاه التطور الموصى به هو الاتجاه المعاكس، ومنه يرتكز النسق المبني على

---

(٥) على غرار نموذج «الأصابع» في تطوير مجال متروبوليني.

محاور مواصلات وبنى تحتية، تسمح بالمحافظة على نوعيات المناطق المفتوحة التي تمر هذه المحاور عبرها. ومن المرغوب فيه التطلع عبر وسائل تخطيطية إلى توجيه التطوير من نموذج جزر البناء الموزعة في المجال المفتوح (النموذج أ-١)، مروراً بتعزيز البناء على امتداد محاور الحركة (النماذج أ-٢، أ-٣، أ_٤، أب-٤)، وحتى إيجاد مجالات مبنية تحافظ على تواصل المناطق المفتوحة الكائنة في داخلها (النماذج ب-٤، ب-٣، ب-٢) (انظر الرسم البياني رقم (٥)، ص ٣٠٣ من هذا الكتاب). وفي هذا الاتجاه التطويري، فإن نوعية اللقاء بين المبني والمفتوح قابلة للتخطيط والتوجيه بواسطة «قواعد لعب» واضحة وثابتة. وفي المقابل، فإن اللقاء في الاتجاه الآخر بين المبني والخالي هو لقاء عارض ومؤقت وعرضة للتغيرات بسبب ضغوط تطوير داخلية.

هذا، وسيخصص الفصل السابع التالي لتحليل نظام محاور الحركة والمفارق كقاعدة لتنظيم النسق المبني ونظام المناطق المفتوحة، وكوسيلة لضمان اتجاه التطور المرغوب فيه المرتكز على محاور الحركة.

إن كل واحد من المجالات التي حدّدت على المستوى القطري، وعلى الرغم من تشخيصنا فيه لمكوّن مهيمن مفتوح أو مبني، مؤلف من نظام علاقات معقّد لنماذج مبنية ومفتوحة، تظهر بمقياس مفصل أكثر. وكما أن تحليل مدى ملاءمة نماذج التطوير للمجال المناطقي هو أمر معقّد للغاية، لأنه يتطرق إلى سبعة مجالات تخطيط متميزة تنقسم إلى ثلاثة أصناف في ثلاث مناطق مختلفة جداً. وسيتم التحليل التفصيلي لنماذج التطوير على المستوى المناطقي في مجالات التخطيط وقواعد العمل المشتقة منها، في الفصل التاسع لاحقاً.

٦-٣ إجمال لمبادئ الأشكال والتضاريس (المبادئ المورفولوجية): العلاقة بين المبني والمفتوح

_ أفضلية لتنظيم المجال بطريقة تنشأ فيها امتدادات كبيرة ومتميزة يمكن التعرف فيها على مكوّن بارز وواضح _ مبني أو مفتوح.

_ الامتناع عن رصف المجال بمواقع موضعية مبنية ومفتوحة ومتجانسة، دون تنظيم مجالي واضح، وفي سياق طمس الهوية المحلية كامتداد مبني أو مفتوح.

_ الامتناع عن قطع الامتداد المفتوح إلى درجة خلق جزر منعزلة في داخل مجال مبني. وتكريس جهد خاص لشمل المواقع المفتوحة النوعية داخل امتدادات مفتوحة أكبر _ «قلب أخضر»، «حزام أخضر» أو «حاجز أخضر».

_ الاعتماد على المنظومة الشبكية لمحاور الحركة والبنى التحتية كوسيلة لتنظيم

ناجع للنسق المبني ـ مفارق لتطوير مراكز بلدية ومحاور لتنظيم أضلاع التطوير وسلسلة المراكز الاستيطانية.

ـ في عملية الانتقال من مجال مفتوح إلى مجال مبني، ترتيب التطوير بواسطة شبكة المحاور كشرط للحفاظ على نوعيات المكوّن المبني والمكوّن المفتوح معاً، وعلى نقطة التقائهما.

ـ تنويع المجال الوطني من طريق ملاءمة النماذج لكل واحد من مجالات التخطيط (مستوى الشمول القطري)، ومن طريق دمج نماذج تواصل وقطع المبني والخالي بمقاييس أكثر تفصيلاً (مستوى الشمول المناطقي والمحلي). ويتأتى الثراء المجالي من التطابق الذي ينشأ بين مفاهيم مختلفة تتعلق بالتواصل والانقطاع، تتبلور على المستويات القطرية والمناطقية والمحلية.

الفصــل الســابع

البنيــة الهيكليــة: نظــام المحــاور والـروابــط

إن منظومة الحركة والبنى التحتية تعّد عاملاً مركزياً في تنظيم الأنشطة في المجال. ونسق استخدامات الأرض ونسق الحركة مرتبطان بعضهما ببعض، يؤثران ويتأثران بشكل متبادل. ويخلق التطوير طلبات على الروابط ـ في مجال المواصلات وروابط أخرى، وفي المقابل فإن تطوير البنى التحتية بشكل عام، وتطوير الطرق بشكل خاص، يخلق عرضاً يعدّ بمثابة طاقة كامنة لتطوير أماكن السكن وأنشطة أخرى. وتتحدد البنية الهيكلية المجالية من طريق البنية الشبكية لمحاور المواصلات والبنى التحتية من جهة، ومن طريق انتشار الأنشطة واستخدامات الأرض من جهة أخرى، حيث ترسمان من خلال الرابطة المتبادلة بينهما بنية إسرائيل المجالية.

وفي هذا الفصل، سنركّز على الأوجه الطبيعية المجالية لمنظومة حركة المرور والبنى التحتية، وعلى دورها في تنظيم الصورة المجالية الشاملة لإسرائيل في العام المنشورد ٢٠٢٠. وفي التحليل المورفولوجي لتنظيم المناطق المفتوحة والمناطق المبنية، الذي عرض في الفصل السادس السابق، تمّ إبراز أهمية محاور الحركة في تنظيم المجال، وفي ترتيب تواصل المناطق المبنية، وتواصل المناطق المفتوحة معاً. وسنعرض في هذا الفصل المنظومة الشبكية لروابط الحركة والبنى التحتية، كما سنشير إلى دور هذه المنظومة في تنظيم المجال الوطني، والى دمجها في مجالات التخطيط (التي عرضت في الفصل الرابع)، وفي نسق المناطق المفتوحة (التي عرضت في الفصل الخامس)، ونُفصّل المبادئ لتطوير نظام الروابط.

وسنبحث في هذا الفصل ثلاثة أوجه مركزية لنظام الروابط. وسنبدأ بعرض الوجه البنيوي الهيكلي، واصفين شبكة الروابط (البند ٧-١)، وفاحصين دلالاتها على تنظيم الأنشطة في المجال الوطني (البند ٧-٢)؛ ثم نتابع بعرض الأوجه الطبيعية لمبادئ التطوير على امتداد محاور الحركة، مبيّنين قواعد تطوير النسائج المبنية (البند ٧-٣)، وننتهي بعرض الوجه المجالي لبعد الاتجاهات: محاور طولية شمالية ــ جنوبية من

مقابل محاور عرضية ــ شرقية غربية (البند ٧-٤). وسنختتم هذا الفصل بعرض ملخص لسياسة تطوير نظام الروابط (البند ٧-٥).

٧-١ البنية الهيكلية المجالية: نظام الروابط

يعبّر نظام الروابط عن العلاقات المتبادلة بين مركز نشاط يتم إنشاؤها بوساطة محاور حركة. وهذا هو عرض على طريق التجريد والتعميم، يشير إلى منظومات العلاقات بين مركز الاستيطان ومراكز النشاطات في المجال.

هذا، ويستند نظام الروابط في أساسه إلى شبكة الطرق القائمة، والتي هي قيد التخطيط في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣[١] (انظر الخريطة رقم (١٢)، ص ٣٢٦ من هذا الكتاب). وترمز محاور الروابط بخطوط عامة إلى مسارات الطرق التي تربط بين المراكز[٢]. وتقتضي الخلفية الجغرافية ــ السياسية في المنطقة تحليل نظام الروابط في المجال الكائن بين البحر وحتى نهر الأردن. ومن الناحية العملية، فمنذ ثلاثين عاماً والمنظومة القطرية تقوم بأداء وظيفتها بصفة رئيسية، بالتداخل مع مناطق يهودا والسامرة وغزة، كمنظومة مفتوحة دون حدود. ورؤية المنظومة بطريقة أوسع من حدود الدولة تتفق والمخطط الهيكلي القطري الرقم ٣، كما تتفق مع الفرضيات بشأن عمليات السلام، واستمرار التعاون في المجال الإقليمي (انظر البحث في الفصل الثامن اللاحق).

إن نظام الروابط يتوقف على مقياس المجال الجاري تحليله، وهو ينقسم إلى مستويات تخطيط تراتبية: المستوى الوطني؛ والمستوى الإقليمي؛ والمستوى الداخلي المناطقي. هذا وتبيّن الخريطة رقم (١٢) بخطوط عامة المستويين العاليين فقط:

ــ على المستوى الوطني، فالدور الأهم للربط بين أقاليم البلاد يقوم به الطريق الرقم ٦[٣]. ويتوجب اعتباره على أنه طريق «رابط إسرائيل» الذي يسهم في رفع مستوى الدنو والوصول السهل بين وسط البلاد والأطراف النائية، كما يربط بين المجالات المدينية في الشمال والجنوب وبين المجال المديني الأوسط.

---

(١) لتحليل بنية منظومة الطرق، انظر: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية،» (١٩٩٦).

(٢) في الحالات التي توجد فيها عدة طرق متوازية ومحاذية تربط بين مراكز النشاطات، تم رسم هذه الطرق بخطوط عامة في محور روابط واحد.

(٣) للاطلاع على التحليل الذي يفحص المزايا الكامنة في تطوير الطريق الرقم ٦ مقارنة بالدين المتمثل بتوسيع الطرق الطولية القائمة ــ الطريق الرقم ٢ و٤، انظر: ايلان سلومون، يهودا غور وعيران بايتلسون، «سياسة المواصلات والاتصالات للعام ٢٠٢٠،» (حزيران/ يونيو ١٩٩٦)، الفصل ٢.

ـ وخلافاً للطريق الرقم ٦، فإن الشبكة القطرية تتميز بمحاور حركة تمتد بين مراكز بلدية وتربط بينها على مستوى المجال المناطقي. وتحتوي مراكز الأنشطة التي تمّ تحديد مواقعها في نظام الروابط على هذا المستوى، بصورة رئيسة، على مراكز متروبولينية ومراكز بلدية، وأيضاً على نشاطات قطرية مركزية، كالمطارات والموانئ ومراكز الأشغال. وهي تعبّر عن النقاط البارزة التي يتركز فيها نشاط مكثف مقارنة بالمجال المحيط بها(٤).

ووفقاً لأبعاد وأحجام إسرائيل، فإن منظومة المحاور الرئيسية تمتد في الأساس وبصورة رئيسية في اتجاه شمال ـ جنوب، وتحتوي على أربعة محاور رئيسة، تقسم البلاد طولياً ــ محور الساحل، ومحور التلال، ومحور ظهر الجبل، ومحور الأغوار. ومن بين هذه المحاور، فإن محوري الساحل وظهر الجبل، يربطان بين التجمعات السكانية الكبيرة في المراكز المتروبولينية، وفي المراكز الحضرية الأكبر في إسرائيل، وفي السلطة الفلسطينية. وفي اتجاه شرق ــ غرب، فإن شبكة الروابط مكوّنة من محاور حركة كثيرة ومتقاطعة، تربط بين التجمعات السكانية في السهل الساحلي، وفي ظهر الجبل، وهناك محاور عرضية محدودة تمتد إلى المراكز الواقعة في منطقة الأغوار.

ووفقاً لارتباطها بالمجالات المدينية، يمكن تصنيف المحاور في أربع مجموعات:

أ- محاور تربط مراكز الأنشطة داخل المجالات المدينية.

ب- محاور تربط المجالات المدينية (المحاور الطولية في المجالات الوسطية).

ج ـ المحاور المؤدية إلى المجالات المدينية (محاور طولية وعرضية في المجالات المفتوحة).

د- محاور تربط مراكز الأنشطة دون ارتباط بالمجالات المدينية (في الأساس المحاور العرضية في المجالات الوسطية، وفي المجالات المفتوحة. وعلى امتداد المحاور وبالقرب منها، يتركز سكان يشكلون مع سكان المجالات المدينية ٩٥ بالمئة من سكان الدولة.

وعلى المستوى المناطقي الداخلي، فإن شبكة الروابط تربط بين وحدات جغرافية بأحجام مختلفة وبتركيبات مختلفة من استخدامات الأرض، ومهمتها أن تستخدم

---

(٤) هناك تباين كبير نسبي بين المراكز يتأثر من نوع المجال المحيط بالمركز، ومن موقعه النسبي في المجال الوطني، ومن حجم الكثافة مقارنة بالبيئة، وكذلك من الظروف المرتبطة السكان وبالأنشطة المتميزة فيه. ونظام الروابط المعروض في الخريطة رقم (١٢) (ص ٣٢٦ من هذا الكتاب) هو خطوط عامة ويحتاج إلى فحص مفصل في التخطيط المناطقي.

كمنظومة جامعة. وفي مخطط رئيس شمولي على المستوى القطري، لا مجال لتفصيل الانتشار المعيّن لشبكة الروابط على المستوى المناطقي الداخلي. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على دوره في تنظيم المجال الوطني، وعلى أهميته المبدئية لإكمال الطابع التراتبي لنظام الروابط. ولذا، وعلى الرغم من أن شبكة الروابط في الخريطة رقم (١٢)، ص ٣٢٦ من هذا الكتاب) مرسومة على المستوى القطري والمناطقي فقط، فإنه ينبغي أن نذكر أن هناك مدماكاً إضافياً غير ممثل في هذه الخطوط العريضة، يحافظ على نظام تجمع روابط على المستوى المناطقي الداخلي.

٧-٢ البنية الهيكلية المجالية: دلالات للتخطيط

البنية الهيكلية المجالية التي عرضت في البند (٧-١) أعلاه تخلق هيكلاً مبدئياً لتنظيم الأنشطة في كل واحد من مجالات التخطيط. وشبكة الروابط هي أساس لتحليل التباين المجالي بالنسبة إلى مزايا الموقع، والى طاقة التطوير الكامنة الخاصة بكل موقع[٥]. كذلك، فإن شبكة الروابط تخلق أساساً لتنظيم وتركيز البنى التحتية الخطّية على المستوى الوطني، وأداة للتنسيق بين منظومات البنى التحتية المختلفة، بينها وبين نفسها، وبينها وبين مراكز النشاط.

وهناك ثلاثة أوضاع مبدئية تصف النماذج المورفولوجية التي عرضت في الفصل السادس، عندما تكون مموضعة على شبكة الروابط (انظر الرسم البياني رقم (٦)، ص ٣٠٥ من هذا الكتاب):

(أ) تطوير مراكز على مفارق الطرقات (النموذج أ-٢).

(ب) تطوير نشاطات على طول المحاور (النموذج أ ـ ٣، أ ـ ٤، أب ـ ٤). (ج) تطوير المجال بين المحاور والمراكز (النموذج أ ـ ١). ولكل واحد من هذه الأوضاع مزايا من جهة، وقيود من جهة أخرى. ويوجد لمفارق الطرقات في الشبكة ميّزة نسبية تتمثل بسرعة الوصول، تخلق طاقات كامنة لتطوير مراكز نشاط. ومع ذلك، فإنه بعيداً عن سقف حجم معين، فإن مستوى سرعة الوصول قد ينخفض في أجزاء كبيرة من المركز، وبالتالي فقد يحصل انقطاع بين نواة المركز وبين المناطق المفتوحة.

---

(٥) تحدد خصائص الموقع على أساس دور أجزاء الشبكة، وعلى سبيل المثال، فإن للمحاور الناقلة للحركة دوراً مختلفاً جداً مقارنة بمحاور تعمل كبُنى تحتية لإرساء التطوير ـ على امتدادها ـ ولذا، فإن تطويرها يتم في إطار مختلف. والمحاور الموجودة داخل «المجالات المدينية» تختلف عن المحاور التي تربط بينها. وتختلف المحاور ذات الاستمرارية عن نقاط الأطراف والمحاور المنقطعة. والتمييز في السمات المميزة لشبكة الروابط في كل مجال ومجال لازم لبلورة قواعد اللعب لتطوير المجالات.

إن تطوير نشاطات على امتداد المحاور يستغلّ سهولة الوصول العالية على امتداد شرايين المواصلات، لغرض تطوير مراكز استيطانية ومراكز للأشغال والخدمات. ولهذه النشاطات إمكانات جيدة للوصول، سواء أكان إلى المراكز الواقعة على مفارق الطرق، أم إلى المناطق المفتوحة على جانبي المحور. كما أن تطبيق التطوير في مقاطع من محاور الروابط ينبغي أن يكون حذراً للمحافظة على بنية تراتبية لشبكة الطرق، وللامتناع عن تطوير زاحف متجانس ورتيب في مقاطع طويلة جداً تفتقر إلى الهوية والخصوصية.

كذلك، فإن تطوير المجال بين المحاور والمراكز يستّغل مزايا التموضع بمحاذاة المناطق المفتوحة. ويتمتع هذا التطوير بمرونة عالية في اختيار نموذج مركز الاستيطاني وموقعه، إلا أنه يكتفي بمستوى وصول منخفض نسبياً. والنجاعة على صعيد المواصلات للتطوير وفق هذا النموذج منخفضة مقارنة بالنماذج الأخرى. فهو يقتضي إضافة طرق محليّة وبنود لبنى تحتية أخرى. وهذه القيود تأخذ بالاشتداد كلما كانت الكثافة المجالية أعلى، وكلما ازداد الوزن النسبي للتطوير في هذا النموذج.

وكما قلنا، فإن لكل واحد من نماذج تطوير مراكز الاستيطان والأنشطة على شبكة الروابط مزايا مختلفة، وهو ملائم لاحتياجات وأوضاع مختلفة. والدمج الصحيح بين النماذج يلغي غالبية القيود. وبناء على ما تقدم، فما هي البنية المفضّلة لنماذج التطوير، وما هي الاعتبارات لتقريرها ؟ وللإجابة عن هذا السؤال، سنفحص في هذا البند مهام شبكة الروابط في تنظيم النشاطات في المجال الوطني. ونشير إلى غاياتها المنشودة في خمسة مجالات مركزية[٦] :

أ ــ العلاقة بين المبني والخالي.

ب ــ النمو الاقتصادي ــ تحقيق مزايا الحجم والتكتل.

ج ــ التخصص المجالي ــ استغلال التفوق النسبي.

د ــ نجاعة منظومة المواصلات.

هـ ــ مجموعات سكانية.

---

(٦) شبكة الروابط المقترحة، وأيضاً المبادئ الخاصة بتنظيم التطوير وفقاً لها هي خطوط عامة جداً وبمستوى شمولي عالٍ، يتلاءم مع المخطط الرئيس القطري، وفي أثناء التخطيط المناطقي ينبغي فحص تطبيق المبادئ التخطيطية وملاءمتها مع الظروف المتميزة في كل مكان ومجال.

٧-٢-١ العلاقة النسبية بين المبني والخالي

منذ عام ١٩٩٤، صارت هناك ندرة في المساحات المفتوحة المتواصلة على المستوى القطري، التي لم تقطع بواسطة امتدادات البناء أو بواسطة البنى التحتية للطرق. وللنسائج المبنية ميل للتمدد في المجال الوطني بأحجام وبفسحات متجانسة ومتشابهة نسبياً (انظر الخريطة رقم (١٣)، ص ٣٢٧ من هذا الكتاب). وبالتالي، كيف يمكن توجيه إضافة التطوير اللازمة للعام المنشودة بشكل يحافظ قدر الإمكان على تواصل المناطق المفتوحة ؟

في الفصل السادس، وقفنا على الأهمية الكبيرة في إرساء عمليات التطوير على محاور المواصلات كأداة للحفاظ على المجالات المفتوحة ولمنع التطوير وفق النموذج أ ب ـ ١ (رصف المجال بجزر من البناء وبجيوب من المساحات المفتوحة). ويمكن القول إنه على وجه العموم يجب تفضيل التشديد على تطوير المراكز (النموذج أ-١)، والتطوير على امتداد محاور الحركة (النموذجان أـ٣، أ-٤)، وتقليص نطاق تطوير نقاط استيطان في المجالات الكائنة بين المراكز والمحاور (النموذج أ-١). والتطوير المتعاظم للمراكز، كما التطوير على امتداد محاور الحركة، يقلّص من مدى الإخلاء الذي تتعرض له المجالات المفتوحة، ويحافظ على حجمها وتواصلها، وهذه النماذج اقتصادية أكثر في استغلال مورد الأرض.

إن التشديد على النماذج التوفيرية أـ٢، أـ٣، أ-٤ مهم بشكل خاص في المجالات المدينية التي توجد فيها كثافة عالية نسبياً من النشاطات. وهو وسيلة لتجميع المساحات المفتوحة في المجال المديني في امتدادات كبيرة تتمتع أيضاً بميزة الحجم. وفي المجالات الوسطية أيضاً، يمكن الإشارة إلى أفضلية لتعزيز التطوير وفقاً لهذه النماذج. والتطوير في المراكز، وعلى امتداد المحاور، يسمح بتحقيق طاقة التطوير الكامنة المتشكلة في المحاور الرابطة بين المجالات المدينية، وفي الوقت عينه يسمح بالمحافظة على معظم أراضي المجالات الوسطية كرئات خضراء تفصل بين المجالات المدينية.

وخلافاً للمجالات المدينية والمجالات الوسطية، ففي المجالات المفتوحة التي تتميز بتطوير ضئيل ومتفرق، وبوفرة الموارد الطبيعية والبانورامية، يمكن توسيع نطاق التطوير في المجال الواقع بين المحاور (وفقاً للنموذج أ-١) كجزء من التشكيلة الشاملة على المستوى الوطني. ولا يوجد للتطوير على امتداد محاور الحركة وفقاً للنموذجين أ-٣ و أ-٤ ميزة خاصة في المجالات المفتوحة، في حين يسهم تشجيع تطوير المراكز على مفارق الطرق وفقاً للنموذج أ-٢ في زيادة سوق العرض للأنشطة والعمالات في المجالات المفتوحة.

٧-٢-٢ النمو الاقتصادي: تحقيق مزايا الحجم والتكتل

تخلق شبكة الروابط بنية تحتية لتأثير متبادل بين مراكز الاستيطان، والعمالات، والخدمات وأنشطة الاستجمام على امتداد محاور الحركة، وكذلك قاعدة للتكتيل ولاستغلال مزايا الحجم. وعلى امتداد محاور الحركة، تتطور طاقة كامنة لسلسلة أنشطة لخلق مجالات اختيار محورية، إلا أنه يتوجب إيجاد تمييز واضح بين الطاقة الكامنة للتطوير التي تتشكل على امتداد المحاور، وبين النموذج المجالي الذي سيتم التطوير وفقاً له. ومن المهم تشخيص الحالات التي يكون فيها التعبير المادي لترابط الأنشطة على امتداد المحور وفقاً للنموذجين أ ــ٣ و أ-٤ غير مرغوب فيه. وهدف المخطط هو توجيه تحقيق الطاقة الكامنة للتطوير على امتداد المحاور وفقاً لمجموعة من الغايات المنشودة المتوازنة(٧).

إن شبكة الروابط المقترحة لا تعترف بالحدود بين مجالات التخطيط، وهي تنشر نظاماً استمرارياً من الروابط يسهم في الكمال الأدائي لعمليات التطوير والنمو. والتباين المجالي والتنوع يتمّ احرازهما بصورة رئيسة، من طريق توجيه التطوير إلى النماذج المختلفة في كل مقطع ومقطع من شبكة الروابط، وليس من طريق كبح التطوير أو منعه أو التخلّي عن استغلال الطاقة الكامنة في الوصول السهل.

٧-٢-٣ تخصص مجالي: استغلال التفوق النسبي

على المستوى القطري، فإن إعلاء الدنوّ السهل بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، وبين المنطقة المركزية، وبخاصة بواسطة الطريق الرقم ٦، يعد شرطاً ضرورياً لإحراز المزايا الاقتصادية والأخرى المستندة إلى الدولة ككل متكامل. وفي إطار الكل القطري، فباستطاعة، كل موقع، ومجال، ومنطقة، استغلال مزايا الموقع المتميزة النابعة من خصائص المنطقة، ومن حجم السكان، ومن البنية الخاصة، ومن موضوعات كثيرة أخرى، وأن تأخذ على عاتقها تخصصات إضافية. وتحسين خدمة المواصلات على امتداد محاور الروابط، يشجع عمليات التخصص المجالي في العمالة وفي استخدامات الأرض. وتسهم عمليات التخصص في النمو الاقتصادي من طريق استغلال التفوق النسبي، كما تسهم في التنوع والتشابك المجالي. كذلك، فإن عملية

(٧) إن وضع القواعد لتنظيم النشاطات على امتداد المحاور ينبغي أن يأخذ في الحسبان مجموعة أوسع من الاعتبارات، وطاقة التطوير الكامنة هي واحد منها فقط. وفي أوقات متقاربة، فإن التطبيق غير المراقب لطاقة التطوير الكامنة على امتداد خطوط الروابط يقترن بالمساس بنوعية المناطق المفتوحة وبنطق إضافية سيتم بحثها بالتفصيل في مكان لاحق بين هذا الفصل الفرعي.

التخصص تعزز مستوى التأثير المتبادل بين مراكز النشاط، كما توسع مجالات الاختيار[٨].

هذا، وتشارك في نظام الروابط الوطنية والاقليمية، مراكز بأحجام مختلفة وبمستوى تخصص مختلف. كما أن شبكة الروابط توحّد المراكز المتروبولينية الكبيرة التي يعرض كل واحد منها سلّة واسعة جداً من الأنشطة. وترتبط المراكز المتروبولينية في ما بينها بشبكة محاور متعددة الاتجاهات، وذلك خلافاً لنظام تركيزي أحادي الاتجاه. والطابع المتعدد الاتجاهات لنظام الروابط، يوسع نطاق الفرص لتطوير المراكز الحضرية الأخرى على أساس متخصص، ويمكّنها من المشاركة في «كعكة التطور» الشاملة.

٧-٢-٤ نجاعة منظومة المواصلات

إن البنية الهيكلية المجالية المقترحة تخلق أساساً لدفع الغايات المنشودة لمنظومة المواصلات إلى أمام. وتتركز مساهمتها الرئيسة على مستويين: إبراز البنية التراتبية لمنظومة الطرق، وإيجاد أساس لتنظيم ناجع وفعّال لمنظومة المواصلات العامة.

البنية التراتبية

إن إحدى الوسائل المهمة لإحراز الغايات المنشودة لمنظومة المواصلات هي المحافظة على الطابع التراتبي لشبكة الطرق[٩]. وانعدام وجود منظومة محاور تراتبية ومتوازنة، يلحق الضرر بعملية دفع الغايات المنشودة للمخطط إلى أمام. وتُبرز الخريطة رقم (١٢) (ص ٣٢٦ من هذا الكتاب) المستويات الأعلى في النسق التراتبي. وعلى المستوى الوطني، فإنه لمن الأهمية بشكل خاص المحافظة على خصوصية الطريق الرقم ٦ كطريق يربط بين أقاليم البلاد، وذي سرعة مخططة عالية نسبياً مقارنة بالمحاور الطولية الأخرى.

وعلى المستوى الاقليمي، فإن شبكة الروابط تخلق الأساس لتنظيم شبكة طرق سريعة ورئيسة ذات سرعة مخططة عالية وتربط بين مراكز حضرية، كبيرة نسبياً

(٨) شبكة الروابط تسهم في عملية التخصص، ومع ذلك، فإن عملية التخصص لا تتعارض مع المبادئ الخاصة بزيادة مدى خلط الأنشطة. انظر: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية،» (١٩٩٦)، الفصل ٣، البند ٣-١-١. والهدف من خلط الأنشطة هو زيادة عدد الفرص للأنشطة في مدد قصيرة نسبياً، وبذلك تقليص مدد السفر. ويمكن أن يتم خلط الأنشطة أيضاً بصيغة متخصصة، ولا ينبغي تفسيره كسعي لإحراز استقلال في مجال العمالة.

(٩) للبحث في موضوع الطابع التراتبي، انظر: سلومون، غور وبايتلسون، «سياسة المواصلات والاتصالات للعام ٢٠٢٠،» الفصل ٢، البند الفرعي ٢-١-١.

وكثيفة. وفي التخطيط المفصّل، فإن الحاجة تدعو إلى ترجمة شبكة الروابط إلى نظام طرق، والى موضعة المراكز البلدية بالنسبة إلى المفارق على طرق المواصلات. والطابع المتعدد الاتجاهات لشبكة الروابط، يفسح في المجال لعملية استغلال أكثر نجاعة لبنى المواصلات التحتية، من طريق توزيع عمليات السفر من حيث الوقت والمجال، وقد يساهم أيضاً في تخفيف الضغط على مداخل المراكز المتروبولينية(١٠).

إنّ المستوى المناطقي الداخلي الذي لم يفصّل في المخطط الرئيس، فيحتوي على شبكة طرق ذات سرعة مخططة متوسطة، وهي تربط بين الوحدات الجغرافية في كل مجال ومجال. وأهميتها كبيرة لناحية إنشاء نظام تراتبي متوازن، ولضمان الأداء الناجع لمنظومة المرور. ووظيفة شبكة الروابط المناطقية الداخلية هي زيادة سرعة الوصول داخل كل مجال، وفسح المجال للتأثير المتبادل بين مراكز الاستيطان والأنشطة. وبذلك يسهم تطوير الشبكة المناطقية الداخلية في استنفاد أكثر نجاعة لمزايا الحجم ولخلق «مجالات اختيار» كبيرة، ويشجع عملية التخصص في استخدامات الأرض والعمالات في كل مجال.

البنية التحتية لتنظيم المواصلات العامة

إن تطوير منظومة مواصلات عامة ناجعة هو أداة مركزية للتقدم بالغايات المنشودة لمنظومة المواصلات(١١). ويرتبط إمكان تنظيم منظومة مواصلات عامة وناجعة إلى حدّ كبير بمدى انتشار استخدامات الأرض والعمالات في المجال. وتقوم المنظومة الشبكية المقترحة في الخطة بتنظيم عمليات استخدام الأرض على صعيد روابط مواصلات، بطريقة تسمح بتطوير منظومة مواصلات عامة ناجعة. والتركيز على التطوير في المراكز ملائم بشكل خاص لتطوير نظام مواصلات عامة داخل المراكز ذاتها، وكذلك في خطوط المواصلات العامة بينها. وهذه الخطوط تخدم مراكز الاستيطان والأنشطة القائمة على امتدادها. ولذا، فإن الدمج الواعي بين نموذج التطوير في المراكز (النموذج أ-٢)، وبين نماذج التطوير المحورية (النموذجان أ-٣، أ-٤) يضمن إمكان تطوير منظومة مواصلات عامة ناجعة.

٧-٢-٥ مجموعات سكانية

إن سياسة تطوير نظام الروابط تتطلع إلى زيادة سرعة وصول الأفراد

---

(١٠) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٣.

(١١) للبحث في موضوع المواصلات العامة، انظر: سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية،» الفصل ٢، البندان الفرعيان ٢-٣ و ٢-٤، والفصل ٣، البندان الفرعيان ٣-٢و ٣-٣.

والمجموعات السكانية إلى موارد وخدمات متنوعة، والى توسيع حرية الاختيار في ما بينها. والهدف هو التقدم في عملية تطوير البيئات الملائمة لفئات فرعية سكانية، مثل: النساء والأطفال والشيوخ والعجزة والمعوقين والمتزمتين ـ أي بيئات حياتية لا تغبن الاحتياجات الخاصة لهذه الفئات[١٢]. ومن أجل ذلك، يقترح المخطط بشكل خاص تشجيع تطوير مراكز الاستيطان البلدية على المفارق داخل الشبكة (النموذج أ-٢)، وعلى امتداد محاور مختارة (النموذج أ-٣، أ-٤).

إن مراكز الاستيطان البلدية الكبيرة نسبياً والكثيفة، تضمن التنوع اللازم في عرض العمالات والخدمات والمساكن، كما تضمن أيضاً سرعة الوصول المطلوبة عبر المواصلات العامة وبوسائل غير آلية. كذلك، فإن تعزيز المراكز على المفارق يخلق أساساً لتطوير خطوط مواصلات عامة بينها، تستفيد منها أيضاً مراكز النشاط والسكن المموضعة على امتداد المحاور. وكل هذه الأمور توسّع الفرص المعروضة على صعيد العمالة والخدمات لتشمل حلقات أوسع من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلع المخطط إلى إنماء تشكيلة واسعة من البيئات الحياتية، ويتم ذلك من طريق إغناء الروابط الناشئة عن اللقاء بين التموضع النسبي لشبكة المحاور، وموارد المحيط (المجالات المحمية، المجالات المفتوحة المتواصلة، الحواجز ونحو ذلك) وسمات التطوير المميزة في كل واحد من مجالات التخطيط.

إن أحد السمات المميزة والبارزة لنظام الروابط، يتمثل في الانتشار التفاضلي للمجموعات السكانية - يهوداً وعرباً من جهة، والطاقة الكامنة لدمجهم المتبادل من جهة أخرى. وحتى الآن تطور توزيع غير متساو للسكان. فمراكز الاستيطان اليهودية تتموضع في الوسط في مراكز استيطان بلدية كبيرة، في حين تتموضع مراكز الاستيطان العربية في الأطراف النائية داخل مراكز استيطان صغيرة ومبعثرة[١٣].

وفي مقابل التشديدات الاقليمية المحلية للتوزيع والسيطرة المجالية التي ميّزت التخطيط الوطني في الماضي، فإن هذا المخطط يتطرق إلى مجموع السكان، ويؤكد تماثل المصالح ومبادئ التطوير المشتركة للجماعتين السكانيتين. وهدف المخطط هو تشجيع التحام الأقلية العربية في المجتمع الإسرائيلي، واندماجها بشكل متساوٍ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على خصوصيتها الاجتماعية والثقافية.

---

(١٢) انظر: تشيرتشمن، «مجموعات فرعية،» (١٩٩٤).

(١٣) انظر: راسم خمايسي وعميرام غونين، «مراكز الاستيطان العربية،» (١٩٩٤)؛ «اتجاهات في توزع وانتشار السكان العرب في إسرائيل،» (١٩٩٣)، و«سيناريو السلام،» (١٩٩٣)؛ شلومو غازيت، «سيناريو السلام،» (١٩٩٦)، وكورن، «سيناريو السلام،» (١٩٩٦).

إن المبدأ التخطيطي الرائد هو ربط هاتين الفئتين السكانيتين في البنية الهيكلية المجالية بصورة موازية، وضمان إمكان تطور السكان العرب أيضاً، وفقاً لـ «قواعد اللعبة» الخاصة بالسكان كافة. وهناك مبدأ مهم بشكل خاص هو رفع مستوى التمدين من طريق تركيز السكان العرب في مراكز كبيرة نسبياً على المفارق، وتطوير مراكز الاستيطان العربية الموضعة على امتداد المحاور. وفي المقابل، فإنه لمن المهم منع الانزلاق إلى المجالات المفتوحة واستباحتها بالبناء. ويشير المخطط إلى مراكز نشاط خاصة للسكان العرب، مثل متروبولين الناصرة كجزء من المجال المديني الشمالي، ومثل راهاط كمركز ركني متخصص في المجال المديني الجنوبي، وكذلك تطوير مراكز استيطان على امتداد محاور مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي المخطط بتشجيع دمج السكان العرب في المجال المديني الأوسط.

هذا، وتظهر الخريطة رقم (١٤)، ص ٣٢٨ من هذا الكتاب كيفية اندماج السكان العرب في شبكة الروابط القطرية. وتركز هذه الخريطة على الطاقة الكامنة للتعاون، وعلى تماثل المصالح في التطوير المجالي. ومن وجهة نظر السكان العرب، فالمخطط يخلق قاعدة للتقدم الاقتصادي وللمساواة في عرض العمالة والخدمات، وللمزيد من التدخل في عمليات التطوير، وفي المقابل يحافظ على إمكان إنماء ورعاية هوية متميزة في المجال. ومن وجهة نظر السكان اليهود، يحرص المخطط على استمرارية التطوير، كما يحسن من استغلال مزايا الحجم، والنجاعة في مجال المواصلات، والتعاون في المحافظة على موارد الطوق المحيط.

٧-٣ قواعد لتطوير نسائج مبنية على امتداد محاور المواصلات

حتى الآن، تمّ عرض أهمية محاور المواصلات في تنظيم الأنشطة في المجال الوطني - نظام المراكز الاستيطانية، العمالة، الخدمات، أوقات الفراغ، كما تمّ التأكيد على دورها في تحقيق مجموعة واسعة من الغايات المنشودة، مثل: تشجيع النمو الاقتصادي، المساواة المجالية، الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة وقيمها، التنوع والتمايز في تصميم المجال الوطني. وهذا البند يفحص القواعد التي ينبغي بموجبها تطوير الأنشطة على امتداد محاور المواصلات، وكيف يمكن تنظيم النسائج المبنية والامتدادات المفتوحة على طول المحاور.

٧-٣-١ تنوع مجالي

تتطلع المبادئ العامة إلى تنويع المجال والتأكيد على تمايز وهوية كل مكان ومنطقة، وهي تسري بصفة خاصة على سمات التطوير المميزة على امتداد محاور

المواصلات. والصورة المتخيلة للمجال الوطني مكونة من مزيج لنوعيات بانورامية تشاهدها عين المسافر على الطرق. وهناك وزن خاص يتوجب نسبته إلى المحاور في شبكة الروابط التي توحّد المقاطع البانورامية في صورة مجالية شاملة.

ما هي مبادئ التطوير المشتقة من التطلع إلى تنمية ورعاية مجال متنوع؟ مبدأ مركزي على هذا الصعيد، هو الحفاظ على نطاق رحب من سمات التواصل المميزة على امتداد محاور حركة المرور. ومن المهم الحفاظ على أن تكون هناك مقاطع معينة من المحاور، محررة تماماً من نسائج البناء على امتدادها. وفي المقاطع الأخرى، من المهم الدمج بين امتدادات بناء بمستويات مختلفة من الكثافة. ومن المهم بشكل خاص الامتناع عن التطوير الزاحف المتأتي عن نشر حصص بناء متجانسة، وعلى مسافات متشابهة، على امتداد المحور. وينبغي التطلع إلى التباين في عرض الحواجز التي تفصل بين حصص البناء، وكذلك أيضاً التطلع إلى التباين في مجموعات البناء ذاتها: في حجمها، في مستوى كثافتها (الاكتظاظ)، في موقعها بالنسبة إلى مركز المحور (التشابك)، في اتجاهات انتشارها بالنسبة إلى المحور.

وهناك وسيلة مهمة أخرى لإحراز التنوع المجالي، وهي المحافظة على حدود واضحة بين نماذج التطوير المختلفة. ومن المهم إبراز الانتقال بين المراكز على المفارق، وبين محاور التطوير التي تربط بينها، بشكل يؤكد على المراكز على المفارق. وإحدى الوسائل البارزة هي المحافظة على حاجز أخضر يحيط بالمركز ويفصل بينه وبين التطوير على امتداد المحور. وكذلك، وبخاصة في المناطق الأكثر كثافة، هناك أهمية للمحافظة على حدود واضحة بين التطوير على امتداد المحاور، وبين التطوير في المجال القروي القائم بينها.

٧-٣-٢ الجانب القيمي للمناطق المفتوحة: «تخطيط قيمي»

هناك طاقة كامنة مهمة لنظام الروابط لناحية معاظمة الصورة المدركة للجانب القيمي للمناطق المفتوحة وللبنى البانورامية (انظر الفصل الخامس السابق). ويوجد لمحاور الحركة دور مهم في كشف المجالات المفتوحة، وفي تصميم الشكل الذي تظهر فيه للعيان. ومع ذلك، فإنها قد تلحق الضرر بسبب انزلاق غير مراقب للتطوير على امتداد المحاور، أو بسبب قطع الامتدادات المفتوحة واستباحتها بأعمال بناء. ومن المهم ملاءمة التطوير في كل واحد من المحاور للسمات المميزة المشتقة من الجانب القيمي للمناطق المفتوحة التي تمرّ داخلها. وهناك جزء من المحاور يربط بين البنى البانورامية المختلفة (وعلى وجه العموم المحاور العرضية)، كما أن جزءاً آخر يمر في المقابل على امتداد بنى بانورامية متجانسة (عموماً المحاور الطولية). كذلك هناك محاور

تمرّ في نقطة التماس التي تشكل ملتقى لعدد كبير من الوحدات البانورامية (على سبيل المثال : محور عكا - كرمئيل- صفد). ومن المهم بشكل خاص إبراز الانتقال من بنية بانورامية واحدة إلى أخرى، والتأكيد على خطوط التماس بينهما. وينبغي ملاءمة مواقع النسائج المبنية مع الامتداد البانورامي المدرك.

٧-٣-٣ كثافة التطوير

إن كثافة التطوير هي متغير مهم في تنظيم النسائج المبنية على امتداد المحاور، ويوجد لها تأثير غير مباشر، ولكن بارز، على نظام المناطق المفتوحة. وحجم مقاطع البناء وانتشارها في المجال، يتوقف على مدى كثافتها. ويظهر التحليل المنهجي للنظام المبني أن هناك بصفة عامة علاقة طردية بين حجم مراكز الاستيطان وبين مستوى كثافة التطوير - بحيث كلما كان المركز الاستيطاني أكبر، كان نموذج التطوير أكثر نجاعة (اكتظاظ بلدي أعلى)[١٤].

ويتبينّ من خلال ذلك أنه ينبغي التطلع بشكل عام إلى تعزيز المراكز البلدية على مفارق شبكة الروابط (النموذج أ- ٢). وتتميز هذه المراكز أيضاً بحجمها النسبي، وكذلك بمستوى كثافة أعلى. ويؤدي تعزيزها إلى التقدم في الغايات المنشودة لمنظومة المواصلات، وكذلك في غايات منشودة أكثر شمولية - النجاعة في استغلال مورد الأرض، والمحافظة على تواصل المناطق المفتوحة ونحو ذلك.

ومن أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من الكثافة للتطوير، فإنه من المهم تركيز التطوير في كل مجال ومجال في عدد من المحاور المختارة، بينما الحفاظ في المحاور الأخرى على تواصل المناطق المفتوحة. والتوزيع المتجانس للتطوير بين المحاور في المجال، سيؤدي إلى تطوير بجرعات صغيرة نسبياً، والى تطوير بمستوى كثافة منخفض نسبياً. كما أن توزيع التطوير على المحاور، سيؤدي أيضاً إلى تجانس غير مرغوب فيه للمجال، وكذلك للمساس في إمكان تطوير منظومة مواصلات تراتبية ومواصلات عامة ناجعة. ويتوجب في كل مجال ومجال، اختيار المحاور الأكثر ملاءمة لتطوير أنشطة على امتدادها، وللإشارة إلى محاور أو مقاطع منها ملائمة لأن تستخدم بصورة رئيسة لحركة العبور. وفي هذه الأخيرة، يتوجب المحافظة على هيمنة المعالم الطبيعية (البانوراميا) المفتوحة.

(١٤) انظر: توزع استخدامات الأرض للعام المنشود ٢٠٢٠ ـ برنامج للمناطق؛ آدام مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣)، وامنون فرانكل، «نموذج للأرض،» (١٩٩٤). وبالإضافة إلى ذلك، فإن حجم المناطق يؤثر في مستوى الخدمة التي توفرها لسكانها، وفي مدى ملاءمتها للفئات السكانية المختلفة، وفي نجاعة البنى التحتية بعامة، ونجاعة بنى المواصلات العامة بخاصة.

٧-٣-٤ مقاربات للتدخل في نسيج المحاور القائم

نقطة الانطلاق إلى بلورة صورة المستقبل الخاصة بنظام المحاور، هي الانتشار الحالي للنسائج المبنية القائمة على طول محاور حركة المرور. ويطرح السؤال: كيف يمكن تنظيم عملية التطوير الإضافية على الوجه الأصح، بحيث يصبح ممكناً الحفاظ قدر الإمكان على الامتدادات المفتوحة الكبرى؟ وكيف يمكن خلق تنّوع مجالي بالنسبة إلى نسق مراكز الاستيطان القائم ـ أي مناطق تعتبر مبنية من جهة، مقارنة بمناطق تعتبر كمناطق مفتوحة من جهة أخرى؟ وما هي العلاقة بين التطوير الإضافي اللازم، وبين نسق مراكز الاستيطان القائم؟ في الرسم البياني رقم (٧)، ص ٣٠٥ من هذا الكتاب، هناك عرض لنقطة الانطلاق في المخطط وفي مقطع بخطوط عريضة. ويستند تحليل مبادئ البناء على امتداد محاور حركة المرور إلى تقسيم عامودي يجزئ المجال المحوري إلى درجات كثافة مستقطبة. وكثافة النسائج المبنية تتماثل في ارتفاع شريحة كل واحد من المقاطع المبنية على امتداد المحور. وتعبّر المناطق المفتوحة على امتداد المحور عن حواجز تربط المجال المفتوح على جانبي المحور[١٥].

وهناك أربع مقاربات مبدئية مطروحة للاختيار في تنظيم التطوير على امتداد المحاور. وتمثل المقاربتان الأولى والثانية مقاربات متطرفة ـ الأولى تمثل مقاربة «الحفظ والتكثيف»، وتمثل الثانية مقاربة «التطوير الزاحف». أما المقاربتان الأخريان، فهما مقاربتان وسطيتان ـ «الانزلاق الخاضع للرقابة»، «والانزلاق بالقفزات» (انظر الرسم البياني رقم (٧).

«الحفظ والتكثيف» ـ المحافظة على الامتدادت المفتوحة وتكثيف القطع المبنية

يأخذ مبدأ التكثيف في الاعتبار النظام المبني القائم، ويقترح أن يتم استمرار التطوير من طريق تعزيز المناطق التي يمكن تشخيصها في نقطة الانطلاق كمناطق مبنية. وتشدّد هذه المقاربة بخاصة على حفظ الامتدادت المفتوحة الآخذة بالتلاشي من النسق الوطني. كما أنها تسعى لاستقطاب واضح للمجال ـ مناطق مبنية في مقابل مناطق مفتوحة. وإن جزءاً كبيراً من الصورة المدركة للمجال الوطني مستمدّ من إدراك المجال في أثناء الحركة على محاور الطرق. وتؤكد هذه المقاربة على أهمية تقطيع المحاور

---

(١٥) في المراحل اللاحقة من الوثيقة، تم استخدام هذا الشكل من التحليل في أثناء النقاش والبحث في السمات المميزة لتطوير المحاور الطولية في الدولة، في مقابل المحور العرضي، انظر: الملحق «ج»، ص ٢٤٩ من هذا الكتاب.

المبنية بواسطة حواجز مفتوحة كبيرة قدر الإمكان، وتنتصب بشكل عامودي بالنسبة إلى المحور. وهدف الحواجز القائمة على امتداد محاور حركة المرور هو شحذ الإلمام بالمجال، وتخفيف الإحساس بالضيق المتأتي من حركة المرور على امتداد نسائج مبنية، متواصلة ومتجانسة، وتعزيز الإحساس بالمجال المفتوح.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية المنشودة، ينبغي استيعاب الزيادة على الطلب في إطار المواقع المبنية ومن طريق تكثيفها. وعملية تكثيف المواقع المبنية تتم بطريقتين: البناء من جديد، وملء الفراغات. وهدف إعادة بناء مقاطع من المواقع القائمة هو زيادة نجاعة استغلال الأرض من طريق رفع كثافة الاستخدام (الاكتظاظ). كذلك، فإن ملء الفراغات وتطوير الأراضي غير المستغلة الموجودة داخل الموقع المبني، يجب أن تتم أيضاً على مستوى عالٍ من الكثافة[(١٦)].

التطوير الزاحف ــ انزلاق التطوير إلى المناطق المفتوحة وفقاً لقوى السوق

ترتكز هذه المقاربة على اتجاهات قائمة فعلاً، والى استمرار الاتجاهات، في غياب التدخل أو من خلال تدخل تخطيطي محدود. وتخلق عمليات النمو الطبيعية ضغوط تطوير متدرجة على امتداد محاور حركة المرور. ومن دون التدخل، تؤدي هذه الضغوط إلى انتشار البناء بكثافات آخذة بالتناقص: من المراكز المبنية الكبرى إلى المجال القروي، وعلى امتداد محاور حركة المرور. وترافق هذه العملية بإضافة جرعات بناء صغيرة، وعلى وجه العموم أحياء سكنية في الضواحي، ومراكز استيطان جماعية منظمة مبنية بكثافات ضئيلة ومراكز استيطان صغيرة تمثل «رغبات الجمهور». وتعتبر ظاهرة التطوير الزاحف ظاهرة معروفة، ولها وزن تخطيطي مركزي في دول كثيرة[(١٧)].

لهذه المقاربة عيوب كثيرة. أولاً فهي مقرونة بقضم ملحوظ وغير مراقب لتواصل المناطق المفتوحة. كما أنها تتسبب في تجزئتها إلى حصص صغيرة ومنعزلة. كذلك، فإن هذه المقاربة تقود إلى انعدام النجاعة في تنظيم النسق المبني، والى انعدام النجاعة في خدمات المواصلات. وبصورة خاصة، فهذه المقاربة تلحق الضرر في القدرة على ترسيخ نظام مواصلات عامة ناجع.

هذا، ويمكن التحديد بصورة واضحة بأنه من وجهة نظر الغايات المنشودة للمخطط، فإن مقاربة «التطوير الزاحف» غير مرغوب فيها. ومع ذلك، فهذه المقاربة

---

(١٦) انظر: «التقسيم إلى مناطق، وإلى مجالات تخطيط وإلى نماذج استيطان،» الفصل ١٠، البند ١٠-١، و«توزع استخدامات الأرض للعام المنشود ٢٠٢٠- برنامج للمناطق،» الفصل ١١ من هذا الكتاب.

(١٧) انظر: آرييه شاحار [وآخرون]، «السياسة المجالية،» (١٩٩٧)، الفصل ١، القسم ١.

هي الخيار الناجم عن التقصير، إذ دون تدخل تخطيطي فإن نسق التطوير سيتم وفقاً لها. وأما المقاربة العكسية، أي «الحفظ والتكثيف»، فعلى الرغم من كونها مرغوباً فيها من ناحية الغايات المنشودة للانتشار المجالي، الاّ أنها تعتبر مقاربة متطرفة تتطلب تدخلاً تخطيطياً جاداً، ومن غير المؤكد وجود وسائل لتحقيقه. كذلك، فإن الانتشار المجالي لا يسمح دائماً بتطبيقها من ناحية المقتضيات البيئية القسرية، ومن ناحية القدرة على تكثيف النسق المبني. وعلاوة على ذلك، فإن الفحص الدقيق والأكثر تفصيلاً على المستوى المحلّي يشير أحياناً إلى أن هذه المقاربة ليست مرغوباً فيها، حيث إن للمناطق المفتوحة المحتبسة داخل الموقع المبني، نوعيات متميزة جديرة بالحفاظ عليها، كما يفضل أن يكون التطوير الإضافي هو التطوير على حساب مجال مفتوح آخر.

إن التمسك بمقاربة «الحفظ والتكثيف»، التي هي مقاربة متطرفة ومستقطبة، قد يؤدي إلى انهيارها، وبذلك تحقيق الخيار الناجم عن التقصير - التطوير الزاحف. ولذا فإنه لمن المهم بشكل خاص رسم مقاربات وسطية توجه تنظيم التطوير الإضافي، وتكون بمثابة صمام أمان للحالات التي يكون من غير الممكن ومن غير المرغوب فيها تطبيق مقاربة «الحفظ والتكثيف». وسيكون تطبيق المقاربات الوسطية متوقفاً على تحليل الظروف المحلية، مثل: انتشار المناطق المفتوحة المحمية، ظروف جيو ـ مورفولوجية، الوحدات البانورامية وقيمها، الانتشار الحالي لمراكز الاستيطان، الفئات السكانية ونحو ذلك، ملاءمة مبادئ التطوير المحوري مع هذه الظروف.

«الانزلاق الخاضع للرقابة» ـ ربط التطوير الجديد بمقاطع بناء قائمة ورسم حدود واضحة له. وتسعى هذه المقاربة إلى استيعاب الطلب على عمليات تطوير إضافية مرتبطة بمراكز نشاط قائمة من طريق زيادتها الخاضعة للرقابة في اتجاه الأطراف. وهذه المقاربة لا تحلّ محل مقاربة «الحفظ والتكثيف»، إنما تضاف إليها. وإضافة إلى عملية تكثيف النسيج القائم، فالمساحة التي أضيفت إليه مطوّرة وفقاً لكثافة بلدية عالية نسبياً تميّز المركز القائم. وهذه المقاربة تتلاءم مع الاتجاه القائل بأن الكثافة الشاملة ترتفع كلما كان الموقع المبني أكبر(١٨). والمزايا التي تتفوق بها هذه المقاربة على مقاربة التطوير الزاحف هي: **أولاً**، أن التطوير ينفذ بكثافة أعلى من الكثافة التي تميز التطوير الزاحف للضواحي السكنية، **ثانياً**، تتم المحافظة على امتدادات مفتوحة أكبر من تلك المتأتية في التطوير الزاحف للضواحي السكنية، و**ثالثاً**، فأعمال البناء المنجزة تكون متواصلة وكثيفة وتسمح بوجود ركائز دخول عالية إلى الخدمات، والبُنى التحتية والمواصلات

---

(١٨) غالباً ما يكون من الأسهل زيادة الكثافة في مناطق التطوير الجديدة بدلاً من تكثيف مناطق قائمة. انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه.

العامة. وينبغي التنويه بأن هذه المقاربة كانت قد اقترحت في عدد من المخططات، مثل المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ ـ الذي تمّ فيه اقتراح توسيع مراكز استيطان قائمة، مثل: بيت شيمش، كريات غات، كرميئيل، أشكلون (عسقلان)، بئر السبع.

مقاربة «الانزلاق بالقفزات» ــ إضافة مقاطع بناء جديدة وتكثيف المقاطع القائمة في سياق الحفاظ على امتدادت مفتوحة وواضحة

هذه المقاربة تسمح بإقامة موقع مبنى جديد في الحالات التي يستحيل فيها استيعاب الطلب على المزيد من التطوير، وذلك من طريق تكثيف المواقع المبنية القائمة. وهذه المقاربة لا تحل محل مبدأ «الحفظ والتكثيف»، إنما تأتي لتنظيم الزيادة على الطلب التي يستحيل استيعابها في إطار المراكز الاستيطانية القائمة. والشرط لانتهاج هذه المقاربة هو أن يتم تطوير المقطع المبني الجديد بكثافات عالية نسبياً، وبحجم بارز (سقف الحدّ الأدنى) وبطريقة - مُحكمة، وأن يخلق حدوداً واضحة مع المناطق المفتوحة المحيطة به. ودور الموقع المبني الجديد، منع تجزئة التطوير إلى حصص صغيرة ومبعثرة والإخلال بالمجال المفتوح.

متى ينبغي تحديد موقع مكان مركز استيطاني جديد، وأين تنبغي إقامته؟ إن الجواب عن ذلك يتوقف على الظروف المحلية لمراكز الاستيطان القائمة، وعلى نسق امتدادات المناطق المفتوحة. فمدينة موديعين، ونسق مراكز الاستيطان المقترح في مخطط تطوير محور التلال، هما نموذجان على استخدام مقاربة «الانزلاق بالقفزات». وتتردد أحياناً في أوساط المهنيين والمخططين انتقادات لهذه المقاربة: هناك ادعاء أن لا حاجة في إسرائيل اليوم لإقامة مراكز استيطان جديدة. ونحن نقول إنه يتمّ في إطار الرغبة في الحفاظ على المجالات المفتوحة، ولزيادة نجاعة النسق المبني، وكل ذلك على خلفية مقتضيات قسرية مجالية. قطعاً، من المحتمل نشوء أوضاع يكون فيها مبدأ الانزلاق بالقفزات وإقامة نقاط استيطان جديدة هو الحل الأنجع. ولذا، لا يجوز رفض هذه المقاربة فوراً وبشكل قاطع، بل يتوجب فحصها بحدّ ذاتها وفقاً لظروف محلية متميزة. وينبغي أن نتذكر أن هدف هذه المقاربة هو اقتراح حل تخطيطي قابل للتطبيق يمنع الاتجاه الطبيعي المتمثل بالتطوير الزاحف بكثافات منخفضة.

٧-٤ اتجاهات التطوير: العلاقة بين المحاور الطولية والعرضية

في الأبعاد الفريدة لدولة إسرائيل، هناك تركيز واضح جداً على الاتجاه الطولي: شمال ـ جنوب، في مقابل الاتجاه العرضي: شرق ـ غرب. وانضمت إلى الأبعاد الجيومترية (الهندسية) للدولة سمات مميزة جيو ـ مورفولوجية وجيو ـ سياسية،

أسهمت في إبراز الطابع الاستمراري والمتواصل للتطوير في البعد الطولي، في مقابل ضآلة التطوير وتقطعه في البعد العرضي. وعلى وجه العموم، يمكن القول إنه من ناحية الجانب المتعلق بالمواصلات، هناك هيمنة ملحوظة لروابط المواصلات في اتجاه شمال ـ جنوب، التي تربط بين المراكز الكبرى للنشاط، باستثناء محور تل أبيب ـ القدس كمحور شاذ ذي هيمنة في الاتجاه العرضي.

هذا، ولقد تركز التطوير المجالي في إسرائيل على امتداد محور السهل الساحلي: من نهاريا في الشمال، وحتى أشكلون (عسقلان) في الجنوب[١٩]. وساهم في الطابع الطولي للتطوير القرب النسبي بين المراكز المتروبولينية: نحو مائة كيلومتر فقط بين تل أبيب وحيفا في الشمال، والى بئر السبع في الجنوب، وشجّع هذا القرب على ترابط النشاطات، وخلق امتدادات تطوير في الاتجاه الشمالي ـ الجنوبي. وينبغي التنويه بأنه على الرغم من أهمية القدس، مركزيتها وحجمها، فإن المحور العرضي تل أبيب ـ القدس لم يحدث تغييراً جوهرياً في نموذج التطوير الطولي لإسرائيل.

وعلى خلفية البنية الفريدة لإسرائيل يطرح السؤال التالي: ما هي العلاقة المطلوبة بين سمات التطوير المميزة للمحاور الطولية في مقابل المحاور العرضية؟ ومن هذه الناحية هناك مقاربتان مبدئيتان: التركيز على تطوير المحاور الطولية الملامسة لاتجاهات الروابط المواصلاتية، والتركيز على تطوير المحاور العرضية التي تلتقي عمودياً مع الروابط المواصلاتية الرئيسة (انظر الخريطة رقم (١٥)، ص ٣٢٩ من هذا الكتاب).

التركيز على المحاور الطولية

إن النظر إلى إسرائيل ككل متكامل كمجال اختيار واحد قلبه تل أبيب، يبرر التركيز على المحاور الطولية التي تعمل كـ «أصابع» تطوير لمتروبولين تل أبيب، التي أضيف إليها المحور العرضي تل أبيب - القدس. وهذا المفهوم يتناسق مع الاتجاهات الطبيعية القائلة إن اتجاهات التطوير تتطابق مع اتجاهات روابط المواصلات، وتتلاءم مع بديل استمرار الاتجاهات (الأعمال كالمعتاد) ومع البدائل التركيزية الأخرى، مثل البدائل الاقتصادية التي تمكن قوى السوق من تقرير البنية المجالية[٢٠].

إن استمرار التركيزية المجالية حول نواة تل أبيب وتطوير النسيج المبني بمحاذاة المحاور الطولية وفقاً لاستمرار الاتجاهات، ليس مرغوباً فيه للغاية في ظروف دولة

---

(١٩) وأيضاً ما وراء حدود الدولة، شمالاً في لبنان، وجنوباً في قطاع غزة، هذا هو الاتجاه المهيمن.

(٢٠) انظر: آدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧)، إجمال مقارن للبدائل في الفصل السادس.

إسرائيل. ففي مرحلة تقييم البدائل المجالية، تبيّن أنه في ما عدا مزايا قابلية التطبيق، فإن لهذه المقاربة مساوئ في نطاق المواصلات، والمجتمع، والبيئة، والمعالم الطبيعية. ومن ناحية المواصلات، فإن التطوير الزاحف على امتداد محاور مواصلات في اتجاه دائري إلى مركز المتروبولين يزيد من حدّة مشاكل الازدحام عند الدخول اليه، كما يلحق الضرر بإمكان توفير خدمات مواصلات عامة ناجعة(٢١). كذلك، فإن نموذج التطوير على امتداد محاور الحركة الرئيسة في اتجاه شمال ـ جنوب قد يلحق الضرر بالبنية التراتبية للمواصلات من طريق مزج مستوى الخدمة في اتجاهات متوازية على امتداد المحور(٢٢).

إن التطوير المتواصل والمستمر على امتداد محاور حركة طولية جداً، قد يؤدي إلى تزايد الإحساس بالضيق المتأتي من الحركة داخل نسائج مبنية «لا حدود لها»، وكذلك إلى زيادة الإحساس المستشعر من الكثافة التي ستكون أيضاً من الأعلى في العالم. إلى ذلك، فالمحاور الطولية تمرّ على امتداد بنى بانورامية وتتميز بتجانس كبير نسبياً. وتنظيم التطوير على امتدادها سيؤدي إلى زيادة التوحد المجالي، والى طمس فرادة كل مكان ومكان في النسيج المبني. وتتمتع المحاور الطولية في إسرائيل بموارد طبيعية وفيرة ونادرة، وبمناطق ساحلية فريدة، وتلال كلسية، ورمال متحركة. والتطوير الزاحف على امتدادها يهدّد بالمس بهذه الموارد التي هناك تشديد على الحاجة إليها بشكل خاص جرّاء قربها من التجمعات السكّانية الكبيرة في المراكز الواقعة على المحاور الطولية.

والتطوير وفقاً لهذه المقاربة سيؤدي إلى تقليص بارز في نطاق الحواجز المفتوحة. ففي المحور الساحلي، ووفقاً لتوقع استمرار الاتجاهات، ستتقلص الحواجز من نحو ثلث طول المحور في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٨ بالمئة فقط في عام ٢٠٢٠، وسوف تتركز هذه بالأساس إلى الشمال من نهاريا والى الجنوب من أشكلون (عسقلان). وفي محور التلال إلى الشرق ستنخفض نسبة الحواجز المفتوحة من نصف طول المحور في عام ١٩٩٤ إلى نحو خُمسه في عام ٢٠٢٠ (للوقوف على تفاصيل البحث في انعكاسات التطوير على المحاور الطولية، انظر الملحق «ج»، ص ٢٤٩ من هذا الكتاب).

(٢١) تطوير نظام المواصلات العامة مشروط بتقليص عدد المحطات على طول المحور المخدوم، وبذلك فإن كل محطة تخدم مركز نشاط ذي سقف حجم معين وبمستوى كثافة عال. والتطوير المستمر على موازاة محاور الحركة الطولية باتجاه نصف قطري نحو المتروبولين يناقض هذه المبادئ دون الانزلاق إلى كثافات عالية بطريقة متطرفة. انظر: سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية».

(٢٢) على غرار عمليات معروفة طُبقت على الطريق الرقم ٢و٤. محاور الروابط تخلق محاور حركة ذات سرعة وصول عالية. واستغلال ظروف سرعة الوصول العالية للتطوير الزاحف على امتداد مسار الطريق يمس بالأداء التراتبي لمحاور الروابط. انظر: المصدر نفسه.

على خلفية الانعكاسات السلبية لاستمرار عملية تطوير المحور الساحلي، فقد تمّ إعداد مخطط السبعينيات من جانب وزارة الإسكان، وقد عُرف باسم «مخطط محور التلال». واقترح المخطط تحويل زخم التطوير إلى المحور الطولي الداخلي بصورة أكثر. كذلك، ولمنع التطوير الزاحف للضواحي السكنية بكثافات منخفضة، اقترح توجيه التطوير إلى عدد من المراكز الحضرية على امتداد المحور. وكان هدف المخطط تخفيف الإحساس بالطفح وتخفيف ضغط المواصلات في السهل الساحلي، وتوجيه التطوير شرقاً إلى جادّة (سلسلة) على منحدرات التلال.

التركيز على المحاور العرضية

في هذه المقاربة، تحافظ المحاور الطولية على دورها المركزي في نظام روابط المواصلات. ومع ذلك، فالمقترح توجيه التطوير المحوري (نماذج أ-٣، أ-٤) قدر الإمكان نحو المحاور العرضية التي تربط المراكز على المفارق الرئيسة (مثل محور الخضيرة ـ العفولة، محور حيفا ـ الناصرة، محور حيفا ـ كرمئيل، محور أشكلون (عسقلان) ـ كريات غات وغيرهما) (انظر الخريطة رقم (١٥)، ص ٣٢٩ من هذا الكتاب). وتركيز التطوير في المحاور العرضية يهدف إلى منع التطوير الزاحف في المحاور الطولية، إلى جانب كونه يسمح بالمحافظة على معظم الحواجز المفتوحة القائمة على محور الساحل ومحور التلال. وهذه المقاربة قابلة للتطبيق بالمشاركة مع مخطط «محور التلال (لتحليل انعكاسات التطوير على المحاور العرضية، انظر الملحق «ج»، ص ٢٤٩ من هذا الكتاب).

وتتطلب سياسة تعزيز المحاور العرضية تدخلاً تخطيطياً موجهاً لتغيير نماذج التطوير على امتداد المحاور في المجال الوطني. ومع ذلك، فليس في هذه السياسة ما يتعلق بكبح عمليات النمو، إنما التدخل على المستوى المحلي فقط. وسيؤدي هذا التدخل إلى حرف غير كبير في موقع النسائج المبنية مقارنة بموقعها دون تدخل تخطيطي. وعلى الرغم من أن هذا التدخل ليس كبيراً للغاية، حيث إنه لا يتدخل في نطق التطوير وإنما بتوجهها، فإن مساهمته المتوقعة لجودة المجال الوطني كبيرة جداً. وتطوير المحاور العرضية يخلق بشكل متقطع مناطق مفتوحة وامتدادات لمناطق مفتوحة لم تتعرض للإخلال بالبناء (على غرار النموذج أ ب ـ ٤).

وتركيز التطوير في المحاور العرضية، يحرّر الموارد الطبيعة المتميزة على امتداد الساحل من ضغوطات التطوير، كما يسمح بالحفاظ عليها والعناية بها، ويستغل مجرى الوديان، ويحدّد حواجز خضراء يسهل الوصول منها إلى التجمعات السكانية،

والى الأنشطة[٢٣]. كذلك، فإن تعزيز المحاور العرضية ملائم لعدد كبير من الغايات المواصلاتية والاجتماعية المنشودة[٢٤].

وهكذا، فالسياسة المقترحة في هذا المخطط تتبنى المقاربة التي تشدّد على المحاور العرضية. ومع ذلك، فإن مبدأ تطوير المحاور العرضية هو مبدأ شامل وينبغي فحص تطبيقه في كل مجال ومجال. ويتوجب على التخطيط الأكثر تفصيلاً على المستوى المناطقي إيجاد توازن بين هذا المبدأ وبين المبادئ الأخرى التي نوقشت في هذا الفصل، مثل الاختيار بين محاور تطوير متوازية وتركيز التطوير في المراكز. ولا يعني مبدأ تطوير المحاور العرضية أن جميع المحاور العرضية سيتمّ تطويرها في إطار أضلاع تطويرية أو سلسلة من مراكز الاستيطان على امتداد المحور (النماذج أ -٣، أ -٤). ولكن في الأماكن حيث يوجد فيها مجال لتطوير نسائج مبنية على امتداد المحاور، هناك أفضلية لتوجيه التطوير إلى المحاور العرضية. وينبغي أن نتذكر أنه من المحتمل أن يتبيّن أن النموذج المفضل للتطوير هو نموذج البؤرة على المفترق فقط (أ-٢)، ويوصى بالامتناع عن ربط الأنشطة في المحاور العرضية، كما هو الحال في المحاور الطولية.

وتفضيل هذا الاتجاه التطويري أو ذاك يرتبط أيضاً بمدى ملاءمته لأنواع المجالات. وعلى وجه العموم، ففي المجالات المدينية هناك مجال لعملية تطوير متعددد الاتجاهات، إلى جانب التعزيز الخاص للمحاور العرضية. واتجاهات التطوير في المجالات المتوسطة معقدة للغاية، وتهدف إلى خلق توازن بين عدد كبير من المبادئ. ومع ذلك، فإنه من المهم بشكل خاص قطع انزلاق التطوير من المجالات المدينية إلى المجالات المتوسطة في المحاور الطولية في المقاطع بين نتانيا والخضيرة وبين أسدود وأشكلون (عسقلان) وبين كريات ملاخي وكريات غات. وفي المجالات المفتوحة تحتل مسألة الاتجاهات التطويرية مكاناً هامشياً فقط، نظراً لأن القسم الأكبر من التطوير يتركز في النموذجين أ-١ و أ-٢.

---

(٢٣) تعزيز المحاور العرضية يؤكد التنوع المجالي. وبطبيعتها، فالمحاور العرضية تربط بين بنى بانورامية ذات تباين عالٍ في التقسيم العرضي. وهذا التباين يخلق بنية تحتية لتطوير فريد لأجزاء من المحاور العرضية. وهكذا، فإن الحواجز الخضراء تربط أيضاً بين البنى البانورامية المتنوعة وتقترح تركيبة غنية أكثر للمناطق المفتوحة.

(٢٤) إن تعزيز المحاور العرضية يخلق توزعاً أكبر لاتجاهات السفر ويعزز إمكان تنظيم نظام مواصلات عامة ناجع، وترتيب بنية تراتبية لمنظومة المواصلات. وتعتبر المحاور العرضية مرافقة لتطوير مناطق داخلية في عمق الدولة، ولتحويل مركز ثقل التطوير إلى قلب مناطق الأطراف النائية القطرية في الشمال والجنوب. كذلك، فإن تطوير المحاور العرضية يعزز ارتباط القدس عاصمة إسرائيل بالانتشار الشامل للأنشطة في المجال الوطني.

وللإجمال، فإن تطبيق المبادئ لتوجيه تطوير نظام الروابط استناداً إلى اتجاهات مفضلة، ينبغي ان يأخذ في الاعتبار مجمل العوامل المرتبطة بنوع المجال، وبانتشار المراكز الاستيطانية في منطقة الانطلاق، وبانتشار المناطق المفتوحة والمحمية، وبتوزّع الموارد الطبيعية، وبعرض الأراضي الخالية للتطوير (الاحتياطي) (لبيان المبادئ الخاصة بتطوير المحاور في كل واحد من مجالات التخطيط، انظر الفصل ٩ التالي).

٧-٥ إجمال المبادئ لتنظيم نظام الروابط

أحكام عامة

ـ الاستناد إلى شبكة الروابط كهيكل موجّه لتنظيم الأنشطة في المجال الوطني ـ التركيز على التنوع المجالي، واستغلال مزايا الموقع، وتشجيع التعاون المجالي بين المراكز الاستيطان اليهودية والعربية.

ـ ملاءمة التطوير في كل مجال ومجال للبنية المفضلة لنماذج التطوير ـ مراكز على المفارق، سلسلة مراكز استيطان على امتداد المحاور والمجال القروي بينها.

ـ إيجاد هيكل واضح كأساس لتنظيم وتركيز البنى التحتية الخطوطية على المستوى الوطني وكوسيلة للتنسيق بين منظومات البنى التحتية ذاتها وبينها وبين نسق الأنشطة.

ـ إيجاد أساس لتنظيم منظومة مواصلات تراتبية ذات مستوى خدماتي عالٍ.

ـ إيجاد أساس لتصميم النسق البانورامي على امتداد محاور الحركة.

مراكز

ـ تشجيع التطوير في مراكز بلدية كبيرة وكثيفة، على المفترقات القائمة على الشبكة.

ـ التركيز على هوية وفرادة كل مركز على حدة ـ تشجيع التخصص وملاءمة التطوير مجال التطوير حوله.

ـ ربط المراكز بمحاور حركة رئيسة وسريعة ذات سرعة تخطيط عالية.

ـ تطوير نظام مواصلات عامة ناجع يربط بين المراكز.

سلسلة مراكز استيطانية على امتداد المحاور الرئيسة للحركة

ـ استغلال الطاقة الكامنة للتطوير وسهولة الوصول بين المراكز على امتداد محاور مختارة.

ـ تركيز التطوير في المحاور العرضية ونقل ثقل التطوير إلى الشرق.

ـ قطع امتدادت البناء في المحاور الطولية بواسطة حواجز مفتوحة.

ـ منع استمرار عملية زحف التطوير بحصص صغيرة وبكثافة منخفضة على طول المحاور.

ـ التطوير على امتداد محاور الحركة باعتماد مقاربة «الحفظ والتكثيف» ـ الحفاظ على الحواجز المفتوحة وتكثيف المقاطع المبنية؛ وإذا اقتضت الحاجة العمل على دمج التطوير وفقاً لمقاربة «الانزلاق المراقب» ـ ربط التطوير الجديد بمقاطع البناء القائمة وتحديده بحدود واضحة بالتطوير وفقاً لمقاربة «الانزلاق بالقفزات» ـ إضافة مقاطع بناء جديدة وتكثيف المقاطع المبنية القائمة في سياق المحافظة على حواجز واضحة.

ـ تنوع نماذج التطوير على امتدادت المحور والتناوب في تطويرها على جانبي المحور.

المجال المفتوح والقروي بين المحاور

كبح عملية زحف التطوير المتمثل بالضواحي السكنية إلى المجال القائم بين المحاور في المجالات المدينية وفي المجالات المتوسطة.

التطوير المراقب لمراكز الاستيطان في المجال المفتوح والقروي بين المحاور في المجالات المفتوحة في الجنوب وفي الشمال.

القسم الثالث

مكوّنــات المخطط: «صورة عن قــرب» و«صــورة عــن بُعــد»

الفصل الثامن

سيناريو السلام وانعكاساته المجالية

هذا الفصل يعرض الانعكاسات التخطيطية لمحيط يسوده السلام في الشرق الأوسط على طابع المجال الوطني لإسرائيل. ويستند هذا الفصل في معلوماته إلى «سيناريو السلام» الذي يعدّ واحداً من السيناريوات الرئيسة الثلاثة التي أُعدت في إطار المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين[1]. ويعرض هذا الفصل التعبير المجالي للمعضلات المركزية النابعة من سيناريو السلام وكيفية استيعابها في «صورة المستقبل» لإسرائيل في سنوات الألفين[2]. ولهذا الفصل قسمان: **الأول** (البند ٨-١) يستعرض بإيجاز الانعكاسات التخطيطية الرئيسة لـ «سيناريو السلام» على المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين بعامة، وعلى تنظيم المجال الوطني بخاصة، و**الثاني** (البند ٨-٢) يعرض التعبير المجالي لـ «سيناريو السلام» في خريطة إسرائيل المستقبلية. وهذا التعبير المجالي هو مدماك تخطيطي إضافي مشمول في «صورة المستقبل» الشاملة.

٨-١ الانعكاسات التخطيطية الرئيسة لسيناريو السلام

الانعكاسات الرئيسة لسيناريو السلام بين إسرائيل وجاراتها، وبين إسرائيل والفلسطينيين، تمّ عرضها بشكل موسّع في الوثيقة الإجمالية التي تصف «السيناريو الرئيس» الذي يعالج مسألة «إسرائيل في محيط يسوده السلام»[3]. والتغييرات المركزية

---

(١) لتفصيل هذه السيناريوات الثلاثة، انظر: آدام مازور، يونا برغور وتامي تروب، «إسرائيل في مسار الدول المتطورة،» (١٩٩٦)؛ عنات غونين وسميدار فوغل، «إسرائيل والشعب اليهودي،» (١٩٩٦)، ورافي بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام،» (١٩٩٦).

من أجل دمج هذه السيناريوات من «صورة المستقبل»، انظر وصفاً للهيكل المنهجي في الفصل١ أعلاه وأيضاً نقاط الانطلاق للتخطيط في الفصل ٢ أعلاه.

(٢) انظر: كورن، «سيناريو السلام،» (١٩٩٦).

(٣) انظر: آدام مازور، «سيناريو السلام،» (١٩٩٦).

التي ستطرأ وفقاً للعرض الآنف الذكر في سياسة التخطيط المجالي، وفي مبادئ تنظيم المجال الوطني، تتركز في ستة نطق، هي:

١- تغييرات في بيئة التخطيط.

٢- تغييرات في الأهداف الوطنية الرئيسة للتخطيط.

٣- تغييرات في النظرة إلى الموارد الوطنية.

٤- تغييرات في المفاهيم الرئيسة لتنظيم المجال الوطني.

٥- تغييرات في النظرة إلى المجموعات السكانية والى انتشارها المجالي.

٦- تغييرات في وسائل تدخّل الحكومة في التنظيم المجالي.

وينبع جزء من هذه التغييرات بشكل مباشر من مجرد وجود سيناريو السلام في الشرق الأوسط، وهي مرتبطة به. والتغييرات الأخرى هي تعبير عن تأثيرات سيناريو السلام في اتجاهات قائمة ستتسارع بشكل بارز في أعقاب تحقق هذا السيناريو. وسنورد في ما يلي وصفاً ملخصاً لهذه التغييرات.

٨-١-١ تغييرات في بيئة التخطيط

لقد تعاطت سياسة التخطيط الإسرائيلية مع المجال الوطني على أنه «جزيرة في الشرق الأوسط»، ومن خلال اعتباره «طريقاً مسدوداً» في كل ما يتعلق بالعلاقات الإقليمية. وكان تأثير المجال خارج حدود الدولة مقتصراً فقط على حدود الدولة تقريباً، وعمل هذه التأثير في اتجاهين: تحويل المناطق الواقعة على امتداد الحدود إلى «مناطق حدودية» وضمان الأمن الوطني عبر الدفاع عن الحدود نفسها، ومن خلال انتشار المنظومة الأمنية على امتدادها. ويتوقع أن يكون لسيناريو السلام ثلاثة تأثيرات بنيوية رئيسة في مفهوم المجال الوطني:

النظرة إلى المجال الاقليمي كوحدة تامة ومتواصلة وغير متجانسة

هذه النظرة المنفصلة عن مفهوم إسرائيل كـ «جزيرة» ستؤثر في ملاءمة التنظيم المجالي لسياق استمراري للشرق الأوسط بسبب العلاقات المتبادلة والكثيرة في المجال. وتنبع هذه العلاقات المتبادلة من التقارب الجغرافي، ومن الامتداد الطويل للحدود، ومن التأثيرات البيئية الخارجية التي تخترق هذه الحدود، ومن التعاون الاقتصادي، ومن اختلاط معيّن للمجموعات السكانية، ومن الاعتماد المشترك على البنى التحتية المتواصلة.

مزايا الحجم والتخصص كأساس للتطوير الاقليمي

هذه المزايا تسمح بإقامة مشاريع مشتركة في مجال مخترق للحدود، كان من المستحيل تحقيقها بصورة منفردة عندما كانت الحدود المغلقة تحدّد كل مجال على حدة. كما أن من شأن مزايا الحجم والتخصص أن تشجع أيضاً المشاريع المتخصصة التي تستغل المزايا النسبية المختلفة للمرافق الاقتصادية في المنطقة، كما على سبيل المثال تخصص المرافق الاقتصادية الإسرائيلية بالصناعة وبالخدمات الغنية بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة، في مقابل المرافق المجاورة التي ستتخصص بعمالات غنية بالطاقة البشرية والمساحة، وأيضاً المشاريع المشتركة التي تستغل مزايا الحجم وتستوعب التأثيرات الخارجية.

تطوير شبكات اقليمية ـ بنية تحتية ومواصلات

إن تطوير الشبكات سيمكن من الانتقال الحر، ولكن المراقب للأشخاص والبضائع والخدمات البنيوية ورأس المال والمعلومات لغايات التطور الاقتصادي والسياحي، والتجارة الدولية، والانتقال المراقب للأيدي العاملة. وستنظر إلى دولة إسرائيل كجزء من شبكة اقليمية متسلسلة، وكمركز متميز ومتخصص ومراقب في داخلها، وليس كـ «جزيرة» أو كـ «طريق مسدود»، كما كان الأمر سابقاً. ويتوجب على التخطيط المجالي لإسرائيل ضمان استمرارية الشبكات الاقليمية واستغلال مزايا الموقع النابعة من بنية الشبكة بمفارقها المركزية، ومعالجة الانعكاسات البيئية التي سترافق العلاقات والضغوط القائمة على هذه الشبكات.

٨-١-٢ تغييرات في الأهداف الرئيسة للتخطيط

منذ قيامها نظرت إسرائيل بقدر كبير من الصحة إلى التخطيط الوطني باعتباره يخدم بادئ ذي بدء «الهدف الرئيسي»، أي ضمان وجود الدولة بحدّ ذاته. وفي أعقاب ذلك، وضعت الغايات السياسية والأمنية المنشودة على رأس سلّم الأهداف الوطنية، وتحقيق السلام سيؤدي إلى إضعاف الغايات الوطنية، والى تعزيز غايات «طبيعية» للأقطار المتطورة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ومن هذه الناحية بالإمكان توقع حدوث تغييرين مركزيين:

ارتفاع وزن «قيم الفرد» على حساب «قيم المجموع»

سيتعزّز الاعتراف بحق الفرد في أن يقرر نمط حياته وموقعه في المجال. واستيعاب الهجرة اليهودية في بداية التسعينيات هو نموذج واضح على مسؤولية

الدولة عن نشر مجال/ حيز الإمكانات وعن خلق الفرص، الا أن حق الفرد في تقرير مستقبله يبقى بيده. وستعمل عملية السلام على تسريع هذا الاتجاه، وستقلص بشكل جوهري وزن الأهداف «الوطنية» مقارنة بحقوق الفرد، ومن ضمنها ضمان حرية الاختيار وتفضيلات الفرد والمجموعة لنمط الحياة، ولنماذج البناء، ولنوع المركز الاستيطاني، ولتحديد موقعه في المجال. ووظيفة التخطيط هي ضمان هذه التشكيلة لكل الفئات السكانية في المجال الوطني كله.

ارتفاع وزن الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنشودة على حساب إضعاف الغايات السياسية والأمنية المنشودة

إن وزن الغايات السياسية والأمنية المنشودة في تنظيم المجال الوطني سيتقلص إلى درجة فقدان «حق الفيتو» الذي أعطي لها في منظومات التخطيط الوطني. فالغايات الاقتصادية ستوجّه لاستنفاد انتقال المرافق الاقتصادية إلى اقتصاد ما بعد صناعي مع التركيز على رأس المال والعلوم والتخصص المتزايد في المنتجات المتطورة. وسوف تعبّر هذه الأمور عن التفوق النسبي لإسرائيل في مجال الشرق الأوسط. والاعتبارات المتعلقة باستمرار وجود قطاعات غير ناجعة لضمان «عدم الارتباط»، ولمنع «الضغط السياسي» على إسرائيل، سوف تزول عن جدول الأعمال العام. ووظيفة التخطيط المجالي هي خلق ظروف داعمة تساعد قوى السوق في تحقيق هذه المزايا.

والغايات الاجتماعية سوف تصبح أكثر أهمية، وستوجّه لضمان حقوق الفرد والمساواة في الفرص والاندماج الاجتماعي وتقليص الفجوات المناطقية. وسيتمّ التركيز على إشراك الفئات السكانية في المصالح الاقتصادية والمجالية الشاملة، في سياق تحسّس لمشاكل فئات سكانية بحرمانها، والفئات التي ستؤدي إزالة التوتر الأمني إلى تأكيد إحساسها بالغنى. وستكون وظيفة التخطيط المجالي السعي إلى الخليط الأمثل الذي يسمح بالمساواة المجالية من جهة، وتشكيلة إمكانات تلائم تفضيلات الفرد والفئات المختلفة في المجتمع في إسرائيل من جهة أخرى.

وبالنسبة إلى الغايات البيئية، فسيتمّ إثبات أنها مساوية في أهميتها لبقية الغايات الوطنية المنشودة، وبالأساس على خلفية الاعتراف بالثمن البيئي الباهظ الذي دفعته إسرائيل، نظراً لانعدام نظرة لائقة إلى هذه الاعتبارات في الماضي. ويتوجب على منظومة التخطيط أن تضمن بواسطة أدوات التنظيم المجالي استنفاد هذه المزايا البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي أعقاب فتح الحدود، والتطوير الحثيث وغير المراقب الذي قد يحدث في الجانب الآخر من الحدود، فإنه من المستحسن أن تحظى هذه المخاطر البيئية

بالاهتمام الملائم في منظومات التخطيط الاقليمية، وفي اتفاقيات السلام مع جيراننا. كما يتوجب على المنظومة التخطيطية حثّ التفكير لمنع هذه التأثيرات الخارجية السلبية.

٨-١-٣ تغييرات في النظرة إلى الموارد الوطنية

لقد واجهت سياسة التخطيط الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل قضايا الحجم المتعلقة بالمجال الوطني وإمكان ملئه كوسيلة للانتشار والسيطرة على الحدّ الأقصى من الموارد، ومن ضمنها موارد الأرض والمياه. وكانت المعضلات السياسية والأمنية أساساً وسنداً لاتجاهات توسيع السيطرة على هذه الموارد. وأدى النمو السكاني، والنمو في المرافق الاقتصادية، والارتفاع في مستوى التطوير الناجم عن ذلك في الآونة الأخيرة فقط، والى حدّ كبير بفضل هذا المشروع، إلى الاعتراف بصغر حجم الدولة مقارنة بكثافة النشاطات في نطاقها.

ومن شأن السلام بين إسرائيل وجاراتها، وبخاصة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أن يعزز هذا الإدراك، وأن يؤثر في السياسة المجالية في ثلاث نقاط رئيسة:

الاعتراف بالحجم المجالي الضئيل لدولة إسرائيل

في أعقاب اتفاقيات السلام وارتفاع وزن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فإن سوق الطلب على الأراضي للسكن والعمالة والبنى التحتية المختلفة سوف تتزايد. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مساحات ملحوظة من الأرض، كمساحات لإعادة الانتشار ولتدريبات الجيش، وكطاقة كامنة لمشروعات اقليمية مشتركة، ولتطوير منشآت بنى تحتية تحتاج إلى مساحات واسعة من الأراضي. وفي المقابل، سوف يتزايد الوعي لنوعية البيئة وللنواحي القيمية للمعالم الطبيعية. ومنذ البداية، سيواجه التخطيط المجالي مسألة صغر حجم الدولة، وسيكون مطالباً، حتى في هذه الظروف أيضاً بأن يضمن في الوقت نفسه التطوير الحثيث للدولة، والحفاظ على الرفاه والحياة النوعية لجميع سكانها. وهذا المفهوم هو المنطلق لتطوير المجال الوطني، حسبما هو معروض في الفصل الرابع من هذا التقرير.

التأكيد على المحافظة على «الموارد الوطنية» واستغلالها الناجع

ستتضمن اتفاقيات السلام تحديداً كمياً متفقاً عليه لموارد الأرض والمياه. وسيتم توجيه سياسة التخطيط لزيادة نجاعة استخدام مستويات معطاة ونهائية من الموارد. وزيادة كثافة الطوق المبني والتنظيم المجالي الناجع، وخلط الاستخدامات، وإعادة

استخدام الأرض، هي أمور سيتم التركيز عليها كأهداف مركزية في تخطيط المجال الوطني. ويتضمن الفصل ١١ من هذا التقرير عرضاً للتعبير الكمي عن هذه الأوجه.

النظر إلى القيم الطبيعية والبانورامية كأساس لـ «حياة نوعية»

إن ارتفاع وزن وأهداف ونوعية البيئة، إلى جانب إدراك خطورة نفاد مورد الأرض، والمسّ غير القابل للإصلاح بالقيم البانورامية، سوف يؤدي إلى التأكيد على المحافظة على القيم الطبيعية والبانورامية في المجالات المفتوحة. في الماضي، رأت مفاهيم التخطيط المجالي في المجالات المفتوحة كـ «منطقة جرداء» وكرمز للتخلف. والازدواجية بين مستوى التطوير العالي للطوق المبني الذي هو من صنع الإنسان، وبين القيم البانورامية للبيئة المفتوحة الطبيعية، يجدر بها أن تستخدم كأساس مشترك للجوانب القيمية المبينة، ولحياة نوعية في جميع أنحاء البلاد وفقاً لسماتها المتميزة، وكمحور مركزي في المفهوم التخطيطي لتنظيم المجال الوطني. وتمّ عرض هذا المفهوم المزدوج في الفصلين ٤ و ٥، كما تمّ تحليله في جانبه المورفولوجي في الفصل ٦ من هذا التقرير.

٨-١-٤ تغييرات في المفاهيم الرئيسة لتنظيم المجال الوطني

وفقاً لسياسة تنظيم المجال في الماضي، كانت النظرة إلى المجال الوطني نظرة استقطابية ـ أي كمركز وأطراف نائية من خلال الإجماع الوطني على دعم متواصل للمناطق النائية بهدف تعويضها عن تدنيها النسبي في كل ما يرتبط بالتطوير الاقتصادي من جهة، وتدنيها الأمني من جهة أخرى. ومن أجل نشر نطاق معيّن من الأنشطة على أكمل وجه، في المجال الوطني كله، تمت تجزئة مراكز التطوير إلى وحدات صغيرة قدر الإمكان تمت موضعتها على مسافة بعيدة نسبياً بعضها عن بعض. وسياسة النشر هذه، وعلى الرغم من الإجماع الواسع الذي حظيت به، وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي استثمر في تطبيقها، لم تسفر عن انجازات جوهرية. ففي العقود الأخيرة، ومع التطوير الاقتصادي الموجّه بواسطة قوى السوق، زاد التركيز في قلب الدولة. وهذا على الرغم من استمرار الجهود لضمان إسكان المناطق النائية على جانبي الخط الأخضر لأسباب سياسية وأمنية.

إن قيام سلام بين إسرائيل وجاراتها، سيؤثر في مفهوم المجال الوطني وفي مبادئ التخطيط الاقليمي، وفي النظرة إلى المناطق الحدودية التي تجاوزتها عمليات التطوير في الماضي. وسوف تتركز هذه التأثيرات في نقطتين رئيسيتين:

مفهوم «التوزيع» في المجال الوطني و«التركيز» في المجال المناطقي

إن بمقدور اتفاقيات السلام والتطور الاقتصادي بالتسارع كنتيجة لها أن يمنحا مفعولاً جديداً للتوزيع على المستوى القطري. وفي هذه المرة، فهدف التوزيع هو تحقيق مزايا اقتصادية من خلال التطوير التجديدي والتنظيم المجالي الناجع، وتحقيق مزايا اجتماعية تتعلق بالمساواة المجالية، ومزايا بيئية، تتعلق بالجوانب القيمية للطبيعة والمعالم الطبيعية. وفي المقابل، وعلى المستوى المناطقي، ستكون هناك حاجة إلى توجّه تركيزي هدفه الاستغلال الناجع لمورد الأرض وضمان نجاعة المنظومات الاقتصادية والخدماتية، وتلك المتعلقة بالبنى التحتية والمواصلات. وهذا المبدأ المتمثل بـ «التوزيع المركز» هو المبدأ الأساس للتنظيم المجالي المقترح لإسرائيل في سنوات الألفين. وتمّ تفصيل هذا المبدأ في الفصل ٤ وفي الفصل ٩ من هذا التقرير.

النظرة إلى مناطق الحدود كمناطق التقاء

إن انعدام الاستقرار الأمني وتواصل العمليات العدائية على امتداد حدود الدولة حالا دون تطور المناطق الحدودية في أطراف المجال الوطني، على الرغم من القيم الطبيعية والبانورامية، ومزايا الموقع المختلفة القائمة فيها وفي محيطها. وقيام اتفاقيات السلام وفتح الحدود، سوف يؤدي بهذه المناطق التي لم يشملها التطوير منذ قيام الدولة إلى وضع يمكنها فيه من تحقيق الطاقة الكامنة لمزاياها، وتتحول إلى مناطق التقاء بين السكان من على جانبي الحدود. وفي هذه المناطق قد تتحقق فجوة التطوير الكبرى بين استمرار الاتجاهات القائمة وبين «سيناريو السلام». وهناك ثلاثة مكوّنات رئيسة ستوجّه هذا التطوير في المستقبل، هي:

أ - استغلال مزايا الموقع الشاملة لقيم طبيعية وبانورامية وتراثية كقاعدة لتطوير سياحة وعمالة مرتبطة بموارد محلية وبمحيط سكني قيم وفريد.

ب - استغلال الطاقة الكامنة للتطوير المتواصل «المتجاوز للحدود» في سياق استغلال مزايا حجم البيئة المتواصلة التي قطعتها حدود تعسفية. ومن الأمثلة على مثل هذه المجالات: مجال العقبة ـ إيلات ـ طابا، باعتباره يمثل ريفييرا البحر الأحمر، والبحر الميت باعتباره المتنزه الأكثر انخفاضاً في العالم، والمناطق السياحية في الجليل وهضبة الجولان وجبل الشيخ ولبنان، بمزاياها الكبيرة والمتنوعة.

ج - مراكز التقاء وتعاون على امتداد الحدود التي يمكن فيها استنفاد المزايا من فتح الحدود لمصلحة الطرفين. وهذه المراكز بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وبين إسرائيل وجاراتها الأخريات قد تحقق المزايا النابعة من مكونات مختلفة للتطوير، مثل:

العلم، رأس المال، العمل، والأرض الموجودة بوفرة مختلفة على جانبي الحدود. وتوجد لهذه المراكز قدرة اقتصادية ملحوظة وإسهام جوهري في تعزيز السلام. ولكن يتوجب عرضها بصورة عقلانية بهدف تحقيق أقصى المزايا، وللتقليل قدر الإمكان من المخاطر المتعلقة بالصراعات الاجتماعية والأمنية والبيئية.

٨-١-٥ تغييرات في النظرة إلى المجموعات السكانية وانتشارها المجالي

كانت الأهداف الوطنية وفي مقدمها الغايات السياسية والأمنية المنشودة أساساً لإجماع وطني واسع، وعلى الأقل داخل أوساط الأكثرية لسكان الدولة. والاعتراف بأفضلية هذه الأهداف الوجودية أزال من رأس سلم الأولويات بقية الغايات المنشودة، ومن ضمنها الغايات الاجتماعية ومعالجة الشروخ في المجتمع الإسرائيلي. ومن شأن قيام السلام بين إسرائيل وجاراتها، الكشف عن أهداف الفئات السكانية المختلفة ووضعها في مرتبة عالية في اعتبارات التخطيط الوطني بعامة، وتنظيم المجال الوطني بخاصة. هذا، ويمكن تحديد انعكاسات هذه التغييرات على تخطيط المجال الوطني في ثلاثة أبعاد رئيسة:

انتقال من الصراع على الأرض إلى الدمج المجالي بين اليهود والعرب

منذ قيام الدولة كان للصراع السياسي بين إسرائيل والدول العربية أيضاً، وجّه صراع إقليمي داخل دولة إسرائيل بين الأغلبية اليهودية وبين الأقلية العربية. وعلى مذبح هذا الصراع، جرت التضحية بمبادئ النجاعة الاقتصادية، والمزايا المتعلقة بالحجم، والمحافظة على الموارد الطبيعية والبانورامية، وفي أكثر من مرة حقوق الفرد والمساواة. وكانت «الحساسية» الأمنية أيضاً ذريعة ضد دمج السكان العرب في القطاعات المختلفة للمرافق الاقتصادية، وضد الاختلاط بين المجموعتين السكانيتين أو التقارب في ما بينهما.

إن حلّ الصراع السياسي في المنطقة يبرر تخفيضاً ملحوظاً في الاعتبارات الاقليمية ـ المناطقية، ويشكل أساساً لاختلاط أكبر بين المجموعتين السكانيتين في سياق المصالح المشتركة في التطوير الاقليمي لمصلحة جميع السكان. ويعتبر النقص في الأرض تبريراً لعدم قبول التقسيم الاقليمي والازدواجية التبذيرية للمنظومات المنفردة.

والمصالح المشتركة، في إطار المناطق المدينية المقترحة كأساس لتنظيم المجال الوطني (انظر الفصول ٤ و ٧ و٩ من هذا الكتاب)، ستمكن من ناحية استنفاد مزايا الحجم والموقع، في سياق اعتماد مشترك على منظومات العمالة، والبنى التحتية،

والخدمات المشتركة والمتساوية، ومن جهة أخرى ستعبّر عن خصوصية المجموعات السكانية وتخصصها، وعن مزايا الموقع لأنواع المراكز الاستيطانية المختلفة.

تعزيز الحاجة إلى تقليص الفجوات المناطقية داخل إسرائيل على الرغم من «اتجاهات السوق» لزيادتها

إن ارتفاع وزن الغايات الاجتماعية المنشودة من جهة، وزيادة الفجوات بين الأطراف النائية والقلب نتيجة لقوى السوق من جهة أخرى، من شأنه التأكيد على الفجوات في المجتمع الإسرائيلي، النابعة من المواقع المختلفة للمجموعات السكانية المختلفة في المجال الوطني. ويتوجّب على التخطيط الوطني اقتراح ردود على هذه الاتجاهات المتناقضة. والأدوات المركزية لذلك ثلاث:

أ ـ استغلال مزايا الحجم والتكتل، وذلك في الأطراف النائية الشمالية والجنوبية أيضاً.

ب ـ كشف وتأكيد مزايا الموقع المتعلقة بالأطراف النائية من ناحية قيم الطبيعة والمعالم الطبيعية ونوعية البيئة.

ج ـ استغلال الطاقة الكامنة في وجود المجالات المدينية هذه على المفارق في الشبكة الاقليمية والطاقة الكامنة للتعاون الإقليمي «المتجاوز للحدود» مع زوال العداء والأعمال العدائية على امتداد الحدود.

الانتقال من النظرة إلى سكان الدولة على أساس «معدل وسطي» إلى الاعتراف بتعددية ألوانها

مع ضعف الأهداف الوطنية في أعقاب التسويات السلمية، يتزايد وزن أهداف «الفرد» و «المجموعة» في تصميم المجال الوطني، وتشمل حرية الاختيار للفرد والمجموعة السكانية بالنسبة إلى موقعهما في المجال، والى النموذج الاستيطاني ونمط الحياة المفضل لديهما.

وفي أعقاب التسويات السلمية، فلن تقاس نوعية المخططات على أساس الملاءمة الكمية لاحتياجات «مجموع» السكان، حيث يمثل «الساكن المتوسط» هذه الأولويات، وإنما على أساس نوعيات في تشكيلة من أشكال المراكز الاستيطانية ونماذج البناء. وبإمكان الإطار التخطيطي اقتراح حلول استيطانية ونماذج للتطوير، في سياق التعاطي المرن والتلاؤم مع تغيّر الأذواق في المجتمع الإسرائيلي بفئاته المختلفة. وتحتوي «قيم الفرد» هذه على سلال أفضليات جماعية وثقافية مختلفة، ونماذج

استيطان وبناء حديثة، وملاءمات بيئية فريدة مع الظروف المناخية والبانورامية والطبيعية. وستكون هذه القيم بمثابة اعتبارات مركزية في تخطيط المجال الوطني وفي مكوّناته الاقليمية.

٨-١-٦ تغييرات في وسائل تدخل الحكومة في التنظيم المجالي

لقد افترض التخطيط المجالي لإسرائيل على الدوام أن للحكومة قدرات ووسائل كثيرة لضمان تحقيقه. وكانت السيطرة شبه الكاملة على مورد الأرض وتقرير الغاية المنشودة منه، وعلى سوق عرض الإسكان الشعبي، وعلى الوسائل الخاصة بتوجيه استثمارات الأشغال والأعمال أساساً لهذا الافتراض. واستناداً إلى ذلك، اقترحت مخططات وطنية ومناطقية غايات منشودة كمية محدّدة ومفصلة في سياق ثقة كبيرة في إمكان تحقيقها. وعلى الرغم من الإجماع الوطني الملحوظ على أهداف التخطيط، وعلى الوسائل الكثيرة لتدخل الحكومة، إلا أن التحقيق كان مشابهاً لنيات التخطيط في أحيان متباعدة فقط في العقود الأخيرة، وحصلت في خلال العقدين الأخيرين صحوة معيّنة من نشوة السيطرة التخطيطية، اذ إن «قوى السوق» التي تعبّر عن رغبات الفرد والمرافق الاقتصادية تتغلب على وجه العموم على صرامة التخطيط، وعلى وسائل تدخل الحكومة.

إن سياسة الأرض التي تشمل ضمان المحافظة على الأرض الزراعية و«حق الفيتو» للمنظومة الأمنية على منظومات التخطيط المدنية، بقيت كحصون أخيرة للسيطرة التركيزية على تنظيم المجال الوطني. وفي أعقاب موجة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، انكسر حاجز الدفاع عن الأرض الزراعية، كما أن المنظومة الأمنية قد تفقد في أعقاب اتفاقيات السلام مكانتها الخاصة في منظومات التخطيط المجالي.

إن الانتقال الحادّ من السيطرة شبه المطلقة للسلطة المركزية إلى الخضوع شبه المطلق لقوى السوق يعرّض للخطر بقية الموارد الوطنية وعلى رأسها مورد الأرض والجودة البيئية، كما أنه قد يؤدي إلى دفع مكونات كثيرة من بين البنى التحتية الوطنية إلى حافة الانهيار. ودولة إسرائيل بحجمها الصغير، وبكثافتها المجالية العالية، وبنسبة النمو السكاني المتوقع لسكانها ومرافقها الاقتصادية، لا يمكنها التنازل عن وجود وسائل لتدخل الحكومة في تصميم صورة المجال الوطني. وهدف هذا التدخل بالأساس هو للتغلب على إخفاقات السوق، وللفسح في المجال لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية، لا تقود الاتجاهات القائمة إليها. ومن هذه الناحية، يمكن الإشارة إلى نطاقين رئيسين من الوسائل لتدخّل الحكومة الناجع في تصميم الصورة المستقبلية لإسرائيل.

التقدم بالبنى التحتية إلى امام كأساس لتوزيع الأنشطة في المجال

من أصل كل الوسائل التي اعتبرت مشروعة وناجعة لتدخّل الحكومة في تطوير المجال الوطني، بقيت منظومة البنى التحتية الوطنية المنظومة الأساس القادرة على توجيه أفضليات الفرد والمرافق الاقتصادية نحو الفعالية والنجاعة الاقتصادية إلى النجاعة الاقتصادية والمجالية. كما أن وزن البني التحتية الهندسية والأخرى سيرتفع بصورة جوهرية كموجّهة للتطوير في المجال الوطني، وكمقلصة للمسافة إلى الأطراف النائية، وكمنشئة لبنى تحتية تكنولوجية مُستحدثة يمكن إرساء التطوير المستقبلي عليها[٤].

الرقابة على مورد الأرض لضمان الجودة البيئية والتطوير المستقبلي

إن تسريع التطوير الاقتصادي، وفي المقابل انخفاض وزن الاعتبارات الأمنية والاقليمية بين المجموعات السكانية داخل دولة إسرائيل، أدى إلى حدّ كبير إلى التقليل من شرعية السيطرة على مورد الأرض انطلاقاً من هذه التعليلات. ومن الأفضل أن ترسخ اعتبارات عقلانية وجديدة ضرورة السيطرة المركزية على مورد الأرض. ومن بين هذه الاعتبارات ما يلي: الحفاظ على موارد أرضية ذات قيمة، منع المساس بنوعية البيئة، المحافظة على الأراضي اللازمة لانتظام المنظومة الأمنية في أوقات السلام، ضمان الإمكانات لمشروعات واسعة النطاق من البنى التحتية الوطنية والاقليمية المشتركة، المحافظة على المخزون الاحتياطي من الأرض للتطوير المستقبلي. وهذه الاعتبارات تبرّر قدراً عالياً من التدخل العام في السيطرة على مورد الأرض لمنع التبذير في هذا المورد إلى درجة نفاده في أعقاب إخفاقات السوق. وتنظيم المجال الوطني وفقاً لمفاهيم مستحدثة للتطوير الاقتصادي والمجالي لضمان الرفاه لجميع سكان الدولة، حسبما هو معروض في المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، لا يمكنه أن يتحقق دون وسائل سيطرة ورقابة مركزية على مورد الأرض يجب أن تبقى تحت تصرّف حكومة إسرائيل[٥].

٨-١-٧ إجمال الانعكاسات التخطيطية لسيناريو السلام

الجدول رقم (٣) (ص ٢٦١ من هذا الكتاب) يجمل الانعكاسات الرئيسة لسيناريو السلام على الصورة المستقبلية لدولة إسرائيل.

---

(٤) انظر: شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧).

(٥) انظر: راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧).

ومن خلال ما هو مفصل في البنود الفرعية الآنفة الذكر، وفي الجدول الإجمالي رقم (٣) يمكننا تشخيص ثلاثة مستويات من التأثير تنبع من مجرد وجود السلام :

السلام كشرط ضروري ـ أوجه تخطيطية يعتبر السلام شرطاً لازماً لوجودها، فمن دون هذا السيناريو لن يحصل التغيير في هذه المواضيع :

١-١ رؤية المجال الاقليمي كوحدة كاملة ومتواصلة وغير متجانسة.

١-٣ تطوير شبكات اقليمية ـ بنية تحتية ومواصلات.

٢-٤ النظرة إلى المناطق الحدودية كمناطق التقاء.

١-٥ الانتقال من صراع اقليمي إلى اندماج مجالي بين اليهود والعرب.

السلام كمحرك رئيس: أوجه تخطيطية تتأثر بالدرجة الأولى من وجود سلام بين إسرائيل وجاراتها، مع أن جذور هذا الاتجاه وتعبيراته مرتبطة أيضاً بمواضيع تخطيطية أخرى. وهذه هي الانعكاسات التخطيطية المختلفة التي يعتبر فيها السلام المحرك والباعث الرئيس:

١-٢ مزايا الحجم والتخصص كأساس للتطوير الاقليمي.

٢-٢ ارتفاع وزن الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنشودة على حساب إضعاف الغايات السياسية والأمنية المنشودة.

٣-١ الاعتراف بالحجم المجالي الضئيل لدولة إسرائيل.

٦-١ التقدم بالبنى التحتية إلى أمام كأساس لتوزيع الأنشطة في المجال.

السلام كمسرّع للاتجاهات: أوجه تخطيطية تتأثر من سيناريو السلام في اتجاه زيادة جوهرية في قوة ووتيرة التغييرات النابعة من اتجاهات الاستمرار. ومن بين هذه الأوجه ما يلي:

٢-١ ارتفاع وزن «قيم الفرد» على حساب «قيم المجموع».

٣-٢ تأكيد المحافظة على «الموارد الوطنية» واستغلالها الناجع.

٣-٣ النظر إلى قيم الطبيعة والمعالم الطبيعية كأساس لـ «حياة نوعية».

٤-١ مفهوم «التوزيع» في المجال الوطني و«التركيز» في المجال الاقليمي ـ المناطقي.

٥-٢ تعزيز الحاجة إلى تقليص الفجوات المناطقية في إسرائيل على الرغم من «اتجاهات السوق» لتوسيعها.

٥-٣ الانتقال من النظر إلى سكان الدولة على أساس «معدل متوسط» إلى الاعتراف بتعددية ألوانها.

٦-٢ الرقابة على مورد الأرض لضمان الجودة البيئية والتطوير المستقبلي.

٨-٢ التغيير المجالي لانعكاسات السلام على تنظيم المجال الوطني في إسرائيل

في البند السابق عرضت الانعكاسات التخطيطية المختلفة المتوقعة في إسرائيل في أعقاب قيام السلام بينها وبين جاراتها، وبينها وبين الفلسطينيين. وتمّ تصنيف هذه الانعكاسات وفقاً لنطق التغيير الرئيسة ووفقاً لمركزية السلام في التغيير: كشرط ضروري، وكمحرك رئيس، وكمسرّع للاتجاهات. وفي هذا البند سنصف المدماك المجالي النابع من نشوء بيئة سلامية في الشرق الأوسط. وسيتمّ دمج هذا المدماك كواحد من مكوّنات التخطيط التي ترسم «صورة المستقبل» الشاملة.

هذا وتصف الخريطة رقم (١٦) (ص ٣٣٠ من هذا الكتاب) مدماك التخطيط الذي تندمج فيه إسرائيل في سياق متواصل مع المجال الاقليمي. وتبرز هذه الخارطة أربع شرائح من التعاطي مع هذا الاندماج الاقليمي:

١- تنظيم المجال الوطني لإسرائيل على خلفية الشبكة الاقليمية.

٢- الدمج بين مبادئ التخطيط الخاصة بإسرائيل والخاصة بجاراتها.

٣- التطرق إلى الحدود والى مراكز الالتقاء على امتدادها.

٤- الطاقة الكامنة لقيام مشاريع مجاليه مشتركة بين إسرائيل وجاراتها.

٨-٢-١ تنظيم المجال الوطني في إسرائيل على خلفية الشبكة الاقليمية

حتى الآونة الأخيرة، تمّ تصميم المجال الوطني لإسرائيل من خلال مفهوم اعتبرها «جزيرة» أو «طريقاً مسدوداً». وشكلت حدود الدولة سداً مغلقاً وغير قابل للنفاذ أثّر على تحديد «المناطق الحدودية» في أطراف الدولة. وكانت النظرة إلى الأنشطة والبنى التحتية في الجانب الآخر من الحدود قائمة على اعتبارها غير ذات صلة في اعتبارات تخطيط المجال الوطني لإسرائيل. ووافق تخطيط المجال الوطني لإسرائيل صعوبة أخرى نبعت من انعدام إمكان رسم واضح للحدود المستقبلية للدولة بين

إسرائيل والسلطة الفلسطينية وسوريا. وبقي التحديد النهائي لهذه الحدود في نطاق التعاطي السياسي والأمني على أن يتم إجمال ذلك في المفاوضات مع الفلسطينيين ومع سوريا[٦].

ومع ذلك، ومثلما هو الأمر في كل تخطيط مجالي، فإنه ينبغي أن نأخذ في الحسبان السياق المحيطي، وبخاصة إزاء وجود «سيناريو السلام» في جانب السيناريوات الرئيسة الأخرى كأساس لبيئة التخطيط الإسرائيلي في سنوات الألفين. واستناداً إلى ذلك، ففي معظم المداولات المجالية، وفي الخرائط التي تصف تنظيم المجال الوطني، فإن المكونات ذات الصلة المتعلقة بالانتشار وبرسم الخطوط تكون مشمولة أيضاً خارج الإطار الآنف الذكر، في سياق تليين وإبهام التداول في هذا الخط أو ذاك، المتعلق بالحدود التي سوف تتقرر كما قلنا في المستقبل، من طريق المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى اتفاقات سلام بين إسرائيل وجيرانها.

هذا وتعرض الخريطة رقم (١٦) (ص ٣٣٠ من هذا الكتاب) مجال إسرائيل الوطني على خلفية منطقة متواصلة تشتمل على مجالات ملحوظة داخل تخوم الدول المجاورة[٧]. وتحديد أوصاف هذا المجال هو نتيجة تجميع عدد كبير من الوثائق التي أعدتها حكومة إسرائيل وهيئات أخرى لطرح خيارات تطوير إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط[٨]. ومن ناحية النظر إلى السياق الاقليمي، فمن الجدير التأكيد على المكونات التخطيطية التالية:

شبكة الطرق الإقليمية: إن الاستمرارية الناشئة هي عقب ربط الشبكات المنفردة لإسرائيل والأقطار المجاورة، والتي تركز على الخطوط الطولية (شمال جنوب) والعرضية (شرق غرب) الممتدة إلى ما وراء المجال المعروض في هذه الخريطة[٩] والتي تعرض معاً شبكة تفسح في المجال لمعظم العلاقات الاقليمية في

---

(٦) في هذه الظروف تم توجيه طاقم مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** من قبل لجنة المواكبة المكونة من ممثلي الدوائر الحكومية المختلفة للنظر إلى المجال الوطني وفقاً للتحديد الرسمي لاسرائيل نطاق تخوم الخط الأخضر (في سياق دمج المساحات التي ضمت رسمياً لإسرائيل في مجال القدس وهضبة الجولان). ومع ذلك، فإن فريق التخطيط لم يتجاهل ما يحدث ما وراء الحدود الآنفة الذكر، بالنسبة إلى الامتدادات التي يعد المجال الوطني جزءاً منها، بالنسبة إلى السكان اليهود المقيمين ما وراء «الخط الأخضر» وبالنسبة إلى الأنشطة المؤثرة في المجال الوطني بعيداً من هذا التحديد الضيق.

(٧) هذه الوثيقة لا تقترح مسارات معينة كما لا تلغي مسارات أخرى، وانما تنشر فقط شبكة اقليمية محتملة كأساس للبحث في الانعكاسات التخطيطية الاقليمية لإسرائيل في الشرق الأوسط.

(٨) انظر: Government of Israel, «Development Options for the Middle East,» (1994-1996).

(٩) انظر: مازور، «سيناريو السلام».

نطاق هذا المجال المندمج وحتى ما وراءه.

مراكز وطنية رئيسة في المجال: تشمل القدس وتل أبيب في إسرائيل، كما تشمل عمان (الأردن) ودمشق (سوريا) وبيروت (لبنان)، وجميعها على مدى قريب من إسرائيل، وجميعها عبارة عن مراكز للسلطة والتطوير الاقتصادي وتركيز للسكان على المفارق الرئيسة في الشبكة الاقليمية.

الموانئ والمطارات الدولية الرئيسة في هذا المجال الواقعة على مسافات قريبة بعضها من بعض، والمرتبطة جيداً بواسطة منظومة حركة المرور الاقليمية، ولذا فإنها قادرة على أن تخدم في ظروف السلام المنطقة المحيطة بها حتى ما وراء خطوط الحدود الوطنية. وفي ظروف السلام وفتح الحدود، هناك معقولية عالية لتأثير جوهري متبادل في الشبكة الاقليمية للمواصلات بين السكان وبين مراكز النشاط، والمطارات والموانئ. كذلك هناك طاقة كامنة ملحوظة للتعاون في محيط مراكز المواصلات الرئيسة، والموانئ والمطارات، وعلى سبيل المثال: بين إسرائيل والفلسطينيين بالنسبة إلى مطار دولي رئيس لإسرائيل (في مطار بن غوريون ـ اللد أو في موقع إلى الجنوب منه)، وبين إسرائيل والأردن بالنسبة إلى العقبة وإيلات لناحية موضوع الموانئ والمطارات، وبين شمالي سيناء والسلطة الفلسطينية وإسرائيل في ميناء أشدود ونحو ذلك.

٨-٢-٢ الدمج بين مبادئ التخطيط لدى إسرائيل وجيرانها

كما قلنا، فقد تمّت بلورة المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين على خلفية مجالها الوطني. والعلاقات مع جيران إسرائيل، وبخاصة في أجواء السلام، تسمح بتوسيع مبادئ التخطيط التي تمّ التعبير عنها في هذا التقرير إلى ما وراء حدود الدولة. وهذا التوسيع غير مطروح كـ «إملاء» أو كـ «إكراه» من أي نوع كان على المجال الوطني لجيراننا، وانما كتصوّر محتمل لقيام طواقم تخطيط وطنية لدى جيراننا بتفعيل اعتبارات موازية لتلك التي قمنا بتفعيلها بالنسبة إلى المجال الوطني الإسرائيلي.

إن توسيع مبادئ التنظيم المجالي لإسرائيل إلى ما وراء حدود الدولة سيشمل مجالات مدينية على النحو التالي:

ـ في قطاع غزة وشمال شرق سيناء حتى العريش.

ـ على ظهر الجبل في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) من جنين شمالاً وحتى الخليل جنوباً.

ـ في محور القدس ـ عمان بما في ذلك مجال أريحا.

ـ في محور حيفا ـ عكا ـ صور ـ صيدا وحتى بيروت داخل الحدود اللبنانية.

ـ امتداد بين المجال المفتوح الجنوبي لإسرائيل نحو الشرق إلى نطاق محمية المجال الحيوي (الأردن) ونحو الغرب إلى سيناء (مصر).

ـ امتداد بين المجال المفتوح الشمالي لإسرائيل نحو الشمال، إلى حدود لبنان ونحو الشمال الشرقي، عن طريق هضبة الجولان إلى سوريا.

٨-٢-٣ نقاط الالتقاء بين إسرائيل وجيرانها

إن أحد الطاقات الكامنة الرئيسة لتنظيم المجال الوطني في محيط يسوده السلام في الشرق الأوسط هي تحويل حدود الدولة من واقع منفصل إلى واقع لقاء. وفي هذا الواقع الجديد ستكون حدود الدولة كما قلنا مفتوحة، ولكن خاضعة للرقابة، ومن الجدير أن تصبح مواقع التقاء وتعاون[١٠].

إن التحري العقلاني لنقاط الالتقاء هذه سيمنع ظواهر عشوائية تتمثل في كثرة نقاط الترابط على شبكات اقليمية ومحلية مختلفة، الأمر الذي يقلل من إمكان مراقبتها لأسباب أمنية واقتصادية وبيئية. ومن الجدير أن تكون نقاط الالتقاء هذه على المحاور الرئيسة للمنظومة الاقليمية، وبخاصة في تلك الأماكن حيث مراكز الأنشطة على جانبي الحدود قريبة نسبياً، وعلى مسافات ممكنة تسمح بالانتقال اليومي للعمالة. ولذا، فإن نقاط الالتقاء المقترحة الرئيسة ستكون بين مراكز الطرفية للمجالات المدينية الإسرائيلية، وبين تلك الخاصة بالسلطة الفلسطينية، وكذلك الخاصة بالدول المجاورة الأخرى، ومن بينها:

ـ بين المجال المديني الشمالي ـ وبين المجال المديني في الجنوب اللبناني، والمجال المديني الفلسطيني الواقع على ظهر الجبل (بين العفولة وجنين).

ـ بين المجال المديني الأوسط ـ وبين المجال المديني الفلسطيني الواقع على ظهر الجبل، بمحاذاة القدس وبمحاذاة طولكرم وبمحاذاة قلقيلية.

ـ بين المجال المديني الجنوبي ـ وبين المجال المديني الواقع على ظهر الجبل بين الخليل وبئر السبع.

---

(١٠) بخصوص التطرق إلى التجربة الدولية الخاصة بتحري مجالات التعاون في حدود الدولة، انظر: المصدر نفسه؛ بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام،» وآرييه شاحار [وآخرون]، «مقولات السلام،» (١٩٩٣).

ـ بين المجال الوسطي الجنوبي ـ وبين قطاع غزة: بين أشكلون (عسقلان) وغزة، وبين سديروت ونتيفوت وبين غزة، وبين المجال المديني الكائن على ظهر الجبل: بين كريات غات والخليل.

ـ وكذلك داخل حدود الدولة الأخرى بدلاً من نقاط عبور المحاور الرئيسة لحركة المرور.

٨-٢-٤ طاقة كامنة لمشاريع مجالية مشتركة

إحدى ثمار السلام الرئيسة تتمثل في الطاقة الكامنة لتطوير المناطق الواقعة على امتداد حدود الدولة، والتي بسبب إغلاق تلك الحدود، وبسبب الأعمال العدائية على امتدادها، لم يشملها التطوير الوطني على جانبي الحدود.

ويكشف فتح الحدود إمكانات استنفاد هذه الطاقة الكامنة الفريدة في مناطق طبيعية ذات قيمة كبيرة أدت الحدود التعسفية المسدودة إلى منع تطويرها. وبمقدور هذه المناطق أن تحقق هذه الطاقة الكبيرة الكامنة فقط في الوضع اللاحق، عندما يتمّ تنسيق تخطيطها وتطويرها بين الدول ذات الصلة[١١].

وفي إطار هذه المشاريع، يمكننا أن نشير إلى ستة مشاريع اقليمية رئيسة هي:

ـ **خليج العقبة ـ إيلات**: ريفييرا البحر الأحمر، منطقة سياحية، شواطئ وطبيعة تشمل العقبة، إيلات، طابا، شواطئ سيناء، في سياق إشراك المطارات والموانئ.

ـ **منطقة ـ وادي عربة بين البحر الأحمر والبحر الميت**: كمنطقة للزراعة والسياحة وللبنى التحتية الوطنية المشتركة في مواضيع المياه والطاقة.

ـ **منطقة البحر الميت**: المتنزه الأكثر انخفاضاً في العالم، في مواضيع السياحة والعلاج، فيما تشكل مدن الكرك في الأردن، وعراد في إسرائيل، وأريحا في السلطة الفلسطينية، خلفية حضرية له.

ـ **منطقة غور الأردن**: كمتنزه ثقافي وتراثي ومنطقة سياحية وزراعية، فيما تشكل مدينتا أريحا وبيسان مراكز رئيسة وقاعدة خلفية بلدية لهذه المنطقة.

ـ **منطقة بحيرة طبريا ـ الجولان ـ جبل الشيخ ـ لبنان**: منطقة زراعية، سياحية ومحميات طبيعية تشمل مناطق داخل إسرائيل، والأردن، وسوريا ولبنان،

---

(١١) لبيان هذه المشروعات انظر: آدام مازور وبيرشت، «مخطط رئيس للنقب في عصر السلام،» (١٩٩٥)، و Government of Israel, «Development Options for the Middle East Government of Israel».

ويوجد في هذه المنطقة مواقع بانورامية وطبيعية وتراثية ذات روعة بانورامية ومناخية. ويمكن أن تشكل كريات شمونه والقنيطرة خلفية حضرية رئيسة لهذه المنطقة.

ـ **جنوب شرق المتوسط**: مدن الساحل الجنوبية في إسرائيل، وهي أشدود واشكلون (عسقلان)، وقطاع غزة وشمال شرق سيناء وحتى العريش.

إن إجمال المواضيع الأربعة الرئيسة التي بُينت أعلاه يشكل مدماكاً إضافياً في الهيكل التنظيمي للمجال الوطني (انظر الخريطة رقم (١٧)، ص ٣٣١ من هذا الكتاب).

الفصل التاسع

مبـــادئ لتنظيــم مجـالات التخطيـط

يعرض هذا الفصل سياسة التطوير الموحدة التي تتأتى من ضمّ مكونات المخطط ومن موضعها على المستوى الاقليمي. كذلك يقدّم هذا الفصل مثالاً على الكيفية التي تمتزج بها مداميك التخطيط التي عرضت في الفصول الرابع وحتى الثامن، مشكّلة كلاً كاملاً ومتكاملاً في كل واحد من مجالات التخطيط - «المجالات المدينية»، «المجالات البينية/ الوسطية» و«المجالات المفتوحة». ويبرز المخطط المبادئ الشاملة لتنظيم كل واحد من أصناف المجالات، ويقترح اتجاهات لملاءمتها المعينة لكل مجال ومجال. هذا وسيتم تفصيل التعبير الكمي عن المبادىء التخطيطية المعروضة في هذا الفصل في الفصلين العاشر والحادي عشر التاليين. أما في الفصل الثاني عشر، وفي الجدولين رقمي (٢٤) و(٢٥) (ص ٢٩٣ و٢٩٥ على التوالي من هذا الكتاب) فسيتمّ إجمال الأوجه الكمية المركزية والمبادئ التخطيطية التي تحدّد «قواعد اللعب» في كل واحد من أنواع المجالات.

هذا، وتهدف مبادئ التطوير إلى تشخيص الطاقة الكامنة الفريدة لكل مجال ومجال، والى الوقوف على مزاياه النسبية واتجاهات تخصصه المحتملة. ويسعى المخطط لفحص هذه الأمور على خلفية دور المجال في النسق الوطني الشامل. وتتطلع المبادئ التخطيطية إلى ضمان ازدهار كل مجال ومجال بنفسه ودون أن يكون في ذلك ما يتعارض مع الإسهام في رفاه المجالات المجاورة وفي النسق الوطني الشامل. وسنرسم في هذا الفصل بخطوط عامة مبادئ تطوير كل واحد من أنواع المجالات. والهدف هو تحديد منظومة واضحة من القواعد التي تحافظ على التباين بين المجالات وعلى خصائصها المتميزة.

وجلّ مساهمة المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين على المستوى الاقليمي/ المناطقي تتمثل في تسليط الضوء على العلاقات المتبادلة بين المجالات، واقتراح أدوات لتحديد مبادئ التطوير، والإشارة بخطوط عامة إلى اتجاهات الحل

المطلوبة. وكل ذلك يقتضي فحصاً مجدداً ودقيقاً في أثناء التخطيط الاقليمي/ المناطقي المفصل، ولكن دون إهمال الرؤية القطرية العامة للمدى الطويل.

وتمّ تخصيص بند خاص لكل واحد من أنواع المجالات. المجالات المدينية - البند ٩-١، المجالات البينية/ الوسطية - البند ٩-٢، المجالات المفتوحة - البند ٩-٣. ويبدأ كل بند بعرض لنماذج التطوير المبدئية وللقواعد الخاصة بتنظيم نوع المجال موضع البحث. وتبيّن البنود الفرعية الاعتبارات الخاصة في تطوير كل واحد من مجالات التخطيط المحددة.

٩-١ مبادئ لتطوير المجالات المدينية

إن الجهد الرئيس في توجيه نماذج التطوير في المجال المديني موجه، من جهة، لتحسين نجاعة المجال المتروبوليني وأدائه كمجال اختيار واحد، ومن جهة أخرى، لتحسين سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة ولتصميم العلاقة بين المبني والخالي بشكل مراقب ولإبراز فرادة المعالم الطبيعية المفتوحة والحضرية معاً.

وعلى المستوى الوطني الشمولي، تمّ تحديد المجال المديني بأنه مجال مبني تتركز المراكز الاستيطانية والنشاطات فيه بالأساس في رؤوس زواياه وعلى امتداد حدوده، وتتم المحافظة في وسطه على «قلب أخضر» (النموذج ب-٢، ب-٤)[1]. وفي هذا البند، سنفصل نماذج تطوير المجال المديني على المستوى الاقليمي/ المناطقي الشمولي (انظر الرسم البياني رقم (٨)، ص ٣٠٦ من هذا الكتاب).

النسق المبني

إن نموذج المجال المديني وفقاً لتعريفه يرتكز على تطوير مراكز متخصصة في زوايا المجال بالأساس. وكل واحد من المراكز يقع على مفترق محاور رئيس (النموذج أ-١). وتمتد بين المراكز محاور حركة مرور وبنى تحتية، ويتم على امتدادها تطوير الأطراف المتروبولينية النائية وفقاً لأضلاع تطوير أو سلسلة من المراكز الاستيطانية (النموذج أ٣- و أ-٤). ويمتد تطوير الأطراف النائية على طول المحاور القائمة بين المراكز، وليس في الحلقات المحيطة بها، وفي مجال مديني مكثف قد تمتد أضلاع المجال على شكل أحزمة مبنية ومفتوحة بالتناوب، على غرار نموذج «الأصابع» في التطوير المتروبوليني (النموذج أب-٤). أما أضلاع المجال المديني قيد التكوين أو في

(١) انظر: البند (٦-٢)، الفصل ٦ من هذا الكتاب، والرسم البياني رقم (٥)، ص ٣٠٣ من هذا الكتاب.

نقطة التقاء مع مناطق مفتوحة ذات نوعية عالية، فيمكن أن تبقى في المقابل كمحاور حركة تمر في مجال مفتوح (النموذج أ-٣، أ-٢). وتركيز التطوير في الزوايا وعلى امتداد أضلاع المجال يحرّر مركز ربط المجال ويحافظ على قلبه كمنطقة مفتوحة[٢].

نسق الحركة وسهولة الوصول

إن نسق التطوير المحوري هو نسق متعدد الاتجاهات يربط بين المراكز، وبهذه الطريقة يزيد المجال المشترك لحركة انتقال العمالة اليومي المتروبوليني. ولهذا النموذج مزايا بارزة تكمن في مدى ملاءمته لتطوير نظام مواصلات ناجع بشكل عام ومواصلات عامة بشكل خاص[٣]. وبين محاور الحركة الرئيسية تمتد منظومة طرق إقليمية ـ داخلية تزيد من مستوى التأثير المتبادل بين مراكز الخدمات والعمالة والسكن واللهو. ولكل واحد من المجالات المدينية ـ رابطة مع بوابة دولية ـ ميناء بحري ومطار جوي في نطاق المجال أو بمحاذاته[٤]. هذا وتشجع روابط المواصلات والبنى التحتية بين مراكز النشاطات على استغلال المزايا الخاصة بالحجم والتكتل لمجمل المجال المديني ـ حيث إنه من السهل الانتقال في ما بينها، كما أنها تخدم عمليات التخصص المجالي واستغلال المزايا النسبية. وخلافاً لنموذج المتروبولين التركيزي، فإن نموذج المجال المديني يخلق فرصاً لكل واحد من المراكز الاستيطانية للمشاركة في «كعكة التطوير»، وليس على أساس تراتبي وبوابات دخول. وكل واحد من المراكز الركنية يطور دوراً متخصصاً بشكل خاص في المجال المتروبوليني، وفيه مزيج متلائم من الاستخدامات.

سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة

على الرغم من المحافظة على مستوى مكثّف من النشاطات في المجال المديني، إلا أن نموذج التطوير يضمن سهولة وصول عالية إلى المناطق المفتوحة، وبخاصة بالنماذج الموازية القائمة على نموذج متروبوليني تركيزي. وتصل المجالات المفتوحة الكبيرة وذات النوعية المحيطة بالمجال المديني حتى مراكز النشاط في رؤوس زوايا

---

(٢) للوقوف على التعريف الجغرافي للمجال المديني، انظر: آرييه شاحار [وآخرون]، «السياسة المجالية،» (١٩٩٧)، الفصل ١.

(٣) انظر: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية،» (١٩٩٦)، ويهودا غور، «المواصلات في مدن إسرائيل في مطلع سنوات الألفين: اتجاهات ودرجات الحرية،» (١٩٩٦).

(٤) انظر: ايلان سلومون، يهودا غور وعيران بايتلسون، «سياسة المواصلات والاتصالات للعام ٢٠٢٠،» (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، وايلان سلومون وعيران بايتلسون، «المواصلات الجوية،» (١٩٩٦).

المجال، الأمر الذي يجعل غالبية السكان على اتصال مباشر مع المناطق المفتوحة. ويقود الدخول إلى المجال المتروبوليني مباشرة إلى المراكز الركنية، وليس من طريق أطراف الضواحي التي تميّز المجالات المتروبولينية التركيزية. وتضمن عملية تطوير المجال المديني الحفاظ على سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة، وذلك خلافاً لعملية التطوير الحلقاتية للمتروبولين التركيزي، التي تبعد النواة والحلقات الداخلية عن المناطق المفتوحة مع كل حلقة تطوير إضافية. كما تتم في محاور التطوير القائمة على امتداد أضلاع المجال المديني المحافظة أيضاً على القرب من المناطق المفتوحة، وتتمتع المراكز الاستيطانية الكائنة على امتداد المحاور من قربها من المجالات المدينية ومن المجالات الوسطية التي تغلف المجال المديني من الخارج، ومن قربها من المجال المفتوح، ومن «القلب الأخضر» في وسط المجال المديني.

الحواجز المفتوحة

إن كل مركز محاط بحاجز أخضر يفصل بينه وبين المحاور التطويرية، ويحدّد المدينة التي تستخدم كمركز، ويحافظ على هويته وخاصيته. كذلك، فإن الامتداد المبني على طول المحاور يقطع بحواجز خضراء عمودية. ووظيفة الحواجز هي الربط بين «القلب الأخضر» داخل المجال، وبين المناطق المفتوحة في الخارج، والحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة. وإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة الحواجز هي إطالة خط التماس بين النسائج المبنية وبين المناطق المفتوحة، ومنع الامتدادات المبنية الطويلة والمتجانسة، وضمان ملاءمة التطوير للسياق البيئي والطبيعي.

العلاقة بين المبني والخالي

إن الدمج بين نسق المناطق المفتوحة ونسق المراكز الاستيطانية ونسق حركة المرور في نموذج المجال المديني، يشجع على تشكيل هوية وخاصية لكل مكوّن في المجال. وتتمتع المناطق المفتوحة بتشكيلة كبيرة من الأحجام والتضاريس على مستويات مختلفة من الكثافة. وهي تلائم مهامها المختلفة مع الخصائص الطبيعية من جهة، ومع سياقها الاجتماعي من جهة أخرى. وتتمتع المناطق المبنية أيضاً بتباين مجالي أكبر يتأثر، من بين أمور أخرى، بالمناطق المفتوحة، وكل مركز يتجه إلى مجال مفتوح آخر، ومنه يستقي خاصيته الأدائية والبنيوية.

حدود المجال المديني

يتضمن نموذج المجال المديني تحديداً للحدود الواضحة بينه وبين المجالات التي تحيط به، ولا يتوجب النظر إلى هذه الحدود كحدود أدائية تعيق أو تمنع عمليات

الترابط والتطوير. ويتوجب النظر إليها كحدود للنسيج الطبيعي، تحمي الموارد الطبيعية والبانورامية، وتشجع عمليات التخصص الأدائي والتصميمي للمكوّنات الكائنة في المجال. والتطلع هنا هو لملاءمة هذه الحدود مع التضاريس الطبيعية واستغلالها للتشديد على نوعية المعالم الطبيعية والبلدية معاً.

الملاءمة مع الظروف المميزة لإسرائيل

إن نموذج المجال المديني يطرح بمبادئه العامة مزايا كثيرة إزاء نماذج تطوير متروبولينية بديلة، وهو ملائم بخاصة لمجال إسرائيل الوطني، لمقاييسه ولسماته المميزة الجغرافية - السياسية والجيو ـ مورفولوجية. كذلك، فإن السمات الديمغرافية المميزة للسكان، وانتشارهم في المجال، وعمليات النمو السكاني المتوقعة، تعزز هي أيضاً المزايا الكامنة في تبنّي نموذج التطوير الخاص بالمجال المديني. وملاءمة نموذج المجال المديني لكل واحد من المجالات في الشمال والوسط والجنوب، هي من مهمة مخططات تطوير مناطقية أكثر تفصيلاً. ولذا، سنركز في البنود الفرعية التالية على عرض مبدئي، وبخطوط عريضة للقواعد الخاصة بمطابقة هذا النموذج في كل واحد من المجالات المدينية.

٩-١-١ المجال المديني الشمالي

الخريطة رقم (١٨) (ص ٣٣٢ من هذا الكتاب) تعرض نقطة الانطلاق للتخطيط في المجال المديني الشمالي، وكذلك خطوطاً عريضة لمبادئ التخطيط المركزية.

ويتميّز المجال المديني الشمالي بثلاث خصائص خاصة:

(أ) أقلية عربية كبيرة تقطن في نسق استيطاني منفصل عن نسق الاستيطان اليهودي.

(ب) قيمية عالية جداً للموارد الطبيعية والبانورامية.

(ج) معالم ارض جبلية ـ تلال، وسلاسل جبال وأغوار.

ولكل واحدة من المجموعتين السكانيتين يوجد مركز متروبوليني خاص بها. فالناصرة تشكل مركزاً متروبولينياً للسكان العرب في الشمال. ويربط نسق في المحاور بين مراكز الاستيطان العربية والناصرة، وبينها وبين المراكز الفرعية ـ حول كرميئيل، عكا، وشفاعمرو، وحيفا. ويقع المركز المتروبوليني للسكان اليهود في الشمال (وهو لامركزي بالنسبة إلى المركز الجغرافي للمنطقة) في مدينة حيفا. ويربط نسق محاور مكمّل مراكز الاستيطان اليهودية بمدينة حيفا، وبالمراكز الفرعية في الناصرة

وكرميئيل، وفي منطقة هاكريوت (البلدات في خليج حيفا) وفي عكا.

وتعمل كل واحدة من منظومتي المراكز الاستيطانية، اليهودية والعربية، بشكل مستقل، وأيضاً بشكل متداخل، ويفسح نموذج المجال المديني في المجال بوجود هذه الازدواجية. فهو يشجع على عمليات تخصص وتفرّد من جهة، والتعاون المجالي من جهة أخرى. ويتوجب البحث عن شبكة محاور تخدم جيداً العلاقات المتبادلة بين مراكز الاستيطان العربية، ويسمح برفع مستوى التمدين الشامل للسكان العرب وبزيادة مجال الاختيار(٥). وفي المقابل، يتوجب تعزيز مراكز الاستيطان اليهودية وربطها بشبكة المراكز الاستيطانية المنتشرة في المجال. وسيتمّ في إطار النسق المتداخل التركيز على نقاط الالتقاء بين الفئتين السكانيتين في المراكز المختلطة ـ الناصرة، كرمئيل، عكا، حيفا، وفي مراكز العمالة المشتركة بين مراكز الاستيطان.

وخلافاً للمفاهيم التي ترى في حيفا مركزاً متروبولينيا وحيداً لمنطقة الشمال، فإن نموذج المجال المديني يحدّد بنية تحتية فكرية لتنظيم نسقين متطابقين ومتداخلين يضمنان ازدهاراً ونمواً لكل واحدة من فئتي السكان على حدة، وللمجال كله معاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نموذج المجال المديني يقرب مراكز النشاط من كل سكان المنطقة الشمالية، يهوداً وعرباً على حد سواء.

إن تحليل مراحل التمدين المتروبوليني(٦) يظهر أن المجال المديني الشمالي يوجد في مرحلة تشكل الضواحي السكنية. والهدف هو وقف عملية نمو الضواحي السكنية والقفز مباشرة إلى مرحلة التجزؤ، ولكن هذا يتمّ عندما يكون التجزؤ مراقباً وموجهاً سلفاً نحو المركز والمحاور الرئيسة والى حصص تطوير كبيرة نسبياً. وفي المقابل، فإن الهدف هو منع تدهور (النوى) (حيفا والناصرة)، بحيث تطبق عمليات التحديث فيها في أبكر وقت ممكن.

هذا، وتقتضي الموارد الطبيعية والبانورامية المتميزة في المجال اهتماماً كبيراً في تنظيم الإضافة المبنية. ويجب ملاءمة تحديد حجم حصص البناء ومواقعها وسماتها المميزة وتركيبة استخداماتها مع الخصائص المتميزة للوحدات البانورامية. كذلك، فإن معالم المنطقة الجبلية تملي هي أيضاً تنظيم التطوير وتفرض عوامل قسرية على موقعها وحجمها. ومع ذلك، فإن هاتين الخاصيتين معاً تضمنان نوعية عالية في المجال،

---

(٥) انظر: عميرام غونين وراسم خمايسي: «اتجاهات في توزع وانتشارالسكان العرب في إسرائيل،» (١٩٩٣)، و «مراكز الاستيطان العربية،» (١٩٩٤).

(٦) لتحليل مراحل تطور المجال المديني وفقاً لنموذج (فان در بيرغ) (Van Der Berg) و للوقوف على تفاصيل المجال المديني الشمالي، انظر: شاحار [وآخرون]، «السياسة المجالية،» الفصلان ١و ٣ على التوالي.

وبمقدور المعالم الطبيعية الجبلية والخضرة الكثيرة طمس الإحساس بالاكتظاظ، والحيلولة دون الإحساس بالضيق جراء الطفح والفسح في المجال للحفاظ على الصفة التركيزية، وعلى مستوى عال بشكل خاص من الكثافة.

هذا ويتمتع السكان في المجال المديني الشمالي بسهولة وصول عالية جداً إلى المجالات المفتوحة ذات النوعية العالية. وفي مركز المجال، تمّ تحديد مجال مفتوح ومحمي للحفاظ عليه والعناية به (انظر الفصل ٥ السابق). ويشمل المجال المحمي: مجموعة تلال ألوني آبا، ومجموعة «تسيبوري»، ومجموعة جبال «يودفات»، وهو ملائم لاستخدامه كقاعدة لتحديد «القلب الأخضر».

هذا، وتوجد لمراكز: حيفا الناصرة وكرميئيل، حواجز طبيعية تغلفها. فالمحميات الطبيعية والغابات، والظروف الطوبوغرافية والبانورامية تبرز تميّزها وحدودها. أما خصوصية عكا، فيبرزها حاجز ساحلي واسع من الأراضي الزراعية، ومن المهم استغلال هذه الظروف للمحافظة على تميّز المراكز ولتحديد حدودها.

وفي عملية التطوير، ينبغي تحديد منظومة حواجز أخرى تربط «القلب الأخضر» بالمناطق المفتوحة الكائنة خارج المجال المديني. ووظيفة هذه الحواجز هي الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة، وربط الوحدات البانورامية والمناطق المفتوحة ذات القيمة في «القلب الأخضر» بتلك الواقعة خارجه، مثل الجليل الأعلى، والمجال المحيط بحيرة طبرية ومرج بن عامر وجبال الكرمل والبحر.

إن حدود المجال المديني الشمالي تتكتل مع الحدود الطبيعية للوحدات البانورامية، وتضاريس الأرض، والمحميات الطبيعية، والغابات. وينبغي ملاءمة مبادئ التطوير على امتداد أضلاع المجال المديني مع السمات المميزة لخط الحدود بطريقة تبرز النوعيات البانورامية، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المبني على خلفية المفتوح، أو بالنسبة إلى المفتوح على خلفية المبني. ومن وجهة النظر هذه، فإنه من المهم جداً وجود حواجز على شكل مناطق مفتوحة على امتداد الحدود، على غرار الحاجز القائم بين الناصرة والعفولة، وبين عكا ونهاريا.

٩-١-٢ المجال المديني المركزي (المنطقة الوسطى)

الخريطة رقم (١٩) (ص ٣٣٣ من هذا الكتاب) تعرض نقطة الانطلاق لتخطيط المجال المديني الأوسط وخطوطاً عريضة لمبادئ التخطيط.

إن المجال المديني الأوسط، وبالإضافة إلى دوره الاقليمي/ المناطقي، يتخصص كقلب الأنشطة الاقتصادية والسلطوية والثقافية لدولة إسرائيل. وسيضمن الطريق

الرقم ٦ تعزيز هذا التخصص، كما سيمكن من مواصلة التركيزية اللازمة بشرط أن يتم تطويرها في إطار يحسن من سرعة الوصول إلى المجال المديني الشمالي والجنوبي. ومن خلال ذلك، فإنه سيضمن الروابط بين المجالات المدينية، كما سيمكن من التطوير الحثيث في المجالات المدينة في الجنوب وفي الشمال أيضاً.

ويحتوي المجال المديني الأوسط على مركزين متروبولينيين مستقطبين، ومتعارضين بعضهما مع بعض ـ القدس وتل أبيب: القدس ـ عاصمة إسرائيل «مدينة عالمية» من الناحية الدينية والتاريخية، وتل أبيب ـ مركز للأعمال والثقافة والتجارة في جو دولي. وتوحّدت مجالات تأثير هذين المتروبولينيين في مجال خيار واحد. فنموذج المجال المديني يسعى لتعزيز التخصصات والهوية المتميزة لكل واحد منهما ولتشجيع التباين المجالي. ولهذا الغرض يتوجب تعزيز المواصلات السهلة بين المراكز، وفي المقابل إبداء غاية الحرص للمحافظة على المناطق المفتوحة في جبال القدس، وفي سفوح جبال يهودا التي تفصل بين القدس ومنطقة المنخفض الساحلي. ومع أن المجال المديني يعمل حقاً كحوض فرص واحد وكمجال خيار مشترك، إلا أن هناك تركيزاً على الانقطاع في نماذج التطوير المجالية ـ حيث إن تل أبيب والقدس تحافظان على هويتيهما المتميزة.

هذا، ويظهر تحليل مراحل التمدين(٧) أن المجال المديني الأوسط أصبح في المرحلة الثالثة ـ وهي مرحلة التجزئة. وهدف التخطيط هو نقله إلى المرحلة الرابعة، أي إلى مرحلة التمدين المتجدد في سياق تجدّد النوى والحلقات الداخلية، وفي المقابل، في سياق خلق مراكز طرقية بلدية/ محلية، ونقاط الاستيطان الملائمة للتطوير المركّز، هي رؤوس الزوايا نتانيا وأشدود، والمراكز المشتركة لتل أبيب والقدس في موديعين وبيت شيمش. وينبغي بذل جهد خاص في منطقة نتانيا لمنع استمرار التطوير بحصص متجزئة مبعثرة في المجال، ولتكتيله في مركز بلدي واحد وعلى امتداد أضلاع المجال المديني. كذلك يتوجب ملاءمة التطوير في بيت شيمش وفي موديعين، بحيث يتفق مع موقعها في قلب مجال مفتوح ومحمي للحفاظ عليه والعناية به (انظر الفصل الخامس السابق). ووظيفتهما هي أن يستخدما كمراكز بلدية مكثفة، وبذلك منع تجزئة التطوير إلى حصص صغيرة باكتظاظات منخفضة بين مراكز الاستيطان القروية في المحيط. وستكون نماذج البناء والتطوير في المركز، في كل من بيت شيمش وموديعين، خاضعة للمبادئ المتعلقة بالحفاظ على المجال المحمي والعناية به.

---

(٧) لتحليل مراحل تطور المجال المديني الأوسط، والسياسة المجالية، انظر: شاحار [وآخرون]، «السياسة المجالية،» الفصل ٢.

وتتركز طاقة تطوير عالية بشكل خاص في الجزء الجنوبي من المجال المديني، وذلك في الحلقة الوسطى ـ في القطاع الممتد بين ريشون لتسيون والرملة واللد ورحوبوت، وفي الحلقة الخارجية ـ في المركز في أشدود.

وخلافاً للمجال المديني الشمالي الذي تتكتل فيه حدود المجال مع تضاريس طبيعية، فإن حدود المجال المديني الأوسط تتقرر من طريق حدود جغرافية ـ سياسية في الشرق، وحدود البحر في الغرب. أما في الشمال والجنوب، فتنعدم الظروف الطبيعية الواضحة لتحديد التطوير في المجال. ولذا، فإنه يتوجب تقرير هذه الحدود مسبقاً بطريقة تخطيطية، ولضمان حاجز مفتوح وواضح بين نتانيا والخضيرة في الشمال، وبين أشدود وكريات ملاخي إلى أشكلون (عسقلان) وكريات غات في الجنوب. ولهذا الغرض، يمكن تحقيق طاقة التطوير الكامنة في المحاور العرضية ـ محور نتانيا باتجاه طولكرم، ومحور أشدود، كريات ملاخي، بيت شيمش[٨].

ويخترق المجال المديني الأوسط من الشمال إلى الجنوب حزام لمنطقة مفتوحة محمية للحفاظ عليها والعناية بها. وهذا الحزام سوف يستخدم أساساً لتحديد «القلب الأخضر». وينبغي أن يضاف إليه مناطق مفتوحة قريبة جداً من المراكز المبنية على السهل الساحلي[٩]. ومن المهم أن يتم مسبقاً ضمان الحواجز المفتوحة بين حصص التطوير الكبيرة في هذا المجال. وفي المقابل، فإنه من المهم أن نحدد مسبقاً بتخطيط تفصيلي الممرات المفتوحة على امتداد محاور الأنهار التي تضمن تواصل المناطق المفتوحة في العبور من الشرق إلى الغرب. ووظيفة هذه الممرات هي ربط حزام المجال المحمي في جبال القدس وجبال يهودا مع المناطق المحمية القائمة على امتداد حزام ساحل البحر.

٩-١-٣ المجال المديني الجنوبي

الخريطة رقم (٢٠) (ص ٣٣٤ من هذا الكتاب) تعرض نقطة الانطلاق لتخطيط المجال المديني الجنوبي، وخطوطاً عريضة لمبادئ التخطيط المركزية.

إن تطوير المجال المديني الجنوبي يتأثر بأربع خصائص بارزة هي:

(أ) مجال مأهول بصورة ضئيلة وغني بالأراضي الخالية.

---

(٨) انظر: عيران بايتلسون، **سياسة المناطق المفتوحة في قلب إسرائيل: مبادئ وطرق للتطبيق**، مشروع قلب إسرائيل (القدس: معهد بلورسهايمر للدراسات السياسية، ١٩٥٩)؛ موطي كبلان، «سياسة التطوير،» (١٩٩٦)؛ موطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦)، وراحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧).

(٩) انظر: بايتلسون، المصدر نفسه.

(ب) متروبولين في مراحل تشكل أولى.

(ج) مجال ذو طابع صحراوي.

(د) أقلية غير يهودية بدوية كبيرة في مراحل الانتقال إلى مراكز سكنية ثابتة.

ويوجد المجال المديني الجنوبي في بداية المرحلة الأولى في التطوير المتروبوليني[١٠]. والهدف هو تشجيع تطوير هذا المجال بحيث تستمر هذه المرحلة وتعزز مكانة مدينة بئر السبع. وينبغي العمل مسبقاً على توجيه عملية انتشار الضواحي السكنية وتجزئتها إلى مراكز بلدية في رؤوس زوايا المجال وعلى امتداد المحاور. وإن حقيقة كون المجال المتروبوليني في مراحله الأولى تسمح بالامتناع المسبق عن الإخفاقات المتوقعة في عملية التطوير التركيزي، والهدف هو ملاءمة نموذج التطوير للبيئة الصحراوية، وللاحتياجات المتميزة للسكان البدو، وللانتشار المجالي القائم في المركز في راهط وفي عراد وفي ديمونا.

هذا، ويعتبر المجال المديني الجنوبي محرراً تقريباً من نسائج البناء القديمة، ومن البنى التحتية البالية. وهو يسمح باستيعاب تقنيات علمية وتكنولوجية حديثة، وبتطوير نسائج سكنية وتشغيلية توفر احتياجات التطوير في سنوات الألفين. ووفرة الأراضي من جهة، والتزايد المتعاظم لوسائل مواجهة البيئة الصحراوية من الجهة الأخرى، هي أمور من شأنها تحديد طاقة كامنة لتطوير جذاب ــ نوعي وفريد.

إن نموذج المجال المديني ينشر بنية تحتية لدمج السكان البدو في النسق المتروبوليني. وستشكل بلدة راهط التي تحدّد المركز الشمالي للمجال، مركزاً بلدياً للسكان البدو. ويعتبر نظام الروابط بين المراكز الركنية هيكلاً منظِّماً لتطوير مراكز الاستيطان البدوية الثابتة، وبإمكانها زيادة نجاعة نموذج انتشارها في المجال. ومن شأن دمج مراكز الاستيطان البدوية في النسق المتروبوليني الإسهام في رفع مستوى تطوير المجال بشكل عام، ومستوى تطوير السكان البدو بشكل خاص.

وتستند حدود المجال المديني الجنوبي إلى حد كبير إلى الحدود الطبيعية. ويغلف المجال الصحراوي المفتوح مراكز الاستيطان محيطاً بغالبية مساحة المجال: من الجنوب ومن الشرق ومن الشمال الشرقي. وفي عملية تطوير المراكز، والمستوطنات، على امتداد المحاور، فإنه من المهم أن نحدد نوعية الالتقاء بين النسائج المبنية، وبين المجال

---

(١٠) لتفصيل مبادئ تطوير المجال المديني الجنوبي، انظر: شاحار [وآخرون]، «السياسة المجالية،» الفصل ٤.

المفتوح الصحراوي المحيط. وفي الغرب، وفي الشمال الغربي، تقتضي حدود المجال المديني تدخلاً تخطيطياً، لمنع امتدادات البناء بين راهط وكريات غات، وبين بئر السبع وأوفاكيم. وينبغي ملاءمة سمات التطوير المميزة على امتداد هذه الحدود مع مبادئ الحفاظ على المجال المفتوح المحمي المحاذي لها.

وتوجد بمحاذاة المجال المديني الجنوبي موارد طبيعية وبانورامية - جبال ياتير، صحراء يهودا، الوهدة الصغيرة، الوهدة الكبيرة، ورمال حالوتسا ودودانيم[١١]. ومع ذلك، فإنه من المهم تنمية نوعية المجال المفتوح الكائن داخل المجال المديني. ومن أجل زيادة جاذبية المجال، فإنه من المهم بصفة خاصة تنمية البنية التحتية النباتية بشكل عام، وعمليات الغرس بشكل خاص، وتعزيز المكوّن «الأخضر» الكامن في المنطقة المفتوحة في «قلب» المجال المديني الجنوبي.

وكان عدد كبير جداً من المخططات قد رفع لواء تطوير النقب، إلا أنه اصطدم بمشاكل تنفيذية. فالمخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١، رفع أيضاً لواء تطوير بئر السبع والنقب. إلا أنه من زاوية نظر المخطط للمدى القصير، فقد تأجل التنفيذ إلى المرحلة الثانية، أي إلى ما وراء المدى الزمني للمخطط. أما صورة الهدف المنشود على المدى الطويل المقترحة في المخطط الرئيس لإسرائيل لسنوات الألفين، فتركز على المزايا الكثيرة الكامنة في تطوير المجال المديني الجنوبي (انظر تفصيلاً للأوجه الكمية لانتشار السكان في الفصل ١٠ التالي).

وفحصت الدراسة التي قام بها كل من دفنه شفارتز ورافي بارئيل إمكان تطبيق هذا المبدأ، والوسائل السياسية اللازمة لذلك[١٢]. وتشير الدراسة إلى أنه على المدى الطويل، فإن الانتشار المجالي الذي يشدد على المجال المديني الجنوبي سيدعم الغايات الاقتصادية المنشودة، وسيؤدي إلى نموٍ اقتصادي يفوق ذلك الذي تقود إليه قوى السوق. وهناك حاجة إلى تدخل حكوميٍ من أجل زيادة جاذبية المجال، هذا لأن هذا الانتشار على الرغم من مزاياه الاقتصادية، لن يحدث بعملية طبيعية (وفقاً لقوى السوق). وبإمكان هذا التدخل أن يتمحور حول أربعة نطق: في نطاق البنى التحتية الطبيعية الاقليمية/ المناطقية، وفي نطاق البنى التحتية البشرية، وفي نطاق البنى التحتية المناطقية التي تربط المجال المديني الجنوبي بالقلب الكائن في الوسط، وكذلك

---

(١١) انظر: كبلان ودايان، «منظومة المناطق المفتوحة».

(١٢) انظر: شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧). ومن أجل فحص البعد المجالي لسياسة التطوير الاقتصادي انظر الفصل ٢، وبخصوص وسائل السياسة اللازمة لتحقيقه انظر الفصل ٣ من المصدر نفسه.

بوسائل إدارية. وهدف التدخل الحكومي هو التغلب على إخفاقات السوق، وبالتالي لإيصال النمو الاقتصادي الوطني إلى أقصى الحدود.

والفرضية التي يقوم عليها المخطط هي أن تحسين سهولة الوصول بين المجال المديني الجنوبي وبين المجال المديني الأوسط سيكون عاملاً مركزياً في تحفيز تطوير المجال المديني الجنوبي. فالتضافر بين وفرة الأرض الخالية، وإمكان التطوير الحديث لمتروبولين القرن الحادي والعشرين، والقرب الكبير نسبياً من المراكز في المجال المديني الأوسط، ومن المطارات والموانئ المحاذية(١٣)، يخلق معاً طاقة تطوير كامنة سيكون لقوى السوق ردّ فعل عليها. كذلك، فإن ظروف السلام قد تشجع أيضاً على تطوير المجال المديني الجنوبي كمجال يربط يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بقطاع غزة برابطة من نقاط التقاء للاستثمار المشترك. وفي ظروف السلام، سوف يستفيد المجال المديني الجنوبي من فتح الحدود، ومن تحويل النقب إلى جزء من مجال جاذب تواصلي يمكّن من تحقيق الطاقة الكامنة لإقامة مشاريع اقليمية حال سدّ الحدود دون تحقيقها.

٩-٢ مبادئ لتطوير المجالات البينية/ الوسطية

المجالات الوسطية غنية بقيم الطبيعة وبالامتدادات الكبيرة من المساحات المفتوحة التي لا تخلّ بها أعمال البناء. ووظيفتها أن تشكل «رئات خضراء» تفصل بين المجالات المدينية الكثيفة. وما يهدد تحقيق هذه الغاية المنشودة هو عملية انزلاق أماكن السكن والعمالة التي تعدّ جزءاً من عمليات الانتشار العشوائي لمتروبولينات قلب الدولة (المجال المديني المركزي) وبقدر محدود أكثر للمجال المديني الشمالي.

إن انزلاق التطوير إلى المجالات الوسطية يتم وفقاً لاتجاهات قائمة على غرار الضواحي السكنية - تجزؤ كبير لمراكز استيطانية بكثافات منخفضة وبأحجام صغيرة. ومن شأن هذه العملية أن تبتر أراضي المجال، وأن تزيد استيعاب المناطق المبنية لكميات صغيرة نسبياً من السكان والأنشطة الأخرى. وتعتمد هذه على المواصلات بالمركبات الخصوصية، وتتطلب العديد من الطرق والبنى التحتية المجزأة.

كما أن تموضع المجالات الوسطية بين المجالات المدينية يؤدي إلى مرور الحركة بين المتروبولينات في نطاقها. ومن المتوقع أن تتسع هذه الروابط والعلاقات بسبب الطابع التخصصي العتيد للمجالات المدينية. ومن شأن الحركة الكثيرة بين المجالات

---

(١٣) فرضية المخطط هي أنه حتى إذا لم يتم تطوير مطار دولي في منطقة «نبطيم»، فسيتم تطوير مطار دولي آخر في جنوب البلاد، بحيث يكون قريباً بما فيه الكفاية لدعم تطوير عمالات في المجال المديني الجنوبي. انظر: سلومون وبايتلسون، «المواصلات الجوية».

المدينية أن تخلق مزايا بارزة من ناحية الموقع على المفارق، وعلى امتداد محاور الحركة الرئيسة في المجالات الوسطية.

إن هدف التخطيط هو هدف مزدوج. فالهدف **الأول** هو الحفاظ على طابع المجالات الوسطية كـ «رئات خضراء» ومنع الزحف غير المراقب لتطور الضواحي بحصص صغيرة، ووقف الزيادة العشوائية لمراكز الاستيطان القروية. والهدف **الثاني** هو استغلال ضغوطات التطوير ومزايا الموقع كرافعة للتطوير الاقتصادي للمجال ولإنجاز مزايا اقليمية/ مناطقية. وسيتمّ توجيه الجهود التخطيطية في المجالات الوسطية نحو التنظيم المجالي، وليس للتقييد الكمي لنطق التطوير(١٤).

ومن الناحية المتروبولينية، تستند المجالات الوسطية إلى المجالين المدينيين الموجودين على جانبيهما، وتوفر لها المجالات المدينية خدمات ذات مستوى أولي عالٍ. كذلك، فإن المجالات الوسطية نفسها تشارك في عرض الخدمات والعمالات التي تتطلب مساحات واسعة من الأرض أو المرتبطة بنوعية المناطق المفتوحة. وسيتم التركيز في المجالات الوسطية على تطوير مناطق الاستجمام والسياحة، بما في ذلك تطوير أشرطة ساحلية واسعة لرفاه سكان المجالات المدينية.

واستنفاد مزايا الموقع رهن بعمليات بناء مكثفة نسبياً ومركّزة على المفارق، وعلى امتداد المحاور الرئيسة. وهذه هي الأماكن المفضلة للتطوير البلدي. وإن تطويراً من هذا القبيل، سيسمح في المقابل بالمحافظة على قيم المناطق المفتوحة في المجالات الوسطية.

إن النماذج المفضلة لتطوير المجالات الوسطية هي إنشاء مراكز بلدية على مفارق رئيسة (النموذج أ-٢) وتطوير مدن متوسطة وصغيرة على امتداد محاور المواصلات (النموذج أ-٣، أ-٤) لشروط خاصة، وفي مقاطع محاذية للمجالات المدينية، وسيكون ملائماً أيضاً تطوير أحزمة مبنيّة ومفتوحة بصورة متقطعة (النموذج أب-٤). وسيتمّ الحفاظ بين المحاور على طابع المجال القروي المفتوح (نموذج أ-١)، كما سيمنع التوسع العشوائي لمراكز الاستيطان القروية بكثافات منخفضة(١٥).

أمّا في الأماكن التي تسمح فيها الظروف المحلية بالتطوير وفقاً لنموذج المركز

---

(١٤) انظر: السياسة المجالية للمجالات الوسطية في: شاحار [وآخرون]، «السياسة المجالية،» الفصل ٥.

(١٥) انظر: البند (٦-٢)، الفصل ٦ من هذا الكتاب، والرسم البياني رقم (٥)، ص ٣٠٣ من هذا الكتاب.

البلدي القائم على مفترق طرق والذي يحيط به مجال مفتوح، فينبغي تفضيل هذا النموذج على التطوير المحوري. إن نشر البناء على امتداد المحور لا يسهم بالضرورة في رفع مستوى تطوير المحيط المجاور، في حين أن تركيزه في مركز بلدي على مفترق طرق، إضافة إلى المزايا الأخرى، سيزيد أيضاً من نطاق المجال الذي ينظر إليه كمجال مفتوح.

٩-٢-١ المجال الوسطي الشمالي ـ المركزي

الخريطة رقم (٢١)، ص ٣٣٥ من هذا الكتاب تعرض نقطة الانطلاق لتخطيط المجال الأوسط الشمالي - المركزي وخطوطاً عريضة لمبادئ التخطيط المركزية.

في المجال الوسطي الشمالي- المركزي، هناك وفرة من المناطق المفتوحة ذات النوعية - على امتداد الساحل، وفي المحميات الطبيعية في متنزه الكرمل، وفي امتدادات مفتوحة كبيرة لا يخل بها البناء في مرج ابن عامر، وفي راموت مناشيه، وتلال وادي عارة، وفي الشارون (السهل الساحلي) الشمالي، وفي ساحل الكرمل. وفي هذا المجال بالذات، يبرز اتجاه لانزلاق أماكن السكن والعمالة وللإخلال بالمناطق المفتوحة.

وبالإضافة إلى محور الطريق رقم ٦ الذي تتمثل مهمته بربط المجالات المدينية بطريق سريع، فإن هناك محورين عرضيين رئيسيين يمران عبر المجال: في الغرب - محور الساحل (الطريق الرقم ٢، ٤)، وفي الشرق - محور العفولة الخضيرة عبر وادي عارة (الطريق الرقم ٦٥). والمحور الشرقي الذي يمر في أطراف المجال ملائم أكثر لتطوير مراكز استيطانية وأنشطة على امتداده (النموذج أ-٤). وفي هذا المحور، يوجد تركيز عالٍ لتجمعات مراكز استيطان عربية. ويسهم تطويره في رفع مستوى التمدين الشامل للسكان العرب، ولكن مع ذلك يتقلص المساس بمفهوم تواصل بقية المجال. وهذا المحور على امتداد الطريق الرقم ٦٥ يمر داخل نطاق محمي للحفاظ عليه والعناية به. ونماذج التطوير المحلية ستتمّ ملاءمتها مع الاتجاهات الخاصة بالمحافظة على قيم المنطقة المفتوحة.

هذا، ويتوجب الحفاظ على المحور الساحلي في الغرب (الطريق الرقم ٢، ٤) كمحور حركة يمر داخل منطقة مفتوحة، والسماح بعملية نشوء ضواح سكنية على امتداده لن يسهم في مستوى التطوير الشامل للمجال. ومع ذلك، وبرؤية قطرية، فإن عملية نشوء الضواحي السكنية سوف تثقل من الإحساس بالطفح في محور الساحل. وفي الرؤية المحلية، فإن هذه العملية ستمسّ بواحدٍ من المشاهد الطبيعية الجميلة

والحساسة، الناجمة عن الالتقاء بين جبل الكرمل والبحر.

أما اتجاه التطوير حول مركز الخضيرة، فيمثّل العملية غير المرغوب فيها المتمثلة بنشوء الضواحي المتربولينية في سياق زحف التطوير في مراكز الاستيطان في الضواحي بكثافات منخفضة جداً، والتي تغطي مساحات واسعة لا طابع ولا هوية لها. وستكون هناك حاجة إلى جهد تخطيطي خاص لتعزيز تطوير مركز بلدي كبير وكثيف باكتظاظ بلدي على هذا المفترق، ولمنع عملية زحف الضواحي السكنية. ومن المهم بشكل خاص الحفاظ على حزام من منطقة مفتوحة يفصل بين التطوير حول مركز نتانيا في المجال المديني، وبين التطوير حول مركز الخضيرة في المجال الوسطي.

أما نماذج التطوير في ما تبقى من المجال، فستحافظ هي أيضاً على قالب اقتصادي في استهلاك مورد الأرض يتمركز في المدن الصغيرة والمتوسطة - دالية الكرمل، عسفيا، يكنعام، زخرون يعقوب، عتليت. كما سيمنع التوسيع العشوائي لمراكز الاستيطان القروية في المجال. وستتم ملاءمة مبادئ التطوير المحلية مع الجوانب القيمية للكرمل والساحل الذي حُدّد كمجال محمي للمحافظة عليه والعناية به.

٩-٢-٢ المجال الوسطي المركزي ــ الجنوبي

الخريطة رقم (٢٢) (ص ٣٣٦ من هذا الكتاب) تعرض نقطة الانطلاق لتخطيط المجال الوسطي المركزي - الجنوبي وخطوطاً عريضة لمبادئ التخطيط المركزية.

إن للمجال الوسطي المركزي - الجنوبي قيمة عالية من التواصل كمجال كبير لا يخل البناء به. إضافة إلى ذلك، وبالأساس في أطرافه الشرقية والغربية، تتركز مناطق مفتوحة نوعية وذات قيم عالية نسبياً (منخفض يهودا، ولخيش، وحزام الساحل). وفي قلب المجال أيضاً هناك مستجمعات من المحميات الطبيعية والمتنزهات والأحراج (سلاسل تلال الكركار ووهاد روحاما).

وكما في المجال الوسطي الشمالي، فإن عملية الانزلاق الزاحف لأماكن السكن والعمالة تبرز في هذا المجال أيضاً، ولكن بقوة أقل إلى حدّ معين من الشمال. وينبغي منع عمليات غير مرغوبة من التطوير العشوائي وغير المراقب. ومن المهم القيام بصورة مسبقة بأعمال، وتحديد شريط أرضي مفتوح يحجز ويفصل بين التطوير في المجال المديني المركزي وبين التطوير في المجال الوسطي المركزي ـ الجنوبي.

وبالإضافة إلى محور الطريق الرقم ٦، هناك محوران طوليان رئيسيان يخترقان المجال ويربطان بين المجال المديني المركزي والجنوبي: في الغرب محور الساحل (الطريق الرقم ٤) واستمراره في محور سديروت، نتيفوت أوفاكيم (الطريق

الرقم ٣٤)، وفي الشرق محور يمر عبر كريات غات (الطريق الرقم ٤٠).

إن السماح بإمكان زحف التطوير جنوباً على امتداد المحور الشرقي، سوف يلحق الضرر أيضاً بالنواحي القيمية المتمثلة بالحفاظ على المجالات المفتوحة في المنطقة نفسها، وكذلك بفرص تطوير المجال المديني الجنوبي حول بئر السبع. كذلك سيمس بالمستوى الشامل للخدمات، وبالقدرة على ربط مراكز الاستيطان بالمراكز الكبيرة (في المجال المديني المركزي والجنوبي). وبالإضافة إلى ذلك، فإن السماح بانزلاق التطوير على امتداد هذا المحور، سيقسم المجال إلى اثنين، وسيخلق امتداداً مبنياً طويلاً جداً، متجانساً وعديم الهوية، رأسه في تل أبيب.

في هذه الخريطة دمجت معطيات تعود في مصدرها الى: وزارة البيئة، مركز المسح الإسرائيلي، أطلس إسرائيل وصور الأقمار الصناعية. مروراً بطريق ريشون لتسيون، نس تسيونا، رحوبوت، كريات عقرون، غديرة، كريات ملآخي، وحتى كريات غات، ومن ثم في اتجاه راهط وبئر السبع. وتعتبر فرص تطوير متروبولين بئر السبع في امتداد هذا المحور المديني ضئيلة جداً. ولهذه الأسباب، فإنه من الأصح تطوير المحور الشرقي من طريق تعزيز موضعي وجوهري لكريات غات، وفقاً لنموذج المركز البلدي المحاط بمجال قروي.

وفي المحور الغربي، هناك وفرة من القيم الطبيعية والبانورامية على امتداد الساحل، وفي تلال الكركار. ويبدو أنه من أجل الحفاظ على هذه القيم، فإنه يتوجب تطوير المحور وفق قالب سلسلة من المراكز الاستيطانية (النموذج أ–٣) - مراكز استيطان بلدية على مسافة معينة بعضها من بعض، والمحافظة على حواجز مفتوحة تفصل بين مراكز الاستيطان. وفي هذا المحور، سيتم دمج نقاط الالتقاء مع قطاع غزة كمواقع للتعاون في التطوير الاقتصادي.

ومع تقدم عملية تطوير المجال الوسطي المركزي ـ الجنوبي، وتماشياً مع احتياجات تطوير خاصة، فإنه بالإمكان استغلال مزايا محلية في عملية موضعة الأنشطة في المحاور العرضية، وفي المحور الذي يربط أشكلون (عسقلان) مع كريات غات في الطريق إلى الخليل. ومن المهم أن يعتمد تطوير من هذا النوع على تعزيز كل واحد من المراكز على امتداد المحاور وفي المفارق، وألا يأتي على حساب القيمة البانورامية لهذا المحور.

ومع أن المجال الوسطي المركزي ـ الجنوبي غني بالأراضي الخالية (احتياطي) التي دُرّجت قيمتها كمورد مفتوح منخفض نسبياً، إلا أنه لا ينبغي التصرف بهذا المخزون الاحتياطي بإسراف غير ضروري. وتقتضي مبادئ التطوير الثابت استخداماً

حذراً لهذا المخزون الاحتياطي بدءاً بهذا الجيل من أجل احتياجات التطوير المستقبلية. لذا، ينبغي العمل هنا أيضاً على الحرص على منع عملية انتشار الضواحي السكنية بكثافات منخفضة. ونماذج التطوير الخاصة ببقية المجال، ستحافظ هي أيضاً على قالب توفيري ومُركّز. ويتوجب التأكيد على أن تطوير المجال المديني الجنوبي يتقدم، وفقاً لمفهوم المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، على استنفاد كامل الطاقة الكامنة لتطوير هذا المجال الوسطي.

٩-٣ مبادئ لتطوير المجالات المفتوحة

المجالات المفتوحة تمتد إلى شمال وشرق المجال المديني الشمالي، كما تمتد إلى جنوب وغرب المجال المديني الجنوبي. وتبلغ مساحة هذه المجالات ثلثي مساحة أراضي الدولة. وتشتمل هذه المجالات المفتوحة على معظم المحميات الطبيعية، ومن ضمنها مجالات مفتوحة كبيرة لم تتعرض للإخلال بالبناء. وفي هذه المرحلة، لا تسير المجالات المفتوحة في اتجاه ضغوطات تطوير متسارعة، كما أن قدرتها الاقتصادية متدنية نسبياً. وتوجد أجزاء منها بمستوى متدن نسبياً من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية مع سمات مميزة لـ «أطراف دولة».

إن وظيفة المجالات المفتوحة هي أن تكون الجانب المورّد لمناطق الاستجمام والرفاه لجميع سكان الدولة. كما أن هناك لهذه المجالات طاقة كامنة لتطوير انتقائي لفئات سكانية ولطوائف مختلفة ولأنشطة اقتصادية متميزة تتأثر من الظروف البيئية والنوعية للمجالات المفتوحة. وهدف التخطيط هو الإشارة إلى طاقة كامنة لتطوير محلي متميز لمراكز استيطان وطوائف منظمة التي تستغل النوعية البيئية، والعزلة النسبية، والظروف المحلية، لأغراض «التحقيق» الذاتي والطائفي[١٦].

إن مراكز الاستيطان المختلفة المنتشرة في المجالات المفتوحة، ستكون مرتبطة إلى حدّ كبير بالخدمات المتروبولينية التي تقدمها المجالات المدينية التي ترتكز عليها. وستدفع هذه المراكز من خلال المفاضلة ثمن «البعد» في مقابل قيمة «العزلة» و«الجودة المتميزة». وفي المجالات المفتوحة أيضاً، هناك أهمية لمنع انزلاق الأنشطة النابع من «التجزئة المتروبولينية» التي مصدرها المجالات المدينية المجاورة. ومن المهم المحافظة على أشرطة مفتوحة ترسم حدوداً واضحة بين المجالات.

وعلى وجه العموم، ليس هناك ميزة للتطوير ذي الطابع المحوري في المجالات

(١٦) انظر السياسة المجالية في المجالات المفتوحة في: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه، الفصل ٦.

المفتوحة، ونموذج التطوير المفضل هو تطوير مدن متوسطة وصغيرة على المفارق (النموذج أ-٢)، وفي بقية المجال تطوير مراكز استيطان قروية محدودة في حجمها وبعيدة نسبياً بعضها عن بعض (النموذج أ-١). وهناك مراكز استيطان مختلفة ستطور طابعاً خاصاً من ناحية التخصص الاقتصادي المتميز: الطابع الطائفي، ونماذج البناء. وحسب فكرة البروفسور رعنان فايتس[١٧]، فإن نموذج «المدينة المناطقية» ملائم كنموذج للتعاون المجالي في مقاطع من المجال المفتوح. واستناداً إلى هذا المبدأ، فإن كل مركز استيطاني في المجال يعمل كـ «مدينة مناطقية» سيكون بمثابة «حي» متخصص ببنيته الطوائفية وبنشاطه الاقتصادي. وبهذه الصورة، ينشأ تعاون بين المراكز الاستيطانية المختلفة في مجال جغرافي معيّن.

كذلك، ففي المجال المفتوح أيضاً لا ينبغي السماح بشكل مطلق بإطلاق عنان التوفير، وينبغي التطلع إلى التطوير وفق نماذج ناجعة من حيث الجانب المتعلق بالأرض، وأيضاً من حيث اعتبارات التطوير الثابت، وأيضاً من أجل حماية نوعية المجال المفتوح، وكذلك لتحسين أداء النقاط الاستيطانية الأكثر عزلة.

إن مسيرة السلام وفتح الحدود مع الدول المجاورة سيؤثران بشكل خاص في طاقة التحقيق الكامنة للموارد الطبيعية والبانورامية، وفي تطوير النسق السياحي في المجالات المفتوحة. كذلك فإن جزءاً ملحوظاً من الأفكار المتعلقة بالتعاون الاقليمي بين إسرائيل وجاراتها مشمول في نطاق هذه المجالات المفتوحة.

٩-٣-١ المجال المفتوح الشمالي

تعرض الخريطة رقم (٢٣) (ص ٣٣٧ من هذا الكتاب) نقطة الانطلاق لتخطيط المجال المفتوح الشمالي، وكذلك خطوطاً عريضة لمبادئ التخطيط المركزية.

إن المجال المفتوح الشمالي ليس فقط مجالاً مفتوحاً كبيراً ونوعياً، ولكنه يتميز أيضاً بثراء كبير من المشاهد الطبيعية والمواقع الفريدة. وهذه المشاهد البانورامية والمواقع تتداخل بعضها ببعض مشكلة نسيجاً مركزاً جداً من العوامل الجاذبة للسياحة والاستجمام.

هذا، ويتمتع معظم مراكز الاستيطان في المجال المفتوح الشمالي بسهولة وصول عالية إلى المجال المديني الشمالي. وباستثناء المراكز الأبعد (كريات شمونه وبيسان)، فإن محاور الحركة الاستمرارية تربط جيداً بين مراكز في المجال المديني، وبين مراكز

(١٧) انظر: رعنان فايتس، «المدينة المناطقية،» (١٩٩٤).

في المجال المفتوح، وتؤكد على الرابطة بينها: محور طبرية ـ الناصرة، محور روش بينا ـ صفد ـ كرميئيل، محور معالوت ـ كرميئيل، محور نهاريا ـ عكا. لذا، فإن هذه المراكز تستفيد أيضاً من قربها الكبير من مراكز النشاط في المجال المديني، وكذلك من النوعيات النابعة من موقعها في قلب مناطق مفتوحة ذات نوعية عالية.

وفي المناطق الأكثر بعداً: في هضبة الجولان، في إصبع الجليل، وفي غور بيسان، فإنه من المناسب تبنّي فكرة «المدينة المناطقية»[(١٨)] التي تسمح من طريق التعاون بزيادة مجال الاختيار وبرفع عرض الخدمات والعمالات والسكن. وفي هذه المناطق، سيستند التطوير الاقتصادي إلى موارد المحيط المتميزة، والى مزايا محلية، والى تخصص الجماعة المنظمة في ذلك المكان، وستؤدي عملية السلام وتحويل هذه المناطق من مناطق حدودية إلى مناطق التقاء إلى فتح آفاق جديدة في إمكانات التطوير السياحية لهذه المناطق.

وفي المجال الشمالي، تمّ تحديد عدد من المجالات المحمية بهدف المحافظة عليها والعناية بها. ومراكز الاستيطان الكائنة داخل هذه المجموعات (صفد، معالوت، طبرية، كريات شمونه) أو بمحاذاتها (بيسان، كتسرين) سيتمّ تطويرها وفقاً للتعليمات الخاصة بالحفاظ على نوعيّات المجموعات المحمية.

٩-٣-٢ المجال المفتوح الجنوبي

الخريطة رقم (٢٤) (ص ٣٣٨ من هذا الكتاب) تعرض نقطة الانطلاق لتخطيط المجال المفتوح الجنوبي، كما تعرض خطوطاً عريضة لمبادئ التخطيط المركزية.

إن المجال المفتوح الجنوبي يغطّي نحو نصف مساحة الدولة، وربع مساحته مغطى بالمحميات الطبيعية والمعالم البانورامية، في حين تغطّي مناطق التدريب العسكري نصف مساحته، ومعظم المراكز الاستيطانية في المجال المفتوح الجنوبي منقطعة عن مراكز النشاط المتروبولينية في المجال المديني الجنوبي، كما أنها منقطع بعضها عن بعض.

وينصبّ حُلّ التركيز في التطوير الاقتصادي للمجال على مبادرات التطوير المحلية، وعلى اختيار صورة حياة منعزلة في بيئة صحراوية، ويعرض المركز البلدي في إيلات فرص جذب استجمامية وسياحية على مستوى وطني ودولي، وهو يعمل كمركز بلدي يخدم عدداً من مراكز الاستيطان القروية القريبة. وفي هذا المجال، فإنه

(١٨) انظر: المصدر نفسه.

من الملائم بشكل خاص استخدام فكرة «المدينة المناطقية» في المنطقة القروية في اقليم البسور وفي منطقة وادي عربة.

هذا، ويستخدم المجال المفتوح الجنوبي كمخزون احتياطي تطويري للأجيال المقبلة. وهو ينتظر التحديث التكنولوجي الذي يسهّل إمكان تطويره. وعملية السلام قد تساهم في استنفاد الطاقة الاقتصادية الكامنة بشكل عام، والسياحية بشكل خاص في منطقة البحر الميت، وعلى امتداد وادي عربة وفي منطقة إيلات. وفي ظروف السلام وفتح الحدود، فإن المجال المفتوح الجنوبي ينضمّ إلى امتداد إقليمي من القيم الطبيعية التي تخترق الحدود والقيم التراثية والتاريخية (ومن الأمثلة على ذلك: طرق العطور). ومن شأن هذه الامتدادات والمجموعات المشتركة لإسرائيل وجيرانها: في خليج إيلات العقبة (كريفييرا البحر الأحمر)، وحول البحر الميت (كمتنزه يقع في المكان الأكثر انخفاضاً في العالم) وعلى امتداد سواحل جنوب شرق البحر المتوسط، أن تساهم أيضاً في الجوانب القيمية لمجال، وكذلك في الأساس الاقتصادي لأنشطة متميزة بمقياس قطري ودولي.

القسم الرابع

البرنامج الكمّي لمكونات المخطّط

الفصل العاشر

الانتشار السكاني: صورة الغاية المنشودة

يعرض هذا الفصل الطريقة التي ترجمت بها المبادئ التخطيطية إلى أوجه براجمية كمية تتعلق بانتشار السكان في المجال الوطني. وتتأتى صورة الغاية المنشودة لانتشار السكان نتيجة دمج عدد من المبادئ التخطيطية والفرضيات الأساس وإيجاد توازن بينها. ونقطة التشديد في عرض البرنامج المقترح هي في المقارنة بين الانتشار المطلوب وفقاً لغايات المخطط المنشودة وبين الاتجاهات القائمة والمتوقعة دون تدخل تخطيطي مُوجّه. ويفترض المخطط فرضيات عمل بخصوص إمكان التدخل في هذه الاتجاهات، ومن خلال ذلك يشير إلى اتجاهات التدخل المطلوبة ـ وهي تشجيع التطوير وتسريعه، في مقابل الكبح والإبطاء أو الضبط.

وتماشياً مع الموضوعات المركزية المطروحة على جدول أعمال المخطط، سيتم عرض الانتشار السكاني من خلال التطرق إلى ثلاثة مستويات من التخطيط ـ المستوى الوطني الذي يفصّل انتشار السكان وفقاً للمناطق ـ الشمال والوسط والجنوب؛ والمستوى المناطقي الذي يفصّل الانتشار السكاني وفقاً لأصناف المجالات ـ المجالات المدينية، والمجالات الوسطية، والمجالات المفتوحة؛ ومستوى المراكز الاستيطانية الذي يفصّل تجزؤ السكان إلى خمسة نماذج من المراكز الاستيطانية ـ المراكز المتروبولينية والحلقات المتروبولينية الوسطى، والمراكز البلدية، والمدن المتوسطة، والمدن الصغيرة، ومراكز الاستيطان القروية.

ويتطرق الانتشار المقترح إلى جميع سكان إسرائيل، والغايات المنشودة للمخطط قائمة على المستوى الوطني، ولذا فإن السياسة المتعلقة بتنظيم المجال وبالانتشار السكاني مشتركة بالنسبة إلى كل السكان. وظاهرياً كان يمكن أن نتوقع أنه إزاء الاكتظاظ والطفح وخطر نفاد الأرض سوف ستتعاظم الصراعات الاقليمية بين فئات السكان بعامة، وبين اليهود وغير اليهود بخاصة. وفي مقابل هذا التقييم، فإن نقطة انطلاق هذا المخطط هي أنه يمكن تخفيف حدة هذه الصراعات، بل إلغاؤها أيضاً من

طريق سياسة تشجع على التعاون وتماثل المصالح. والهدف من التنظيم المجالي المقترح في هذا المخطط هو تعزيز البنية التحتية لهذا التعاون دون طمس الفوارق والسمات المميزة والخاصة لأي مجموعة سكانية، وبخاصة مجموعة الأقلية العربية. وفي هذا الفصل سنركّز على عرض الانتشار السكاني بأوجهه العامة التي تسري على كل السكان. ومع ذلك، ففي القضايا الخاصة التي تبرز فيها فوارق في السمات الديمغرافية المميزة، سيتم إبراز السياسة المتعلقة بالفئات السكانية ـ يهوداً وعرباً.

واستخدمنا في هذا المخطط تقسيماً تخطيطياً إلى مناطق والى مجالات تجاوز التقسيم الإداري المألوف. وسنبدأ بعرض المفتاح للانتقال من الألوية والأقضية إلى المناطق والى مجالات التخطيط، مفصّلين تقسيم المراكز الاستيطانية إلى خمسة نماذج استيطانية (البند ١٠-١)، ومتبعين ذلك بتفصيل المبادئ التوجيهية للانتشار السكاني (البند ١٠-٢). وسيتم عرض الانتشار السكاني من وجهين اثنين: تجزئته بين المناطق ومجالات التخطيط (البند ١٠-٣) وانقسامه بين نماذج الاستيطان (البند ١٠-٤). وسننهي بحثنا بإجمال المبادئ البراجية للانتشار السكاني للعام ٢٠٢٠ (البند ١٠-٥).

١٠-١ التقسيم إلى مناطق، وإلى مجالات تخطيط وإلى نماذج استيطان

الانتشار السكاني المقترح سيعرض وفقاً للوحدات الجغرافية التي تمّ تحديدها في المخطط الرئيس: ثلاث مناطق وسبعة مجالات تخطيط. واستند تحديد مناطق التخطيط إلى التقسيم الإداري إلى ألوية وأقضية. وتشمل المنطقة الشمالية لواء الشمال، وقضاء حيفا في لواء حيفا. وتشمل المنطقة الوسطى قضاء الخضيرة من لواء حيفا، ولواء المركز، ولواء تل أبيب، ولواء القدس، وقضاء أشكلون (عسقلان) من لواء الجنوب. كذلك، فقد ضم إلى المنطقة الوسطى السكان القاطنين في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وتشمل المنطقة الجنوبية قضاء بئر السبع من لواء الجنوب، وكذلك السكان القاطنين في قطاع غزة (انظر الملحق (أ)، ص ٢٣١ من هذا الكتاب).

إن التقسيم إلى مجالات تخطيط هو تقسيم أدائي جديد يقسّم المجال الوطني إلى ثلاثة أنواع من المجالات: «المجالات المدينية»، «المجالات البينية (الوسطية)» و«المجالات المفتوحة». وهذا التقسيم يطرح كبديل للمفهوم المألوف الذي يقسم المجال الوطني إلى مجالات تأثير متروبولينية والى مدن رئيسة تخدم الأطراف القروية النائية. وتعرض الخريطة رقم (٢٥) (ص ٣٣٩ من هذا الكتاب) التقسيم إلى مجالات تخطيط ومفتاح الانتقال من ألوية وأقضية إلى مناطق التخطيط (انظر الملحق (أ)).

هذا، وتمّ من جديد تقسيم النظام الاستيطاني وفقاً لتحديده الإداري بالإشارة إلى فئتين أخريين من مراكز الاستيطان: مجموعات استيطانية موحدة، وأحزمة استيطانية مترابطة. وهكذا، فالمراكز الاستيطانية التي سبق وأن التحمت وتوحدت في عام ١٩٩٤ مشكلة نسيجاً مبنيّاً متواصلاً، اعتبرت لأغراض المخطط بأنها مجموعة مراكز استيطانية واحدة[١]. أما المراكز الاستيطانية التي كانت في نقطة الانطلاق فما تزال متباعدة، ولكن في مدى المخطط من المتوقع أن تتوحد في نسيج مبني متواصل، فاعتبرت لأغراض المخطط بأنها حزام استيطاني واحد ومترابط. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اقتضى المستوى الشمولي للمخطط الرئيس تجميع مراكز الاستيطان القروية الصغيرة في رزم استيطانية أكبر. ولأغراض التسهيل، فقد استخدم التقسيم الإداري إلى مناطق طبيعية أساساً لتجميع مراكز الاستيطان القروية في مجموعات بتقسيمها وفقاً لمجالات التخطيط. أما مراكز الاستيطان الأخرى التي كانت في نقطة الانطلاق منعزلة، والتي من المتوقع أن تبقى منعزلة كذلك في مدى المخطط، فلقد حافظت على هويتها وفقاً لتحديدها الإداري.

وكانت عملية التجميع في مراكز استيطانية قد تمت لأغراض تخطيطية على المستوى القطري فقط. وكان هدفها هو الامتناع في هذه المرحلة عن التطرق المفصل إلى حدود مركز الاستيطان والمناطق البلدية. ووظيفة التخطيط المناطقي هي بلورة مفهوم مفصّل بشأن المجموعات الاستيطانية الموحدة وأحزمة الاستيطان المترابط[٢].

ولأغراض التحليل المنهجي، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الجانب المتعلق بانتشار السكان أم بالجانب المتعلق بانتشار استخدامات الأرض، فقد تمّ تصنيف الوحدات الاستيطانية (الأحزمة المترابطة، والمجموعات الموحدة، والمستوطنات المنعزلة) في خمسة نماذج:

النموذج ١: يشمل المراكز المتروبولينية، والنواة والحلقة الداخلية والحلقة الوسطى.

النموذج ٢: ويشمل المراكز البلدية الكبيرة على المفارق المركزية على شبكة

(١) الامتداد المبني في منطقة غوش دان عولج بطريقة مختلفة قليلاً. ونظراً لأن الامتداد المبني قد توزع على مساحة كبيرة جداً، فقد قسم إلى أربع مجموعات مختلفة. واستند التقسيم إلى التصنيف المألوف (نواة، حلقة داخلية وحلقة وسطى) حسبما يظهر في منشورات مكتب الإحصاء المركزي، ولكن مع تغييرات نابعة من الانتشار الجغرافي لنسائج البناء (انظر الخريطتين رقمي (٢٦) و(٢٨)، ص ٣٤٠ و٣٤٢ على التوالي من هذا الكتاب).

(٢) لموضوع الانتظام البلدي، انظر: عيران رازين، «السياسة البلدية،» (١٩٩٧).

الروابط وفي زوايا المجال المديني (عدد السكان المنشود أكثر من خمسين ألف نسمة).

النموذج ٣: يشمل مدناً متوسطة في المجالات المدينية، وعلى امتداد المحاور (عدد السكان المنشود أكثر من عشرين ألف نسمة).

النموذج ٤: يشمل مدناً صغيرة (عدد السكان المنشود أقل من عشرين ألف نسمة).

النموذج ٥: يشمل مراكز الاستيطان القروية (عدد السكان المنشود أقل من خمسة آلاف نسمة).

هذا، ويستند التقسيم إلى نماذج استيطان في المخطط الرئيس على النماذج التي حُددت في المرحلة الثانية من تطوير البدائل المجالية[٣]، إلا أنه تمّت ملاءمته أيضاً للتغيرات في تحديد الوحدات الاستيطانية، وكذلك للتقسيم إلى ثلاث مناطق، والى سبعة مجالات تخطيط. وتظهر الخريطة رقم (٢٥) (ص ٣٣٩ من هذا الكتاب) انتشار الوحدات الاستيطانية وفقاً لنماذج مركز الاستيطان. ولتفصيل لائحة الأحزمة المترابطة والمجموعات الموحدة ومراكز الاستيطان في التقسيم إلى نماذج الاستيطان وفقاً لمجالات التخطيط، انظر الملحق (ب)، وتشتمل الخريطة رقم (٢٧) (ص ٣٤١ من هذا الكتاب) على عدد من النماذج لتنظيم قاعدة المعطيات على أساس الأحزمة والمجموعات ومراكز الاستيطان.

وكعمليات تمهيدية لتخطيط الانتشار السكاني ولحساب برنامج الأراضي (انظر الفصل ١١ التالي)، تمّ مزج المعطيات من مصدرين منفصلين: (أ) الانتشار المحوسب لمراكز الاستيطان وللفئات السكانية وفقاً لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي؛ (ب) الانتشار المحوسب لأراضي المراكز الاستيطانية وفقاً لمعطيات وزارة البيئة[٤].

---

(٣) انظر: امنون فرانكل، «نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠،» (نيسان/أبريل ١٩٩٤). استند تصنيف نماذج الاستيطان في المرحلة الثانية للمشروع إلى التقسيم الإداري لمراكز الاستيطان، واستعان بتحليل إحصائي فحص الصلة بين حجم مراكز الاستيطان، اكتظاظها، ومواقعها بالنسبة إلى مركز المتروبولين. واستند تحليل المجموعات إلى نماذج استيطان إلى التقسيم الإداري إلى ألوية. حول العلاقة بين تقسيم مراكز الاستيطان إلى نماذج استيطان في المرحلة الثانية من المشروع والتقسيم في المخطط الرئيس، انظر: امنون فرانكل وليسّا طنجي، «الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين ـ مبادىء براجمية مجالية في المخطط الرئيس،» (١٩٩٦).

(٤) أعد خريطة توزع انتشار أراضي مراكز الاستيطان السيد موطي كبلان استناداً إلى خرائط بقياس=١:٥٠,٠٠٠. للوقوف على التفاصيل المنهجية، انظر: موطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦).

هذا، ويتطرق المخطط على المستوى الوطني إلى تقييم الجانب الكمّي الشامل لنماذج الاستيطان والمجموعة في مجموعات دون الدخول في عملية التحديد المفصّل بين المراكز الاستيطانية من النموذج ذاته، وبين مراكز الاستيطان داخل المجموعة الموحدة أو الأحزمة المترابطة.

١٠-٢ الانتشار السكاني: مبادئ موجهة

المبدأ المركزي الذي يوجّه صورة الغاية المنشودة للانتشار السكاني هو مبدأ «التوزيع المركّز» - التوزيع على المستوى الوطني، والتركيز على المستوى المناطقي. ففي المستوى الوطني، يمنح مبدأ «التوزيع المركز» للأطراف النائية القطرية ـ المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية. على حساب المنطقة الوسطى المركزية. وتشدد سياسة التوزيع بشكل خاص على التطوير الحثيث للمنطقة الجنوبية، جنباً إلى جنب مع التطوير المراقب للمنطقة الشمالية. ويدفع مبدأ التوزيع على المستوى الوطني إلى أمام سلسلة طويلة من الغايات المنشودة؛ التوازن في استغلال مورد الأرض، الأمر الذي تجد تعبيره بصورة رئيسة في تشجيع المنطقة الجنوبية الغنية نسبياً بالأرض، والمزيد من المساواة المجالية، والمساهمة الخاصة في رفاه الأقليات التي تجد تعبيراً عنها بالأساس في تطوير المنطقة الشمالية وفي التوازن بين السكان اليهود والسكان غير اليهود، وأخيراً حماية نوعية المناطق المفتوحة، إلى جانب زيادة سهولة الوصول بينها وبين التجمعات السكانية(٥).

وعلى المستوى المناطقي، فإن مبدأ «التوزيع المركز» يسعى إلى تركيز أقصى للسكان في المجال المديني، وبالتالي إلى استغلال مزايا الحجم والتكتل، والتسبب في رفع مستوى الخدمات، وفي عرض فرص العمل على جميع سكان المنطقة، ولضمان نجاعة منظومة المواصلات في سياق التركيز على المواصلات العامة. وهدف المخطط الرئيس هو المحافظة أيضاً في المستقبل على تركيز السكان في المجالات المدينية، كمجالات تتركز فيها نسبة ملحوظة نسبياً من السكان على نسبة قليلة نسبياً من الأرض. والمحافظة على المركزة في المجال المديني تمنع منحى الارتباط غير المراقب

(٥) مبدأ التوزيع على المستوى الوطني اشتق من عملية تقييم البدائل المجالية التي طورت في المرحلة الثانية من المشروع، وهو يتبنى على المستوى الوطني المقترح في البديل الطبيعي البيئي. انظر: آدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧)، ويوبرت لوريون [وآخرون]، «التقييم،» (١٩٩٦). إن مزايا بديل التوزيع على المستوى الوطني وهي رفع لواء عدد كبير من المعايير، من ضمنها: المزيد من التوازن في استخدام مورد الأرض، ومزيد من اقتراب السكان إلى المناطق المفتوحة والإسهام في رفاه الأقليات والطوائف في جهاز التعليم وسهولة أكبر في استيعاب السكان من العالم اليهودي.

للمجال المديني مع المجال الكائن على أطرافه في سياق تجزئة النسيج المبني إلى حصص تطوير صغيرة بكثافات منخفضة.

إن مبدأ المركزة في المجال المديني يتسرب أيضاً إلى مستوى نماذج مراكز الاستيطان لتحقيق مستوى تمدين أعلى، والى نجاعة أكثر في تنظيم المجال. وتفضيل نماذج مركز الاستيطان الأكثر ترابطاً وذات الطابع البلدي، والتقييد الملحوظ لنماذج مركز الاستيطان المسرفة في استخدام الأرض، يخدم أيضاً الرغبة في تنظيم المجال بصورة ناجعة، وفي استغلال مزايا الحجم الخاصة بنسق مراكز الاستيطان الشامل، وأيضاً الرغبة في الحفاظ على غالبية المناطق المفتوحة في امتدادات لا تحل بها أعمال البناء (القلب الأخضر والحواجز) داخل مجال ذي كثافة مجالية عالية نسبياً.

والى جانب التطلع نحو إحراز مركزة عالية في المجال المديني، فإن مبدأ «التوزيع المركز» يسعى للحفاظ على الطابع المفتوح للمجالات المحاذية له، وبالتالي زيادة تنوّع وفرادة المجال الوطني. وفي المجالات الوسطية يتطلب هذا التطلع جهداً خاصاً لكبح الاتجاهات القائمة المتمثلة في الزيادة الحثيثة لسكان المجال، وفي التدخل في بنية نماذج مركز الاستيطان في المجال. والمحافظة على المكوّن المفتوح في المجال الوسطي، تتمّ بطرق عدة - منها توجيه التطوير إلى النماذج الأكثر نجاعة وترابطاً، وتنظيمها على منظومة طرق تربط بين المجالات المدينية، ومن طريق الحدّ من نماذج الاستيطان القروية التي تهدّد بقضم المناطق المفتوحة في المجال الوسطي. وفي المجالات المفتوحة في المنطقة الشمالية، وفي المنطقة الجنوبية، تتم المحافظة على الضآلة النسبية للسكان. والكثافة المجالية منخفضة نسبياً في هذه المجالات، وتسمح بتطوير أكثر تنوعاً لنماذج استيطانية، ومن ضمنها مراكز الاستيطان القروية.

وخلافاً للانتشار المقترح في هذا المخطط الذي يقتفي نموذج «التوزيع المركز»، فإن الانتشار السكاني وفقاً لاستمرار الاتجاهات يقتضي النموذج المعاكس ــ أي «التركيز المبعثر». أي أنه على المستوى القطري يتعاظم تركيز السكان في قلب الدولة (المجال المديني الأوسط)، وتوزعهم على المستوى المناطقي من خلال عملية إقامة ضواح سكنية تنزلق إلى المجالات الوسطية وتربط بين القلب وحيفا والناصرة في الشمال، وبئر السبع وأشكلون (عسقلان) في الجنوب. وبناء عليه، فإن اتجاهات الهجرة الداخلية النابعة من المبدأ المقترح في هذا المخطط، ــ أي مبدأ «التوزيع المركّز» ستكون في اتجاه مضاد لاتجاهات الهجرة القائمة، والمتوقع أن تقوى في اتجاه «الأعمال كالمعتاد» (انظر الرسم البياني رقم (٩)، ص ٣٠٧ من هذا الكتاب).

وكانت فرضية العمل في المخطط أنه لكي يمكن الحصول على انتشار سكاني

مرغوب فيه، فبالإمكان التدخل في نماذج الهجرة بناء على الاتجاهات القائمة، وتشجيع نماذج هجرة مضادة، ومن شأن هذه أن تضمن توزعاً على المستوى الوطني وتركيزاً على المستوى المناطقي. وعلى المستوى القطري، يفترض المخطط حركة انتقال عالية نسبياً للسكان بين مجالات متماثلة. وحركة الانتقال هذه ستسمح باجتذاب مجموعات سكانية بلدية من المجال المديني الوسطي إلى المجال المديني الشمالي والمجال المديني الجنوبي. وعلى المستوى المناطقي، يفترض المخطط إمكان إيجاد نماذج تنظّم وتوجّه الحركة بين المجالات في كل منطقة وتحافظ على التوازن بينها.

إن تحليل اتجاهات الهجرة المقترحة في **مخطط إسرائيل ٢٠٢٠** مقارنة باتجاهات الهجرة في طراز «الأعمال كالمعتاد» يتطرق إلى جميع سكان إسرائيل. ومع ذلك، هناك مكان للإشارة إلى الفوارق في هذه الاتجاهات، وبالنسبة إلى ما يتعلق بسلوك السكان العرب في إسرائيل. فحتى هذا اليوم اتسّمت نماذج هجرة السكان العرب بمستوى حركة انتقال منخفضة، أكان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى المناطقي. وعلى مستوى نماذج مركز الاستيطان أيضاً، فإن نموذج الهجرة يشير إلى حركة منخفضة في الانتقال من النماذج القروية إلى النماذج الأكثر بلدية. ومع ذلك، فإن هناك تغيراً ظاهراً في اتجاهات هجرة السكان العرب، ويجب الافتراض أن حركة الانتقال ستتزايد في أفق المخطط جنباً إلى جنب مع ظروف مساواة أكبر ومع التطوير الاقتصادي والاجتماعي[٦].

إن فرضية العمل في هذا المخطط تقوم على أنه على المستوى القطري سيؤدي المزيد من الظروف والشروط المتسارعة إلى المزيد من التداخل بين الفئات السكانية على المستوى المناطقي، مع الحفاظ على الميل إلى العزلة الطوائفية على المستوى المحلي. ويفترض المخطط هجرة للسكان غير اليهود من مناطق الأطراف إلى المناطق المركزية بنسبة قد تصل إلى ١٥ بالمئة، بين مجالات متماثلة: من المجال المديني في الشمال إلى قلب الدولة - المجال المديني في المركز، كذلك فنحن نفترض أنه، وعلى المستوى المناطقي أيضاً ستحصل عملية انتقال من مجالات ذات طابع قروي إلى المجالات ذات الطابع المديني، وعلى المدى الزمني للمخطط، ستتجسد هذه العملية في هجرة بمعدل يصل حتى ١٥ بالمئة من المجال المفتوح، ومن المجال الوسطي إلى المجال المديني في المنطقة الشمالية، وفي المنطقة الوسطى. أما في المنطقة الجنوبية، فيبدو أنه لا ينبغي تطبيق فرضيات الهجرة هذه على السكان غير اليهود بسبب المرحلة الأولية في عملية

(٦) انظر: عميرام غونين وراسم خمايسي: «اتجاهات في توزع وانتشار السكان العرب في إسرائيل،» (١٩٩٣)، و «مراكز الاستيطان العربية،» (١٩٩٤).

التمدين التي تمر بها هذه الفئة من السكان. فالسكان غير اليهود في المنطقة الجنوبية يتركزون بمعظمهم في المجال المديني. ويجدر الافتراض أن هذه الفئة من السكان ستبقى داخل نطاق المجال في أي عملية انتقال إلى مراكز استيطان بلدية ثابتة في المستقبل.

إن الدمج بين الوسائل المختلفة وفقاً للفرضيات الآنفة الذكر، سيسمح بالحفاظ على مناطق مختلطة نسبياً، دون حالات متطرفة يمكن أن تصبح فيها الأقلية أكثرية في مجال كامل. فالانتشار المقترح يقلل من مدى انفلاق السكان غير اليهود، كما يوسّع قاعدة التعاون بين الفئات السكانية في كل مجال، ويقلّص مصلحة المجموعات السكانية في الانعزال. كذلك، فالانتشار السكاني المقترح يقرب مجموعات الأقلية من مراكز القوة، ومن أحواض العمالة، ومن مناطق الفرص، كما يسهم في دمجها في الاقتصاد وفي المجتمع من خلال استنفاد المصالح المشتركة، كما يعزز زيادة المساواة مع كافة السكان.

١٠-٣ الانتشار السكاني: أوجه كمية

المستوى القطري

يركز مبدأ التوزيع على المستوى القطري على التطوير الحثيث للمنطقة الجنوبية، بالتوازي مع التطوير المراقب للمنطقة الشمالية (انظر الجدول رقم (٤)، ص ٢٦٢ من هذا الكتاب). وسوف يزداد الوزن النسبي للمنطقة الجنوبية من ٨ بالمئة في عام ١٩٩٤ إلى ١٢ بالمئة من مجموع سكان الدولة، وسيصل عدد سكان المنطقة إلى نحو مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. وترتبط الزيادة في المنطقة الجنوبية بمضاعفة عدد السكان وبإضافة نحو نصف مليون ساكن، وينبع معظمها من الهجرة الداخلية.

وسوف يزداد الوزن النسبي للمنطقة الشمالية أيضاً من ٢٦ بالمئة في عام ١٩٩٤ إلى نحو ٣٠ بالمئة من مجموع سكان الدولة، وسيبلغ عدد سكانها نحو ٢,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. وترتبط الزيادة في المنطقة الشمالية بإضافة نحو مليون نسمة إلى سكان المنطقة، ينبع معظمها من التكاثر الطبيعي.

إن النمو النسبي لسكان المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية سيكون على حساب تخفيف النمو في المنطقة الوسطى. وعلى الرغم من أن عدد سكان المنطقة الوسطى سيرتفع من ٣,٥ مليون نسمة إلى نحو ٤,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ (إضافة نحو مليون نسمة) إلا أن وزنها النسبي سينخفض من ٦٦ بالمئة إلى ٥٨ بالمئة من مجموع سكان الدولة.

وبنظرة مقارنة بين المناطق في الدولة، يمكن أن نرى أنه بالنسبة إلى المعدل الوسطي للنمو القطري (في الأعوام ١٩٩٤–٢٠٢٠) الذي يبلغ نحو ١,٥ بالمئة، فإن معدل النمو في المنطقة الجنوبية عال بشكل ملحوظ: نحو ٢,٣ بالمئة، كما أنه أكثر اعتدالاً في المنطقة الشمالية: نحو ١,٧ بالمئة، إلا أنه أيضاً أعلى من المتوسط القطري، في حين أن معدل النمو في المنطقة الوسطى منخفض عن المتوسط القطري بنحو ١,٣ بالمئة. وينبع هذا الاتجاه كما سبقت الإشارة، من التطلع إلى زيادة المساواة في استغلال مورد الأرض ومن الرغبة في ضمان تحسين مستويات رفاه السكان الموجودين، دون أن يسبب هذا التحسين الكمي في نفاد الأرض وفي أضرار بيئية.

إن سياسة توزيع السكان على المستوى القطري تحافظ على تباين مجالي كبير بين المناطق. والفارق الكبير بين الكثافات المجالية للمناطق يترجم إلى تباين مجالي كبير من ناحية طابع التطوير ونمط الحياة.

المستوى المناطقي

إن مبدأ التركيز على المستوى المناطقي يتطلع إلى ضمان إقامة غالبية سكان المنطقة في المجالات المدينية (انظر الجدولين رقمي (٤) و(٥)، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ على التوالي من هذا الكتاب). ويحافظ الانتشار السكاني المقترح على النسبة العامة، حيث بموجبها يقيم في المجالات المدينية نحو ـ ٨٠ بالمئة من سكان الدولة على مساحة تعادل نحو ـ ٢٠ بالمئة من مساحتها فقط. وفي المجالات المدينية، يتمّ إحراز كثافة مجالية شاملة وعالية نسبياً تعادل نحو ـ ١٥٠٠ نسمة للكيلومتر المربع. ومع الفارق، ففي المجلات المفتوحة تمّ الحفاظ على نسبة عكسية يقيم بموجبها نحو ـ ٨ بالمئة من سكان الدولة فوق نحو ثلثي مساحتها. والكثافة الشاملة في المجالات المفتوحة منخفضة جداً: نحو ـ ٥٠ نسمة للكيلومتر المربع. وفي المجالات الوسطية يوازن الانتشار السكاني المقترح بين مكوّن المناطق المفتوحة في المجال ومكوّن المناطق المبنية. ومن هنا ينبع أيضاً طابعها كمجالات «وسطية». وفي هذه المجالات، تمّ الحفاظ على التوازن الذي يقيم بموجبه نحو ـ ١٢ بالمئة من سكان الدولة على نحو ـ ١٤ بالمئة من مساحتها، وبكثافة متوسطة تبلغ نحو ٣٤٠ نسمة للكيلومتر المربع، وهذه الكثافة تماثل الكثافة القطرية المتوسطة.

إن المحافظة على السمات المميزة للمجالات المختلفة تتعارض مع اتجاه «الأعمال كالمعتاد»، وتقتضي استخدام وسائل خاصة لتشجيع النمو في جزء من المجالات، أو وسائل للضبط، بل حتى للكبح في المجالات الأخرى. ويخلق الدمج بين مبدأ التوزيع على المستوى الوطني ومبدأ التركيز على المستوى المناطقي تفاوتات في العمليات التي

تسري على كل نوع من أنواع المجالات في كل واحدة من المناطق. والفرق الأكثر بروزاً هو أن معدلات النمو في جميع المجالات أعلى من المتوسط القطري باستثناء المجال المديني المركزي. ففي هذا المجال فقط، فإن معدل النمو السكاني بين الأعوام ١٩٩٤-٢٠٢٠، سيبقى أقل من المعدل الوسطي للنمو القطري، إذ سيبلغ نحو ـ ١,٢ بالمئة في مقابل نحو ـ ١,٥ بالمئة. ويقترن معدل النمو هذا مع سياسة الكبح في مقابل سياسة استمرار الاتجاهات. ومع ذلك، فإننا نؤكد أنه على الرغم من كبح اتجاه الزيادة، فإن نحو ثمانمئة ألف شخص سيضافون إلى المجال المديني المركزي، كما أن نحو نصف سكان الدولة (نحو ٤ ملايين نسمة) سيقيمون فيه.

أمّا في المجال المديني الجنوبي، فمعدل النمو السكاني هو الأعلى من بين المجالات: نحو ـ ٢,٦ بالمئة، وهو يعبّر عن سياسة حازمة لتشجيع ميزان هجرة إيجابي إلى هذا المجال. وتسعى السياسة المقترحة إلى تحويل المجال إلى مجال جذاب بشكل خاص، وتلزم بانتهاج سبل متنوعة لتشجيع قدوم السكان والحيلولة دون مغادرتهم[٧]. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المجال المديني الجنوبي من نحو ثلاثمائة ألف نسمة إلى ثمانمائة ألف نسمة، بحيث يتركز فيه نحو عشر سكان الدولة.

كذلك، فإن معدل النمو السكاني في المجال المديني الشمالي مرتفع ايضاً: نحو- ١,٨ بالمئة، وسيزداد عدد سكان المجال من نحو مليون نسمة إلى ١,٧ مليون نسمة، بحيث يشمل نحو خمس سكان الدولة، وترتكز الزيادة في المجال المديني الشمالي، كما أشرنا سابقاً، في معظمها على التكاثر الطبيعي للسكان غير اليهود، وفي المقابل على تشجيع هجرة السكان اليهود اليه.

إن معدلات النمو السكاني في المجالات الوسطية ـ الشمالية/ المركزية والمركزية/ الجنوبية هي نحو ـ ١,٦، وهي أعلى بقليل فقط من المتوسط القطري. ومع ذلك، وبالمقارنة مع استمرار الاتجاهات، فإن هذا المعدل هو ضبط لاتجاه التطوير والنمو، وكبح لعملية النشوء الزاحف للضواحي. والجهد الرئيس في هذه المجالات ليس موجهاً نحو الحدّ من حجم السكان، وإنما لتنظيم المجال بطريقة تضمن التطوير البلدي المكثف نسبياً، وفي المقابل المحافظة على مجالات مفتوحة كبيرة وغير معرضة للإخلال بأعمال البناء[٨].

---

(٧) للوقوف على تفاصيل السياسة، انظر: شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧)، الفصل ٣.

(٨) للوقوف على تفاصيل سياسة المناطق المفتوحة، انظر: كبلان ودايان، «منظومة المناطق المفتوحة».

في المجالات المفتوحة، فإن معدل النمو هو نحو ـ ١,٧، وهو أعلى بقليل من معدل النمو في المجالات الوسطية، ويعبّر معدل النمو هذا عن توازن وحتى تشجيع لعمليات الهجرة مقارنة بالمجالات الوسطية. هذا، ومن شأن الانتشار السكاني المقترح أن يقوّي التفاوتات بين المجالات، وأن يؤكد تباينها وتنوعها. فكل مجال يختلف كثيراً في سمات الكثافة عن المجالات المحاذية له. كذلك، فإن المجالات من النوع نفسه: المجالات المدينية، المجالات الوسطية والمجالات المفتوحة، تختلف بعضها عن بعض وفقاً للمنطقة التي توجد فيها، في الشمال، أو في الوسط، أو في الجنوب (انظر الرسم البياني رقم (١٠)، ص ٣٠٨ من هذا الكتاب). وفي المجالين المدنيين الأكثر نضوجاً، الشمالي والمركزي، تتحقق كثافة مجالية عالية نسبياً تميز المناطق الحضرية: ٢٠٠٠ نسمة للكيلومتر المربع تقريباً. ويمر المجال المديني ـ الجنوبي في مراحل تمدين أولية، وسوف يصل إلى كثافة تعادل نحو ـ ٦٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع في المدى الزمني للمخطط.

وتختلف المجالات الوسطية في سمات كثافتها الواحد عن الآخر وفقاً للمجالات المدينية التي تفصل بينها. ففي المجال الوسطي الشمالي/ المركزي توجد كثافة تعادل نحو ـ ٥٠٠ نسمة للكيلومتر المربع، وهذه الكثافة أكثر من ضعف الكثافة في المجال الوسطي المركزي/ الجنوبي: ٢٢٠ نسمة للكيلومتر المربع. والمجالات المفتوحة مختلفة جداً عن المجالات المدينية المحاذية لها، كما أنها مختلفة جداً بعضها عن بعض. ففي المجال المديني الشمالي يتوقع أن تصل الكثافة إلى نحو ـ ١٨٠ نسمة للكيلومتر المربع: نحو عشر الكثافة في المجال المديني المحاذي له، وهذه الكثافة أعلى بمعدل بارز من الكثافة المتوقعة في المجال التمدني الجنوبي المتميز بكثافة منخفضة للغاية: نحو ـ ١٠ نسمة للكيلومتر المربع. وهذه التفاوتات في كثافة التطوير من الجدير أن يتم التركيز عليها مجالياً من طريق التحديد الواضح للحدود، ومن طريق ملاءمة نماذج التطوير الطبيعية والمورفولوجية لسماتها المتميزة والخاصة.

إن الدمج بين سياسة الهجرة النابعة من مبدأ «التوزيع المركز» وبين الفرضيات حول انتقال متعاظم للسكان غير اليهود وهجرتهم إلى المناطق الأكثر مركزية، سيؤدي إلى تغيير في تجزؤ السكان غير اليهود بين المجالات المختلفة (انظر الجدول رقم (٦)، ص ٢٦٤ من هذا الكتاب). وينبغي التنويه بأن معدل النمو الوسطي للسكان غير اليهود بين الأعوام ١٩٩٤ و٢٠٢٠ هو نحو ـ ٢,٢ بالمئة، وهو أعلى نسبة ملحوظة من معدل نمو السكان اليهود: نحو ـ ١,٣ بالمئة. ونتيجة لذلك، فإن نسبة السكان غير اليهود سترتفع من ١٩ بالمئة في عام ١٩٩٤ إلى نحو ـ ٢٨ بالمئة من مجموع سكان الدولة في عام ٢٠٢٠. وهذا يعني أن لانقسام السكان غير اليهود بين المجالات

المختلفة ولعمليات انتقالهم في ما بينها تأثيراً بارزاً في وزنهم النسبي من مجموع سكان المجال. والاتجاه البارز هو زيادة حصة السكان غير اليهود في المجالات المدينية، وبخاصة في المجال المديني المركزي. كذلك ففي كل المناطق والمجالات يتوقع حدوث اقتراب أكبر نحو المساواة العددية، ولكن في أي منها لن تتحول الاقليات إلى أكثرية.

١٠-٤ تجزّؤ السكان وفقاً لنماذج مراكز الاستيطان

إن سياسة الانتشار السكاني وفقاً لانقسامها حسب نماذج مراكز الاستيطان هي سياسة يوجهها عدد من الغايات المنشودة، وهي تتطلع إلى التوازن في ما بينها. وسنسارع إلى القول بأن القصد ليس هو تحديد حجم السكان في نماذج الاستيطان المختلفة، وبالتأكيد ليس إحجام السكان في مراكز الاستيطان المختلفة. فهذا الأمر هو مهمة المخطط المناطقي. فالقصد في هذا الفصل هو تطوير سياسة شاملة تحقق غايات وطنية منشودة، والتفاصيل أدناه تشير إلى مبادئ ونماذج، ولا ينبغي اعتباره توجيهاً محدداً لهذا المكان أو ذاك.

وبشكل عام، فإن الانتشار المقترح يتطلع إلى المحافظة على عرض متنوع لأشكال استيطانية ولخلق تشكيلة كبيرة من الروابط التي تنشأ بين نماذج الاستيطان وبين سمات المجال الذي توجد داخله. والهدف هنا هو توسيع نطاق الاختيار للفرد بين بيئات حياتية وأشكال استيطان مختلفة[٩]. والغاية الأخرى الأساس للسياسة المجالية التي توجّه انتشار السكان وفقاً لنماذج الاستيطان هي رفع مستوى التمدين الشامل للسكان بعامة، وللسكان غير اليهود بخاصة. كذلك هناك تأكيد على ضرورة ملاءمة نماذج الاستيطان مع الكثافة المجالية في كل منطقة ومجال. ففي المجالات الأكثر كثافة أو في المجالات التي دورها أن تستخدم كرئات خضراء، يوجّه التطوير هنا نحو نماذج الاستيطان الأكثر نجاعة من ناحية استغلال مورد الأرض. وفي تجزؤ السكان وفقاً لنماذج الاستيطان أخذ في الحسبان البنية الهيكلية المجالية لكل منطقة ولكل مجال، وإمكان تنظيم مراكز الاستيطان بطريقة ناجعة، وتعزيز خدمات المواصلات في نظام الروابط بينها.

هذا، ويوازن الانتشار السكاني المقترح بين التطلع إلى إحراز تنوع شامل على المستوى القطري في تجزؤ السكان وفق نماذج الاستيطان من جهة، وبين الحاجة إلى تقييد نماذج الاستيطان الأكثر تبذيراً من ناحية استخدام الأرض، ولتشجيع قيام

---

(٩) انظر: نعومي كرمون، «البديل الاجتماعي،» (١٩٩٦)، وتشيرتشمن، «مجموعات فرعية،» (١٩٩٤).

نماذج استيطان أكثر نجاعة من جهة أخرى. والانتشار المقترح يلائم التوازن بين هذه الغايات وبين أنواع المجالات وموقعها في المجال الوطني.

وعلى المستوى القطري، يؤدي تجزؤ مجموع السكان بين نماذج الاستيطان في عام ٢٠٢٠ إلى المحافظة بخطوط عامة على التشكيلة القائمة لمراكز الاستيطان في عام ١٩٩٤ (انظر الجداول أرقام (٧)، (٨) و(٩)، ص ٢٦٥، ٢٦٧ و٢٦٩ على التوالي من هذا الكتاب). وتمت المحافظة بشكل أو بآخر على النصيب النسبي لنماذج الاستيطان المختلفة. وهذا التوازن يسير في اتجاه معاكس للاتجاه الحثيث المتمثل في الإفراط في إقامة الضواحي السكنية، والانتقال إلى نماذج استيطان على شكل ضواح سكنية مبعثرة، كانت ستقام دون تدخل تخطيطي. وفي هذا الموضوع أيضاً المتعلق بتجزؤ السكان بين نماذج الاستيطان يبرز التباين المجالي على المستوى الوطني. وفي كل واحدة من المناطق ـ الشمال، الوسط والجنوب، وفي كل واحد من أنواع المجالات، تمت المحافظة على تركيبة متميزة لنماذج الاستيطان (انظر الخريطة رقم (٢٨)، ص ٣٤٢ من هذا الكتاب).

تفاوتات بين أنواع المناطق

تحافظ كل منطقة من المناطق على طابع خاص في تركيبة نماذج الاستيطان. وتتميز المنطقة الشمالية بتشكيلة كبيرة من نماذج الاستيطان. ففي هذه المنطقة يوجد القدر الأعلى من مراكز الاستيطان القروية والمدن الصغيرة، وكذلك قدر عالٍ من المدن المتوسطة. وفي المقابل، فإن مقدار السكان المقيمين في مركز المتروبولين، وفي المراكز البلدية هو الأكثر انخفاضاً. وتتميز المنطقة الوسطى بمستوى مديني عال بشكل خاص. فأكثر من ٨٠ بالمئة من السكان يقيم في المركز المتروبولينية وفي المراكز البلدية، وتتميز المنطقة الجنوبية بتناقض بين نماذج الاستيطان، ويوجد فيها قدر عالٍ نسبياً من السكان في المتروبولين وفي المراكز البلدية من جهة، وفي مدن صغيرة من جهة أخرى.

تفاوتات بين أنواع المجالات

في عملية الانتشار على المستوى القطري، هناك تشديد على التفاوتات بين أنواع المجالات. ففي المجالات المدينية ذات الكثافة المجالية العالية للغاية سيقطن نحو ـ ٩٠ بالمئة من السكان في نماذج استيطان بلدية هي النماذج ١ و ٢ و٣، مقارنة بـ – ٧٠ بالمئة في المجالات الوسطية و– ٥٠ بالمئة في المجالات المفتوحة. وفي المقابل، فإن نسبة السكان في القرى والمدن الصغيرة - النموذجان ٤ و٥ ـ هي الأعلى في المجالات

المفتوحة ذات الكثافة المجالية المنخفضة للغاية، وتصل إلى نحو ـ ٥٠ بالمئة مقارنة بـ ـ ٣٠ بالمئة في المجالات الوسطية و١٠ بالمئة في المجالات المدينية.

في المجالات المدينية، سيتمّ التشديد على ترميم المراكز البلدية، وعلى تجددها، وعلى استخدام نماذج الاستيطان الأكثر نجاعة التي تسمح بالعناية بالمناطق المفتوحة داخل المجال المديني («القلب الأخضر» والحواجز). أما في المجال المديني، الشمالي والمركزي، فينخفض وزن نواة المتروبولين والحلقة الوسطى. في المقابل، يرتفع وزن المراكز «الركنية» ومراكز الاستيطان البلدية على امتداد المحاور. وفي مقابل هذه، ففي المجال المديني الجنوبي الكائن في مرحلة تطوير أولية، يزداد وزن النواة والحلقة الوسطى مقارنة بمراكز في الحلقة الخارجية.

وفي المجال المديني الشمالي، ستنخفض نسب السكان في مركز المتروبولين، وفي المراكز بصورة نسبية بسبب الظروف الطوبوغرافية وانتشار الموارد الطبيعية في المجال. وستسكن نسب عالية نسبياً من السكان في المجال المديني الشمالي داخل مراكز استيطان بلدية متوسطة وصغيرة مقارنة مع المجالات المدينية الأخرى. ويتميز المجال المديني المركزي بمستوى التمدين الأعلى، الذي سوف تتم المحافظة عليه في عام ٢٠٢٠. وسوف يقيم نحو ـ ٩٠ بالمئة من سكان المجال في المراكز المتروبولينية، وفي المراكز البلدية الكبيرة في الحلقة الخارجية. ويتميز المجال المديني الجنوبي بانعدام وجود جزء من نماذج الاستيطان. فبسبب الطابع الصحراوي، يفتقر بخاصة إلى الخلفية القروية ومراكز الاستيطان البلدية المتوسطة. ويفترض المخطط أن مأسسة عملية توطين البدو في مراكز استيطانية دائمة سوف يشجع إنشاء مراكز استيطان بلدية صغيرة نسبياً (انظر الملحق (ب)، الجدول (ب ـ ٣)، النموذج الاستيطاني رقم ٤، ص ٢٤١ من هذا الكتاب).

ويتوقع في المجالات الوسطية حصول ضغوطات عالية جداً على عمليات إنشاء الضواحي السكنية. والخشية هي أنه من دون تدخل موجّه، فإن نموذج مراكز الاستيطان القروية سوف يزداد بشكل سريع للغاية. وتهدد عملية نشوء الضواحي السكنية بالمس بالطابع المفتوح للمجالات الوسطية، وبإمكان وجود مناطق مفتوحة كبيرة غير مستباحة بأعمال البناء. ولذا، فإن هناك تركيزاً خاصاً في الانتشار المقترح على توجيه ضغوطات التطوير لتعزيز نماذج الاستيطان البلدية. وسوف تستغل هذه النماذج المستوى العالي لسهولة الحركة على المحاور الرابطة بين المجالات المدينية، وبخاصة على مفارقها. وسوف يزيد وزن هذه النماذج، وفي المقابل سيتمّ التشديد على كبح عملية نشوء الضواحي السكنية. وسوف يهبط وزن مراكز الاستيطان القروية من

نحو ـ ٢٠ بالمئة إلى نحو ـ ١٥ بالمئة، مقارنة باستمرار الاتجاهات، فإن الانتشار المقترح يقتضي اتخاذ إجراءات خاصة لتوجيه التنظيم المجالي ولتطوير نماذج الاستيطان المرغوب فيها.

ويوجد في المجال الوسطي الشمالي/ المركزي تشكيلة واسعة نسبياً من نماذج الاستيطان. ويحافظ الانتشار المقترح على تركيبة نماذج الاستيطان إلى حدّ كبير، في مقابل ارتفاع طفيف في نماذج المدن المتوسطة والصغيرة. وفي المقابل، يوجد في المجال الوسطي المركزي/ الجنوبي نسق متناقض، وفيه نسبة عالية نسبياً من السكان في مراكز بلدية، وفي مدن متوسطة، في مقابل نسبة عالية نسبياً في مراكز الاستيطان القروية. ويقترح الانتشار السكاني تعزيز المراكز البلدية ورفع وزنها نسبة إلى سكان المجال. ومع ذلك، فإن هذا المجال سوف يتميز في عام ٢٠٢٠ أيضاً بنسبة عالية نسبياً من السكان القرويين.

وتوجد في المجالات المفتوحة حرية كبيرة نسبياً في تشكيلة نماذج الاستيطان. ويركز انتشار السكان على ملاءمة نماذج الاستيطان في كل مجال للسمات الطبيعية المميزة، ولتجمعات المناطق المحمية، وللقيم الطبيعية وللسمات البيئية المميزة، الطوبوغرافية والمناخية ـ للمناخ الصحراوي في الجنوب وللطابع القروي في المحيط الجبلي المتقطع في الشمال. وفي المجالات المفتوحة ستكون النسبة الأعلى للسكان في مراكز الاستيطان القروية وفي المدن الصغيرة. ومن شأن المجالات المفتوحة أن تزيد كثيراً من عرض نماذج الاستيطان هذه في المجموع الكلي القطري، ولكن دون المسّ بالاحتياطات الأرضية في المناطق الكثيفة للغاية الآخذه بالنفاد. ونشير هنا إلى أن تطوير المجالات المفتوحة سيتمّ مع مراعاة مبادئ « التخطيط القيمي» ووفقاً للمبادئ الخاصة بالتطوير الاقتصادي للمجال[١٠].

إن المجالات المفتوحة تختلف جداً بعضها عن بعض. ففي المجال المفتوح الشمالي هناك تشكيلة كبيرة من نماذج الاستيطان، ويحافظ الانتشار المقترح على التركيبة المتنوعة لنماذج الاستيطان، ويقترح التعزيز بصورة نسبية لنماذج الاستيطان البلدية الصغيرة والمتوسطة، التي تسمح بمطابقة البناء مع البيئة، وتحقيق نوعية ومستوى خدمة خاص بمركز استيطان بلدي. ويتميز المجال المفتوح الجنوبي بنماذج استيطان متناقضة بسبب طابعه الصحراوي.

(١٠) انظر: آدام مازور، محرر، «التخطيط القيمي،» (١٩٩٦)، وآرييه شاحار [وآخرون]، «السياسة المجالية،» (١٩٩٧).

هذا، ويتطلع الانتشار السكاني وفقاً لنماذج الاستيطان إلى رفع مستوى التمدين في أوساط السكان غير اليهود (انظر الجدول رقم (١٠)، ص ٢٧٠ من هذا الكتاب). وبصفة عامة، يمكن أن نرى بأن مستوى التمدين لدى السكان العرب منخفض عن السكان اليهود. وكذلك، فإن نسبة القاطنين في النماذج البلدية من السكان العرب أكثر انخفاضاً منها في أوساط السكان اليهود. ووفقاً للانتشار المقترح سوف ترتفع نسبة السكان العرب في المراكز المتروبولينية وفي المراكز البلدية، وبذلك سيتم المضي قدماً في المساواة من الناحية المجالية، ومن ناحية سهولة الوصول إلى مراكز العمالة، ومن ناحية مستوى الخدمات والرفاه.

١٠-٥ إجمال المبادئ المتعلقة بالانتشار السكاني

الانتشار السكاني المقترح يحافظ على مستوى عال من الشمولية وفقاً لمخطط رئيس قطري للمدى الطويل. ويتمّ عرض غايات السكان المنشودة على مستوى المناطق والمجالات، وبتقسيمها إلى خمسة نماذج استيطان. وترجمة هذه الغايات بالنسبة إلى وحدات الاستيطان في الأحزمة الاستيطانية المترابطة، وفي المجموعات الاستيطانية الموحدة، وفي المستوطنات المنعزلة، ستتمّ على مستوى التخطيط المناطقي المفصل.

هذا، وتهدف صورة الغاية المنشودة الخاصة بالانتشار السكاني إلى تحقيق سلسلة طويلة من الأهداف الوطنية في النطق البيئية، والاجتماعية والاقتصادية، ومن ضمنها المحافظة على مورد الأرض، وضمان مستوى خدمات ومستوى عال من سهولة الوصول، والارتكاز على بنى تحتية وطنية، ومن ضمنها منظومة نقل عامة. ويهدف الانتشار السكاني إلى تحقيق أربعة مبادئ تخطيطية لتنظيم الأنشطة في المجال الوطني.

ـ **توزيع الأنشطة والسكان على المستوى الوطني وتركيزهم على المستوى المناطقي وفقاً لمبدأ «التوزيع المركز»**: تقسيم المجال الوطني إلى ثلاثة أنواع من المجالات «مجالات مدينية» و»مجالات وسطية» و«مجالات مفتوحة» وتطبيق قواعد التطوير المتميزة في كل واحد منها.

ـ **استغلال نماذج تطوير توفيرية في استخدام الأرض**: استغلال مزايا الموقع على شبكة الروابط للتشديد على تطوير مراكز على المفارق، وعلى تطوير سلسلة مراكز استيطان بلدية على امتداد محاور مختارة، وتجميع مراكز الاستيطان وإلحاقها بوحدات أكبر، وولوج التطوير نحو الداخل في حدود المواقع المبنية.

ـ زيادة المساواة في فرص العمالة، وفي مستوى الرفاه وفي عرض الخدمات في المجال الوطني بأسره وبين مجموعات رئيسة بين السكان: التركيز على الأساس للتعاون ولتماثل المصالح بين اليهود وغير اليهود، دون طمس السمات المميزة الخاصة بالفئات السكانية، ورفع مستوى التمدين للسكان غير اليهود، وملاءمة نماذج التطوير مع الاحتياجات الخاصة لفئات فرعية بين السكان: النساء، الأطفال، الشيوخ، العجز، المتزمتون دينياً.

ـ تنويع الحلول الخاصة بنماذج التطوير في المجال الوطني كتعبير عن حرية الاختيار لنمط حياة وللبيئة السكنية: التنوع في مستوى المناطق بين المركز وبين الشمال والجنوب، وفي مستوى المجالات ـ التركيز على الطابع المختلف لكل واحد من المجالات وفقاً لموقعه النسبي ودوره في النسق الوطني، وفي مستوى نماذج الاستيطان ـ تنويع العرض القطري الشامل.

الفصل الحادي عشر

تـوزّع استخدامـات الأرض: برنامـج المناطـق

مورد الأرض هو مكوّن مركزي في التخطيط المجالي. ولقد جرى في المرحلة الأولى للمخطط الرئيس تحليل شامل للمشاكل المرتبطة بمورد الأرض وكيفية استغلاله[١]. وأشار هذا التحليل إلى الحاجة العاجلة لكي يتمّ في التخطيط المجالي استيعاب التغييرات المتطرفة التي طرأت على توفر مورد الأرض منذ قيام الدولة وحتى اليوم. فمن دولة غنية بالأرض كان يتوجب «احتلال» و«إنقاذ» مجالاتها، تحولنا إلى واحدة من أكثر الدول كثافة في العالم الغربي المتطور[٢]. وعلى رغم ذلك، فقد أدت التغييرات في اتجاهات التطوير في العقد الأخير إلى استخدام تبذيري جداً لمورد الأرض ـ تمثل في تفضيل أنشطة تستهلك مساحات كبيرة من الأرض، وبخاصة البناء الملحق به قطع أرض في مراكز استيطان صغيرة ومبعثرة، وتحرير واسع وعشوائي للأراضي الزراعية لغايات أخرى، ودعم أسعار الأراضي. ولقد توقف اتجاه توزيع الأنشطة على المستوى الوطني نحو الأطراف النائية القليلة السكان في الشمال والجنوب، واشتدت ضائقة الأراضي بخاصة في المناطق الوسطى وفي قلب الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تؤدي الزيادة المتوقعة في السكان لعام ٢٠٢٠، وكذلك الارتفاع المتوقع في مستوى الرفاه، إلى زيادة مساحة الأرصفة المبنية في الدولة بثلاثة أضعاف[٣]. وكل هذه الأمور تقتضي تبنى سياسة ثابتة في التخطيط والتنفيذ تؤدي إلى

(١) انظر: آدام مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣).

(٢) عملياً فالمقارنة ذات الصلة للكثافة المجالية هي لإسرائيل دون منطقة النقب، وفي هذه المقارنة تعتبر إسرائيل الدولة الأكثر كثافة من بين دول العالم الغربي: أكثر من ضعف ونصف عن كثافة هولندا واليابان، اللتين تعتبران كثيفتين للغاية، انظر: آدام مازور ويونا برغور، «سمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية ـ مقارنات دولية: دول OECD واسرائيل،» (حزيران/ يونيو ١٩٩٣)، وآدام مازور، يونا برغور وتامي تروب، «اسرائيل في مسار الدول المتطورة،» (١٩٩٦).

(٣) لوصف الطريقة التي تم بموجبها تقدير الزيادة على المساحات المرصوفة، انظر: مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣).

استغلال أكثر نجاعة لمورد الأرض والى استخدام حذر لمخزون التطوير الاحتياطي استناداً إلى مبادئ التطوير الثابت[٤]. ودون الإصرار المطلوب بانتهاج هذه السياسة الخاصة بالأرض، فمن المتوقع تدمير القيم البانورامية والطبيعية، وانهيار منظومات البنية التحتية ونوعية البيئة، ومساس شديد بجودة الحياة وبالبنى الاقتصادية، ليس فقط بالنسبة إلى الأجيال المقبلة، وإنما أيضاً في هذا الجيل.

إن مكوّنات سياسة الحفاظ على مورد الأرض واستغلاله الناجع متداخلة جزئياً بمبادئ تنظيم المجال الوطني التي عرضت في الفصول ٤ وحتى ٩. كما أن الانتشار السكاني الذي عرض في الفصل ١٠ هو أحد الوسائل الرائدة في توجيه التطوير نحو نماذج استيطان اقتصادية ولتوزيعه الناجع في المجال الوطني، مع أخذ في عين الاعتبار الجانب القيمي لمورد الأرض، ومدى وفرته أو قدرته. وسنعرض في هذا الفصل الانعكاسات المنهجية لمبادئ التخطيط والانتشار السكاني التي عرضت في الفصول السابقة، كما سنبيّن المبادئ التوجيهية وفرضيات التخطيط التي استخدمت في احتساب المناطق لاستخدامات الأرض المختلفة. والمقتضيات القسرية على صعيد الأرض تعي أنه في المخطط الرئيس مثلما هو الأمر في كل تخطيط مجالي آخر لا يكفي عرض نسق الطلبات على مساحات الأرض، بل ينبغي طرحه بالمقارنة مع تحليل العرض بالنسبة إلى مساحات الأرض المتوفرة للتطوير ــ المخزون الاحتياطي. وتشتق السياسة الخاصة بالأرض العلاقة النسبية بين الطلبات من جهة، والعرض من جهة أخرى. وإزاء ذلك، تمّ إعداد موضوع انتشار الأنشطة وميزان الأراضي من خلال عملية تفاعل متبادل ومتوازن على الرغم من عرضه المتعاقب في الفصل العاشر، وفي هذا الفصل.

وبعد عرض توزع استخدامات الأرض في عام ١٩٩٤ كنقطة انطلاق للمخطط (البند ١١-١)، سنبدأ الفصل بعرض المبادئ المنهجية لتقييم الطلبات على الأراضي لمراكز الاستيطان لعام ٢٠٢٠ (البند ١١-٢). وفي هذا الإطار، سنعرض ثلاث معضلات: مدى استيعاب السكان في النسائج القائمة، كثافة تطوير النسائج الجديدة (في ثلاثة بدائل) ومعاملات التطبيق في تخصيص مساحات للتطوير. وسنواصل بعرض المبادئ الموجّهة لتقدير الطلب على مساحات العمالة والمنشآت السكانية (البند ١١-٣). وبعد عرض الطلب على المساحات المبيّنة، سنفحص سوق قرض مساحات الأرض، كما سنحلل العلاقة بين المخزون الاحتياطي من الأراضي للتطوير وبين

(٤) انظر: عيران بايتلسون: «مشاكل بيئية،» (١٩٩٦)، و«مبادئ لسياسة التطوير،» (١٩٩٦)، وموطي كبلان، «سياسة التطوير،» (١٩٩٦).

الجوانب القيمية للمساحات المفتوحة (البند ١١-٤). وأخيراً، سنعرض صورة الغاية المنشودة لتوزع استخدامات الأرض في عام ٢٠٢٠ ـ برنامج المناطق، كما سنفحص الطلب على الأرض في مقابل العرض (البند ١١-٥) وسننهي الفصل بإجمال المبادئ الخاصة بالحفاظ على مورد الأرض (البند ١١-٦).

١١-١ توزع استخدامات الأرض ١٩٩٤ : نقطة الانطلاق

أحد الأوجه البارزة للكثافة في إسرائيل يتمثل في العلاقة النسبية بين المناطق المبنية والمفتوحة التي تؤثر في الصورة المجالية للدولة. وتدلّ النسبة العالية للمناطق المبنية، وبخاصة على طفح مجالي، على أنه قد يمسّ بنوعية البيئة وبالموارد الطبيعية، كما قد يعرّض للخطر وجود المحميات الطبيعية والبانورامية، ويضع صعوبات أمام عمل وأداء منظومة البنية التحتية والمواصلات. ويعرض الجدول رقم (١١) (ص ٢٧١ من هذا الكتاب) توزع استخدامات الأرض في عام ١٩٩٤، وتغطي أراضي مراكز الاستيطان نحو ـ ٥ بالمئة من مساحة إسرائيل[٥]. وفي المجالات المدينية، فإن المساحة التي تغطيها المراكز الاستيطانية تصل إلى نحو ١٨ بالمئة، وفي المجال المديني المركزي تغطي المساحات المبينة في مراكز الاستيطان نحو ربع مساحة المجال (٢٤ بالمئة). وفي المجالات الوسطية، فإن المساحة التي تغطيها مراكز الاستيطان أكثر انخفاضاً: نحو ـ ٧ بالمئة، وفي المجالات المفتوحة نحو ـ ١ بالمئة فقط. ويصل المجموع الكلي للمساحة المبنية التي تشمل، إضافة إلى مساحة المراكز الاستيطانية، مساحات أماكن العمل بين المدن، ومنشآت البنى التحتية، ومنشآت الجيش الإسرائيلي، إلى نحو ـ ٨ بالمئة من مساحة أراضي الدولة. وتتركز أراضي المنشآت وأماكن العمل بالأساس في المجالات المفتوحة وفي المجالات الوسطية، ولا تزيد بقدر ملحوظ على المساحة المغطاة في المجالات المدينية.

إن نصف مساحة الدولة مخصص لأن يكون مناطق مفتوحة بطبيعتها، وتشمل المحميات الطبيعية والبانورامية، ومناطق الأحراج والغابات، وفقاً للمخطط الهيكلي القطري الرقم ٨ والمخطط الهيكلي القطري الرقم ٢٢ (نحو ـ ٢٤ بالمئة)، وكذلك مناطق التدريب العسكري الخاصة بالجيش الإسرائيلي (نحو ـ ٢٧ بالمئة). كما أن ثلاثة

---

(٥) «أراضي مراكز الاستيطان» هي المساحات المتواصلة المطورة في المراكز الاستيطانية. والمساحات الواسعة غير المستخدمة للبناء ليست مشمولة بهذا الرقم. ولذا، فإن مساحات المراكز الاستيطانية لا تشمل بالضرورة كامل مساحة اختصاصها البلدي، وتشمل المساحات المبنية أراضي الطرق والسكك الحديدية المارة في نطاق المساحة المبنية في مراكز الاستيطان. وبالمقارنة، ففي احتساب المناطق المفتوحة والمخزون الاحتياطي من الأرض للتطوير، تحتسب مساحة الطرق والسكك الحديدية بين المدن التي تمر في نطاق تلك المناطق.

أرباع المناطق المفتوحة المخصصة مركزة في المجال المفتوح الجنوبي.

وتمّ تحديد المناطق الخالية التي تحتوي في داخلها المخزون الاحتياطي للأرض المخصصة للتطوير على أنها مجموع المناطق التي بقيت بعد خصم «المناطق المبنية» و«المناطق المفتوحة المخصصة للتطوير»، وتصل جميعها إلى نحو ـ ٤١ بالمئة من مساحة أراضي الدولة. وينبغي التنويه، كما سيتم التوضيح لاحقاً، بأنّ هذا لا يعني أنه يمكن بناء كل المناطق المحددة في هذه المرحلة على أنها مناطق خالية ـ مخزون احتياطي للأرض. وهذا يتمثل بالأساس إزاء الناحية القيمية لأجزاء بارزة من هذه المناطق، وإزاء الاستخدامات الإضافية التي تحتويها. وتشمل المناطق «الخالية» جميع المناطق الزراعية، وكذلك مناطق الطرق الواقعة داخلها. كما تشمل هذه المناطق أيضاً مساحات أخرى مخصصة للتطوير خارج مخزون المعطيات الموجود تحت أيدينا، على غرار المحميات الطبيعية والبانورامية المخططة ومناطق المناجم والمقالع التي حدّدت في المخططات الهيكلية اللوائية. ويتركّز نحو نصف المخزون الاحتياطي للأرض في المجالات المفتوحة، كما أن نحو -٢٠ بالمئة مركز في المجالات الوسطية، ونحو ـ ٣٠ بالمئة مركز في المجالات المدينية. وفي جميع المجالات، فالمخزون الاحتياطي للأرض هو أكثر من نصف مساحة المجال (باستثناء المجال المفتوح الجنوبي)[٦]. ويتميز المجال المديني الجنوبي بنسبة عالية من المخزون الاحتياطي للتطوير (نحو -٧١ بالمئة في مقابل نحو ـ ٥٥-٦٤ بالمئة في المجالات الأخرى الكائنة شماله.

١١-٢ الطلب على أراض لمراكز الاستيطان: مبادئ توجيهية

هناك عاملان مركزيان يمليان الحاجة إلى إضافة مساحات من الأرض إلى مراكز الاستيطان: النمو السكاني المتوقع، والارتفاع المتوقع في مستوى الرفاه. فالمتوقع أن يزداد عدد سكان إسرائيل من نحو ـ ٥,٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٤ إلى نحو ـ ٨,١ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، وذلك بمعدل زيادة يبلغ ١,٤٨ في المئة سنوياً، أي إضافة نحو ـ ٢,٦ مليون نسمة، ستوجب بحكم طبيعة الأمور توسيعاً ملحوظاً لأراضي مراكز الاستيطان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن يطرأ ارتفاع على مستوى الرفاه (انظر الجدول رقم (١٢)، ص ٢٧٤ من هذا الكتاب)[٧]. واستناداً إلى

(٦) بالنسبة إلى هذا الجانب يعتبر المجال المفتوح الجنوبي مجالاً متميزاً جداً. وهو يغطي نحو نصف مساحة الدولة، وهو فقير جداً في الأنشطة المكثفة. وتغطي المساحات الخالية نحو ـ ٢٠ بالمئة من مساحته.

(٧) اعتبر الارتفاع في رفاهية السكن نتاجاً للارتفاع في مستوى الحياة (يقاس بالناتج المحلي الخام للفرد) ومن خلال ارتباطه بالتغييرات في حجم المرفق المنزلي. للوقوف على منهجية تقدير معاملات الرفاه السكني. انظر: امنون فرانكل وليسّا طنجي، «الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين ـ مبادىء =

تقديرات الارتفاع في حجم السكان، وفي رفاه السكن، فإن المساحات المرصوفة للمساكن في عام ٢٠٢٠ سوف تضاعف نفسها. وبالإضافة إلى الارتفاع في الرفاه السكني، فمن المتوقع حصول ارتفاع في اتساع مساحات العمالة للعامل، سيتأثر كثيراً بمستويات الاتصالات المحوسبة والأجهزة الآلية، كما أنه من المتوقع حصول زيادة بارزة في مساحات الأماكن العامة المختلفة، أي المراكز الثقافية ومراكز التسلية واللهو في النسائج المبنية. وبصورة إجمالية، تشير التقديرات إلى أنه من المتوقع ازدياد نطاق مساحات البناء في مراكز الاستيطان بنحو ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة[٨].

إن مضاعفة المساحات المرصوفة بثلاثة أضعاف حتى عام ٢٠٢٠ تقتضي سياسة حازمة لتقليص نطاق الأراضي اللازمة لاستيعاب إضافة البناء هذه. ولنجاح سياسة الحفاظ على مورد الأرض، فقد دمجت في برنامج الطلبات أوجه تخطيطية معيارية وإيجابية. وترسم الأوجه المعيارية المبادئ المطلوبة، وقد أعد العمل لتنظيم التطوير في المجال. أما الأوجه الإيجابية، فتصف الممكن في إطار قواعد السلوك المعروفة لنا من الماضي وحتى يومنا هذا. وهدف المخطط هو دمج الاتجاهات المعروفة باقتصادها في استخدام الأرض مع خطوط سياسة معيارية ستدفع في اتجاه زيادة النجاعة.

وفي المرحلة الثانية من المشروع، تمّ تطوير نموذج لاحتساب الطلب على أراضي المراكز الاستيطانية، وبموجبه تمّ فحص البدائل المجالية المعيارية[٩]. ومن أجل تقييم برنامج المناطق الخاص بالمخطط الرئيس، تمّ تلطيف قدرة النموذج على التنبؤ. فقد لقم هذا النموذج بمعطيات منقحة وحديثة من عام ١٩٩٤[١٠]، كذلك تمت ملاءمة النموذج مع تقييم مساحات المراكز الاستيطانية من خلال تقسيمها إلى ثلاث فئات من الأراضي: مساحات المراكز الاستيطانية القائمة، ومساحات الأراضي المخصصة لمراكز الاستيطان في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١، ومساحات الأرض اللازمة كإضافة إلى مساحات المراكز الاستيطانية (إضافة إلى المناطق المخصصة في المخطط

= برامجية مجالية في المخطط الرئيس،» (١٩٩٦)، وأمنون فرانكل، «نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠،» (نيسان/ أبريل ١٩٩٤). وللمقارنة بالدول المتطورة، انظر: مازور، برغور وتروب، «اسرائيل في مسار الدول المتطورة».

(٨) أي أنه وعلى وجه العموم، فمن بين كل ثلاثة أمتار مربعة تبنى في عام ٢٠٢٠ سيتم بناء اثنين بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٢٠. انظر: مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي».

(٩) من أجل وصف البدائل وعملية التقييم الإجمالية. انظر: فرانكل، «نموذج توقع لمساحات الأرض في عام ٢٠٢٠،» و آدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧).

(١٠) انظر: عملية إعداد المعطيات التي قدمت في الفصل ١٠، البند (١٠-١) من هذا الكتاب.

الهيكلي القطري الرقم ٣١). وفي فئة الأراضي الأخيرة، يمكن تحديد نطاق الطلب على مزيد من الأراضي فقط، دون أن يكون ممكناً في المخطط الرئيس تحديد موقعها الخاص في المجال. وبالإضافة إلى ذلك، تمت عملية إعادة فحص للمتغيرات التخطيطية المطبقة في أثناء تفعيل النموذج لاحتساب مساحة مراكز الاستيطان. وسنبيّن في ما يلي متغيرات القرار التي وجهت طاقم المخطط الرئيس في عملية احتساب الطلب على مساحات أرض لمراكز الاستيطان. وتنقسم هذه المتغيرات إلى ثلاثة مواضيع:

١ ـ استيعاب السكان في مناطق مراكز الاستيطان القائمة.

٢ ـ الكثافة الشاملة لمراكز الاستيطان.

٣ ـ معاملات التحقق في تخصيص المناطق في المخططات.

١١-٢-١ مدى استيعاب السكان في النسائج القائمة

إن استيعاب السكان في النسائج القائمة ليس ثابتاً. ويجب توقع تغييرات في نطاقه نابعة من عمليتين متعارضتين. والعملية الأكثر بروزاً تتمثل في مغادرة السكان واستيطانهم في نسائج سكنية جديدة. وهذه المغادرة تنبع من ارتفاع في مستوى الرفاه (انظر الجدول رقم (١٢)، ص ٢٧٤ من هذا الكتاب، والبحث الوارد سابقاً). ومع ارتفاع الرفاه، سيكون بمقدور مساحات البناء القائمة اليوم في مراكز الاستيطان أن تخدم فقط كمية أقل من السكان والأنشطة في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، وفي حال ازدياد كثافة البناء في النسائج القائمة، وأضيف إليها مساحات للبناء، فعندها يمكن توقع انكماش عملية خروج السكان إلى النسائج الجديدة. وتعمل عملية تكثيف استغلال الأرض في النسائج القائمة على زيادة استيعاب السكان، وتكبح بمدى ما الهبوط في استيعاب السكان النابع من الارتفاع في مستوى الرفاه.

إن رفع مستوى كثافة النسائج المبنية يمكن إحرازه بطرق عدة: هدم النسائج القديمة وإعادة بنائها من جديد بكثافة أعلى، وزيادة حقوق التطوير في النسائج القائمة، والتشجيع على تطبيق هذه الحقوق والبناء في فراغات وفي مساحات أرض غير مستغلة داخل النسائج القائمة. ووفقاً للتقديرات، يوجد في النسائج القائمة طاقة كامنة لإضافة مساحات بناء على نطاق يتراوح ما بين ٣٠ بالمئة ـ ٥٠ بالمئة من القائم اليوم. ومع ذلك، فقد أثبتت التجربة أن عملية تحقيق هذه الطاقة الكامنة طويلة وتصطدم بصعوبات. لذا، فإن استغلالها حتى عام ٢٠٢٠ يقدر بنحو ١٠ بالمئة ـ ٢٠ بالمئة، أي اضافة نحو ـ ٥ بالمئة ـ ١٠ بالمئة إلى مساحات البناء في النسائج القائمة.

وينبغي التنويه بأن هذا التقييم يتم من أجل التقدير بشكل حذر لإجمالي مساحات المراكز الاستيطانية التي ستكون مطلوبة في عام ٢٠٢٠، ولكنه غير مفهوم تلقائياً، ويقتضي اتخاذ وسائل سياسية موجهة لتحقيقه. ومع ذلك، وعلى خلفية ضائقة الأراضي بشكل عام، وضائقة المناطق المفتوحة بشكل خاص، فإن الواجب يقضي باستثمار جهود خاصة لا تكلّ في مداميك التخطيط المفصّلة من أجل زيادة نسبة استغلال الطاقة الكامنة للتطوير في النسائج القائمة.

إن الطاقة الكامنة لإضافات بناء في النسائج القائمة تتغيّر من نموذج استيطان إلى آخر، كما أنها مرتبطة بكثافة النسائج المبنية وبسماتها المميزة. وهناك تفاوتات بارزة في نطاق الطاقة الكامنة وفي المقدرة على تحقيقها بين مراكز الاستيطان اليهودية وغير اليهودية. ففي نسائج البناء الخاصة بالسكان العرب في نماذج الاستيطان البلدية الصغيرة والمتوسطة (نموذج الاستيطان ٣، ٤) قدرنا زيادة تعادل ٢٥ بالمئة في مساحات البناء في مقابل ٥ بالمئة في نسائج البناء الخاصة بالسكان اليهود في هذه النماذج. وفي جميع مراكز الاستيطان القروية (نموذج الاستيطان ٥) فقد قدرنا زيادة تعادل ٥٠ بالمئة لمساحات البناء في جميع المراكز البلدية (نموذج الاستيطان ٢) في مقابل ـ ١٠ بالمئة، وفي المراكز المتروبولينية في المجالات المدينية (نموذج الاستيطان ١) في مقابل ـ ١٥ بالمئة[١١].

١١-٢-٢ الكثافة الشاملة لمراكز الاستيطان

الاستغلال المكثف لأراضي مراكز الاستيطان هو إحدى الوسائل المركزية للتوفير في مورد الأرض. ويشير تحليل مورد الأرض إلى اتجاهين يؤثران في كثافة مراكز الاستيطان: **الأول** مرتبط بكثافة المجال الذي تقع فيه المراكز الاستيطانية، و**الثاني** مرتبط بحجم تلك المراكز[١٢].

العلاقة بين الكثافة المجالية وكثافة مراكز الاستيطان

في المناطق ذات الاكتظاظ المجالي الأعلى، تبيّن أن كثافة التطوير لمراكز الاستيطان كانت هي أيضاً أعلى من المناطق الضئيلة السكان. وهذا المبدأ كان من بين

(١١) لبيان مبادئ تحديد هذه التقديرات، انظر: فرانكل وطنجي، «الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين ـ مبادىء براجمية مجالية في المخطط الرئيس». لقد أظهرت عملية الحساب المفصلة المتعلقة بارتفاع مستوى الرفاه في مقابل عملية التكثيف والتجدد البلدي أن استيعاب السكان في النسائج القائمة في العام ٢٠٢٠ سوف يتراوح ما بين ٧٠ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة من استيعاب السكان في مراكز الاستيطان في العام ١٩٩٤.

(١٢) انظر: مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي».

المعايير لتفضيل مبدأ «التوزيع المركز» الذي يهدف إلى المحافظة على الاكتظاظ المجالي الأعلى الذي عُثر عليه في المجالات المدينية[١٣]. ويهدف مبدأ «التوزيع المركز» إلى منع انزلاق السكان والأنشطة بكثافة مجالية منخفضة إلى الحلقات الخارجية للمتروبولين (وفقاً لاتجاه «الأعمال كالمعتاد»)[١٤]. والمجالات المدينية التي تمّت المحافظة فيها على مركزة للسكان، تسهم في زيادة الاكتظاظ البلدي، بالإضافة إلى مزايا مرافقة أخرى، مثل الاستغلال الأنجع للبنى التحتية وضمان مستوى عال من الخدمات، بما في ذلك المواصلات العامة.

العلاقة بين حجم مراكز الاستيطان واكتظاظها

كلما كان المركز الاستيطاني أكبر، كان نموذج التطوير أكثر نجاعة وكمية مساحة الأرض للساكن أكثر انخفاضاً مقارنة بمراكز الاستيطان الصغيرة. وتمّ استيعاب هذا المبدأ في التخطيط لعدد من الطرق المتوازية كوسيلة للتوفير في مورد الأرض. وتمّ توجيه الانتشار السكاني المقترح لرفع مستوى التمدين، ومنحت فيه الأولوية لمراكز الاستيطان الأكبر في نماذج استيطان المراكز المتروبولينية والمراكز البلدية (نموذج الاستيطان ١، ٢)[١٥]. إضافة إلى ذلك، فإن تحديد المراكز البلدية كأحزمة استيطان مترابطة ومجموعات استيطانية موحّدة يخدم مبدأ زيادة مراكز الاستيطان والتوفير في الأرض[١٦]. وإذا ما واصل عدد من مراكز الاستيطان الصغيرة والمحاذية بالتطور كل واحد على انفراد وفقاً للقواعد المميزة لمراكز الاستيطان الصغيرة (اكتظاظ منخفض)، فإن استهلاك الإضافي من الأرض سيكون عالياً، وسوف تتوحد مراكز الاستيطان الصغيرة في نهاية العملية مشكّلة امتداداً كبيراً مبنياً بكثافات منخفضة. وفي المقابل، فإن رؤية المستقبل تسمح مسبقاً بتحديد هذه المراكز الاستيطانية كأحزمة مترابطة تحتّم التعاون والتفكير التخطيطي الشامل. وبهذه الطريقة تكون نقطة الانطلاق هي مركز كبير لمراكز استيطانية يشجع على التطوير بكثافات

---

(١٣) انظر: الفصل ١٠، البند (١٠-٢)؛ الجدول رقم (٥)، والرسم البياني رقم (١٠)، ص ٢٦٣، و٣٠٨ على التوالي من هذا الكتاب.

(١٤) انظروا الفصل ٤، البند (٤-١-٢)، والخريطة رقم (٣)، ص ٣١٧ على التوالي من هذا الكتاب.

(١٥) انظر الفصل ١٠ البند (١٠-٤)؛ الخريطة رقم (٢٨)، ص ٣٤٢، والجدولان رقما (٧) و(٨)، ص ٢٦٥ و٢٦٧ على التوالي من هذا الكتاب.

(١٦) لتفصيل الكيفية التي تم بواسطتها تحديد المجموعات الاستيطانية الموحدة وأحزمة الاستيطان المترابطة، انظر: الفصل ١٠، البند (١٠-١) من هذا الكتاب. ولتفصيل لائحة مراكز الاستيطان، والمجموعات الاستيطانية الموحدة وأحزمة الاستيطان المترابطة، انظر: الملحق «ب»، ص ٢٣٥ من هذا الكتاب.

أعلى. وبالإضافة إلى ذلك، تسمح الأحزمة المترابطة بتصميم مخطط ومسبق للمناطق المفتوحة «المحبوسة» بين المراكز الاستيطانية في الحزام المترابط[١٧].

إن مقاربة «المحافظة والتكثيف» المفضلة للتطوير على امتداد المحاور[١٨] تستغل المناطق الواقعة بين عدد من مراكز الاستيطان، وتوجه التطوير بطريقة تكتل عدد من النقاط المبعثرة في نسيج مبنيّ أكبر. وبذلك، فإن هذه المقاربة تشجع التطوير بكثافات أعلى. والمقاربات الوسطية (المرحلية) لتطوير نسائج مبنية على امتداد المحاور تستغل أيضاً العلاقة بين حجم المركز الاستيطاني وبين النجاعة في استغلال الأرض. وهكذا، فإن ربط الطلب على أراض إضافية لمراكز الاستيطان البلدية القائمة وفقاً لما هو مقترح في مقاربة «الانزلاق المراقب»، يضمن تنفيذ عمليات البناء الإضافية وفقاً لاكتظاظات بلدية عالية نسبياً. وأكثر من ذلك، فمع توسيع المركز الاستيطاني سيكون بالإمكان توقع رفع اكتظاظه الشامل، واشترطت إضافة نقطة استيطان جديدة مرتبطة بمحور حركة وفقاً لمقاربة «الانزلاق بالقفزات»، وذلك بأن يكون المركز الاستيطاني كبيراً ومكتظاً بما فيه الكفاية وفقاً لأحد نماذج الاستيطان البلدية (نموذج الاستيطان ٢، ٣، ٤). وهدف هذه المقاربات الخاصة بتطوير مراكز الاستيطان على امتداد المحاور هو منع تجزئة الطلبات على عدد كبير من مراكز الاستيطان القروية التي بنيت بكثافات منخفضة وفقاً لخيار التقصير الخاص بـ«التطوير الزاحف». وإضافة إلى كون التطوير الزاحف تبذيرياً في استهلاك الأرض، فإنه يقتضي إضافة بنى تحتية متجزئة في المجال القروي.

وهناك مزايا كثيرة لزيادة كثافة التطوير إلى جانب التوفير في الأرض. ويوجد لتطوير مراكز استيطانية كبيرة نسبياً، وفي قالب مكتظ نسبياً مزايا في النطاق الاجتماعي (توفير الاحتياجات المتميزة لفئات فرعية من السكان)[١٩]، وفي نطاق منظومات البنية التحتية والمواصلات (تشجيع استخدام وسائل مواصلات بديلة من المركبات الخصوصية)[٢٠]، وفي نطاق الخدمات وعرض العمالات. ومع ذلك، فإننا نؤكد بأن مزايا الحجم والكثافة هي مزايا محدودة. ولقد تبنّى المخطط الرئيس حداً أقصى للكثافة البلدية المستقبلية الشاملة (عشرة آلاف نسمة للكيلومتر المربع)، وهو موازٍ للكثافة البلدية المعيارية التي انتهجت في مخططات مدينة تل أبيب. وأمّا الكثافات

(١٧) هذه المبادئ تسري بالطبع على المجموعات الموحدة والأحزمة المترابطة الاستيطانية على حد سواء. فقد تشكل في مجموعات الاستيطان في نقطة الانطلاق (١٩٩٤) امتداد مبني وحّد مراكز الاستيطان.

(١٨) انظر: البحث في الفصل ٧، البند (٧-٣-٤)، والرسم البياني رقم (٧)، ص ٣٠٥ من هذا الكتاب.

(١٩) انظر: تشيرتشمن، «مجموعات فرعية،» (١٩٩٤).

(٢٠) انظر: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية،» (١٩٩٦).

المتطرفة التي تماثل نموذج «هونغ كونغ»، فتقتضي ثمناً أعلى بمصطلحات المجتمع والبيئة والمواصلات[٢١].

إن الكثافة هي «البعد الثالث» ـ بعد الارتفاع الذي يضاف إلى الانتشار الثنائي الأبعاد لبرنامج المناطق. هذا، ويمكن قياس كثافة التطوير بعدد من الأشكال. وفي عملية احتساب الطلب على مساحات إضافية لمراكز الاستيطان، كان متغيّر القرار الرائد هو الكثافة البلدية الإجمالية، وقد قيست بالعدد المتوسط للأنفس لكل كيلومتر مربع متوسط لكل مركز استيطان، ولكل مجموعة أو حزام استيطاني، وتمّت ترجمت هذه الكثافة لاحقاً إلى مقاييس الكثافة الأخرى.

هذا، ولقد استخدمت الكثافات المتوسطة أساساً لاحتساب الطلبات، وهي لا تمثل بالضرورة الصورة الظاهرة لملامح التطوير في النسائج المبنية في المدينة، بل على العكس، حيث إن أحد المبادئ الرائدة في المخطط الرئيس هو التطلع نحو التنويع المجالي على جميع المستويات بما في ذلك تطوير النسيج المبني البلدي. وهناك توصية بالتقليل من نماذج التطوير ذات التجانس العالي وتشجيع التطوير غير المتجانس للمراكز الاستيطانية الذي يدمج عدداً كبيراً من النماذج بكثافات مختلفة[٢٢]. وكل واحدة من كثافات الغاية المنشودة المعيارية يشكل إجمالاً لبنية اكتظاظية متنوعة (وسوف نفصل ذلك لاحقاً).

وسنعرض في هذا البند الفرعي كثافة مراكز الاستيطان من أوجه ثلاثة:

الكثافة المعيارية للمساحة المضافة إلى أراضي مراكز الاستيطان وفقاً لنماذج الاستيطان ومجالات التخطيط

الكثافات البلدية الإجمالية التي استخدمت معياراً لاحتساب الطلب على المساحة المضافة إلى أراضي مراكز الاستيطان في ثلاثة بدائل «استمرار الاتجاهات»، «التكثيف المراقب» «التكثيف المتزايد».

تركيز مقاييس الكثافة وفقاً لنماذج مختارة

المدلول الشامل لقيم الكثافات البلدية الإجمالية وترجمتها إلى مقاييس كثافة إضافية.

---

(٢١) انظر: يهودا غور، «المواصلات في مدن إسرائيل في مطلع سنوات الألفين: اتجاهات ودرجات الحرية،» (١٩٩٦).

(٢٢) انظر: تشيرتشمن، «مجموعات فرعية».

تجزئة الكثافات البلدية المتوسطة (الإجمالية) إلى نماذج بناء فرعية

عرض الطريقة التي يمكن بواسطتها تجزئة الكثافات البلدية المتوسطة إلى كثافات فرعية تعبّر عن نسائج بناء بكثافات مختلفة.

١ - **الكثافة المعيارية وفقاً لنماذج مراكز الاستيطان ومجالات التخطيط**: الجدول رقم (١٣) يعرض تجزؤ الكثافات (الإجمالي بلدياً) في مراكز الاستيطان وفقاً لنماذج الاستيطان وللتقسيم إلى مجالات تخطيط. وهذه الكثافات تتطرق إلى المعايير المطلوبة لتطوير المساحات المضافة إلى أراضي مراكز الاستيطان. ويعرض الجدول رقم (١٣ أ) (ص ٢٧٤ من هذا الكتاب) كثافات مراكز الاستيطان (دورة إلى آلاف) جرى احتسابها من معطيات مساحة كل مراكز الاستيطان والسكان في عام ١٩٩٤. وتشكل كثافات مراكز الاستيطان في نقاط الانطلاق المحددة بعدد السكان للكيلومتر المربع أساساً لتحديد الكثافات المعيارية. وهذه الكثافات هي البديل الأول الأدنى لـِ «استمرار الاتجاهات» الذي يسري على المساحات المضافة إلى المراكز الاستيطانية[٢٣]. ومع ذلك، فحتى هذا البديل أيضاً يقتضي البناء بمستوى كثافة أعلى بـ - ٥٠ بالمئة عن المألوف اليوم (قياس بالمساحة المبنية المرصوفة بالنسبة إلى مساحة الأرض). ويعرض الجدول رقم (١٣ ب) (ص ٢٧٥ من هذا الكتاب) الكثافات الموصى بها في البديل (ب) الذي يمثل «التكثيف المراقب». وفي هذا البديل، رفعت كثافات النماذج البلدية وفقاً للكثافة المجالية، وتقررت كثافة دنيا للمركز الاستيطاني هي ثلاثة آلاف نسمة للكيلومتر المربع بالنسبة إلى المساحات التي أضيفت إلى أراضي مراكز الاستيطان القروية. ويعرض الجدول رقم (١٣ ج) (ص ٢٧٥ من هذا الكتاب) القيم المعيارية في البديل (ج) الخاص بـ «التكثيف المتزايد». هذا البديل يعاظم الكثافة في نماذج مراكز الاستيطان البلدية إلى حدّ القيمة الحدودية العليا التي قدّرنا إمكان تحقيقها.

إن الانتقال من الكثافات البلدية المتوسطة التي تميّز مراكز الاستيطان اليوم إلى الكثافات المعيارية المتوسطة والمخصصة لزيادة مساحات المراكز الاستيطانية حتى عام ٢٠٢٠ هو انتقال تدريجي. وعلى رغم أنه من وجهة نظر النقص في مورد الأرض كان المطلوب تبنّي المعايير المقترحة فوراً، إلا أنه من الصعب الافتراض بأن مثل هذه العملية قابلة للتطبيق. ولذا ينبغي التطلع إلى انتقال تدريجي، ولكن سريع، إلى

---

(٢٣) هذه الكثافات تسري على مجمل الإضافة اللازمة لأراضي مراكز الاستيطان بما في ذلك المساحات المخصصة لذلك في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١.

الكثافات البلدية الموصى بها[٢٤]. وتمثل الكثافة المعيارية متوسط كثافة التطوير في الأعوام ١٩٩٤-٢٠٢٠. وفي إطار التنوع الداخلي في بنية نماذج البناء في كل مركز استيطاني، سيكون بالإمكان إحراز هذه الغايات في نطاق الكثافة البلدية.

ويعرض الجدول رقم (١٤) (ص ٢٧٦ من هذا الكتاب) والرسم البياني رقم (١١) (ص ٣٠٩ من هذا الكتاب) تجزؤ السكان وفقاً لاكتظاظ مراكز الاستيطان في نقطة الانطلاق في عام ١٩٩٤، ووفقاً لكل واحد من البدائل، وكذلك مساحة المراكز الاستيطانية التي اشتقت من هذا التجزؤ. ونؤكد بأن هذه البدائل تتطرق إلى انتشار سكاني موحّد حسبما عرض في الفصل العاشر السابق. واستناداً إلى بديل «استمرار الاتجاهات»، فإن «مراكز الاستيطان» ستضاعف نفسها تقريباً. وستتطلب زيادة تقدر بنحو تسعمائة كيلومتر مربع إلى مساحة تبلغ نحو ألف ومائة وخمسين كيلومتراً مربعاً. وسيؤدي تبنّي بديل «التكثيف المراقب» إلى توفير بارز في مساحة مراكز الاستيطان، بحيث ستكون هناك حاجة إلى نحو ستمائة وسبعين كيلومتراً مربعاً فقط (توفير بنحو الربع من إضافة الأرض المطلوبة في بديل «استمرار الاتجاهات»). وفي بديل الحدّ الأقصى المتمثل بالتكثيف المتزايد، سيكون بالإمكان تقليص الطلب على الأرض بنحو ستين كيلومتراً مربعاً أخرى. وفي البند (١١-٥) التالي سنحلل الميزان الأرضي في كل واحد من المجالات وفقاً لهذه البدائل، وعلى قاعدة العلاقة النسبية بين العرض والطلب سوف نشير إلى السياسة المقترحة.

٢- تركيز مقاييس الكثافة وفقاً لنماذج مختارة في كثافة بلدية اجمالية: في الجدول رقم (١٥) (ص ٢٧٧ من هذا الكتاب) تمّ تركيز مقاييس كثافة وفقاً لثلاثة نماذج من الكثافة البلدية الإجمالية. وتمثل هذه النماذج الكثافة البلدية الأعلى الموصى بها، والكثافة الأدنى الموصى بها، والكثافة المتوسطة. وبالإمكان إكمال هذا الجدول لكل واحدة من الكثافات الموصى بها في الجدول رقم (١٣) (ص ٢٧٤ من هذا الكتاب). كذلك بالإمكان تحديث القياسات التي استخدمت في هذا الجدول وفق المعطيات المتميزة لكل مركز استيطاني. ويتوجب التأكيد أيضاً على أن مقاييس الكثافة المتأتية من هذا التحليل هي متوسطة وتتطرق إلى المجال البلدي الشامل. ويعرض هذا الجدول ويجسّد الانعكاسات المجالية البلدية المتعلقة بغايات الكثافة المعيارية المنشودة.

٣- تجزئة الكثافة البلدية المتوسطة (الكثافة الإجمالية) إلى نماذج بناء فرعية: إن تحديد غاية منشودة شاملة لكثافة المركز الاستيطاني لا يعني تطويراً متجانساً لنماذج

---

(٢٤) هذا الاتجاه ملائم للنمو التدريجي في عدد سكان المراكز الاستيطانية، وفي الكثافة المجالية وفي الضائقة في مساحات الأراضي والمخزون الاحتياطي للأرض.

البناء في المركز الاستيطاني وفقاً لهذه الكثافة. ويمكن في كل مركز استيطاني ملاءمة تركيبة نماذج البناء ومساحات البناء مع السمات البيئية المميزة وفقاً لتفضيل السكان، ووفقاً لاعتبارات اقتصادية وغيرها. هذا ويعرض الرسم البياني رقم (١٢ أ) (ص ٣١٠ من هذا الكتاب) مثالاً لإمكان مبدئي واحد لتجزئة البناء في المراكز الاستيطانية إلى ثلاثة نماذج بناء فرعية: **البناء الملحق به قطعة أرض** بكثافة نحو ـ ٣٠٠٠ نسمة للكيلومتر المربع الإجمالي (٣ أنفس للدونم الإجمالي البلدي)، و**البناء المشبع** بكثافة متوسطة تعادل نحو ـ ٨٠٠٠ نسمة للكيلومتر المربع الإجمالي (٨ أنفس للدونم الإجمالي البلدي)، و**البناء بكثافة عالية** تعادل نحو ـ ١٢٠٠٠ نسمة للكيلومتر المربع الإجمالي (١٢ نسمة للدونم الإجمالي البلدي)(٢٥). ويحتسب الرسم البياني رقم (١٢ ب) (ص ٣١٠ من هذا الكتاب) تجزؤ غطاء مساحات الأرض البلدية وفقاً لتركيبة النماذج المعروضة في الرسم البياني رقم (١٢ أ).

ويمثل الرسم البياني رقم (١٢) (ص ٣١٠ من هذا الكتاب) إمكاناً واحداً من ضمن إمكانات كثيرة، إلا أنه يمثل في كل واحدة من الكثافات المعيارية التنوع الكثير الذي يمكن الحصول عليه من طريق الدمج بين نماذج بناء فرعية، وعلى سبيل المثال، ففي الكثافة البلدية البالغة ٦٠٠٠ نسمة للكيلومتر المربع الإجمالي، والتي بُيّنت مقاييسها في الجدول رقم (١٥) (ص ٢٧٧ من هذا الكتاب) السابق، فإنه من الممكن أن يقطن ٢٥ بالمئة من السكان في البناء الملحق به قطع أرض، كما يقطن ٥٣ بالمئة في بناء مشبع، و٢٢ بالمئة في بناء كثيف. وبهذه التركيبة ستتم تغطية نصف مساحة المركز الاستيطاني بأبنية ملحق بها قطع أرض، كما سيتم تغطية ٤٠ بالمئة بعمليات بناء مشبع ونحو ـ ١٠ بالمئة بعمليات بناء كثيفة.

١١-٢-٣ معامِلات التحقق في تخصيص مساحات للتطوير

إن عملية تطوير مراكز الاستيطان لا تسمح بالاستنفاد الكامل لمساحة المركز الاستيطاني. وينبغي تقييم معامل تطبيق مساحات الأرض المخصصة لتطوير مراكز الاستيطان. ويوجد أمامنا نوعان من الأوضاع: مساحات عُيّنت في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١، وتمّ تحديد موقعها بشكل خاص في المجال الوطني، ومساحات

---

(٢٥) هذا التمثيل يقوم على استقطاب متناقض لنماذج البناء وتجزئة ثلث من عملية البناء المشبعة بين النموذج الكثيف ونموذج البناء المرفق به قطعة أرض. وينبغي التنويه إلى أن نموذج البناء بكثافة عالية لا يعني بالضرورة البناء بشكل عمودي وعالٍ. وتسمح تشكيلة نسائج البناء، بالبناء بهذه الكثافة بين أمور أخرى، نسيج «الكتلة البلدية الأوروبية». وفي إطار التخطيط المفصّل، ستتم ملاءمة نماذج التطوير مع مبادئ التخطيط على المستوى المحلي. انظر: راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧)، الفصل ٥.

مراكز استيطان أخرى غير مموضعة بشكل خاص في المجال. وكانت مساحات مراكز الاستيطان في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ قد خُصّصت بتخطيط شمولي على المستوى القطري. ومن المفترض أنه في تخطيط أكثر تفصيلاً في عمليات التطبيق والتنفيذ، أن يكون جزء من المناطق غير ملائم أو غير قابل للتطوير. والفرضية التي يقوم عليها المخطط هي أن ٧٠ بالمئة فقط من المساحة التي خُصّصت في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ سيتحقق لتطوير مراكز الاستيطان. ومع ذلك، فإن بقية المساحة التي خُصصت ستلحق بمخزون المناطق الخالية.

وفي مناطق مراكز الاستيطان الإضافية غير الموضعة في المجال تثور معضلة مختلفة في نطاق التحقيق. ولكي يتمّ في عام ٢٠٢٠ تخصيص مساحات كافية لاحتياجات السكان المتوقعين، يتوجب تخصيص مساحة إضافية، حيث إنه من غير الممكن في عملية التطوير تحقيق كامل الطاقة الكامنة في مساحة المركز الاستيطاني. وبكلمات أخرى، فإنه من أجل إسكان ٨,١ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، يتوجب تخصيص مساحة أخرى لنحو ـ ١٠ ملايين نسمة. وفي هذا المخطط، افترضنا أنه سيكون هناك حاجة إلى إضافة ٢٠ بالمئة إلى المساحة التي ستضاف إلى مراكز الاستيطان، والتي جرى حسابها من أجل ٨,١ مليون نسمة[٢٦].

١١-٣ الطلب على مناطق العمالة والمنشآت: مبادئ توجيهية

حتى اليوم تمّ دمج معظم مساحات الأرض التي تستخدم للأنشطة الاقتصادية العماليّة للسكان داخل أراضي المراكز الاستيطانية، وقلّة منها فقط تموضعت في المناطق الواقعة بين المناطق البلدية. والتقدير السائد هو أنه ستكون هناك حاجة في المستقبل إلى مساحات إضافية من الأرض للعمالات، ما عدا تلك التي شُملت في عملية احتساب مساحات مراكز الاستيطان. وهذا التقدير نابع من الزيادة النسبية المتوقعه في عدد المستخدمين، ومن التغييرات في توزّعهم بين فروع المرافق الاقتصادية، ومن الزيادة في مستوى رفاه العمالة، وبشكل خاص في فرع الصناعة. وتشير التوقعات إلى أنه سيتم في عام ٢٠٢٠ استخدام أكثر ٨٠ بالمئة من قوة العمل في ثلاث شعب: الصناعة، والخدمات الخاصة، والخدمات العامة. ومن بين هذه الفروع ستواصل فروع الخدمات الخاصة والعامة التركّز بشكل رئيس في مناطق المراكز

(٢٦) في المساحة الإضافية لمراكز الاستيطان غير الكائنة في المجال، لا توجد حاجة إلى إضافة معامل التحقق من الصنف الأول للانتقال من المناطق التي خصصت في التخطيط الشمولي على المستوى القطري إلى المناطق التي ستكون ملائمة في التخطيط المفصّل. وذلك لأن مساحات البرنامج تشير إلى الطلب على أراضي مراكز الاستيطان حسبما ستخصص على مستوى التخطيط المفصل.

الاستيطانية. وعلى ما يبدو، فإن المناطق الصناعية ستدفع جزئياً على الأقل (وبخاصة الصناعات التي تمتد على مساحات واسعة من الأرض) إلى خارج مراكز الاستيطان. وكأساس لتقدير الإضافة الشاملة المطلوبة لمساحات العمالة، تمّ أخذ مساحات الأرض اللازمة لفرع الصناعة(٢٧). وهذه المناطق ستبنى في قسم منها ملاصقة لمناطق المراكز الاستيطانية، كما سيقام قسم آخر في المجال الكائن بين هذه المراكز. وإن موقعها المعينّ في المجال خاضع للمبادئ التخطيطية التي عرضت في الفصول الآنفة الذكر، وسيتقرر هذا الموقع في التخطيط المناطقي المفصّل.

إن احتساب الطلب على الأراضي الصناعية يستند إلى تجزؤ المستخدمين في كل منطقة إلى فروع (مرافق) فرعية في الصناعة في عام ٢٠٢٠، والى معاملات مساحة الأرضية المرصوفة للمستخدم وفقاً لفروع الصناعة(٢٨). ولقد صُنفت الفروع الصناعية في ثلاث مجموعات، ووفقاً لمدى اتساع رقعة الأرض للعامل تحدّدت المعاملات الوسطية: ٩٠ متراً مربعاً للمستخدم، و٥٠ متراً مربعاً للمستخدم، و٢٧ متراً مربعاً للمستخدم. كما تحدّدت معاملات لنسب استغلال الأرض (نسب بناء) لهذه المجموعات وفقاً للكثافة المجالية للمجال الذي تقع فيه: -٠ بالمئة بناء للصناعات الغنية بالأرض، و٨٠ بالمئة بناء للمجموعة الوسطية، و٩٠ بالمئة ـ ١٥٠ بالمئة بناء للصناعات التي تستهلك بصورة نسبية مساحة قليلة مرصوفة للعامل. وبهذه الطريقة، تمّ احتساب صافي مساحة الأرض الإضافية اللازمة للصناعة. ولقد تحدّدت معاملات الانتقال من مساحات الأرض الصافية (Net) إلى مساحات الأرض الإجمالية (Brotto) في نطاق القيم بين مضاعف ١,٧ ومضاعف ٢ وفقاً للكثافة المجالية ولمجموعات الفروع الثلاث. ومن عملية الحساب هذه تأتّى الطلب الشامل لـ ٧٣ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الصناعية، ومن بينها ٢٣ كيلومتراً مربعاً في المنطقة الشمالية، و٣٩ كيلومتراً مربعاً في المنطقة المركزية، و١١ كيلومتراً مربعاً في المنطقة الجنوبية(٢٩).

---

(٢٧) المناطق الصناعية استخدمت لقياس مجموع الطلبات على مساحات الأرض المبنية الإضافية، فيما عدا مساحة المراكز الاستيطانية التي حسبت وفقاً للمعاملات المألوفة (انظر البند (١١-٢-٢) السابق). ومع ذلك، فبالنسبة إلى مساحة الأرض الإضافية المتأتية من عملية الحساب هذه، لا ينبغي بالضرورة أن نسب المدلول الخاص بالتخصيص المطلق للصناعة.

(٢٨) انظر: فرانكل وطنجي، «الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين ـ مبادىء برامجية مجالية في المخطط الرئيس».

(٢٩) الأراضي الصناعية المتوقعة على مستوى المناطق ترجمت إلى مجالات وفقاً لمعاملات التوزيع المجالي: ٦٠ بالمئة من المساحات للمجال المديني في كل منطقة، وفي المنطقة الجنوبية ٣٠ بالمئة للمجال الوسطي وفقط ١٠ بالمئة للمجال المفتوح، وفي المنطقة المركزية ٢٠ بالمئة لكل واحد من المجالات الوسطية، وفي المنطقة الشمالية ٢٠ بالمئة للمجال الوسطي، و٢٠ بالمئة للمجال المفتوح.

نعود ونؤكد أن تقدير هذه المساحات الإضافية يشمل المجموع الكلي لمساحات الأرض الإضافية اللازمة لمراكز الاستيطان، أي أنه يشمل أيضاً مساحات البنى التحتية والمنشآت الهندسية والمساحات اللازمة لفروع العمالة الأخرى. وهذه المساحات تنضّم إلى مساحات العمالة والمنشآت المشمولة في إطار احتساب مساحة الأراضي الإضافية اللازمة لمراكز الاستيطان. أما الغايات المنشودة الخاصة للأرض وموقعها في المجال، فسيتمّ تحديدها في التخطيط المفصّل. وينبغي التأكيد على أن نطاق الطلب على هذه الأراضي محدود مقارنة بالطلب على مساحات الأرض الإضافية لمراكز الاستيطان ــ نحو ـ ٧٣ كيلومتراً مربعاً في مقابل نحو ـ ٩١٠ إلى ٦١٠ كيلومترات مربعة (وفقاً لبدائل التكثيف).

١١-٤ عرض الأراضي

ضائقة الأراضي ونفاد مخزون احتياطي الأرض يهددان بالمس بنوعية المناطق المفتوحة بصورة مردّية لها. كذلك، فإن ضائقة الأراضي تهدد بعرقلة التطوير وبمنع النمو في جزء من المجالات في الدولة بسبب النقص في موارد الأرض للتطوير. ومن وجهتي النظر هذه، فإن الضائقة على صعيد الأرض تقتضي الفحص الدقيق للعلاقة النسبية بين الطلب المحتمل على الأراضي المبنية وبين نطاق احتياطي الأرض الخالية للتطوير ــ العرض.

ومن الوجه المتعلق بالتطوير، فإنه من المألوف جعل العلاقة النسبية بين الطلب على مساحة الأرض للبناء وبين العرض المتعلق بالمخزون الاحتياطي للأرض الخالية تقوم على نسبة واحد إلى ثلاثة، أي أنه ينبغي تحديد كيلومتر مربع واحد من مساحة مراكز الاستيطان والعمالات أو المنشآت من بين كل ثلاثة كيلومترات مربعة من المساحات الخالية (المخزون الاحتياطي). وتشمل مساحات المخزون الاحتياطي أيضاً مساحات حساسة من الناحية القيمية والبانورامية، والمساحات المنحدرة، ومجاري الأنهر، والجروف، والمساحات المستغلة زراعياً بفعالية، والمقتضيات القسرية الأخرى التي تمنع التطوير. ولذا، فإن هذه النسبة تعتبر نسبة حدودية، وبصفة خاصة في المناطق المنحدرة. وبعيداً من هذه النسبة، فإنه من الصعب جداً تخصيص المساحة اللازمة للبناء[٣٠].

ومن الوجه المتعلق بالحفاظ على الناحية القيمية للمساحات المفتوحة والعناية بها،

---

(٣٠) في هذا الموضوع، تم اجراء فحص مقارن لعدد من المخططات المناطقية. انظر: فرانكل وطنجي، المصدر نفسه.

ينبغي أن نأخذ بالحسبان مكوّن القيمة في تحليل قدرة الحمل الخاصة بالمخزون الاحتياطي للأرض. والمحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والغابات والأحراج، وفقاً للمخطط الهيكلي القطري الرقم ٨ والمخطط الهيكلي الرقم ٢٢، ثم احتسابها في البرنامج تحت عنوان «المناطق المفتوحة المخصصة والمحمية». الاّ أن نوعية المناطق المفتوحة تنبع ليس فقط من المواقع المحمية، وإنما أيضاً من قيم موارد «الطوق البشري»، ومن قيمة تواصل المناطق المفتوحة، ومن قيمتها الاجتماعية التنظيمية (انظر الفصل الخامس السابق). ولذا، فإنه يوجد أيضاً لقسم من المناطق التي حُددت كمخزون احتياطي للتطوير ناحية قيمية كمناطق مفتوحة، وهي تقتضي حماية ومحافظة. وينبغي الافتراض بأن التطلع إلى المحافظة على نوعية المناطق المفتوحة لا يلزم فقط بالتوجيه نحو نماذج تطوير مفضّلة، وإنما يلزم أيضاً بوضع قيود على نطق التطوير في مناطق ذات قيمة وحساسية. وفي المقابل، يمكن الافتراض بأن المناطق المفتوحة التي أخلّ بها البناء وذات النوعيات المتوسطة والمنخفضة، ستضع عراقيل أقل أمام التطوير، وستكون ذات قدرة أقل على الحمل.

إن الجدول رقم (١٦) (ص ٢٧٩ من هذا الكتاب) يصنّف مناطق المجالات وفقاً للإحداثيات المشتركة لقيم البنى البانورامية فيها[٣١]. كذلك، فإن الجدول رقم (١٧) (ص ٢٨٠ من هذا الكتاب) يبينّ تجزؤ المخزون الاحتياطي للأرض على كل مجال وفقاً للإحداثيات المشتركة لقيمة البُنى البانورامية. وتشكل هذه الجداول مؤشراً عاماً فقط، كما أن دلالتها محدودة لغرض تقدير قدرة المخزون الاحتياطي للأرض على الحمل. وهذا يقود إلى ثلاثة دواع رئيسة: **الأول** هو أن جزءاً كبيراً من خصائص المناطق المفتوحة، مثل خاصية التّواصل أو القيمة الاجتماعية، لا تجد تعبيراً كميّاً عنها في الجدول. و**الثاني** هو أن قيمة البنى البانورامية، كما قيست، تُجمل عدداً كبيراً من الخصائص، يعتبر جزء منها فقط ذا حساسية لنطق البناء. ولا يمكن القياس من الإجمال الحسابي لعلامات المعايير وقدرات موارد «الطوق البشري» في البنى البانورامية بالنسبة إلى نطق البناء المحتملة. والمسوّغ **الثالث** هو أننا لا نملك المعلومات اللازمة من أجل أن نترجم قيمة المناطق المفتوحة في المخزون الاحتياطي للأرض إلى حصص والى قيود للتطوير. فعلى الرغم من هذه القيود في تحليل قدرة حمل المخزون الاحتياطي للأرض وفقاً لقيمية البنى البانورامية، فإن هذه الجداول سوف تستخدم لتحليل الطلب على المساحات المبنية في مقابل عرض المناطق الخالية.

---

(٣١) هذا الجدول يستند إلى الفصل الخامس السابق، انظر الخريطة رقم (٨)، ص ٣٢٢ من هذا الكتاب، والبحث في البند (٥-١-٣).

١١-٥ توزّع استخدامات الأرض للعام المنشود ٢٠٢٠: برنامج المناطق

كما قلنا، لقد تمّ احتساب الطلبات على مساحات إضافية لمراكز الاستيطان في ثلاثة بدائل وفقاً لمعاملات الكثافة الخاصة بنماذج المركز الاستيطاني (انظر التفصيل في الجدول رقم (١٣)، ص ٢٧٤ من هذا الكتاب): ففي البديل **الأول** «استمرار الاتجاهات»، أخذت المعاملات من عام ١٩٩٤ كأساس لتوقع الطلبات لعام ٢٠٢٠. وفي البديل **الثاني**، أخذت قيم معيارية تعبّر عن جهد ملحوظ لزيادة كثافة استغلال الأرض. وفي البديل **الثالث** المتزايد، أخذت القيم الحديّة الممكنة لزيادة كثافة استغلال الأرض. ويبين الجدول رقم (١٨)، ص ٢٨١ من هذا الكتاب الطلب على مساحات إضافية لمراكز الاستيطان وفقاً لهذه البدائل. واستناداً إلى بديل «استمرار الاتجاهات»، فإن هناك حاجة إلى إضافة شاملة تقدر بنحو ـ ٩١٠ كيلومترات مربعة إلى مساحة المراكز الاستيطانية، وفي المقابل، في البدائل المعيارية، إلى نحو ـ ٦١٠ ـ ٦٧٠ كيلومتراً مربعاً فقط.

وتضاف إلى مساحات المراكز الاستيطانية مساحات للعمالات ومنشآت مشتركة بين المراكز الاستيطانية. ولقد استخدمت مساحات الأراضي المخصصة للصناعة كمقياس للمساحة الإضافية الشاملة المطلوبة لأغراض العمالات والمنشآت، سواء أتم العثور عليها بمحاذاة المراكز الاستيطانية القائمة، أم أقيمت في المجال القائم بين مراكز الاستيطان. وكان المجموع الكلي للإضافة المطلوبة نحو ـ ٧٠ كيلومتراً مربعاً لمساحات الاستخدامات والمنشآت المشتركة بين المراكز الاستيطانية (انظر الجدول رقم (١٨)، ص ٢٨١ هذا الكتاب).

إن نطاق المساحات المبنية المقترحة في المخطط الرئيس **إسرائيل ٢٠٢٠** في جميع البدائل الثلاثة المكثفة أصغر بنسبة ملحوظة من نطاق المساحات اللازمة دون تدخل تخطيطي، كما تمّ احتسابه في بديل «الاعمال كالمعتاد»[٣٢] (انظر الجدول رقم (١٩)، والرسم البياني رقم (١٣)، ص ٢٨٢ و٣١١ على التوالي من هذا الكتاب).

---

(٣٢) لوصف البديل، انظر: يونا برغور وأمنون فرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦). تمّ احتساب المجموع الكلي للمساحة المبنية في بديل الأعمال كالمعتاد مجدداً وفق المعطيات المحدثّة التي وضعت تحت تصرفنا في إعداد هذا المشروع. وتمت عملية الحساب بالطريقة التالية: لقد ضاعفنا مساحة المراكز الاستيطانية في كل مجال ومنطقة بمعامل يعبر عن الزيادة المتوقعة في السكان والزيادة المتوقعة في الرفاه السكني. وأخذ المعامل في الحسبان تجزؤ السكان إلى يهود وعرب في كل مجال ومجال، وكذلك إلى المعاملات الملائمة للفئات السكانية (انظر البند الفرعي (١٠-٣)؛ الجدول رقم (٦)، ص ٢٦٤ من هذا الكتاب، والجدول رقم (١٢)، ص ٢٧٤ من هذا الكتاب). وقد أضفنا إلى مساحة المراكز الاستيطانية مساحة المنشآت القائمة والمتوقعة وفق ما احتسبت في هذا المخطط.

إن تحليل المجموع الكلي للطلب على مساحات إضافية مبنية، إزاء عرض المساحات الخالية، سيملي اختيار الاستراتيجية المفضلة المتمثلة بالتكثيف (انظر الخريطة رقم (٢٩)، ص ٣٤٣ من هذا الكتاب). ولقد تضمّن الجدول رقم (٢٠) (ص ٢٨٤ من هذا الكتاب) إجمالاً للطلبات على مساحات إضافية مبنية تشمل مساحات مراكز الاستيطان في بدائل التكثيف الثلاثة، كما تشمل مساحات العمالات والمنشآت. ويتبين من الجدول أنه لأسباب تتعلق بالتطوير الثابت ينبغي تبنّي البديل الثاني المتمثل بالتكثيف المراقب بدلاً من «استمرار الاتجاهات». واستناداً إلى بديل التكثيف المراقب، فإن المساحات الإضافية المبنية في المجال المديني المركزي ستغطي فقط ١٩ بالمئة من المخزون الاحتياطي للأرض، بدلاً من ٢٧ بالمئة في بديل «استمرار الاتجاهات»، وفي المجال المديني الجنوبي ١١ بالمئة فقط بدلاً من ٢٠ بالمئة، وفقاً لبديل «استمرار الاتجاهات». وسيكون من شأن بديل «التكثيف المراقب» زيادة نجاعة استغلال الأرض، وبخاصة في المجالات المدينية.

وفي جميع المجالات، باستثناء المجال المديني الشمالي، فإن النسبة بين الطلب والعرض أقل من النسبة القصوى الموصى بها، وهي ١+٣ (أو تغطية ٣٣ بالمئة من المساحات الخالية)، أي أن تقديرنا هو أنه سيكون بالإمكان في هذه المجالات أن نجد في بديل «التكثيف المراقب» المساحات الإضافية المبنية اللازمة. وفي المجال المديني الشمالي في بديل «التكثيف»، فإن هذه النسبة تفوق النسبة القصوى الموصى بها، وهي تبلغ ٣٤ بالمئة. وإزاء التضاريس الجبلية في هذا المجال، فإنه لا ينبغي الاكتفاء بالبديل الثاني، بل يتوجب تبنّي البديل الثالث المتمثل بـ «التكثيف المتزايد»، حيث المساحة الإضافية المبنية اللازمة في هذا البديل تغطي ـ ٣٠ بالمئة من إجمالي المساحات الخالية في المجال.

إن التحليل المعروض في الجدول رقم (٢١) (ص ٢٨٦ من هذا الكتاب) هو محاولة لقياس المرونة في تحديد موقع إضافة التطوير استناداً إلى قيمة البنى البانورامية. وهذه المرونة مهمة لكي يكون بالإمكان الأخذ في عين الاعتبار قيمة المساحات المفتوحة في أثناء تحديد موقع المساحات الإضافية المبنية اللازمة في كل مجال. إلا أننا نؤكد هنا بأنه لا ينبغي الاستخلاص من هذا الجدول بأن قيمة البنى البانورامية تملي بصورة مباشرة وكاملة نطق التطوير المسموح بها فيها[٣٣]. ويجسّد الجدول فقط وضعاً افتراضياً، ولكن محتملاً، يبنى فيه الطلب على المساحات الإضافية المبنية كاملة في

(٣٣) انظر: موطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦)، وآدام مازور، «تخطيط قيمي،» (١٩٩٦).

بُنى بانورامية ذات قيمة متوسطة ومنخفضة. ولهذا الغرض، تمّت تجزئة مساحات الأرض الاحتياطية إلى مجموعتين: المساحات ذات القيمة الأكبر (في الفئة ١ و ٢ في الجدول رقم (١٧)، من هذا الكتاب) التي تشمل ٤٣ بالمئة من إجمالي المساحات الخالية، ومقارنة بها، فإن بقية مساحات الأرض الاحتياطية ذات قيمة منخفضة أكثر.

إن البديل الثاني المتمثل بالتكثيف المراقب هو شرط لكي يكون ممكناً من الناحية الافتراضية تحديد موقع مساحات التطوير المطلوبة في المناطق ذات القيمة الأدنى، أي التغطية حتى ٣٣ بالمئة من احتياطي الأرض هذا. ففي المجال المديني الشمالي هناك حاجة إلى تبنّي البديل الثالث المتمثل بالتكثيف المتزايد. وهذا البديل يحسّن إمكان الامتناع عن المسّ بالمساحات الخالية ذات القيمة العالية في المجال المديني الشمالي. ومع ذلك، ففي بديل التكثيف المتزايد أيضاً، فإن المساحات الإضافية المبنية اللازمة تحيط بنحو ـ ٩٠ بالمئة من مساحات احتياطي الأرض ذات القيمة المتوسطة والمنخفضة، أي أن المرونة التخطيطية في أثناء تحديد موقع المساحات الإضافية المبنية في المجال المديني الشمالي منخفضة مقارنة بالمجالات الأخرى.

هذا، وقد تمّ تحديد موقع جزء ملحوظ من الطلب على المساحات الإضافية المبنية في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١، ولذا فإن مرونة تحديد موقع المساحات الإضافية اللازمة للتطوير أكثر انخفاضاً من المعروض في الجدول رقم (٢١) (ص ٢٨٦ من هذا الكتاب) ويظهر الجدول رقم (٢٢) (ص ٢٨٨ من هذا الكتاب) نطاق المساحات التي خصصت في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ ووزنها من إجمالي الطلب على المساحات الإضافية المبينة. ويغطي احتياطي الأرض المخصص للتطوير المحدّد في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ بين ربع ونصف إجمالي الطلب على المساحات الإضافية المبنية في كل مجال[٣٤]، أي أن المرونة في تحديد الطلبات على مساحات إضافية مبنية وفقاً لاعتبارات قيمة المناطق المفتوحة أكثر انخفاضاً. ففي المجال المديني الشمالي، حيث مقتضيات الأرض القسرية هي الأكبر، تمّ في المخطط الهيكلي القطري رقم (٣١) تحديد موقع نحو ثلث المساحات المبنية الإضافية التي ستكون هناك حاجة إليها بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٢٠. وهذا الوضع يبرز أهمية التطوير وفقاً لمبادئ «التخطيط القيمي». وفي المجال المديني الشمالي، يمكن أن تشكل

(٣٤) باستثناء المجال المفتوح الجنوبي حيث إن المساحات التي خصصت هناك في المخطط الهيكلي القطري الرقم (٣١) والتي حسبت من قبلنا كمساحات مبنية، تفوق بنسبة ملحوظة الطلب على المساحات المبنية.

المقتضيات الأرضية القسرية كرافعة لتصميم متميز وفريد للمجال كمجال ذي نوعية غير عادية، من ناحية المكوّن المبني، ومن ناحية المكوّن المفتوح على حدّ سواء.

الجدول رقم (٢٣) (ص ٢٩٠ من هذا الكتاب) يجمل انتشار استخدامات الأرض في المجالات والمناطق لعام ٢٠٢٠ وفقاً لسياسة التكثيف المختارة. وسوف تزداد المساحة الشاملة للمراكز الاستيطانية من نحو ـ ١١٥٠ كم^2 في عام ١٩٩٤ إلى نحو ـ ١٨٠٠ كم^2 في عام ٢٠٢٠ (زيادة بنسبة ١,٥٦)، وستغطي نحو ـ ٨ بالمئة من مساحة الدولة في عام ٢٠٢٠. ومقارنة بسيناريو «الأعمال كالمعتاد»، فإن انتشار مساحات المراكز الاستيطانية في مجالات الدولة أكثر توازناً من جهة توافر الأرض. وفي منطقة القلب (المجال المديني المركزي) تمّ كبح الزيادة الحثيثة في مساحة المراكز الاستيطانية.

هذا، وتعكس المساحة التي تغطيها المراكز الاستيطانية في كل مجال، وبخاصة في المجال المديني الشمالي والمركزي، كثافة عالية جداً من البناء. وفي المجال المديني الشمالي والمركزي ستغطي المراكز الاستيطانية ٣٥ بالمئة من مساحة المجال. وفي المجال المديني الجنوبي، فإن مساحة المراكز الاستيطانية ستضاعف نفسها: من ٧ بالمئة إلى ١٤ بالمئة في عام ٢٠٢٠. وتحتّم هذه القيم المحافظة الدقيقة على القواعد الخاصة بدمج النسائج المبنية في المساحات المفتوحة من أجل تقليص الشعور بالكثافة والحفاظ على نوعيات المساحات المفتوحة الباقية والعناية بها.

إن المساحات المفتوحة المخصصة، والتي تشمل، من بين أمور اخرى، المحميات الطبيعية والبانورامية والمتنزهات الوطنية والغابات والأحراج، بقيت دون تغيير مقارنة بعام ١٩٩٤. ومع ذلك، فإنه من المحتمل قطعاً أن تزيد هذه المساحات. ولا توجد لدينا تقديرات حول نطاق المساحات المفتوحة الإضافية التي ستحظى بحماية قصوى كمناطق محمية. ومع ذلك، فإننا نرى بأنه على المستوى القطري لن تغير هذه الإضافة بصورة جوهرية ميزان المساحات، ولذا فقد جرى أخذ القيم التي قيست في عام ١٩٩٤.

هذا، وستشمل المساحات الخالية نحو ٨٠٠٠ كم^2 في عام ٢٠٢٠، أي ٣٧ بالمئة من مساحة الدولة. ومنها أكثر من النصف مركز في المجالات المفتوحة: في النقب (٢٨ بالمئة)، في الجليل والجولان (٢٤ بالمئة). وبالإجمال، فإن ٢٧ بالمئة من المساحات الخالية في عام ٢٠٢٠ ستكون داخل المجالات المدينية، ومن ضمنها ١١ بالمئة في المجال المديني الجنوبي. واستناداً إلى مبادىء التطوير الثابت، فإن دور هذا الاحتياطي هو توفير احتياجات الأجيال المقبلة لأغراض البناء، وكذلك لمناطق مفتوحة أيضاً. أما احتياطي الأرض الذي بقي خالياً للتطوير في عام ٢٠٢٠، فيعبّر

عن التوفير الذي أحرز على صعيد الأرض بواسطة سياسة التكثيف. وإن التطوير وفقاً لبديل «استمرار الاتجاهات» كان سيقضي على مساحات ملحوظة من هذا الاحتياطي، وبخاصة في المجالات المدينية وفي المجالات الوسطية.

١١-٦ إجمال لمبادىء الحفاظ على مورد الأرض

في مخطط إسرائيل الرئيس، أُبرزت جداً ضائقة الأرض القائمة والآخذة بالتكون. وكان الحفاظ على مورد الأرض قد وضع كإحدى الغايات المركزية المنشودة في المخطط، كما أن عدداً كبيراً من الوسائل اقترح لتحقيق هذه الغاية. ولإجمال الوجه الخاص بالأرض في هذا المخطط، فإننا سننسق مواضيع السياسة المتعلقة بالحفاظ على مورد الأرض، وسنعرضها في ثمانية نطق[٣٥]:

- تنظيم المجال الوطني.
- نموذج البنية المجالية.
- المجالات المفتوحة كمورد وطني.
- نجاعة المساحات العامة.
- كثافة استخدام الأرض.
- إعادة استخدام الأراضي.
- الأرض كمورد ثلاثي الأبعاد.
- التحديث والإبداع.

١١-٦-١ تنظيم المجال الوطني[٣٦]

إن الاعتراف بالحجم المقلص للدولة يعتبر نقطة انطلاق مركزية لتنظيم المجال الوطني. وينجم عن هذا الاعتراف أمران مركزيان: الأول هو أن الحفاظ على مورد الأرض يعد قيمة عليا في تطوير المجال الوطني، وهو يقتضي التوفير والنجاعة في

(٣٥) المبادئ المجملة في هذا البند تستند إلى الوثائق التالية: مازور، «مورد الأرض»؛ راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧)، وستاف، «الأرض،» (١٩٩٧).

(٣٦) انظر: آدام مازور، «سيناريوات بعيدة المدى للمخطط القطري: هولندا ٢٠٥٠،» (١٩٩٣)؛ آرييه رحميموف وعاموس برانديس، «البديل الطبيعي ـ البيئي،» (١٩٩٦)، وآرييه شاحار، «التخطيط المجالي ـ الوطني في المجتمعات ما بعد صناعية: فرنسا، اليابان، هولندا،» (١٩٩٣).

كل استخدام للأرض. و**الثاني** هو أنه بالنظر إلى أبعاد البلاد، فإن المسافات المطلقة بين الأطراف النائية والمركز هي مسافات صغيرة. لذا، فمن الجدير أن توجد مرونة تخطيطية كبيرة تسمح بتقريب «الأطراف النائية البعيدة». وهذه المرونة مهمة جداً حتى يكون بالإمكان ملاءمة التطوير للمزايا النسبية لأقاليم البلاد ولمنع المسّ بقيم البيئة الطبيعية والمعالم الطبيعية، نتيجة ضغوطات التطوير المستمرة غير الخاضعة للرقابة في مناطق الطلب. وإن مهمة التطوير في مجال المواصلات وتطوير البنى التحتية هي أيضاً من بين أمور أخرى، «تقريب» الأطرف النائية وتحويل المناطق التي تعتبر بعيدة و«قاحلة» إلى مناطق نوعية تستجيب للمتطلبات المستقبلية[٣٧].

وكان تنظيم التطوير في المجال الوطني وتحديد الأراضي للتطوير، وفقاً لاعتبارات النجاعة الاقتصادية والقيم البيئية، مبدأين رائدين في هذا المخطط، وهذه الاعتبارات منتشرة داخل المبادىء التخطيطية التي عرضت في الفصول التالية: ٤، ٥، ٦، ٧.

١١-٦-٢ نموذج البنية المجالية

إن اختيار نموذج التطوير المجالي يؤثر في نطاق الأرض التي ستحول من منطقة مفتوحة إلى منطقة مبنية، لاحتياجات مراكز الاستيطان والعمالة والخدمات، ولاحتياجات البنى التحتية الداعمة لها. ويوجد لاختيار نموذج التطوير تأثير أيضاً في الطريقة التي ينظر بها إلى المجال، أي مدى المحافظة على امتدادات كبيرة لا تخلّ بها أعمال البناء تتمثل بمناطق مفتوحة ومنظومات مبنية، في مقابل تجزؤ المجال الوطني إلى مناطق مبنية متفرقة ومناطق خضراء مقطعة وتخلّ بها أعمال البناء.

إن عمليات التطوير الموجّهة من جانب «قوى السوق» ومبادرات التخطيط المحلية تقود غالباً إلى تجزئة المنطقة المبنية أيضاً، وكذلك إلى تجزئة المنطقة المفتوحة، والى المساس بقيم هاتين المنطقتين. كما أن نماذج التطوير المتروبولينية والأخرى المستندة إلى مبادىء الثورة الصناعية، و«قوى السوق»، تقود إلى زحف غير مراقب للتطوير، وإلى تجزئته في المجال على شكل بنية حلقاتية، وذلك في عملية تؤدي إلى تدهور الأجزاء الداخلية ـ النواة والحلقات الداخلية.

(٣٧) التخصصات وفقاً لمزايا الموقع ولمزايا «تقريب» الأطراف النائية بواسطة المواصلات كانت أساساً للتخطيط القطري في فرنسا. انظر: شاحار، المصدر نفسه، وآرييه رحميموف وعاموس براندايس، «البدائل المجالية،» (١٩٩٣). بخصوص سياسة تطبيق هذه المبادئ في المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، انظر: رافي بارئيل ودفنه شفارتز، «النمو الاقتصادي،» (١٩٩٦).

ومن الممكن بواسطة وسائل تخطيطية تسيير التطوير نحو نجاعة أدائية وجودة بيئية أعلى من تلك التي ستحرز في عملية التطور العشوائي دون تدخل تخطيطي موجّه. ومن النماذج التخطيطية المعروفة للغاية، سنشير إلى متروبولينات «الأصابع» (في كوبنهاغن، أو في بيرت باستراليا)، و«الأحزمة الخضراء» (لندن، فرانكفورت)، والنسق المتروبوليني مع مدن تدور في فلكه (باريس). وكلما تطرق الإطار التخطيطي بصورة شمولية إلى مجال الأنشطة المناطقي، زادت الفرص للتغلب على القيود البيئية المرتبطة بنماذج التطوير العشوائية. والقالب الذي يأخذ في الحسبان مجمل مكوّنات المجال، يمكنه أن يزيد نجاعة استغلال مورد الأرض، وكذلك الوصول إلى نوعيات للمجال يمكن إدراكها. وفي داخل هذا القالب، سيتم دمج منظومة المواصلات والمنظومة الأدائية ومنظومة المناطق المفتوحة في مجموعة اعتبارية واحدة[٣٨].

وكان أحد الموضوعات المركزية التي عالجها هذا المخطط التفتيش عن نموذج ناجع لتطوير المجال المتروبوليني والمناطقي الملائم لمبادئ تنظيم المجال الوطني. وتمّ في الفصل الرابع عرض مبدأ «التوزيع المركز» وانعكاساته على نموذج التطوير المتروبوليني المقترح ـ «المجالات المدينية». أما الفصل التاسع، فعرض بتوسع نموذج «المجال المديني» والمبادئ لملاءمته في كل واحدة من المناطق.

١١-٦-٣ المجالات المفتوحة كمورد وطني[٣٩]

يتوجب النظر إلى المجالات المفتوحة بمجمل قيمها كبنية وطنية مركزية، وليس كإجمال لفضلات بقيت من التطوير المجالي الاقتصادي. ويمثل مفهوم «القلب الأخضر» لدى الجمهور الهولندي قيمة وطنية من الرفاه وحماية البيئة. كما يعبر مشروع «Emscher Park» في إقليم الرور في ألمانيا عن جهد قومي لإعادة إعمار «الساحة الخلفية» التي نشأت في أعقاب الثورة الصناعية وتحويلها إلى «الساحة الأمامية» للتطوير المناطقي في العالم ما بعد الصناعي. وكلاهما يعبّر عن نظرة قيمية حديثة إلى المجال الوطني المفتوح.

هذا، وينبغي النظر إلى قيمية البيئة والمعالم الطبيعية، والى المحافظة على المناطق

(٣٨) انظر: غور، «المواصلات في مدن إسرائيل في مطلع سنوات الألفين: اتجاهات ودرجات الحرية»، وسلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية».

(٣٩) انظر: كبلان، «سياسة التطوير»؛ كبلان ودايان، «منظومة المناطق المفتوحة»؛ واندرياس بلودي [وآخرون]، «مذاهب في التخطيط القطري: عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل،» (١٩٩٣)، وآدام مازور: «التخطيط القيمي»، و «المخطط الهيكلي القطري،» (١٩٩٣).

المفتوحة، كعناصر متساوية القيمة، وكموازية لاحتياجات التطوير الناجع للمناطق المبنية والأنشطة الاقتصادية. وإن مبدأ المحافظة على الأرض الزراعية الذي كان أحد المبادىء الرائدة في مذهب التخطيط الوطني، يتوجب استبداله بمذهب شامل يدعو إلى الحفاظ على المناطق المفتوحة، والى تبنّي مقاربات تخطيط شمولية تضمن الحفاظ عليها والعناية بها.

إن القرب من المناطق المفتوحة القائمة ذات القيمة يسمح باستخدام قيم المعالم الطبيعية الموجودة والاستفادة منها بدلاً من استغلالها لاحتياجات التطوير البلدي، وبعد ذلك القيام بمحاولة إعادة بنائها من جديد بواسطة مناطق مفتوحة داخل النسائج المبنية. وبذلك يتمّ تقليص المسّ بالمناطق المفتوحة ذات القيمة، كما يتمّ إحراز إحكام للنسائج المبنية، ويزداد قرب السكان من المجالات المفتوحة.

وكان هذا الموضوع مركزياً في تصميم «صورة المستقبل». وتمت ملاءمة المنهجية التخطيطية لمعالجة مكوّنين رائدين ومتساويين من حيث الوزن ــ المكوّن المفتوح، والمكوّن المبني. ويعرض الفصل الخامس بإسهاب سياسة الحفاظ على البانوراما والبيئة والعناية بها.

وتمّ مزج هذه السياسة بالمبادىء المورفولوجية (الفصل السادس) والمبنوية (الفصل الرابع) الخاصة بتنظيم المجال وبالمبادئ البرامجية (الفصلان العاشر والحادي عشر) للنسق الوطني الشامل.

١١-٦-٤ نجاعة المناطق العامة[٤٠]

أحد العوامل الرئيسة في إهدار مورد الأرض هو القطاع العام، إذ إن وجود روضة أطفال في مساحة تعادل نحو مئة متر مربع فوق قطعة الأرض تبلغ نصف دونم في وسط المدينة، بحيث تستغل هذه المساحة فقط أربع ساعات يومياً، وبمعدل متوسط لا يزيد على مئتي يوم في السنة، هو مثال على الإهدار. كذلك، فإن خطوط البناء المبالغ فيها وغير اللازمة على جوانب الطرق، عندما تكون هناك حلول طبيعية أخرى لمنع الإزعاج، تعد نموذجاً آخر في هذا المجال. وإن مجرد التعبير الكمي في «أرض للأغراض العامة» كممثل للرفاه يخطئ الهدف، إذ إن من الجدير التعبير عن

(٤٠) انظر: يونا برغور وايرز سبيردلوف، «سياسة الطاقة،» (١٩٩٦)؛ ايرز سبيردلوف وعميرام ديرمان، «سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشارالمنظومة الأمنية على المدى البعيد،» (أيار/مايو ١٩٩٦)؛ ايلان سلومون، يهودا غور وعيران بايتلسون، «سياسة المواصلات والاتصالات للعام ٢٠٢٠،» (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، وبايتلسون [وآخرون]، «مبادىء لسياسة التطوير».

«الرفاه» العام وفقاً لنوعيته وطرق استخدامه، وليس بواسطة كمية موارد الأرض التي يسلبها.

إن وعي التوفير في استخدام مورد الأرض لا يتصل اتصالاً وثيقاً بمنطق وبـِ «قواعد لعب» القطاع العام. وهناك نقص في الوعي وفي الأدوات التي تشجع على التوفير في الأرض وتفرض غرامات على الإسراف. وينبغي دمج الاعتبار المتعلق بنطاق الأرض وقيمتها، باعتباره أحد الاعتبارات المركزية في فحص بدائل للمشاريع العامة ولمنشآت البنية التحتية. وينبغي تشجيع توحيد الأنشطة ـ الاستخدام المتعدد المجالات في وحدة الأرض: من طريق استغلال وحدة الأرض لمهام متكاملة ومتزامنة، ومن طريق توحيد بنى تحتية لممرات مشتركة وناجعة، ومن طريق التقسيم في البعد الزمني لاستخدامات بديلة لقطعة الأرض نفسها. ومن المهم جداً تحييد «التأثيرات الخارجية» السلبية التي تحدّ من استغلال الأرض في مناطق محاذية لاستخدامات عامة، كتلك الواقعة حول أحواض الأكسدة والنفايات الصلبة، والمطارات، وخطوط البناء على جوانب الطرق، ونحو ذلك. وبالإمكان القيام بذلك من طريق استثمارات تقلل من هذه «التأثيرات الخارجية» التي تنهب مساحات أرض واسعة للغاية. والأداة الرئيسة لتحقيق هذه المبادئ هي إلزام كل جهة عامة تستخدم مورد الأرض بدفع الثمن الكامل لذلك، وإرفاق ذلك بتعويض كل جهة تنجح بتوفير الأرض أو إعادتها إلى المخزون الاحتياطي بالقيمة الكاملة للأرض التي تمّ توفيرها.

١١-٦-٥ كثافة استخدام الأرض[٤١]

النقص في الأرض والحاجة إلى الاستخدام الناجع ينجم عنه رفع كثافة استخدام الأرض. والهدف هو تقليص نطاق استثمار الأرض اللازمة لإنتاج كل ناتج مجالي ولكن دون المس باحتياجات التطوير ونوعياته. وتوجد اليوم نماذج كثيرة من المساكن ذات النوعية بكثافات عالية تحافظ على قيمة قصوى في نطاق البيئة، والمعالم البلدية، ومستوى الخدمات. وبالإمكان استغلال الطلب على البناء ذي الكثافة المنخفضة والملحق به قطعة أرض بصورة خاضعة للرقابة، من أجل جذب سكان من ذوي النوعية العالية والغنية إلى المناطق النائية في المنطقتين الشمالية والجنوبية. ولا توجد

(٤١) انظر: مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي»؛ فرانكل، «نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠»، وفرانكل وطنجي، «الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين ـ مبادىء براجية مجالية في المخطط الرئيس».

فرصة لجذب السكان إلى المناطق النائية إذا ما عرض عليهم في المقابل بديل لتلك المناطق على شكل مراكز استيطان وضواحٍ مكونة من منازل ملحق بها قطع أرض في وسط البلاد. ويتوجب العمل على منع تقديم دعم أو تسليم أراضٍ في وسط البلاد بشكل شبه مجاني، في الوقت الذي كادت هذه الأراضي أن تنفد فقط من أجل الاستجابة لضغوط محلية أو قصيرة الأمد.

ولتعزيز كثافة تطوير النسائج المبنية، فإنه يتوجب اتخاذ خطوات عدة، اذ يتوجب توجيه التطوير نحو نماذج مختارة من مراكز الاستيطان تتميز بنجاعة استغلال الأرض. وكلما كان المركز الاستيطاني أكبر ويشمل سكاناً وأنشطة متداخلة أكثر، كان استغلاله النسبي للأرض أفضل. ويوصي المخطط بالانتقال إلى نماذج استيطان ناجعة توفر في المقابل مستوى أعلى من الخدمات والمواصلات العامة والبنى التحتية. ويتوجب زيادة نطق المساحات الصافية (Net) المستغلة من ضمن المجال البلدي الشامل[٤٢]، وزيادة كثافة استخدام مساحات الأرض المخصصة للاحتياجات المختلفة.

وفي عملية تحديد الكثافات المعيارية الموصى بها لتطوير المساحات الصافية، يتوجب استخدام مقاييس موضوعية مثل إجمالي مساحة الأرض المبنية بالأمتار المربعة لوحدة المساحة أو لعدد الأنفس في وحدة المساحة. وينبغي الحذر من استخدام المقاييس غير الواضحة، مثل عدد الوحدات السكنية في مساحة الأرض، هذا لأن حجم الوحدات السكنية قد يتغير من حالة إلى أخرى. وينبغي أن نكون متيقظين إلى أن تحديد غايات كثافة معيارية شاملة لا يؤدي بالضرورة إلى تجانس التطوير، إذ يمكن ترجمتها إلى خليط متداخل من تنوع نماذج البناء. كذلك ينبغي التأكيد على أن الكثافة العالية لا تعني بالضرورة البناء المرتفع. فنماذج بناء نوعية مختلفة معروفة كبيئات سكنية مفضلة، ومن ضمنها على سبيل المثال «الكتلة الأوروبية». ولا تتطرق زيادة كثافة استخدام الأرض إلى الأنشطة الجديدة فقط، وإنما أيضاً إلى المخزون المبني القائم، وهي تقتضي انتهاج سياسة إعمار وتحديث بلديين وتشجيع التكثيف.

هذا وقد وجدت الحاجة إلى زيادة كثافات استخدام الأرض تعبيراتها في المبادىء التخطيطية للتنظيم المجالي، وتمّ عرضها بصورة مفصلة في الفصلين ١١ و ١٠ في هذه الوثيقة.

---

(٤٢) جزء من هذه الوسائل بينت في البند (١١-٦-٣) و (١١-٦-٤) أعلاه.

١١-٦-٦ استحداث استخدام الأراضي[٤٣]

كما قلنا فإن الحاجة إلى الاستخدام الناجع للأرض لا تتركز فقط في المساحات الإضافية التي سيتمّ تخطيطها وبناؤها، وإنما إلى حدّ كبير أيضاً في زيادة نجاعة استخدام الأراضي التي سبق أن خُططت أو بُنيت، بحيث يكون مستوى استغلالها منخفضاً. ولقد أدت التغييرات في الطلبات، من الناحية الكمية والنوعية، إلى إيجاد عدم تلاؤم مجالي بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية وبين اتجاهات التخطيط التاريخية ونجاعة جزء من الاستخدامات. ومن الجدير توجيه جهد تخطيطي في موضوعين اثنين: **الأول** هو استحداث استخدامات الأراضي التي لم يعد استخدامها ناجعاً، والتي لا تستجيب للاحتياجات الحالية أو المستقبلية. ويتأثر هذا الموضوع بعدد من العوامل: انتهاء دورة الحياة الهندسية للمنشآت والمباني والبنى التحتية؛ والتغيّرات التكنولوجية التي تخلق عدم تطابق بين احتياجات الأنشطة والمخزون الطبيعي القائم؛ والعمليات الاجتماعية الاقتصادية، والأخرى التي بسببها تكون هناك حاجة إلى عملية إعادة تعمير وتحديث بلدية.

والموضوع **الثاني** الذي يقتضي التدخل هو الحاجة إلى أن نعيد لاحتياطي الأراضي المتوفر للتطوير، الأراضي التي تقرر لها تخصيص معيّن في التخطيط التشريعي. إلا أن هذا التخصيص لم يتحقق، وخلافاً للحالة التي لم يتمّ فيها تحقيق الترخيص بالبناء. ولذا، فإنه يلغى من تلقاء ذاته بحيث تعود قطعة الأرض إلى وضعها الخالي، فإنه لا يوجد إجراء مقابل يؤدي إلى انتهاء مفعول تخصيص الأرض في المخطط التشريعي إذا لم ينفذ هذا التخصيص لفترة طويلة. وينبغي التطلع إلى وضع تتمّ فيه إعادة كل أرض مخصصة، لم ينفذ تخصيصها خلال فترة محددة، إلى وضعها الخالي، بحيث يكون بالإمكان إعادة تخصيصها لنشاط مستحدث.

١١-٦-٧ الأرض كمورد ثلاثي الأبعاد[٤٤]

إن مدى الكثافة في استغلال مورد الأرض مشروط أيضاً بعدد الأبعاد التي ننظر بواسطتها إلى هذا المورد، وجزء من الأوجه المؤثرة في مورد الأرض هو ذو بعد واحد، ويعبّر عنه على سبيل المثال بأنه «مسافة الحد الأدنى» أو «الحد الأقصى» بين

---

(٤٣) انظر: آدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧)، الفصل ٦، وفرانكل وطنجي، المصدر نفسه.

(٤٤) انظر: ميخائيل بورط، «انعكاسات التحديثات التكنولوجية للبناء والبنى التحتية على التخطيط القطري،» (١٩٩٣).

النقاط ـ «نطاق الأمن»، «مسافات الخدمة» و«خطوط البناء». ومعظم الأوجه التي تتطرق إليها المخططات التقليدية بخصوص مورد الأرض الثنائية الأبعاد، وتشتمل على مقاييس تتعلق بالمساحة، ومن ضمنها «الكثافة المجالية» لـِ «عدد الأنفس في وحدة المساحة»، و«معايير للأراضي العامة»، ونحو ذلك. ويتطرق جزء قليل من الأوجه التخطيطية إلى الأرض كمورد «ثلاثي الأبعاد» في سياق التطرق إلى بعد «الارتفاع» أو «العمق» وفقاً للحاجة ـ «ارتفاع المباني»، و«نسب البناء الشاملة»، و«غلاف البناء الشامل»، و«الحقوق الجوية» ونحو ذلك. وكلما كان التطرق إلى أبعاد أكثر بالنسبة إلى مورد الأرض، زاد إمكان استغلالها.

وفي التخطيط المنطقي للمدى الطويل ينبغي التحرر من المفاهيم التخطيطية المطلقة المتعلقة باستخدامات الأرض بسطحها. وفي حالات كثيرة يمكن تخصيص الأرض ثلاث مرات في المكان نفسه، وبالإمكان تقرير الأمر المسموح أو المطلوب عمله على وجه الأرض حسبما هو مألوف تحديده اليوم. إلا أنه بالإمكان في المقابل البناء تحت سطح الأرض، وأيضاً فوق سطح الأرض. وبالإمكان بناء مواقف للمركبات، واستخدامات أخرى مثل التخزين تحت سطح الأرض، والمحافظة على سطح الأرض لرفاه السكان، والعودة على سبيل المثال إلى المساحات الواقعة على سطح الأرض كـ «الحقوق الجوية» فوق الاستخدامات الأخرى مثل الطرق والسكك الحديدية.

وتوجد لكل واحدة من هذه الطبقات محاسن ومساوئ وسمات متميزة، كما، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالحفاظ على الطاقة في باطن الأرض، حسبما هو مستغل في الدول الباردة. ولا يوجد ما يدعو للأسباب نفسها إلى عدم استغلال باطن الأرض في الدول الحارة أيضاً، وسطح الأرض هو الذي يوجد بصفة عامة في حالة نقص، كما أن «التأثيرات الخارجية» لسطح الأرض هي القصوى. وتتميز المساحات الكائنة فوق سطح الأرض في أحيان متقاربة بقيم بانورامية ومناخية عالية، ويمكنها أن تستخدم جسراً فوق العوائق، لأنه لولا ذلك لكانت شكلت أسباباً قاهرة للتطوير البلدي.

١١-٦-٨ التحديث والإبداع[٤٥]

خلال العمل التخطيطي، عاد وصعد من جديد موضوع التحديث في المجال التكنولوجي وفي نطق أخرى في تصميم صورة الدولة في المستقبل. وكان المنطق

(٤٥) المصدر نفسه.

لذلك هو مجمل المسائل المميزة لإسرائيل، الذي لا يماثل أي دولة متطورة في العالم[٤٦]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع حدوث إضافة هائلة من الأنشطة النابعة من زيادة دائمة في عدد السكان وزيادة موازية في معاملات الرفاه والتطوير. وهذه النطق الهائلة تسمح لدولة إسرائيل، إذا ما استطاعت إيجاد الطريق الصحيح والجديد لذلك، بقفز قفزة كبيرة في تطورها وتحويلها إلى إحدى الدول المتقدمة في العالم.

وكان التطرق إلى التحديث التكنولوجي على صعيد مورد الأرض قد ظهر في بداية عمل التخطيط. وأشار ذلك إلى أنه يتوجب التحرر أيضاً من نماذج البناء التقليدية التي لم تعد ملائمة لظروف الدولة (لم تعد دولة غنية بالأرض وقليلة السكان)، وكذلك التحرر من نماذج معروفة في العالم المتطور تستجيب لتركيبة مسائل ليست مماثلة لتلك القائمة في إسرائيل. ولذا يتوجب العودة إلى البحث عن نماذج تخطيط وبناء مستحدثة. ومع أن حلولاً كثيرة حديثة بحدّ ذاتها كانت قد جُربت دون نجاح في الماضي، إلا أن ذلك لا يعني أن ما بني فقط قبل عشرات أو مئات السنين سوف يستمر، وسوف يبنى في المستقبل أيضاً، وبخاصة أن مخزون الأراضي آخذ بالنفاد، وأن الحلول الإبداعية المستحدثة والودية للبيئة وملاءمتها مع الواقع المتغير قد تكون ناجعة في استغلال موارد الأرض، كما قد تكون ذات نوعية عالية في مكوّناتها الأخرى. وينبغي أن نذكر أن جزءاً كبيراً من إخفاقات الماضي لم ينبع من فكرة سيئة، وإنما من تطبيع غير ناجح لـ «حلّ مساير للعصر» لواقع غير ملائم لمبادئ الفكرة المطبقة. ويتوجب أن يتمّ التركيز على الحلول الإبداعية لنماذج بناء لا تستهلك أرضاً أو أنها تستهلك الأرض بقدر أقل، أو تستهلك أرضاً درجنا على تصنيفها كأرض غير قابلة للاستخدام، بما في ذلك البناء في مناطق ذات مناخ قاسٍ نسبياً، وفي منحدرات بارزة، وفي البناء في البحر، والبناء فوق الجسور أو تحتً الأنفاق.

وإذا ما انتهجت إسرائيل كافة المبادئ التخطيطية التي عرضت آنفاً كأساس لسياسة أرضية، فسيكون بمقدورنا في المقابل أيضاً إحراز هدف الحفاظ الناجع على مورد الأرض، وأيضاً لتحويل إسرائيل إلى دولة رائدة في التحديث والتكنولوجيا

(٤٦) المسائل المميزة لإسرائيل تشمل ثلاثة موضوعات مركزية: كثافة الأرض، وزيادة متسارعة للسكان، والحاجة إلى سد هوات التنمية مع الدول الرائدة الأكثر تطوراً. كذلك ينضم إلى هذا البنية المتميزة (السيناريو الرئيس لإسرائيل كدولة متطورة تنتمي إلى العالم اليهودي في محيط يسوده السلام في الشرق الأوسط). انظر: آدام مازور، «الوثيقة الاجمالية،» بمشاركة الطاقم المهني الرفيع (١٩٩٧)، الفصل ٢.

كنموذج لدول متطورة أخرى. وفي هذه الظروف، فإن السؤال حول «ما إذا كان يتوجب تطوير البيئة أو المحافظة عليها»؟ لم يعد ذا صلة بعد، إذ يتوجب تركيز الجهد على مسألة كيفية التطوير. وبهذه الطريقة سيكون بالإمكان تحسين البيئة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المقابل. وهذا المبدأ هو محور مركزي في صورة المستقبل المعروضة في هذه الوثيقة، وهو يمثل رسالة رئيسة للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

القسم الخامس

«صـورة المستقبـــل»:
تكامـل مكوّنـات المخطّط

الفصل الثاني عشر

قواعد لتنظيم المجال الوطني: استراتيجية موحدة ومنسّقة

إن مخطط تنظيم المجال الوطني مكوّن من مداميك تخطيطية عدة، ويتمحور كل مدماك حول مسألة مركزية، ويحافظ على منطق داخلي، متبنياً وجهة نظر تناسب المسألة الجاري بحثها. وسنعرض في هذا الفصل «صورة المستقبل» الملحقة التي تتأتى من دمج جميع مداميك التخطيط معاً.

هذا، وإنه من غير الممكن والمرغوب فيه تقليص حيّز القرارات المستقبلي إلى خطوة تخطيطية طولية ذات بعد واحد، وتنطلق من منطلق واحد. ولقد كان هناك مبدأ مركزي في تصميم «صورة المستقبل»، وهو خلق صورة غاية منشودة متعددة الأبعاد تحافظ في آن واحد على منطلقات عدة متوازية. وتنقسم مداميك التخطيط التي تكوّن «صورة المستقبل» إلى ثلاث عائلات: **الأولى** تشمل تنظيم المجال الوطني في عدد من المسائل المركزية، مثل: التطوير في مقابل الحفاظ على المناطق المفتوحة، وبنية وأشكال (مورفولوجيا) التوازن بينها، والبنية الهيكلية للمجال الوطني (هذه الموضوعات عرضت في الجزء الثاني في الفصول ٤-٧)؛ و**الثانية** تشمل دمج المبادئ الآنفة الذكر في وجهتي نظر: نظرة من المجموع الكلي نحو الخارج ـ إسرائيل على صعيد علاقتها مع جاراتها في الشرق الأوسط (الفصل الثامن)، ونظرة من المجموع الكلي القطري نحو مكوناته الداخلية ـ مبادئ التخطيط المناطقية (الفصل التاسع)؛ و**الثالثة** تتطرق إلى تكامل السياسة القطرية بأوجهها الكمية ـ انتشار السكان وتوزع استخدامات الأرض (وهذه عرضت في الفصلين ١٠ و١١). و«صورة المستقبل» المعروضة في هذا الفصل تتأتى نتيجة لدمج ومطابقة كل المبادئ التخطيطية والوصفية والتفسيرية والكمية التي عرضت في الفصول السابقة.

إن الهدف من هذا الفصل هو التأكيد على الطريقة التي تندمج فيها مداميك التخطيط مشكلة مجموعة متكاملة وكاملة، ولإبراز أوجه السياسة الخاصة المتأتية من

دمج مسارات التفكير المختلفة، وللإشارة إلى القيمة التعاونية المتكوّنة في أثناء دمجها. ولا توجد نية للعودة في هذا الفصل إلى عرض مجمل تلخيصي لكل واحد من مداميك التخطيط حسبما تم تفصيلها في هذه الوثيقة[1].

إن «صورة المستقبل» تقترح غاية منشودة شاملة، واضحة ومتناسقة، وفي المقابل تحافظ على إطار الوجوه والأبعاد العديدة للمجال الوطني. وإضافة إلى ذلك، يقترح المخطط هيكلاً فكريّاً، ولكن مرناً لاستمرار عمليّات التخطيط التي تسمح بمتابعة تطبيق المبادئ في كل واحد من مداميك التخطيط. ولهذا الغرض يحافظ المخطط على بنية متعددة الطبقات لمكوّناته المجالية الخاصة.

هذا، وسيتمّ عرض «صورة المستقبل» الموحّدة والمنسقة في أربع مراحل تدريجية. وكل مرحلة ستبرز جوانب تخطيطية مركزية تتأتّى من دمج مداميك التخطيط: وسيبرز النسق الموحّد **الأول** سمات انتشار المجال الوطني ويرسم تقسيمه إلى مجالات فرعية (البند١٢-١). وسيبرز النسق الموحد **الثاني** بنية المجال الوطني المتأتية من ضمّ الهيكل الشبكي لنظام الروابط إلى انتشار المجالات (البند ١٢-٢). والنسق الموحد **الثالث** سيضيف الانعكاسات المجالية لـ «سيناريو السلام» على بنية المجال الوطني (البند ١٢-٣). أما النسق الموحد **الرابع**، فسيلحق المبادئ المنهجية ــ الكمية ببنية المجال الوطني (البند ١٢-٤). وسنختتم هذا الفصل بإجمال لمخطط تنظيم المجال الوطني (البند ١٢-٥).

١٢-١ التقسيم إلى مجالات: الدمج بين المنطقة المفتوحة ومبادئ التطوير

إن «صورة المستقبل» مكوّنة من تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية وفقاً لهيمنة المكوّن الرائد في المجال: مجالات تكون فيها قوة الموارد الطبيعية والبانورامية عالية، وفي المقابل مجالات تقسم بمركزة عالية للسكان ومراكز العمالة والخدمات والبنى التحتية (انظر الخريطة رقم (٣١)، ص ٣٤٥ من هذا الكتاب).

هذا، ولقد تمّ عرض نقطتي الانطلاق المتوازيتين لتحديد هذه المجالات في الفصلين الرابع والخامس. ويتبنّى المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني (الفصل الرابع) مبدأ «التوزيع المركز»، أي توزيع الأنشطة على المستوى الوطني وتركيزها على

---

(١) لفهم مكوّنات صورة المستقبل بكاملها، يمكن للقارئ مراجعة الفصول الملائمة في هذه الوثيقة. وللتسهيل على القارئ، فإن كل فصل ينتهي ببند ينسق ويجمل المبادئ التخطيطية التي عرضت فيه. ونؤكد هنا على أن «صورة المستقبل» تشتمل على مجمل المبادئ التخطيطية التي عرضت في الفصول ٤-١١ السابقة حتى ولو لم يتم تفصيلها في هذا الفصل.

المستوى المناطقي في ثلاثة مجالات مدينية. وفي المجالات المدينية، ستتمّ المحافظة في المستقبل أيضاً على مركزة الأنشطة ـ ففي مساحة قليلة نسبياً تعادل نحو ــ ٢٠ بالمئة من مساحة الدولة سيقيم نحو ٨٠ بالمئة من سكانها. وكل واحد من المجالات المدينية هو مجال متميّز في طبيعته ومتخصص في أدائه. وتربط منظومة المواصلات المجالات المدينية في مجال خيار مشترك على المستوى القطري، كما تشجع عمليات التخصص المجالية. وتتركز مراكز النشاط بصورة رئيسة في زوايا المجال المديني وعلى امتداد ضلوعه، بينما تتمّ المحافظة في مركزه على «قلب أخضر» ــ مجال مفتوح وكبير، إمكان الوصول إليه سهل بالنسبة إلى سكان المجال. وسيتمّ تحديد حدود واضحة للمجالات المدينية، كما سيمنع انزلاق السكان والأنشطة ذات الكثافات المنخفضة إلى المجالات المحاذية.

وعرضت نقطة الانطلاق الموازية في المفهوم الرئيسي للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها (الفصل الخامس). وبموجبها تمّ تحديد المجالات التي يوجد فيها تركيز عالٍ من قيم «المحيط البشري» والموارد الطبيعية والبانورامية. وتنقسم هذه المجالات إلى نوعين وفقاً لقيميتها وتواصلها. واستناداً إلى قيمية المجال المفتوح، يتمّ تحديد **المجالات المحمية للحفاظ عليها** والعناية بها. وهذه المجالات تحيط بمناطق ذات تركيز عال من النطق التي حظيت بحماية تشريعية (محميات طبيعية، متنزهات وطنية، أحراج وغابات)، وكذلك بُنى بانورامية ذات قيمة عالية جداً. والنوع الثاني من هذه المجالات المفتوحة تنبع أهميتها من تواصلها ومن عدم الإخلال بهذا التواصل. وهذه المجالات تقع بمحاذاة التجمعات السكانية. وهي مرتبطة بتحديد المجالات المدينية، حيث تحيط بها من الشمال ومن الجنوب كما تمتد بينها.

إن النسق الموحّد المتأتي من تضافر نقطتي الانطلاق المذكورتين يحدّد منظومتين:
الأولى تقسم المجال الوطني إلى سبعة مجالات تخطيط: ثلاثة «مجالات مدينية» في الشمال والوسط (المركز) والجنوب، ويوجد بينها «مجالان بينيّان (وسطيّان)» يفصلان بين «المجالات المدينية» من جهة، ويربطان في ما بينها من الجهة الأخرى. وفي الأطراف الشمالية والجنوبية هناك «مجالات مفتوحة» كبيرة لم تخل بها أعمال البناء، تحيط بـ «المجالات المدينية»، كما تحافظ على امتداد مفتوح مع «المجالات الوسطية»، وهي «الرئات الخضراء» للدولة. ويحدّد المنظومة **الثانية** كـ «مجالات مفتوحة محمية للحفاظ عليها والعناية بها». وهذه المجالات موزعة في المجال القطري كله، ولذا فهي متداخلة في مجالات التخطيط كافة.

وفي نقاط اللقاء بين مجالات التخطيط وبين المجالات المحمية للحفاظ عليها

والعناية بها، ستكون المجالات المفتوحة المحمية هي الرائدة. هذا لأن نوعيات تلك المجالات المحمية تتوقف على مواقعها ولا يوجد لها بديل، وهي ليست مرنة لحلول تخطيطية بديلة.

إن لكل واحد من المجالات المحمية مجموعة فريدة وواضحة من الخصائص. ولذا، فإن الالتقاء بين كل واحد من المجالات المحمية وبين كل واحد من المجالات التخطيطية، يحدّد بصورة فريدة السمات والقيم التي هي بحاجة إلى حماية وعناية. وهذه القيم ستقرر حدود المجال المحمي ومبادئ التدخل في المحيط الواقع داخل نطاقه. ودلالة الحفاظ لا تعني بالضرورة تقييد نطاق التطوير، وإنما توجيهه نحو نماذج مرغوب فيها وإخضاعه للتوجيهات الخاصة بالحفاظ على تلك المجالات.

واللقاء بين المجلات المحمية والمجالات المدينية هو الأكثر تطرفاً. وفي هذا اللقاء أيضاً، فإن المبادئ النابعة من المحافظة على المجال المفتوح القيمي ستكون هي الرائدة. ونماذج التطوير في المجال المديني مرنة بما فيه الكفاية وتسمح باختيار نماذج تقلص المساس بالمجال المحمي. كذلك، فإن المجالات المحمية للحفاظ عليها والعناية بها تخلق في توزعها في المجال فرصاً لتحديد حدود «القلب الأخضر» في وسط المجال المديني، وتسهم في تحديد حدود طبيعية وواضحة لهذه المجالات.

هذا وتخلق مجالات التخطيط الأساس لتحديد قواعد عمل واضحة في كل مجال. وهذه القواعد ستتم ملاءمتها مع دور المجال في النسق الوطني الشامل ومع ظروف محلية فريدة، كمواقع طبيعية وتراثية، وكذلك مع مزايا الموقع وفرص التطوير.

وإلى هاتين المنظومتين المجاليتين على المستوى الوطني اللتين وُصفتا آنفاً (مجالات التخطيط والمجالات المفتوحة المحمية) ينبغي أن نضيف على المستوى المناطقي مدماك الحواجز والممرات المفتوحة. وفي الفصل السادس، تمّ تحليل العلاقات بين المكوّن المفتوح والمكوّن المبني، واقترحت نماذج مورفولوجية مبدئية لتوصيف العلاقات المعقّدة والممكنة بين الحفاظ على تواصلات المبني والخالي وبين تقطيعهما. ولقد أبرز هذا التحليل دور الحواجز والممرات المفتوحة في الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة. وكانت سياسة المناطق المفتوحة (الفصل الخامس) قد أكّدت لأسباب إيكولوجية ومنظوماتية واجتماعية على أهمية الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة في المناطق المبنية، وذلك بواسطة الحواجز المفتوحة.

إن الممرات المفتوحة القريبة من التجمعات السكانية ملائمة لأنشطة اللهو المكثفة التي تضمن رفاه السكان المجاورين. وكانت مبادىء تطوير المجالات المدينية التي عرضت في الفصل الرابع، وبتفصيل أكبر في الفصل التاسع، قد أكّدت على أن

الحواجز المفتوحة مهمة للمحافظة على شكل وهوية المراكز المتروبولينية والبلدية في المجال المديني. وهذه الحواجز ضرورية كـ «فاصل زمني» يمنع انضمام نسائج البناء إلى امتدادات أكبر مما ينبغي وذات لون واحد. والممرات المفتوحة مهمة لربط «القلب الأخضر» بالمجال المفتوح الذي يحيط بالمجال المديني. وتبرز مبادىء تطوير نظام الروابط التي عرضت في الفصل السابع أهمية الحواجز المفتوحة لقطع الامتدادات المبنية في نظام المحاور بصفة عامة، وفي المحاور الطولية الشمالية ـ الجنوبية بصفة خاصة.

١٢-٢ بنية المجال الوطني: الدمج بين التقسيم إلى مجالات والهيكل الشكلي

الجانب الهيكلي ينضمّ إلى النسق الموحد الذي يقسم المجال الوطني إلى مجالات فرعية (المجالات المفتوحة المحمية ومجالات التخطيط السبعة ـ البند ١٢-١ السابق). وهذا الجانب يربط مراكز الأنشطة في المجال الوطني بخطوط حركة وبنى تحتية مترابطة. وتكمل المنطلقات البنيوية الهيكلية تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية. وهذان المدماكان يرسمان بنية المجال الوطني (انظر الخريطة رقم (٣٢)، ص ٣٤٦ من هذا الكتاب). وكانت معظم انعكاسات هذا النسق الموحّد قد استُطلعت بتوسع في الفصل السابع الذي عرضت فيه سياسة تطوير نظام الروابط. وسنقوم في ما يلي باستطلاع جزء من المبادىء التخطيطية البارزة. وتستخدم شبكة الروابط كهيكل موجّه لتنظيم المجال الوطني. وهي تركّز على التنوع المجالي، وعلى إمكان استغلال عمليات التخصص ومزايا الموقع. كما ترسم الهيكل لتشجيع عمليات التكتل والتعاون المجالي بين المراكز الاستيطانية بعامة، وبين المراكز اليهودية والعربية بخاصة. وهي تستخدم أساساً لتطوير تراتبي وفعّال لمنظومة المواصلات بعامة، ولنسق المواصلات العامة بخاصة.

ودون تدخل تخطيطي، فإن المجال الوطني يميل إلى الانتقال من وضع المجالات المفتوحة التي لا يخلّ بها البناء (النموذج أ-١ في الرسم البياني رقم (٥)، ص ٣٠٣ من هذا الكتاب) مروراً بتوسيع عشوائي لنقاط المراكز الاستيطانية (نموذج أب-١ في الرسم البياني رقم (٥) وانتهاء بالمناطق المبنية الكبيرة التي تحيط بجزر من المناطق المفتوحة (النموذج ب-١). وهذا النموذج التطويري غير مرغوب فيه أبداً سواء أكان ذلك لأسباب تتعلق بنجاعة النسق المبني وخدمات المواصلات واستغلال الأرض، أم لأسباب بيئية تتعلق بنوعية المناطق المفتوحة ومبادىء التطوير الدائم. وهذه النماذج ببقى فيها المجال المفتوح كجيوب موضعية، حيث تمّ إلغاء بقية التطوير، ولم تعد

ملائمة لتطوير كل واحد من مجالات التخطيط. وهناك حاجة إلى تدخل تخطيطي يضمن الانتقال المراقب من مناطق مفتوحة إلى مناطق مبنية، في سياق الاعتماد على محاور المواصلات والبنى التحتية (من نموذج أ-١، مروراً بالنماذج أ-٢، أ-٣، أ-٤، أب-٤، وانتهاءً بالنماذج ب-٤، ب-٣، ب-١ في الرسم البياني رقم (٥)، ص ٣٠٣ من هذا الكتاب). وفي هذا الاتجاه، فإن نوعية الالتقاء بين المبني والمفتوح قابلة للتخطيط والتوجيه بواسطة «قواعد لعب» واضحة وثابتة، خلافاً للانتقاء العرضي والمؤقت في عملية التطوير العشوائي.

وفي الالتقاء مع كل واحد من المجالات، فإن شبكة الروابط تحدّد الأساس لملاءمة التطوير إلى نماذج مفضلة: مراكز بلدية، سلسلة مراكز الاستيطان وأضلاع تطوير على امتداد المحاور، ومجال قروي بينها. والنسق الموحّد يموضع مراكز النشاط والمحاور الرئيسة بالنسبة إلى المجالات التخطيطية والمجالات المحمية، كما يحدّد المفتاح لاختيار نماذج التطوير المرغوب فيها.

في المجالات المدينية

التركيز على التطوير في رؤوس المجال وعلى امتداد أضلاعه، في سياق إبراز مراكز بلدية ومراكز متروبولينية متخصصة والمحافظة على هوية متميزة وكثافة تطوير عالية؛ وتركيز تطوير الضواحي السكنية على امتداد عدد من محاور المواصلات الرئيسة والبنى التحتية التي تربط بين المراكز مع المحافظة على «القلب الأخضر» في وسط المجال؛ وعلى المستوى الوطني ـ فالطريق الرقم ٦ يرتبط بمركز المجالات المدينية؛ وعلى المستوى المناطقي ـ فالدخول إلى المجال المتروبوليني يقود مباشرة إلى المراكز البلدية الكبيرة؛ أما المبنى الشبكي للتطوير في المجال المديني، فمتعدد الاتجاهات مع تركيز على التطوير في المحاور العرضية الشرقية-الغربية.

في المجالات البينية (الوسطية)

كبح عملية الانزلاق المتروبوليني على امتداد المحاور التي تربط بين المجالات المدينية بالاتجاه الشمالي ـ الجنوبي؛ وتوجيه التطوير إلى المراكز البلدية على المفارق الرئيسة؛ ومنع عملية نشوء ضواحٍ بشكل غير مراقب، وكبح النمو العشوائي لمراكز الاستيطان القروية بكثافات منخفَضة على امتداد المحاور وفي المجال الواقع بينها؛ والتطوير الحذر لسلاسل من مراكز الاستيطان على امتداد المحاور ـ فقط في مقاطع مختارة، وبكثافات بلدية، وبطريقة تحافظ على تواصل المناطق المفتوحة في سياق تفضيل المحاور العرضية الشرقية ـ الغربية.

في المجالات المفتوحة

التركيز على تطوير مراكز بلدية على المفارق، وعلى تطوير مراكز استيطان قروية بعيدة نسبياً بعضها عن بعض، ومنح أفضلية لتركيز التطوير في المراكز البلدية، ومن طريق ذلك الحفاظ على المحاور للحركة المارة داخل المعلم الطبيعي المفتوح والمتداخلة فيه.

في المجالات المفتوحة المحمية للحفاظ عليها والعناية بها

في أثناء الالتقاء مع مجالات مفتوحة محمية تجري ملاءمة نماذج تطوير شبكة الروابط مع توجيهات المحافظة في كل واحد من مجالات التخطيط. وهذه التوجيهات تقرر نماذج التطوير ونطاقه بشكل خاص في كل نقطة التقاء. وسوف تمنح أفضلية لنماذج التطوير الأكثر توفيراً في استغلال مورد الأرض، أي للمراكز البلدية؛ وبحسب الحاجة ستقطع امتدادات البناء، كما تتم المحافظة على الحواجز المفتوحة على طول المحاور؛ كما سيتمّ تقييد توسع مراكز الاستيطان القروية بحيث تخضع لتعليمات المحافظة والتوجيهات الخاصة بالعناية بالمجال المحمي.

١٢-٣ إسرائيل في محيط يسوده السلام: الانعكاسات المجالية للعلاقة الاقليمية على بنية المجال الوطني

إلى البنية الهيكلية للمجال الوطني (انظر البند ١٢-٢) تنضم العلاقة المناطقية لإسرائيل وجاراتها في محيط يسوده السلام. وتمّ تفصيل هذا الموضوع في الفصل الثامن. ويؤكد هذا المدماك التغيير في المفهوم الشامل لإسرائيل: الانتقال من تصور إسرائيل كـ «جزيرة» وكـ «طريق مسدود» إلى تصورها كـ «مركز فريد» ومتخصص داخل «شبكة اقليمية»، وهذا التغيير يؤثر في بنية المجال الوطني في أربعة مكونات رئيسة:

(١) الهيكل الشبكي ـ دمج إسرائيل في الشبكة المناطقية.

(٢) دمج نسيج المجالات المبنية والمجالات المفتوحة في إسرائيل مع النسيج الاقليمي الشامل المكوّن أيضاً من مجالات مبنية ومن مجالات مفتوحة.

(٣) تحديد مراكز التقاء على المحاور الرئيسة التي تربط بين «المجالات المدينية» في إسرائيل وبين تلك الموجودة في السلطة الفلسطينية وفي الدول المجاورة الأخرى.

(٤) استنفاد الطاقة التطويرية الكامنة للمناطق الواقعة على امتداد الحدود، وللمناطق ذات القيم الطبيعية العالية التي حالت الحدود المغلقة دون إمكان

تطويرها (انظر الخريطة رقم (٣٣)، ص ٣٤٧ من هذا الكتاب).

وبالإضافة إلى التعبير المجالي المباشر لـ «سيناريو السلام» في بنية المجال الوطني، فإن له تأثيراً في سلسلة من العمليات. وفي جزء من هذه العمليات يعتبر «سيناريو السلام» شرطاً حتمياً لوجودها، وفي جزء آخر يعتبر منه المحرك الرئيس للتغيير في الاتجاهات القائمة، وفي جزء ثالث يعتبر المسرّع لاتجاهات التغيير القائمة.

ويعتبر المحيط السلمي شرطاً حتمياً لتصور المجال الاقليمي كمجال كامل ومتواصل وغير متجانس يمكن في داخله تطوير شبكات بنى تحتية ومواصلات متواصلة. كما يعتبر شرطاً لتصور المناطق الحدودية كمناطق التقاء وللانتقال من صراع اقليمي بين اليهود والعرب في إسرائيل إلى اندماج وتعاون مجالي.

إن «سيناريو السلام» يعمل كمحرك رئيس للتغيير في الأهداف الوطنية، مع أن جذور التغيير مرتبطة أيضاً بظروف أخرى. وكمثال على ذلك الارتفاع في وزن الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنشودة على حساب إضعاف الغايات السياسية الأمنية المنشودة. وتوجد لذلك انعكاسات تخطيطية كثيرة، ومن بينها التشديد على الأحجام الصغيرة لدولة إسرائيل؛ وملاءمة نماذج تطوير نسق مراكز الاستيطان على المستوى المناطقي مع الاعتبارات الاقتصادية والاستغلال الأفضل للمزايا المتعلقة بالحجم والتخصص؛ وتغيير نماذج تدخل الحكومة في عمليات التطوير وفي نماذج التطوير.

وهناك عمليات يؤدي المحيط السلمي إلى تسريع وتيرة تغييرها ويزيد من قوتها. وفي المجال الاجتماعي، فإنه يسرّع زيادة وزن «قيم الفرد» على حساب «قيم المجموع»، ويبرز الاعتراف بتنوع سكان الدولة، ويؤكد على الحاجة إلى تقليص الهوات المناطقية في إسرائيل بوسائل منها مبدأ «توزيع» الأنشطة على المستوى الوطني و«تركيزها» على المستوى المناطقي. وفي المجال البيئي، فالمحيط السلمي يعزز الإدراك لقيم الطبيعة والمعالم الطبيعية كأساس لـ «جودة الحياة»، كما يعزز الإدراك بالحاجة إلى الحفاظ على «الموارد الوطنية» واستغلالها بصورة ناجعة بعامة، وبخاصة على صعيد مورد الأرض ومورد المياه.

١٢-٤ نسق الأنشطة ومراكز الاستيطان: الدمج بين بنية المجال الوطني والمبادىء المنهجية

الى النسق الموحّد الذي يصف بنية المجال الوطني في سياق السلام (انظر البند ١٢-٣ السابق) ينضمّ المدماك المنهجي. وهذان المنطلقان ــ أي بنية المجال وتنظيمه في نماذج تطوير مرغوب فيها من جهة، والبنية الكمية الصحيحة لمكوناته من الجهة

الأخرى ـ يكملان بعضهما بعضاً، ويحددان «صورة المستقبل» الموحدة (انظر الخريطة رقم (٣٤)، ص ٣٤٨ من هذا الكتاب). وينقسم المدماك المنهجي إلى مستويين ـ صورة الهدف المنشود للانتشار السكاني (عرضت في الفصل العاشر)، وصورة الهدف المنشود لتوزع استخدامات الأرض (عرضت في الفصل الحادي عشر).

هذا، وسنركز في هذا البند على عرض المبادىء المنهجية البارزة التي تكوّن نسق الأنشطة الموحّد. ولعرض كامل لصورة الغاية المنهجية المنشودة، انظر الفصلين ١٠و١١ السابقين.

انتشار السكان : صورة الغاية المنشودة

لقد وجهت صورة الغاية المنشودة الخاصة بالانتشار السكاني إلى تجسيد سلسلة طويلة من الأهداف ولتحقيق أربعة مبادىء تخطيطية مركزية: **مبدأ «التوزيع المركز»** (المحافظة على مركزية المجالات المدينية ـ فما مجموعه ٨٠ بالمئة من سكان الدولة يقطنون على ٢٠ بالمئة من مساحتها)؛ **استغلال نماذج تطوير موفرة في الأرض** (بما في ذلك التركيز على نماذج تطوير بلدية)؛ **زيادة المساواة المجالية** (بما في ذلك تسريع عملية تمدين السكان العرب وتشجيع دمجهم في المجالات المدينية بشكل عام، وفي المجال المديني المركزي بشكل خاص)؛ **وتنويع الحلول الخاصة بنماذج التطوير المجالية** برؤية قطرية شاملة، وفي كل واحد من المجالات وفقاً لتفضيلات مجموعات السكان المختلفة.

وفي الانتشار السكاني المقترح، يجب التشديد على نقطتين: **الأولى** هي التغيير في نماذج قابلية الانتقال ـ توجيه التطوير نحو مجالات مفضلة وبشكل خاص نحو المجال المديني الجنوبي، وتخفيف التزايد الحثيث في المجال المديني المركزي. أما نقطة التشديد **الثانية**، فهي توجيه التطوير في كل مجال إلى نماذج استيطانية مفضلة.

هذا، ولقد استندت صورة الغاية المنشودة الخاصة بانتشار السكان إلى تقسيم مراكز الاستيطان إلى خمسة نماذج استيطان مبدئية. وتقرر هذا التقسيم استناداً إلى حجم مراكز الاستيطان وكثافتها وموقعها النسبي على شبكة الروابط، ونوع المجال الذي تقع فيه. وتثبيت الغايات السكانية المنشودة وفقاً لنماذج استيطان مبدئية، يحافظ على المرونة اللازمة في المخطط الرئيس الشامل للمدى الطويل. وفي عمليات التخطيط والتطوير المناطقية سيكون بالإمكان ملاءمة نطق التطوير في كل مركز استيطاني مع مجموعة واسعة من الاعتبارات التي ستشمل أيضاً الظروف المحلية الخاصة، في سياق المحافظة على الغايات الاقتصادية المنشودة الشاملة، وعلى النماذج المفضلة لدى مجموعات وطوائف مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

توزع استخدامات الأرض: صورة الغاية المنشودة

هناك وجهان لصورة الغاية المنشودة المتعلقة بتوزع استخدامات الأرض -برنامج المناطق- **الأول** يسعى لتقييم وتوقع نطق الطلبات على مساحات إضافية مبنية وانتشارها في المجال من أجل توجيه عمليات تخطيط وتطوير مستقبلية. والوجه **الثاني** موّجه للتأثير في نطق هذه المساحات من أجل تقليص المساحات المفتوحة التي ستحول على مدى المخطط إلى مساحات مبنية، ومن أجل تقليص المسّ بموارد المحيط ولزيادة نجاعة نسق التطوير والبنى التحتية.

وكانت سياسة الحفاظ على مورد الأرض قد دمجت في الخطة بمداميك عدة:

(١) فقد تمّ استيعابها في مبادىء تنظيم المجال الوطني.

(٢) في تصميم سياسة شاملة للحفاظ على المجالات المفتوحة والتشديد على النظر إليها كمورد وطني.

(٣) في تطوير نموذج ناجع لتنظيم المجال المتروبوليني ـ نموذج «المجال المديني» ونماذج تطوير على امتداد المحاور وعلى المفارق في «المجالات الوسطية» وفي «المجالات المفتوحة».

ولقد أشارت هذه السياسة أيضاً إلى مبادىء العمل الواجب تبنّيها للتوفير في الأرض، مثل زيادة النجاعة في استغلال مساحات الأرض من جانب القطاع العام، وزيادة كثافة استخدام الأرض، واستحداث استخدام الأراضي، والنظر إلى الأرض كمورد ثلاثي الأبعاد، والتعاطي بطريقة حديثة وإبداعية لاستغلاله[٢].

هذا، وتستند السياسة الأرضية في أساسها إلى البنية المجالية المقترحة في هذا المخطط. ويأتي إحراز التوفير الأقصى في الأرض من طريق ملاءمة المبادىء المنهجية الشاملة مع البنية الهيكلية ومع أنواع المجالات ونماذج التطوير المقترحة. وتحرف هذه المبادىء، بين أمور أخرى، اتجاهات التطوير نحو الداخل إلى مجموعات تتمتع بالأولوية في نجاعة استغلال الأرض: فعلى المستوى القطري مركزة التطوير في المجالات المدينية، وعلى المستوى المناطقي على مبدأ زيادة التكثيف في المناطق المبنية ـ استغلال المساحات «المحبوسة» داخل احزمة استيطانية مترابطة، وداخل المقاطع المبنية على امتداد المحاور.

---

(٢) لبيان تفاصيل السياسة الأرضية الشاملة، انظر: راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧). ولبيان الجوانب المجالية التفصيلية للسياسة الأرضية، انظر البند الفرعي رقم (١١-٧) السابق.

ويستند برنامج المناطق إلى سياسة تقضي برفع كثافة نسائج البناء القائمة من أجل تخفيف انزلاق السكان نحو الخارج إلى نسائج جديدة. وكانت قيم الكثافة في نسائج البناء الجديدة التي ستضاف إلى مراكز الاستيطان قد فحصت في ثلاثة بدائل، هي: «استمرار الاتجاهات»، «التكثيف المراقب» و«التكثيف المتزايد». وبعد فحص الطلب على المساحات المبنية، على خلفية عرض المساحات الخالية وقيمة هذه المساحات، تمّ تركيب برنامج يدمج بديل «التكثيف المراقب» في غالبية المجالات مع بديل «التكثيف المتزايد» في المجالات التي أوجبت تلك المقتضيات القسرية المتعلقة بنفاد الأرض وقيمة البانوراما المفتوحة. ويشير البرنامج إلى الحاجة لنحو ـ ٧٢٠ كم^{٢} أخرى لأغراض التطوير حتى عام ٢٠٢٠، وسيكون المجموع الكلي للمساحات المبنية في عام ٢٠٢٠ نحو ـ ٢٥١٠ كم^{٢} تشكل نحو ـ ١٢ بالمئة من مساحة أراضي الدولة. ومن خلال اعتبارات تتعلق بالتطوير الثابت، تمّ رفض بديل «استمرار الاتجاهات» الذي تتم بموجبه المحافظة على قيم الكثافة البلدية المألوفة اليوم. وفي هذا البديل، فإن المساحات اللازمة للتطوير أعلى بنحو ـ ٢٦٠كم^{٢} من البرنامج الموصى به في سيناريو «الأعمال كالمعتاد»، فإن هناك حاجة في البرنامج الموصى به فقط إلى نحو نصف المساحات المبنية، ويؤدي هذا البرنامج إلى توفير نحو ـ ٨٥٠ كم^{٢} في المساحة المبنية.

١٢-٥ خلاصة

في هذه الوثيقة، تمّ عرض «صورة المستقبل» لإسرائيل استعداداً للقرن الحادي والعشرين. وفي الفصل الثاني عشر الذي يجمل هذا التقرير، تمّ تركيز المبادئ الرئيسة لتخطيط تنظيم المجال الوطني الإسرائيلي. وتلخص الخريطة رقم (٣٥) (ص ٣٤٩ من هذا الكتاب) عملية دمج مداميك التخطيط التي عرضت في البندين ١٢-١ و١٢-٤ الواردين آنفاً في صورة متكاملة وشاملة للغاية المنشودة. كذلك، فإن الجدولين رقمي (٢٤) و(٢٥) (ص ٢٩٣ و٢٩٥ على التوالي من هذا الكتاب) يركزان على مبادئ تطوير مجالات التخطيط ـ «المجالات المدينية»، و«المجالات الوسطية» و«المجالات المفتوحة» من وجهة نظر مقارنة وإجمالية.

وكانت عملية بلورة «صورة المستقبل» قد أرسيت في السمات المميزة لبيئة التخطيط المستقبلية الخاصة بإسرائيل[٣]، وكان في خلفية التخطيط ثلاثة أنواع من الموضوعات التي تشكل بيئة التخطيط: مسائل مركزية ينبغي على التخطيط المجالي

(٣) انظر: «البيئة التخطيطية-إطار النظرة إلى التخطيط طويل المدى لإسرائيل،» في: آدام مازور [وآخرون]، «تلخيص،» (١٩٩٧)، الفصل ٢.

مواجهتها، ومن ضمنها مسائل اجتماعية، وبيئية، ومجالية، واقتصادية، وتكنولوجية، و«سيناريوات رئيسة» تحدّد البيئة الخارجية التي تؤثر في صورة الدولة[٤]، ونطاق الموارد والوسائل الموجودة تحت تصرف إسرائيل لتحقيق مخطط تنظيم المجال الوطني.

إن «صورة المستقبل» التي عرضت في هذه الوثيقة تجمل عملية تخطيط متعددة المراحل ومتعددة المسارات (انظر الفصل ١ السابق). وهي تقوم على عملية منهجية منتظمة تمّ في إطارها فحص خمسة بدائل مجالية شمولية: أربعة بدائل معيارية متطرفة دفعت إلى حدودها القصوى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبديل استمرار الاتجاهات[٥]. ومن خلال مجال/ حيز الإمكانات الذي تمّ تحديده من طريق هذه البدائل، اختير مزيج مثالي من الخصائص والسمات في عملية تقييم منهجية[٦]. وتمّ تبنّي هذا المزيج في المخطط المجالي الذي عرض في هذا التقرير. وبالإضافة إلى هذه الأمور، فإن «صورة المستقبل» تجمل نتاجات تخطيط إضافية تعود في مصدرها إلى مسار التخطيط المجالي الشامل، والى مسارات التخطيط الموازية (انظر الفصل الثاني السابق).

وكان طاقم التخطيط قد واجه سلسلة من المسائل المنهجية التي تميّز جهوداً تخطيطية على نطاق واسع وذات مدى كبير للغاية. وتعكس «صورة المستقبل» المعروضة في هذه الوثيقة اختيار منهج تخطيط يدمج بين مقاربات تخطيط متوازية: بين منهجية للإبداع في عملية التخطيط، وبين النظر إلى المجال الوطني من الخارج (الفصل الثامن) والنظر من الداخل (الفصل التاسع)، وبين الأوجه التي تعالج الهيكل التنظيمي للمجال (الفصلان ٤ و٧) وبين الجوانب الكمية (الفصلان ١٠ و١١). ولقد ركز الطاقم على الدمج بين المقولات المشتركة للمجال الوطني كله وبين المقولات المميزة لمجال أو لموضوع معين. وقد استند التخطيط إلى المفهوم الثنائي الذي تعتبر فيه أهداف تطوير المجال المبني وأهداف المحافظة على المجال المفتوح «أهدافاً رئيسية» متوازية ومتكاملة لخلق «صورة المستقبل».

---

(٤) انظر: آدام مازور، يونا برغور وتامي تروب، «اسرائيل في مسار الدول المتطورة،» (١٩٩٦)؛ عنات غونين وسميدار فوغل، «سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي،» (١٩٩٦)، ورافي بارئيل [وآخرون]، «اسرائيل في محيط يسوده السلام،» (١٩٩٧).

(٥) انظر: آدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات ـ البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧)، الفصول ٢-٦.

(٦) انظر: المصدر نفسه، الفصول ٧-٩.

إن مخطط تنظيم المجال الوطني يحاول الدمج بين أهداف وغايات متناقضة وخلق توازن بينها. فمن جهة، يحاول المخطط استغلال اتجاهات استمرارية مرغوب فيها ومطلوبة، ومن جهة أخرى يحاول تغيير الاتجاهات غير المرغوب فيها. كذلك يحاول المخطط الدمج بين تسريع عملية تطوير دولة إسرائيل وبين الحفاظ على القيم الطبيعية والبانورامية والبيئية. ويشير المخطط إلى الحاجة إلى تعزيز النسائج المبنية القائمة والحفاظ عليها واستحداثها من جهة، إلا أنه يشير أيضاً إلى الحاجة الكمية في التطوير الإضافي، والى ضرورة تنفيذه في قالب مستحدث وودي للبيئة من الجهة الأخرى. ويتطلع المخطط إلى التوازن بين الأهداف العامة للدولة، وبين حق الفرد وحق المجموعة في تحقيق أولوياتهم في نمط الحياة واختيار الموقع في المجال. ويهدف المخطط إلى التوازن بين الاعتراف بقوة «قوى السوق» وبين الجهد للتدخل المصمم في إخفاقات السوق. وهذا التوازن يبرز الوجه المعياري للمخطط، كما يشير إلى دور الحكومة المركزي في تصميم الصورة المجالية للدولة.

إن «صورة المستقبل» المطلوبة لإسرائيل استعداداً للقرن الحادي والعشرين لن تتحقق من تلقاء ذاتها. وهذا الأمر ليس توقعاً! وكان التوقع لصورتنا في القرن الحادي والعشرين قد عرض في سيناريو «الأعمال كالمعتاد»[7] بكل مشاكله ومساوئه. وتعتبر «صورة المستقبل» تعبيراً عن وضع مرغوب فيه يوجد في نطق عديدة تتعارض تعارضاً مطلقاً مع الاتجاهات القائمة ومع قوى السوق والمصالح المتجددة في المجتمع الإسرائيلي. وإن جهداً مركزاً ومنسقاً في كل النطق ذات الصلة بمقدوره فقط أن يقود بصورة مشتركة ولمصلحة جميع القوى العاملة في المجتمع الإسرائيلي إلى استنفاد أقصى المزايا، كما تمّ تحديدها في عملية تقييم مجال/ حيز الإمكانات[8]. وسياسة التخطيط الشامل[9] والسياسة في نطق موضوعاتية ملائمة[10] ترسم الطريق التي بواسطتها،

---

(٧) انظر: يونا برغور وامنون فرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦).

(٨) انظر: مازور وسبيردلوف، المصدر نفسه، الفصل ٩.

(٩) انظر: آرييه شاحار، «السياسة المجالية،» (١٩٩٧)؛ وشفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧)؛ رازين، «السياسة البلدية،» (١٩٩٧)؛ ألترمان، «سياسة الأرض،» و راحيل ألترمان، محرر، «نحو تفعيل المخطط الرئيس ـ اقتراحات اللاستعداد المؤسسي ولطرق اتخاذ القرارات، مسودة للمناقشة والبحث،» المقرر غاي كوب فنكي (حزيران/ يونيو ١٩٩٦).

(١٠) انظر: ايلان سلومون، يهودا غور وعيران بايتلسون، «سياسة المواصلات والاتصالات لعام ٢٠٢٠،» (حزيران/ يونيو ١٩٩٦)؛ إلعاد بيلد، «التعليم في إسرائيل في عملية تخطيط المجال الوطني في سنوات الألفين،» بمساعدة ايلانا اوريون؛ مشاركة طاقم تربوي - تعليمي (حزيران/ يونيو ١٩٩٦)؛ وموطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦)؛ يونا برغور وايرز سبيردلوف، «سياسة الطاقة،» (١٩٩٦)؛ عيران بايتلسون [وآخرون]، «سياسة التطوير،» (١٩٩٦)؛ ايرز سبيردلوف وعميرام ديرمان، =

يصبح بالإمكان الوصول من الحاضر إلى «صورة المستقبل». وهي تشير إلى الأعمال التي يجب القيام بها، والتي تبيّن الوسائل المختلفة الواجب اتخاذها، كما تشير إلى الأعمال التي يجب عدم القيام بها، والتي تشمل الوسائل الواجب الامتناع عن اتخاذها في المستقبل، على الرغم من أننا اعتدنا على القيام بها في الماضي. ووثائق هذه السياسة تبيّن وسائل التدخل المركزية لتصميم صورة الدولة بشكل عام، والوسائل الموجودة تحت تصرف الحكومة بشكل خاص، ومن بينها المبادرة وتنفيذ البنى التحتية الوطنية والمناطقية.

وللإجمال نقول بأن «صورة المستقبل»، أي المخطط لتنظيم المجال الوطني، تعرض كواحدة من الوثائق الإجمالية لمخطط إسرائيل الرئيس في سنوات الألفين. وهذا المخطط يمثل أفضل ما نجحنا بإحرازه، وأفضل ما أنتجته مداركنا، على أساس المعرفة القائمة، وتلك التي تراكمت في أثناء عملية إعداد المخطط. ومع ذلك، فالمبدأ المركزي لهذه الصورة يتمثل في استمراريتها ووضعها تحت اختبار المعرفة والخبرة التي تتجمع في خلال عملية تبنّيها وتطبيقها. ومن الجدير أن يتم توجيه جهود التخطيط المستقبلية منذ الآن نحو تكملة هذا المخطط: توسيع آفاق التفكير الموضوعاتية، وتعميق التفصيل في المدماك المناطقي، واشتقاق الغايات المنشودة للمدى المتوسط. وسيكون من شأن الجهد التخطيطي المستقبلي استكمال التفكير على المستوى الوطني الشامل، وتحديث هذا المخطط وفقاً للحاجة في سياق البُعد الزمني لأفق التخطيط إلى ما وراء العِقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

= «سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشار المنظومة الأمنية على المدى البعيد،» (أيار/مايو ١٩٩٦)؛ يهوشع شفارتز، «ورقة خلفية لسياسة مرفق المياه،» (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، وافرات آفي وهداس، «الزراعة والقرية في إسرائيل ـ السياسة والاستراتيجية استعداداً للعام ٢٠٢٠ ـ لبيدون،» (آذار/مارس ١٩٩٦).

الملاحـــق

الملحـــق (أ)
التقسيم إلى مناطق ومجـالات تخطيـط بالمقارنـة مع التقسيـم إلى ألويـة وأقضيـة

الجداول أرقام (أ-١) وحتى (أ-٣) المعروضة في هذا الملحق تربط بين التقسيم الجغرافي الذي استخدمه مخطط تنظيم المجال الوطني في المخطط الرئيس لإسرائيل لسنوات الألفين، وبين التقسيم الإداري المألوف للألوية والأقضية. وتحدّد هذه الجداول المفتاح للانتقال بين معطيات السكان ومساحة المجالات المفصلة في هذه الوثيقة وبين المعطيات التي ينشرها مكتب الإحصاء المركزي.

الجدول رقم (أ-١)

تجزؤ السكان في التقسيم الإداري وفي التقسيم إلى مجالات تخطيط وإلى مناطق، ١٩٩٤-٢٠٢٠ (بالآلاف وبالتدوير إلى عشرات الآلاف)

١٩٩٤					٢٠٢٠	
التقسيم الإداري وفقاً لمكتب الاحصاء المركزي		التقسيم وفق مخطط إسرائيل ٢٠٢٠			التقسيم وفق مخطط إسرائيل ٢٠٢٠	
ألوية	أقضية	مناطق	مجالات تخطيط		مجالات تخطيط	مناطق
لواء الشمال ٩٣٠		منطقة شمالية ١+٢+٣ ١٤١٠	مجال مفتوح شمال ١	٣٦٠	٦٠٠	منطقة شمالية ١+٢+٣ ٢٤٥٠
			مجال مديني شمال ٢	٩٤٠	١,٦٦٠	
لواء حيفا ٧٢٠	قضاء حيفا ٤٨٠	مجالات وسطية ٣ ١١٠	مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٣٨٠	٦٢٠	١٨٠ مجال وسطي ٣
	قضاء الخضيرة ٢٤٠	مجال وسطي ٤ ٢٧٠				٤٤٠ مجال وسطي ٤
لواء المركز ١,١٧٠		منطقة المركز ٤+٥+٦ ٣,٦٤٠	مجال مديني مركز ٥	٣,١٨٠	٣,٩٤٠	منطقة المركز ٤+٥+٦ ٤٦٩٠
لواء تل أبيب ١١٤٠						
لواء القدس ٦٥٠						
لواء يهودا والسامرة (الضفة الغربية دون القدس) ١٣٠	قضاء يهودا والسامرة ١٢٠	مجال وسطي ٦ ١٩٠	مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٢٤٠	٣٨٠	٣١٠ مجال وسطي ٦
لواء الجنوب ٧٣٠	لواء اشكلون (عسقلان) ٣٢٠					
	قضاء بئر السبع ٤١٠	مجال وسطي ٧ ٥٠				٧٠ مجال وسطي ٧
		المنطقة الجنوبية ٧+٨+٩ ٤٢٠	مجال مديني جنوب ٨	٣١٠	٨٠٠	منطقة جنوبية ٧+٨+٩ ٩٦٠
لواء يهودا والسامرة (الضفة الغربية دون القدس) وقطاع غزة	قضاء غزة ٥		مجال مفتوح جنوب ٩	٦٠	١٠٠	
			مجموع المجالات المدينية ٢+٥+٨	٤,٤٣٠	٦,٤٠٠	
			مجموع المجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٦٢٠	١,٠٠٠	
			مجموع المجالات المفتوحة ١+٩	٤٢٠	٧٠٠	
المجموع الكلي ٥,٤٧٠		المجموع الكلي ٥,٤٧٠	المجموع الكلي القطري	٥,٤٧٠	٨,١٠٠	المجموع الكلي ٨,١٠٠

الجدول رقم (أ – ٢)

تجزؤ مساحة أراضي الدولة في التقسيم الاداري وفي التقسيم إلى مجالات تخطيط وإلى مناطق ١٩٩٤ - ٢٠٢٠ (بالكيلومترات المربعة)

التقسيم الإداري وفقاً لمكتب الاحصاء المركزي		التقسيم وفق مخطط إسرائيل ٢٠٢٠		
ألوية	أقضية	مناطق	مجالات تخطيط	
لواء الشمال ٤,٥٠١		منطقة شمالية ١+٢+٣ ٤٧٨٤	مجالا مفتوح شمال ١	٣,٢٨٧
			مجال مديني شمال ٢	٩٤٦
لواء حيفا ٨٥٤	قضاء حيفا ٢٨٣	مجال وسطي ٣ ٥٥٢	مجال وسطي/ مركز ٣+٤	١,٢٢٢
	قضاء الخضيرة ٥٧١	مجال وسطي ٤ ٦٧٠		
لواء المركز ١,٢٤٢		منطقة المركز ٤+٥+٦ ٣,٨٨٢	مجال مديني مركزي ٥	٢,٠٧١
لواء تل أبيب ١٧٠				
لواء القدس ٦٢٧				
لواء الجنوب ١٤,١٠٧	قضاء اشكلون (عسقلان) ١,٢٧٢	مجال وسطي ٦ ١,١٤١	مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	١,٧٥٣
	قضاء بئر السبع ١٢,٨٣٥	مجال وسطي ٧ ٥٠		
		المنطقة الجنوبية ٧+٨+٩ ١٢,٨٣٥	مجال مديني جنوب ٨	١,٣٨٠
			مجال مفتوح جنوب ٩	١٠,٨٤٢
			مجموع المجالات المدينية ٢+٥+٨	٤,٣٩٧
			مجموع المجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٢,٩٧٥
			مجموع المجالات المفتوحة ١+٩	١٤,١٢٩
المجموع الكلي ٢١,٥٠١		المجموع الكلي ٢١,٥٠١	المجموع الكلي القطري	٢١,٥٠١

الجدول رقم (أ – ٣)

توزع الكثافة المجالية في التقسيم الإدراي وفي التقسيم إلى مجالات تخطيط وإلى مناطق ١٩٩٤ ـ ٢٠٢٠ (نسمة/ كيلومتر مربع)

١٩٩٤					٢٠٢٠	
التقسيم الإداري وفقاً لمكتب الاحصاء المركزي		التقسيم وفق مخطط إسرائيل ٢٠٢٠			التقسيم وفق مخطط إسرائيل ٢٠٢٠	
ألوية	أقضية	مناطق	مجالات تخطيط		مجالات تخطيط	مناطق
لواء الشمال ٢١٠		منطقة شمالية ١+٢+٣ ٢٩٠	مجال مفتوح شمال ١	١١٠	١٨٠	منطقة شمالية ١+٢+٣ ٥١٠
			مجال مديني شمال ٢	١,٠٠٠	١,٧٥٠	
لواء حيفا ٨٤٠	قضاء حيفا ١,٧٠٠	مجال وسطي ١+٢+٣	مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٣١٠	٥١٠	مجال وسطي ٣ ٣٣٠
	قضاء الخضيرة ٤٢٠	مجال وسطي ٤ ٤٠٠				مجال وسطي ٤ ٦٦٠
لواء المركز ٩٤٠		منطقة المركز ٤+٥+٦ ٩٤٠	مجال مديني/ مركز ٥	١,٥٣٠	١,٩٠٠	منطقة المركز ٤+٥+٦ ١,٢١٠
لواء تل أبيب ٦,٧١٠						
لواء القدس ١,٠٤٠						
قضاء الجنوب ٥٠	قضاء اشكلون (عسقلان) ٢٥٠	مجال وسطي ٦ ١٧٠	مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	١٤٠	٢٢٠	مجال وسطي ٦ ٢٧٠
		مجال وسطي ٧ ٨٠				مجال وسطي ٦ ٢٧٠
	قضاء بئر السبع ٣٠	المنطقة الجنوبية ٧+٨+٩ ٣٠	مجال مديني جنوب ٨	٢٢٠	٥٨٠	منطقة جنوبية ٧+٨+٩ ٨٠
			مجال مفتوح جنوب ٩	١٠	١٠	
			مجموع المجالات المدينية ٢+٥+٨	١,٠١٠	١,٤٦٠	
			مجموع المجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٢١٠	٣٤٠	
			مجموع المجالات المفتوحة ١+٩	٣٠	٥٠	
المجموع الكلي ٢٥٠		المجموع الكلي ٢٥٠	المجموع الكلي القطري	٢٥٠	٣٨٠	المجموع الكلي ٣٨٠

الملحق (ب)
لائحة بمراكز الاستيطان مقسمة إلى نماذج استيطان وفقاً لتجميعها في أحزمة استيطانية مترابطة أو في مجموعات استيطانية موحّدة

في الجداول أرقام (ب-١) وحتى (ب-٧) هناك تفصيل للمراكز الاستيطانية من طريق تقسيمها إلى نماذج استيطان في كل واحد من مجالات التخطيط. ومن أجل مسح الحدود الخاصة بمجالات التخطيط لناحية علاقتها بحدود الألوية والأقضية، ومن أجل وصف النماذج الاستيطانية الخمسة، انظر الفصل العاشر، البند رقم (١٠-١).

وتمّ في كل واحد من نماذج الاستيطان تسجيل أسماء مراكز الاستيطان حسب توزيعها إلى مجموعات استيطان موحدة أو كأحزمة استيطانية مترابطة. ويضمّ الحزام الاستيطاني المترابط عدداً من مراكز الاستيطان المجاورة، التي توجد بينها علاقة قوية متبادلة، والتي يتوقع أن تتحد في نسيج مبني متواصل على المدى الزمني للمخطط. أما المجموعات الاستيطانية الموحّدة، فتضمّ عدداً من المراكز الاستيطانية التي اتحدت في نسيج مبني متواصل. أما مراكز الاستيطان القروية، فعلى الرغم من أنها لا تشكل نسائج متواصلة، إلا أنها جُمعت في مجموعات استيطانية موحّدة وفقاً لتقسيم طبق بحسب المناطق الطبيعية، وبحسب مجالات التخطيط أو بحسب الأحزمة والمجموعات الاستيطانية التي توجد داخلها. ومراكز الاستيطان القروية التي دمجت في مجموعة أو حزام استيطاني، ثم توحيدها أيضاً في مجموعة واحدة.

وتمّت عملية التجميع في مجموعات استيطانية لأغراض تخطيطية على المستوى القطري فقط بغية الامتناع في هذه المرحلة من التعاطي التفصيلي بحدود المستوطنات والأراضي التابعة للبلديات. ويجب عدم الاستخلاص من ذلك أي توصية مهما كانت لتوحيد مراكز الاستيطان، أو لتغيير حدودها وما إلى ذلك. إن وظيفة التخطيط

المناطقي المفصل هي بلورة مفهوم بالنسبة إلى كيفية التعاطي مع المجموعة أو الحزام الاستيطاني[1].

إن المجموعات والأحزمة الاستيطانية تحمل اسم المركز الاستيطاني البارز، ويوجد إلى جانبها ضمن قوسين تصنيفها كمجموعة أو كحزام. وقد ورد في أسفلها قائمة مفصلة بمراكز الاستيطان المشمولة فيها. وعندما يضمّ الحزام الاستيطاني مجموعة واحدة أو أكثر، يتم إيراد تفصيل فرعي وفقاً لذلك المبدأ. واسم المركز الاستيطاني الذي يظهر دون إيراد كلمة «مجموعة» أو «حزام» يعني أنه مماثل لتعريفه الإداري. وفي هذه الجداول، لم تبيّن أسماء مراكز الاستيطان القروية ـ لا في قائمة المجموعات الاستيطانية القروية في النموذج الاستيطاني الرقم ٥، ولا عندما تكون مراكز الاستيطان القروية مشمولة في مجموعات وأحزمة في نماذج الاستيطان الأخرى.

هذا ويتطرق المخطط على المستوى الوطني إلى تقدير الكميات الشاملة لنماذج الاستيطان المجموعة، دون اعتماد وتخصيص حدود تفصيلية بين مراكز الاستيطان من النموذج ذاته وبين مراكز الاستيطان داخل المجموعة أو الحزام. وتبين الجداول أرقام (ب ــ ١) ــ (ب ــ ٧) المجموع الكلي للسكان في كل واحد من نماذج مركز الاستيطان في كل واحد من المجالات في نقطة الانطلاق في عام ١٩٩٤ وفي العام المنشود ٢٠٢٠. كذلك، فإن هذه الجداول تبيّن السكان الموجودين في الأحزمة، وفي المجموعات، وفي مراكز الاستيطان المعزولة في عام ١٩٩٤. والمعطيات الواردة في الجداول مدوّرة على مستوى النماذج إلى عشرات الآلاف، وعلى مستوى الأحزمة والمجموعات ومراكز الاستيطان، فإنها مدورة إلى آلاف. وينبغي النظر إلى تجزؤ السكان في العام المنشود بين نماذج الاستيطان في كل مجال كتوصية مبدئية على مستوى عال من التعميم هدفه تحقيق الغايات المنشودة للمخطط. هذا، وسيتم تحديد التخطيط المفصل لانتشار السكان وفقاً للنماذج ووفقاً للتقسيم بين مراكز الاستيطان داخل كل نموذج على مستوى التخطيط المناطقي المفصّل.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: رازين، «السياسة البلدية،» (١٩٩٧).

الجدول رقم (ب-١)

المجال المفتوح الشمالي (الرقم ١) ــ لائحة بمراكز الاستيطان مقسمة إلى نماذج استيطان والى أحزمة استيطانية مترابطة ومجموعات استيطانية موحدة

نموذج المركز الاستيطاني	تفاصيل مراكز الاستيطان/ المجموعات والأحزمة – الاسم	١٩٩٤ السكان بالآلاف	١٩٩٤ السكان بالآلاف	٢٠٢٠ السكان بالآلاف
النموذج (١)			صفر	صفر
	صفد (حزام):	٣٠		
	صفد	٢٠		
	روش بينا ــ حتسور (مجموعة)	١٠		
النموذج (٢)	طبريا (مجموعة)	٤٠	١١٠	١٧٠
	نهاريا (حزام)	٤٢		
	نهاريا (مجموعة)	٣٨		
	قرى حول نهاريا (مجموعة)	٤		
	بيسان	١٥		
	معلوت ترشيحا (حزام):	٢٠		
	معلوت ترشيحا ـ قرى حول معلوت	١٥		
النموذج (٣)	(مجموعة)	٣	٧٠	١٢٠
	معليا	٢		
	كفر ياسيف ــ أبو سنان (مجموعة)	١٥		
	كريات شمونة	٢٠		
	بقعاتا	٤		
	بيت جن	٨		
	جش (جوش حلاف)	٢		
	جت ـ يانوح	٤		
	حورفيش	٤		
	طوبا زنجريا	٤		
النموذج (٤)	يركا	٩		
	كسرا ــ سميع	٥		
	كفر كما	٢		
	قرى عربية في الجولان (مجموعة)	٨		
	قرى عربية في الجليل الأعلى (مجموعة)	١٠	٩٠	١٩٠
	مجدل شمس	٧		
	مسعدا	٣		

يتبــع

تابـع

	ساجور	٣			
	فسوطة	٣			
	بقيعين (بقيعة)	٤			
	كتسرين	٥			
	راما	٧			
	شبلي	٣			
	شلومي (مجموعة)	٣			
النموذج (٥)	قرى منطقة أدميت (مجموعة) قرى منطقة بيسان (مجموعة) قرى منطقة جولان (مجموعة) قرى منطقة الجليل الشرقي (مجموعة) قرى منطقة الحولة (مجموعة) قرى منطقة الساحل الشمالي (مجموعة) قرى منطقة حرود (مجموعة) قرى منطقة يفنيئيل (مجموعة) قرى منطقة كينيرت (بحيرة طبريا) (مجموعة) قرى منطقة معلوت (مجموعة) قرى منطقة نهاريا (مجموعة) قرى منطقة عكا (مجموعة) قرى منطقة رامات تسفي (مجموعة) قرى منطقة تيفن (مجموعة)			٩٠	١٢٠
المجموع الكلي لسكان المجال المفتوح الشمالي				**٣٦٠**	**٦٠٠**

الجدول رقم (ب -٢)

المجال المديني الشمالي (الرقم ٢) ــ لائحة بمراكز الاستيطان مقسّمة إلى نماذج استيطان والى أحزمة استيطانية مترابطة ومجموعات استيطانية موحدة

نموذج المركز الاستيطاني	تفاصيل مراكز الاستيطان/ المجموعات والأحزمة الاسم	١٩٩٤ السكان بالآلاف	١٩٩٤ السكان بالآلاف	٢٠٢٠ السكان بالآلاف
النموذج (١)	حيفا (حزام):		٤٣٠	٥٨٠
	حيفا (مجموعة)	٤٣٠		
	حيفا	٢٤٧		
	طيرات هكرميل (طيرة الكرمل)	١٧		
	قرى حول حيفا (مجموعة)	١		
	نيشر	١٧		
	كريات آتا	٤٢		
	كريات بيالك	٣٥		
	كريات يم	٤١		
	كريات موتسكين	٣٤		
	قرى منطقة ياغور (مجموعة)	٣		
النموذج (٢)	الناصرة (حزام):	١٦١	٢٧٠	٥٨٠
	كفر كنا	١٢		
	قرى حول الناصرة (مجموعة)	١		
	مجدال ععيمق (المجيدل)	٢١		
	مشهد	٥		
	الناصرة (مجموعة) :	١٠٣		
	الناصرة	٥٤		
	نششيرت عالين (الناصرة العليا)	٣٨		
	يافة الناصرة	١١		
	عين ماهل	٨		
	الرينه	١١		
	عكا	٤٥		
	كرمئيل (حزام):	٦٠		
	البعنة (مجموعة):	١١		
	بعنة	٥		
	دير الأسد	٦		
	كرمئيل	٣٣		
	مجد الكروم	٩		
	نحف	٧		

يتبع

تابع

النموذج	القرية	العدد		
نموذج (٣)	الجديدة ـ المكر	١٣	١١٠	٢٢٠
	طمرة	١٩		
	كفر مندا	١٠		
	الغار	١٥		
	سخنين	١٨		
	عرابة	١٤		
	شفا عمرو	٢٤		
النموذج (٤)	عبلين	٨	١٠٠	٢٤٠
	بير المكسور	٥		
	بسمة طبعون	٤		
	بعينه ـ نجيدات	٥		
	جولس	٤		
	دير حنا	٦		
	زرازير	٥		
	طبعون (مجموعة)	١٣		
	طرعان	٨		
	كابول	٧		
	قرى عربية (مجموعة)	١٣		
	عيلبون	٣		
	عيلوط	٥		
	رخسيم (مجموعة)	٦		
	رامات يشاي	٣		
	شعب	٤		
النموذج (٥)	قرى منطقة اوشا (مجموعة)		٣٠	٤٠
	قرى منطقة الجليل الأسفل (مجموعة)			
	قرى منطقة يزرعيل مرج بن عامر (مجموعة)			
	قرى منطقة الناصرة (مجموعة)			
	قرى منطقة عكا (مجموعة)			
	قرى منطقة تسيبوري (مجموعة)			
المجموع الكلي لسكان المجال المديني الشمالي			**٩٤٠**	**١,٦٦٠**

الجدول رقم (ب-٣)

المجال الوسطي الشمالي ـ المركزي (الرقم ٣+٤) ـ لائحة بمراكز الاستيطان مقسمة إلى نماذج استيطان والى أحزمة استيطانية مترابطة ومجموعات استيطانية موحدة

نموذج المركز السكاني		تفاصيل مراكز الاستيطان/ مجموعات/ وأحزمة		١٩٩٤ السكان بالآلاف	٢٠٢٠ السكان بالآلاف
	رقم المجال	الاسم	١٩٩٤ السكان بالآلاف		
النموذج (١)				صفر	صفر
	٣	العفولة	٣٤		
	٤	الخضيرة (حزام):	١٠٥		
		اور عكيفا	١٤		
		بنيامينا	٤		
النموذج (٢)		الخضيرة	٦٠		
		قرى حول الخضيرة (مجموعة)	٤	١٤٠	٢١٠
		برديس حنّه ـ كركور (مجموعة)	٢٢		
		كيساريا	١		
	٣	دالية الكرمل ـ عوسفية (حزام):	٢٠		
النموذج (٣)	٤	أم الفحم	٢٩		
	٤	باقة الغربية	١٦	٩٠	١٧٠
	٤	كفر قرع	١٠		
	٤	عرعرة	١١		
	٣	اكسال	٨		
	٣	دبورية	٦		
	٣	زلفه	٣		
	٣	قرى عربية (مجموعة)	٩		
النموذج (٤)	٣	يكنعام (مجموعة)	١٢		
	٤	جسر الزرقا	٨		
	٤	جت	٧	٩٠	١٦٠
	٤	زخرون يعقوب	٩		
	٤	زيمر (مجموعة)	٤		
	٤	قرى عربية (مجموعة)	٦		
	٤	مصمص	٢		

يتبع

تابـع

	٤	عتليت (مجموعة)	٤		
	٤	الفريديس	٨		
النموذج (٥)	٣	قرى عيمق يزرعيل (مرج بن عامر) (مجموعة)		٦٠	٨٠
	٣	قرى جبال منشيه (مجموعة)			
	٤	بجفعات عيدا (مجموعة)			
	٤	قـرى جـبـل الـكـسـانـدر (مجموعة)			
	٤	قرى هشارون (مجموعة)			
	٤	قـرى زخـرون يـعـقـوب (مجموعة)			
	٤	قرى بخضيرة (مجموعة)			
	٤	قـرى سـاحـل الـكـرمـل (مجموعة)			
	٤	مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية)			
المجموع الكلي لسكان المجال الوسطي الشمالي المركزي				٣٨٠	٦٢٠

الجدول رقم (ب-٤)

المجال المديني المركزي (الرقم ٥) ـ لائحة بمراكز الاستيطان مقسمة إلى نماذج استيطان والى أحزمة استيطانية مترابطة ومجموعات استيطانية موحدة

نموذج المركز الاستيطاني	تفاصيل مراكز الاستيطان/ المجموعات/ والأحزمة: الاسم	تفاصيل مراكز الاستيطان/ المجموعات/ والأحزمة: ١٩٩٤ السكان بالآلاف	١٩٩٤ السكان بالآلاف	٢٠٢٠ السكان بالآلاف
	القدس (حزام)	٥٩٧		
	القدس	٥٧٩		
	قرى منطقة القدس (مجموعة)	١٨		
	تل ابيب (مجموعة)	٩٥٨		
	بني براق	١٢٧		
	بات-يام	١٤٢		
	جفعتايم	٤٧		
	رامات غان	١٢٢		
	تل ابيب ـ يافا	٣٥٥		
	حولون	١٦٤		
	هرتسيليا ـ كفار سابا (مجموعة)	٢٨٠		
النموذج (١)	هود هشرون	٢٨		
	هرتسيليا	٨٤		
	كفار سابا	٦٨		
	قرى في منطقة كفار سابا	٥		
	رامات هشرون	٣٧		
	رعنانا	٥٨		
	بيت حتكفا (مجموعة)	٢٥٠	٢,٥٠٠	٢,٨٦٠
	اور يهودا	٢٤		
	بجفعات شموئيل	١١		
	غني تكفا	٩		
	ياحود	١٨		
	يهود قرى في منطقة بيت حتكفا (مجموعة)	١٢		
	بيت حتكفا	١٥٢		
	كريات اونو	٢٤		
	ريشون ليتسيون ـ اللد (حزام):	٣٩٨		
	بئير يعقوب	٧		

يتبع

تابع

	قرى منطقة عيمق (سهل) ـ اللد (مجموعة)	١		
	قرى منطقة ريشون ليتسيون (مجموعة)	٤		
	اللد	٥١		
	مزكيرت باتيا (مجموعة)	٤		
	نس-تسيونا	٢٢		
	كريات عقرون	٦		
	ريشون ليتسيون	١٦٠		
	رحوفوت (مجموعة)	٨٦		
	الرملة	٥٧		
	أشدود	١٢٠		
	بيت شيمش	٢٣		
	موديعيم	١١		
	نتانيا (حزام)	١٧٥		
	ايفن يهودا (مجموعة)	٨	٣٢٠	٦٠٠
النموذج (٢)	كفار يونا	٦		
	قرى منطقة نتانيا (مجموعة)	٣		
	نتانيا (مجموعة)	١٤٦		
	برديسيا (مجموعة)	٣		
	كديما	٥		
	تل ـ موند	٤		
	الطيبه	٢٤		
	الطيرة	١٦		
	يفنيه	٢٧		
	كفر قاسم	١٢	١٦٠	٢٥٠
النموذج (٣)	قلنسوة	١٢		
	كريات ملاخي	٢٠		
	روش هعاين (راس العين)	٢٣		
	مستعمرات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) (معاليه أدوميم)	١٩		
	أبو غوش	٤		
النموذج (٤)	كديره (مجموعة)	١٠		
	جلجوليا	٥		

يتبع

تابع

	غان ـ يفنيه	٦	٧٠	٩٠
	كوخاف يئير	٥		
	قرى عربية (مجموعة)	٣		
	مستعمرات يهودا والسامرة (الضفة الغربية)	٣٤		
النموذج (٥)	قرى منطقة أشدود (مجموعة) قرى منطقة بئير طوبيا (مجموعة) قرى منطقة كديره (مجموعة) قرى منطقة غيزر (مجموعة) قرى منطقة غان رافيه (مجموعة) قرى منطقة جبال يهودا (مجموعة) قرى منطقة هشرون (مجموعة) قرى منطقة كفار سابا (مجموعة) قرى منطقة بيت حتكفا (مجموعة) قرى منطقة منخفض يهودا (مجموعة) مستعمرات يهودا والسامرة (الضفة الغربية)		١٣٠	١٤٠
المجموع الكلي لسكان المجال المديني المركزي			**٣,١٨٠**	**٣,٩٤٠**

الجدول رقم (ب-٥)

المجال الوسطي المركزي ـ الجنوبي (رقم ٦+٧) ـ لائحة بمراكز الاستيطان مقسمة إلى نماذج الاستيطان والى أحزمة استيطانية مترابطة ومجموعات استيطانية موحدة

نموذج المركز السكاني		تفاصيل مراكز الاستيطان/ مجموعات/ وأحزمة		١٩٩٤ السكان بالآلاف	٢٠٢٠ السكان بالآلاف
	رقم المجال	الاسم	١٩٩٤ السكان بالآلاف		
النموذج (١)				صفر	صفر
النموذج (٢)	٦	اشكلون (عسقلان)	٨٠	١٢٠	٢٢٠
	٦	كريت غات	٤٠		
النموذج (٣)	٦	سديروت	١٧		
	٧	اوفكيم	١٩	٦٠	٨٠
	٧	نيتيفوت	١٤		
النموذج (٤)				صفر	صفر
النموذج (٥)	٦	قرى منطقة اشكلون (عسقلان) (مجموعة)			
	٦	قرى منطقة كريات غات (مجموعة)			
	٦	قرى منطقة شبير (مجموعة)			
	٦	قرى منطقة منخفض يهودا (مجموعة)			
	٦	مستعمرات يهودا والسامرة (الضفة الغربية)		٦٠	٨٠
	٧	قرى منطقة اوفاكيم (مجموعة)			
	٧	قرى منطقة لاهاف (مجموعة)			
	٧	قرى منطقة نيتيفوت (مجموعة)			
المجموع الكلي لسكان المجال الوسطي المركزي/ الجنوبي				**٢٤٠**	**٣٨٠**

الجدول رقم (ب-٦)
المجال المديني الجنوبي (الرقم ٨) ـ لائحة بمراكز الاستيطان مقسمة إلى نماذج استيطان وإلى أحزمة وإلى نماذج المركز واستيطانية مترابطة ومجموعات استيطانية موحدة

نموذج المركز الاستيطاني	تفاصيل مراكز الاستيطان/ المجموعات/ والأحزمة		١٩٩٤ السكان بالآلاف	٢٠٢٠ السكان بالآلاف
	الاسم	١٩٩٤ السكان بالآلاف		
النموذج (١)	بئر السبع (حزام)	١٦٢	١٦٠	٤٤٠
	بئر السبع	١٤٨		
	عومر	٦		
	تل السبع	٨		
النموذج (٢)	ديمونه	٣٠	٨٠	١٩٠
	عراد	١٩		
	راهط	٢٦		
النموذج (٣)			صفر	صفر
النموذج (٤)	يوروحام	٧	٧٠	١٧٠
	ميتار	٤		
	كسيفه	٧		
	عروعار	٦		
	سيجيف شالوم	٢		
	قرى بدوية (مجموعة)	٣٨		
النموذج (٥)	قرى في منطقة بئر السبع (مجموعة)		١	١
المجموع الكلي لسكان المجال المديني الجنوبي			٣١٠	٨٠٠

الجدول رقم (ب-٧)

المجال المفتوح الجنوبي (الرقم ٩) ــ لائحة بمراكز الاستيطان مقسمة إلى نماذج والى أحزمة استيطانية مترابطة ومجموعات استيطانية موحدة

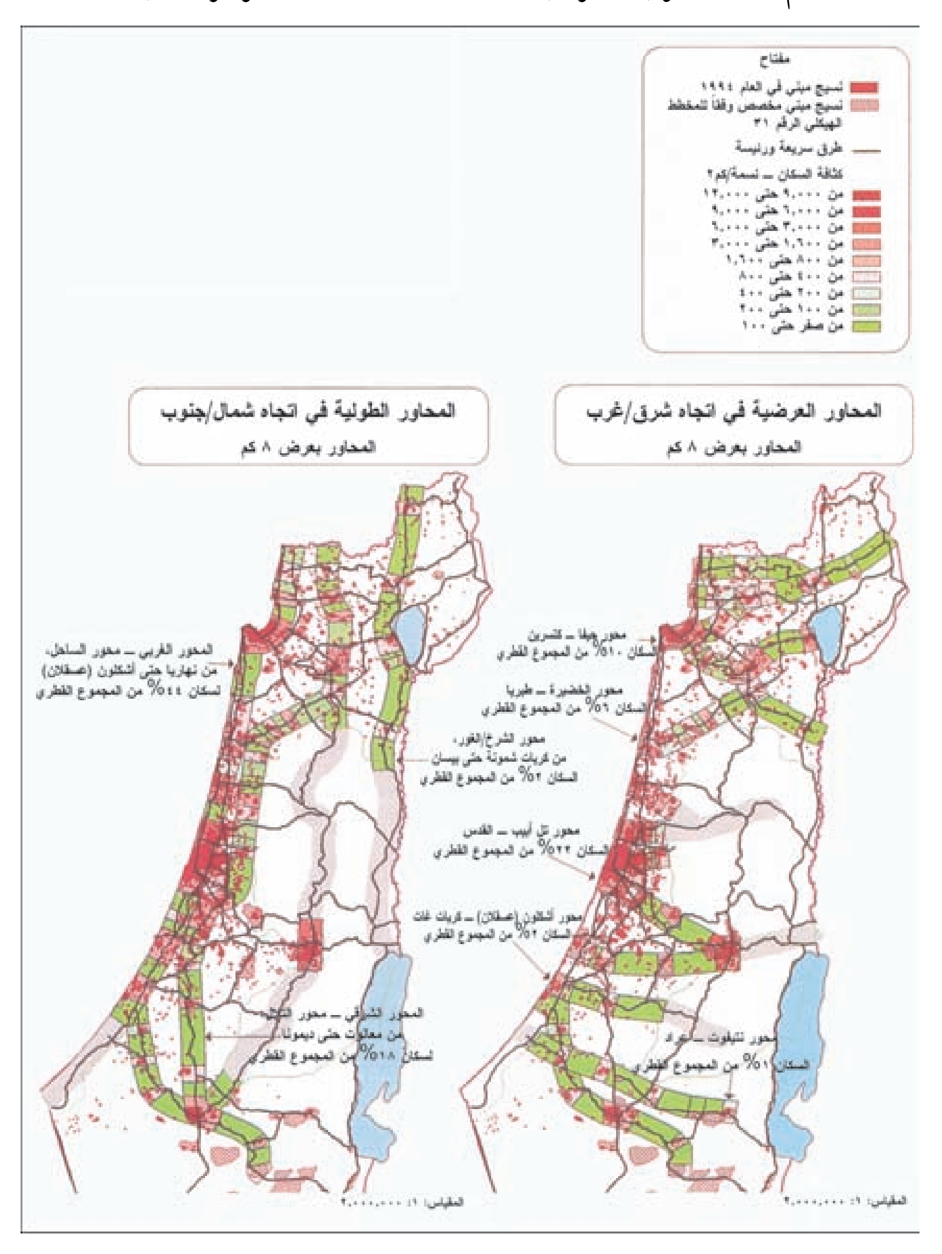
نموذج المركز الاستيطاني	تفاصيل مراكز الاستيطان/ المجموعات/ والأحزمة		١٩٩٤ السكان بالآلاف	٢٠٢٠ السكان بالآلاف
	الاسم	١٩٩٤ السكان بالآلاف		
النموذج (١)			صفر	صفر
النموذج (٢)	ايلات	٣٠	٣٠	٦٠
النموذج (٣)			صفر	صفر
النموذج (٤)	ميتسبيه رامون	٥	٥	١٠
النموذج (٥)	قرى في منطقة أشكول (مجموعة) قرى في منطقة وادي عربه (مجموعة) قرى في منطقة رامات (هضبة) النقب (مجموعة) قرى في منطقة وادي عربه الجنوبية (مجموعة) قرى في منطقة صحراء يهودا (مجموعة) قرى في منطقة شيزفون (مجموعة) مستوطنات إقليم غزة		٢٠	٣٠
المجموع الكلي لسكان المجال المفتوح الجنوبي			٦٠	١٠٠

الملحق (ج)
تحليل نظام المحاور:
العلاقة النسبية بين المبني والخالي

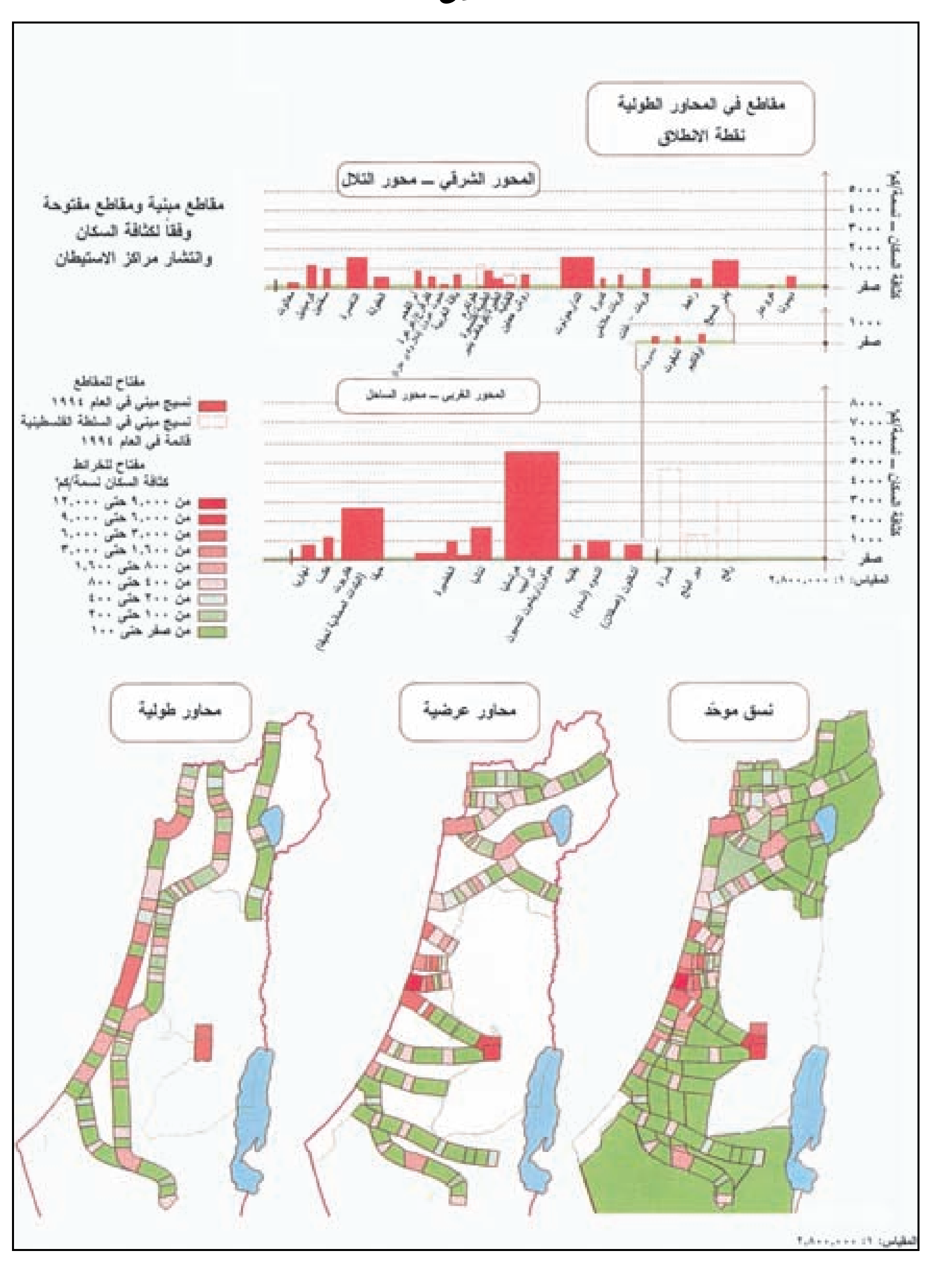
في هذا الملحق عرضت أربع خرائط (ج-١ حتى ج-٤) تحلل العلاقة النسبية بين المكوّن المبني والمكوّن الخالي على امتداد المحاور. ويستند هذا الملحق إلى التحليل الذي تمّ في الفصل السابع، والذي فحص النماذج المطلوبة لتطوير نسائج مبنية على امتداد المحاور (انظر البند ٧-٢-٤ والرسم البياني رقم (٧)، ص ٣٠٥ من هذا الكتاب)، وكذلك على تحليل بعد الاتجاهات ـ المحاور الطولية في مقابل المحاور العرضية (البند ٧-٤).

واستناداً إلى انتشار السكان وانتشار نسائج مراكز الاستيطان في نقطة الانطلاق، فقد قُسِّمت المحاور الطولية والعرضية إلى مقاطع متناقضة من المبني في مقابل المفتوح (الخريطة رقم (ج-١))، وقد تمّ تحليل نماذج التطوير في المحاور الطولية الرئيسة بطريقة مفصلة وبمقاطع بخطوط عامة تصف كثافة السكان في الأجزاء المبنية (في الخرائط أرقام (ج-٢)، (ج-٣) و(ج-٤)). وعلى أساس السمات المميزة لنقطة الانطلاق (الخريطة رقم (ج-٢)) تمّ فحص مقاربتي تطوير متناقصتين. فمن جهة، استمرار الاتجاهات ـ مقاربة التطوير الزاحف في المحاور الطولية كخيار تقصير الذي سيحصل دون تدخل تخطيطي والى جانبها تطوير متقطع للمحاور العرضية (الخريطة رقم (ج-٣)). ومن الجهة الأخرى، تمّ فحص بديل لتكثيف والحفاظ على المحاور الطولية ـ تكثيف أجزاء مبنية قائمة والحفاظ على الحواجز المفتوحة، وفي المقابل التركيز على التطوير في المحاور العرضية وفق مقاربة «الانزلاق المراقب» و«الانزلاق بالقفزات».

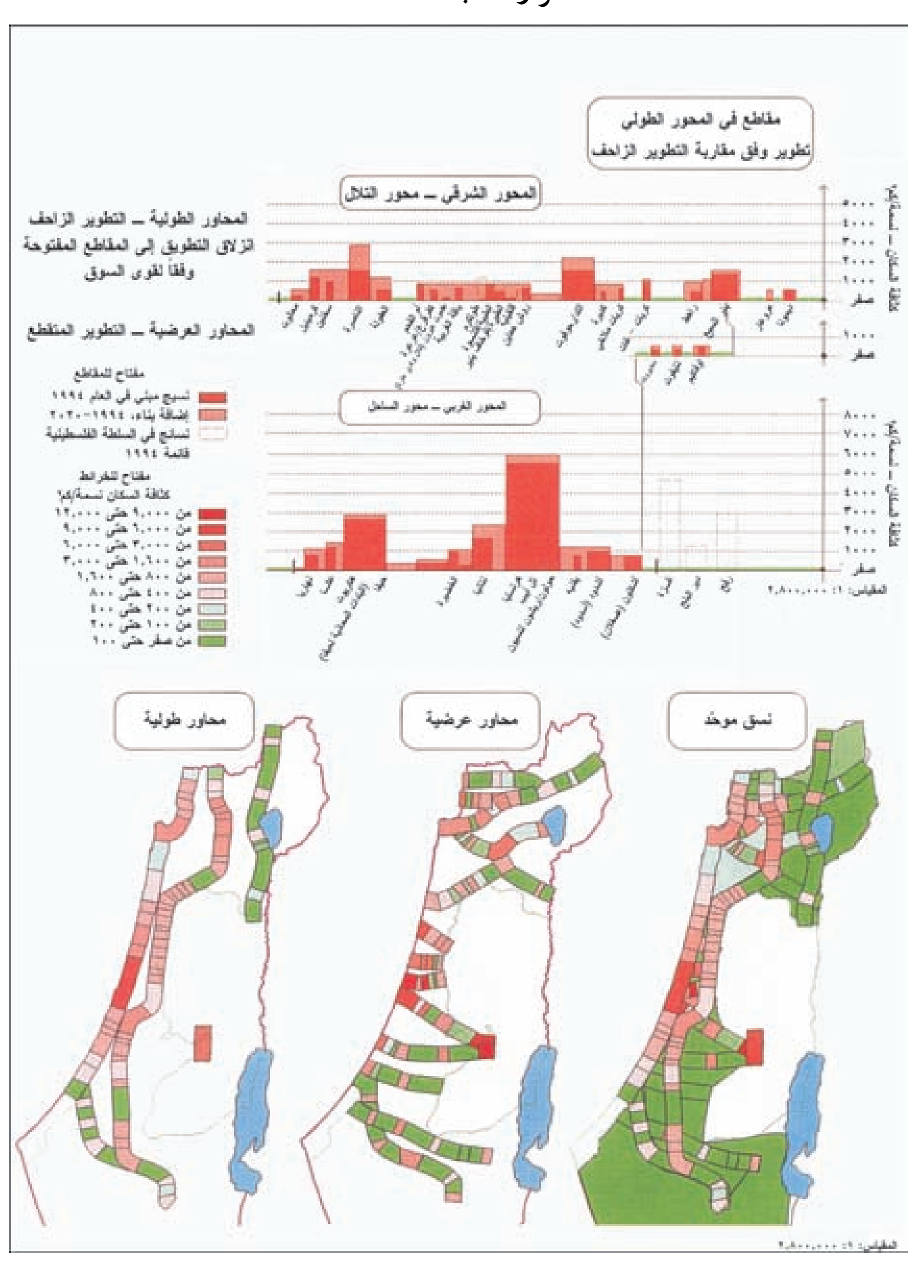
الخريطة رقم (ج ـ ١)
نظام المحاور ـ نقطة الانطلاق، ١٩٩٤
تقسم المحاور الطولية والعرضية وفقاً لكثافة السكان وانتشار مراكز الاستيطان



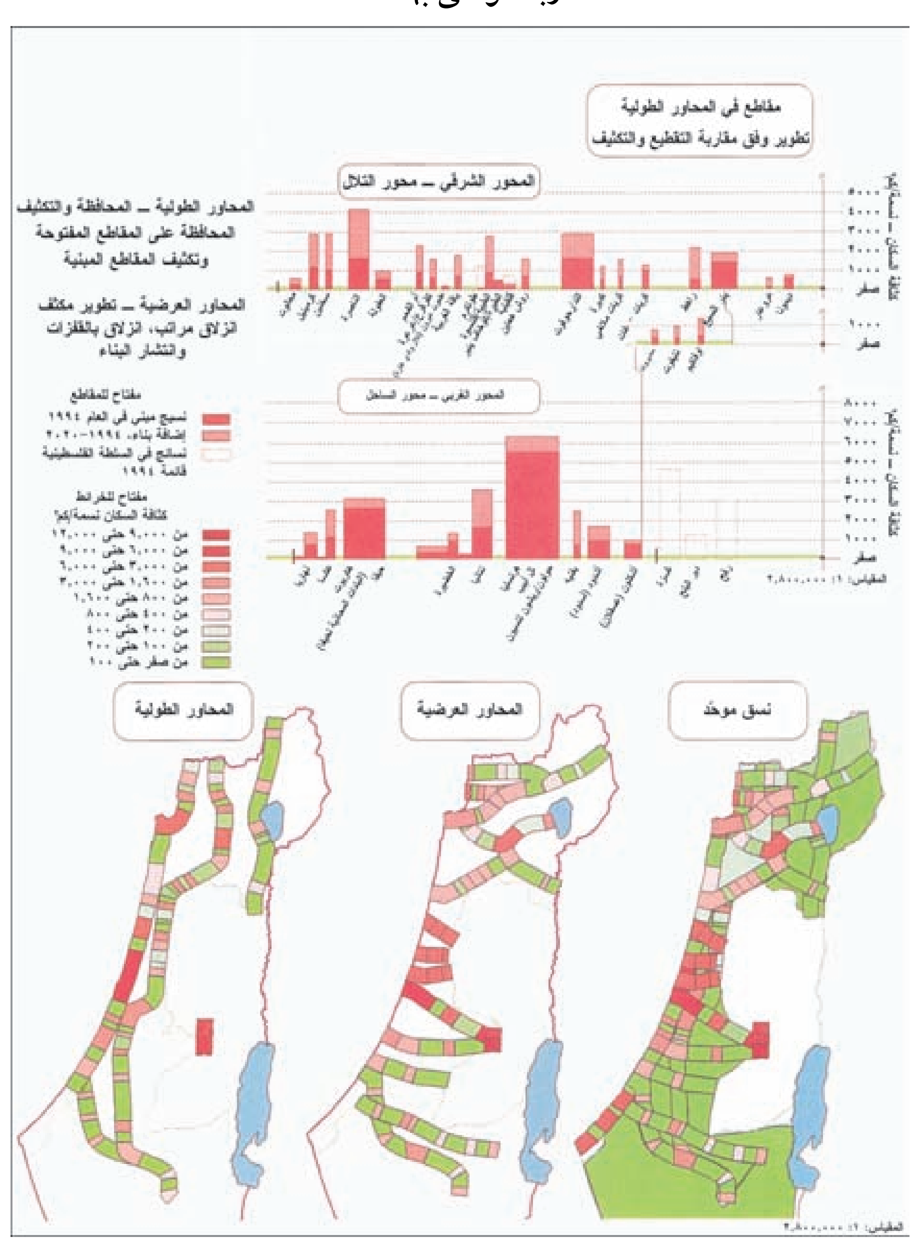
الخريطة رقم (ج ـ ٢)
مبادئ لتطوير نظام المحاور، العلاقة النسبية بين المبني والخالي: نقطة الانطلاق، ١٩٩٤



الخريطة رقم (ج ـ ٣)
مبادئ لتطوير نظام المحاور، العلاقة النسبية بين المبني والخالي:
استمرار الاتجاهات ٢٠٢٠



الخريطة رقم (ج ـ ٤)
مبادئ لتطوير نظام المحاور، العلاقة النسبية بين المبني والخالي : المقاربة الموصى بها ٢٠٢٠



الجــداول

الجدول رقم (١)
توزع مجال/ حيز الإمكانات ــ مقارنة بين البدائل

الهدف الرئيس	«الأعمال كالمعتاد» سيناريو استمرار الاتجاهات	البديل الاقتصادي		البديل الاجتماعي	البديل الطبيعي البيئي
	استمرار الاتجاهات القائمة	تشديد على الصناعة	تشديد على الخدمات الانتاجية	«جودة حياة للجميع»	«التطور الثابت والدائم» و«التطوير القيمي»
اهداف مرافقة	غايات مخلية منشودة وقصيرة المدى	توازن ميزان المدفوعات، استقرار اقتصادي ومنع المخاطر.		- زيادة مجال الاختيار للفرد. - تقليص الهوات المناطقية. - تخفيف حدة الصراعات بين المجموعات المختلفة.	- تحقيق تنوع مناطقي تعددي. - المحافظة على القيم الطبيعية والبانورامية والتراثية. - التوازن بين المناطق المبنية والمفتوحة. - تشجيع منظومة المواصلات العامة.
نقطة انطلاق للتخطيط	توقع الطلب على كل المكوّنات وفقاً لاستمرار الاتجاهات القائمة	حجم الناتج والوطني وبنية قطاعات العمالة		توزع السكان على المستوى القطري المناطقي	توزع استخدامات الأرض بشكل يوازن بين المبني والمفتوح.
تشديد على التطوير الاقتصادي	التطور المتوازن مع التركيز النسبي على الخدمات الانتاجية	الصناعة المتطورة	الخدمات الانتاجية	الخدمات العامة	التطوير المتوازن
المفهوم المجالي الشامل	الدولة مكونة من مناطق مركزية (نوى) ومن أطراف نائية	الدولة ككل وكخزان عمالة واحد		الدولة كتجمع لمناطق متوازنة	الدولة كمجتمع لمناطق متخصصة توجد بينهما رابطة من الانتقال اليومي للعمال
التركيز في مقابل التوزيع	تركيز النشاطات في النواة في سياق توسيع مناطق الطلب	تركيز عال للانشطة في مناطق الوسط		توزيع عال نسبياً ــ تشديد على لواء الشمال	توزيع عال ــ التشديد على لواء الجنوب
التوازن بين السكان والعمالة	- تركيز السكان والعمالة في مناطق الوسط. - وزن منخفض للأطراف النائية.	تشديد على لواء الوسط - تركيز العمالة والسكان في القرية الوسط. - وزن منخفض نسبياً في الأطراف النائية. - انعدام التوازن بين العمالة والسكن على المستوى اللوائي.	تشديد على لواء تل أبيب	- توزع متوازن للسكان والمستخدمين بين الوسط والأطراف النائية. - توازن على المستوى اللوائي.	- توزع السكان - تركيز نسبي للعمالة في مناطق الوسط. - توازن بواسطة الانتقال اليومي للعمال إلى مراكز العمل.

يتبع

تابع

المساواة المجالية	هوات بارزة في مستوى الدخل والرفاه بين مناطق «الطلب» وبين المناطق «التطويرية».	هوات معتدلة بسبب تموضع عمالات متخصصة.	هوات عالية بين المناطق في مستويات الدخل والرفاه.	مساواة مجالية عالية على المستوى القطري.	مساواة مجالية بارزة بواسطة تخصصات لوائية، وبنية مواصلات تحتية لوائية متطورة.
تشديد على المستوى المتروبوليني	– التركيز على المتروبولين المركزي . – انتشار الضواحي السكنية على المستوى المتروبوليني . – تزايد اعمال البناء في مراكز الاستيطان الصغيرة، وفي عمليات البناء الملحق لا قطع الأرض.	تركيز العمالة في اطراف المتروبولينات التركيز على مراكز الاستيطان في اطراف المتروبولينات وفي اطراف «قلب الدولة».	تركيز العمالة في نوى المتروبولينات	– أربعة نظم متروبولينية منفردة . – انشاء الضواحي السكنية على المستوى المتروبوليني . – التركيز على المدن المتوسطة الحجم في الاطراف المتروبولينية . – إعمار وتعزيز المراكز الاستيطانية القائمة. – الامتناع عن انشاء مراكز استيطان جديدة.	– التشديد على بئر السبع كمتروبولين . – تكثيف نوى المتروبولينات . – منع ظاهرة انتشار الضواحي السكنية والبناء الملحق به قطع ارض في اطراف المتروبولينات.
التوازن بين المبني والمفتوح	– تطوير كبير في الألوية المركزية . – المس بالمناطق غير المبنية في المناطق الوسطى . – الاستهلاك الكبير للارض لاغراض التطوير بكثافة منخفضة. – الخطر لنفاد مورد الارض.	– التطوير الواسع في ألوية الوسط ؛ مناطق مفتوحة ملحوظة في الألوية الجنوبية والشمالية.		التوازن الجزئي بين المناطق المفتوحة والمبنية على المستوى المحلي في كل الألوية.	– مزيد من التوازن بين المبني والمفتوح في انحاء الدولة كافة . – المحافظة الدقيقة على المناطق المفتوحة في الوية الوسط. – تطوير خاضع للرقابة لانشاء الضواحي السكنية في ألوية الأطراف.
دور الحكومة	– التقليص الجوهري لتدخل الحكومة في المبادرة التخطيطية . – التدخل الموضعي قصير المدى في «اخفاقات السوق»، وفي بؤر الفقيرة، وتطوير البنى التحتية وفقاً للطلب.	التدخل المنخفض ـ التدخل لمنع «اخفاقات السوق» . – توفير البنى التحتية في مجالات العلوم والابحاث والتطوير . – تأهيل القوة العاملة وتحويلها إلى مهن أخرى.		التدخل العالي ـ توجيه تطوير المرافق الاقتصادية وتخصصها . – كبح الزيادة السكانية في قلب الدولة . – ضمان المهارة العالية في الخدمات العامة	التدخل العالي جداً ـ الاستثمارات في المواصلات، وخاصة العامة منها، بهدف تقريب الأطراف النائية من الوسط، ومنع البناء الملحق به قطع ارض في المنطقة الوسطى وتشجيع التكثيف، وجذب السكان إلى الجنوب.

الجدول رقم (٢)
قائمة المعايير والمقاييس لتقييم البدائل

	الموضوع	الرقم	المعيار	المقياس
«أ»	الاقتصاد	١	– مستوى التطور التكنولوجي في المرافق الاقتصادية	– نصيب الناتج النابع من الصناعات الفنية بالعلم والمعرفة.
		٢	– ادوات اقتصادية	– الناتج المحلي الخام للفرد.
		٣	– مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية	– نسبة المستخدمين في «القطاعات المتخصصة».
«ب»	اجتماعي اقتصادي	٤	– تنوع العمالات	– تباين توزع المستخدمين بين القطاعات المختلفة
		٥	– مساواة الدخل مناطقياً	– تباين الدخل للفرد بين الألوية المختلفة.
		٦	– نسبة البطالة	– نسبة غير المستخدمين.
«ج»	المجتمع	٧	– رفاه الاقليات	– فروقات الناتج المحلي للفرد (غير اليهود- كل السكان) مقارنة بالعام١٩٩٠.
		٨	– المساواة المناطقية	– تباين التوزع اللوائي للناتج المحلي الخام للفرد
		٩	– تنوع اشكال الاستيطان	– تباين حجم السكان في نماذج مراكز الاستيطان المختلفة
«د»	التعليم	١٠	– العدالة الاجتماعية – المساواة	– مقياس نوع.
		١١	– المساهمة الاقتصادية	– مقياس نوعي.
		١٢	– الطوائفية (الجماعات المنظمة)	– مقياس نوعي.
«هـ»	المجال	١٣	– استقلال عمالة مناطقي	– متوسط نسبة المستخدمين من سكان المنطقة إلى مجموع المستخدمين
		١٤	– تدريج مراكز الاستيطان	– نموذج لفئة المراكز الاستيطانية التي يوجد فيها متوسط عدد السكان
		١٥	– سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة	– السكان القاطنين في المناطق ذات المستوى العالي من ناحية الوصول السهل إليها.
«و»	البيئة	١٦	– حماية المياه الجوفية	– المساحة الشاملة لمناطق الرشح المغطاة بالتطوير
		١٧	– الاعتدال المناخي	– مؤشر الاعتدال المناخي
		١٨	– تلوث الجو	– الحجم الإجمالي للسفر في كل المناطق في ساعة الذروة.

يتبـع

تابع

«ز»	الموارد الطبيعية	١٩	- وفرة الطاقة في المرافق الاقتصادية	- النسبة بين المجموع الكلي لاستهلاك الطاقة (وفقاً لمعادلة الكل المساوي لقيمة النقط) وبين الناتج المحلي الخام
		٢٠	- ميزان المياه المجالي	- مجموع الفروقات بين سوق عرض المياه والطلب عليها في مناطق ذات ميزان سلبي.
		٢١	- نجاعة تطوير الأرض	- معامل الارتباط بين معدل التطوير في الأولوية المختلفة وبين الاحتياطي.
«ح»	المواصلات	٢٢	- المساواة المناطقية	التقييم النوعي على أساس المعايير الفرعية.
		٢٣	- الاحتمالية وقابلية التطبيق	التقييم النوعي على أساس المعايير الفرعية.
		٢٤	- نجاعة المواصلات	التقييم النوعي على أساس المعايير الفرعية.
«ط»	الأمن	٢٥	- الطاقة الكامنة للمناطق التدريب العسكري	- اجمالي المساحة غير المستغلة في مناطق التخطيط حيث تزيد النسبة على ٨٠ بالمئة.
		٢٦	- الاستقلال الأمني	- النسبة بين ناتج الصناعات الموجهة نحو الأمن وبين الناتج المحلي الخام.
		٢٧	- قابلية السكان المدنيين للتعرض للإصابة	- العدد الكلي للسكان القاطنين بكثافة تزيد عن عشرة آلاف نسمة للكيلو متر مربع
«ي»	الاداءات	٢٨	- فرصة إحراز الغايات المنشودة	مقياس نوعي على أساس معايير فرعية.
		٢٩	- فرصة تبنى البدائل	مقياس نوعي على أساس معايير فرعية.
		٣٠	- مدى النجاح في التطبيق	مقياس نوعي على أساس معايير فرعية.
«ي أ»	إسرائيل والعالم	٣١	- القدرة على استيعاب الهجرة اليهودية الواسعة القرب	مجموع العجز في الأرض الذي سينشأ بعد استيعاب أربعة ملايين آخرين من المهاجرين اليهود.
		٣٢	- من الأقطار المتطورة	القرب (الإحصائياً) من السمات المميزة اقتصاد ومجتمع عنية من الدول المتطورة.

المصدر: يوبرت لوريون، ايرز سبيردلوف وعيديت ايلات، «تقييم البدائل المجالية لإسرائيل في سنوات الألفين،» (آذار/ مارس ١٩٩٦).

الجدول رقم (٣)
إجمال الانعكاسات التخطيطية لمحيط يسوده السلام على التنظيم المجالي

النطاق التخطيطي	السلام كشرط ضروري	السلام كمحرك رئيس	السلام كمسرّع للاتجاهات
١) تغييرات في بيئة التخطيط :	١-١ رؤية المجال الإقليمي كوحدة متكاملة متواصلة وغير متجانسة. ١-٣ تطوير شبكات إقليمية - بنية تحتية ومواصلات	١-٢ مزايا الحجم والتخصص كأساس للتطوير الإقليمي- المناطقي.	
٢) تغييرات في الأهداف الرئيسة للتخطيط.		٢-٢ ارتفاع وزن الغايات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية المنشودة على حساب ضعف الغايات السياسية والأمنية المنشودة	٢-١ ارتفاع وزن «قيم الفرد» على حساب «قيم المجموع»
٣) تغييرات في النظرة إلى الموارد الوطنية :		٣-١ الاعتراف بالحجم المجالي الضئيل لدولة إسرائيل	٣-٢ تأكيد المحافظة على الموارد الوطنية واستغلالها الناجع. ٣-٣ النظر إلى قيم الطبيعة والمعالم الطبيعية كأساس لـ «حياة نوعية»
٤) تغييرات في المفاهيم الرئيسة لتنظيم المجال الوطني	٤-٢ النظرة إلى المناطق الحدودية كمناطق التقاء		٤-١ مفهوم «التوزيع» في المجال الوطني و«التركيز» في المجال الإقليمي ــ المناطقي
٥) تغييرات في النظرة إلى المجموعات السكانية والى انتشارها المجالي :	٥-١ الانتقال من صراع إقليمي إلى اندماج مجالي بين اليهود والعرب		٥-٢ تعزيز الحاجة إلى تقليص الهوات المناطقية في إسرائيل على الرغم من اتجاهات السوق لتوسيعها. ٥-٣ الانتقال من النظر إلى سكان الدولة على أساس «معدل متوسط» إلى الاعتراف بتعددية ألوانها
٦) تغييرات في سبل تدخل الحكومة في التنظيم المجالي		٦-١ التقدم بالبنى التحتية إلى أمام البني التحتية كأساس لتوزيع الأنشطة في المجال	٦-٢ الرقابة على مورد الأرض لضمان الجودة البيئية والتطوير المستقبلي

الجدول رقم (٤)
الانتشار السكاني، ١٩٩٤ ــ ٢٠٢٠ (بالآلاف مدورة إلى عشرات الألوف)

المنطقة/ المجال(*)	١٩٩٤		٢٠٢٠		الزيادة السكانية ١٩٩٤ - ٢٠٢٠		معدل النمو السكاني
	آلاف	نسب مئوية	آلاف	نسب مئوية	آلاف	نسب مئوية	
المجال المفتوح الشمالي ١	٣٦٠	٧	٦٠٠	٧	٢٤٠	٩	١,٦٧
المجال المديني الشمالي ٢	٩٤٠	١٧	١,٦٦٠	٢٠	٧٢٠	٢٧	١,٧٧
المجال الأوسط شمال/ مركز ٣+٤	٣٨٠	٧	٦٢٠	٨	٢٤٠	٩	١,٦٣
المجال المديني/ المركز ٥	٣,١٨٠	٥٨	٣,٩٤٠	٤٩	٧٦٠	٢٩	١,٢٤
المجال الوسطي/ مركز/ جنوب ٦+٧	٢٤٠	٤	٣٨٠	٥	١٤٠	٦	١,٥٨
المجال المديني الجنوبي ٨	٣١٠	٦	٨٠٠	١٠	٤٩٠	١٩	٢,٥٨
المجال المفتوج الجنوبي ٩	٦٠	١	١٠٠	١	٤٠	١	١,٦٧
المجموع الكلي القطري	٥,٤٧٠	١٠٠	٨,١٠٠	١٠٠	٢,٦٣٠	١٠٠	١,٤٨
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٤,٤٣٠	٨٠	٦,٤٠٠	٨٠	١,٩٧٠	٧٥	١,٤٤
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٦٢٠	١٢	١,٠٠٠	١٢	٣٨٠	١٤	١,٦١
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٤٢٠	٨	٧٠٠	٨	٢٨٠	١١	١,٦٧
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	١,٤١٠	٢٦	٢,٤٥٠	٣٠	١,٠٤٠	٤٠	١,٧٤
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٣,٦٤٠	٦٦	٤,٦٩٠	٥٨	١,٠٥٠	٤٠	١,٢٩
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٤٢٠	٨	٦٩٠	١٢	٥٤٠	٢٠	٢,٢٩

ملاحظة: (*) السكان اليهود في يهودا والسامرة وغزة (الضفة الغربية والقطاع) مشمولون في مناطق ومجالات على النحو التالي: السكان اليهود في قطاع غزة مشمولون ضمن المنطقة الجنوبية، في المجال المفتوح، السكان اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) مشمولون ضمن المنطقة الوسطى، وهم موزعون وفقاً للتقسيم العرضي بين المجالات - للمجال المديني وللمجالات البينية/ الوسطية الكائنة إلى الشمال وإلى الجنوب منه.

الجدول رقم (٥)
الكثافة المجالية ١٩٩٤ - ٢٠٢٠

المنطقة/ المجال	المساحة(*)		الكثافة المجالية ١٩٩٤	الكثافة المجالية ٢٠٢٠
	كم٢	نسبة مئوية	(**) نسمة/ كم٢	(**) نسمة/ كم٢
المجال المفتوح الشمالي ١	٣,٢٨٧	١٥	١١٠	١٨٠
المجال المديني الشمالي ٢	٩٤٦	٤	١,٠٠٠	١,٧٥٠
المجال الوسطي شمال/ مركز ٣+٤	١,٢٢٢	٦	٣١٠	٥١٠
المجال المديني/ مركز ٥	٢,٠٧١	١٠	١,٥٣٠	١,٩٠٠
المجال الوسطي/ مركز/ جنوب ٦+٧	١,٧٥٠	٨	١٤٠	٢٢٠
المجال المديني/ جنوب ٨	١,٣٨٠	٦	٢٢٠	٥٨٠
المجال المفتوح/ جنوب ٩	١٠,٨٤٢	٥٠	١٠	١٠
المجموع الكلي القطري	٢١,٥٠١	١٠٠	٢٥٠	٣٨٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٤,٣٩٧	٢٠	١,٠١٠	١,٤٦٠
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٢,٩٧٥	١٤	٢١٠	٣٤٠
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	١٤,١٢٩	٦٦	٣٠	٥٠
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٤,٧٨٤	٢٢	٢٩٠	٥١٠
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٣,٨٨٢	١٨	٩٤٠	١,٢١٠
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	١٢,٨٣٥	٦٠	٣٠	٨٠

ملاحظات:

(*) مساحة المناطق والمجالات تشمل المساحة الكائنة ضمن حدود دولة إسرائيل، وهي تتلاءم وبيان المناطق حسبما تظهر في منشورات مكتب الإحصاء المركزي وحسب التقسيم الظاهر في الخريطة رقم (٢٥)، ص ٣٣٩ من هذا الكتاب).

(**) الكثافة مدورة إلى العشرات. وفي الكثافة المحسوبة تم أيضاً شمول السكان اليهود في يهودا والسامرة وغزة (الضفة الغربية والقطاع): السكان اليهود في قطاع غزة مشمولون ضمن المنطقة الجنوبية، في المجال المفتوح. والسكان اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) مشمولون ضمن المنطقة الوسطى، وهم مقسّمون وفقاً للتقسيم العرضي بين المجالات، للمجال المديني، وللمجالات البينية/ الوسطية الكائنة إلى الشمال وإلى الجنوب منه.

الجدول رقم (٦)
النسبة المئوية للسكان العرب من مجموع سكان المجال/ المنطقة

المنطقة/ المجال	١٩٩٤	٢٠٢٠
	النسبة من سكان المنطقة/ المجال	النسبة من سكان المنطقة/ المجال
مجال مفتوح شمال ١	٣٠	٤٠
مجال مديني شمال ٢	٣٩	٤٢
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٤١	٤٧
مجال مديني/ مركز ٥	١٠	٢١
مجال وسطي/ مركز/ جنوب ٦+٧	صفر	صفر
مجال مديني/ جنوب ٨	٣١	٢٦
مجال مفتوح/ جنوب ٩	صفر	صفر
المجموع الكلي القطري	١٩	٢٨
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	١٧	٢٧
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٢٥	٢٩
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة١+٩	٢٦	٣٤
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٣٧	٤١
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	١١	٢٢
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٢٣	٢١

الجدول رقم (٧)
الانتشار السكاني وفقاً لنماذج الاستيطان، ١٩٩٤، ٢٠٢٠
(بالآلاف مدورة إلى عشرات الآلاف)

أ ـ العام ١٩٩٤

المنطقة/ المجال	نماذج الاستيطان					المجموع الكلي
	١ نواة وحلقة وسطى	٢ مراكز بلدية	٣ مدن متوسطة	٤ مدن صغيرة	٥ مراكز استيطان قروية	
مجال مفتوح شمال ١		١١٠	٧٠	٩٠	٩٠	٣٦٠
مجال مديني شمال ٢	٤٣٠	٢٧٠	١١٠	١٠٠	٣٠	٩٤٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤		١٤٠	٩٠	٩٠	٦٠	٣٨٠
مجال مديني مركز ٥	٢,٥٠٠	٣٢٠	١٦٠	٧٠	١٣٠	٣,١٨٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧		١٢٠	٦٠		٦٠	٢٤٠
مجال مديني جنوب ٨	١٦٠	٨٠		٧٠		٣١٠
مجال مفتوح جنوب ٩		٣٠		٥	٢٠	٦٠
المجموع الكلي القطري	٣,٠٩٠	١,٠٧٠	٤٩٠	٤٣٠	٣٩٠	٥,٤٧٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٣,٠٩٠	٦٧٠	٢٧٠	٢٤٠	١٦٠	٤,٤٣٠
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧		٢٦٠	١٥٠	٩٠	١٢٠	٦٢٠
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩		١٤٠	٧٠	١٠٠	١١٠	٤٢٠
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٤٣٠	٤١٠	٢١٠	٢٣٠	١٣٠	١,٤١٠
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٢,٥٠٠	٥٠٠	٢٥٠	١٢٠	٢٢٠	٣,٦٤٠
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	١٦٠	١١٠	٣٠	٨٠	٤٠	٤٢٠

ب ـ العام ٢٠٢٠

المنطقة/ المجال	نماذج الاستيطان					المجموع الكلي
	١ نواة وحلقة وسطى	٢ مراكز بلدية	٣ مدن متوسطة	٤ مدن صغيرة	٥ مراكز استيطان قروية	
مجال مفتوح شمال ١		١٧٠	١٢٠	١٩٠	١٢٠	٦٠٠
مجال مديني شمال ٢	٥٨٠	٥٨٠	٢٢٠	٢٤٠	٤٠	١٦٦٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤		٢١٠	١٧٠	١٦٠	٨٠	٦٢٠
مجال مديني مركز ٥	٢,٨٦٠	٦٠٠	٢٥٠	٩٠	١٤٠٠	٣,٩٤٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧		٢٢٠	٨٠		٨٠	٣٨٠
مجال مديني جنوب ٨	٤٤٠	١٩٠		١٧٠		٨٠٠
مجال مفتوح جنوب ٩		٦٠		١٠	٣٠	١٠٠
المجموع الكلي القطري	٣,٨٨٠	٢,٠٣٠	٨٤٠	٨٦٠	٤٩٠	٨,٠٠٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٣,٨٨٠	١,٣٧٠	٤٧٠	٥٠٠	١٨٠	٦,٤٠٠
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧		٤٣٠	٢٥٠	١٦٠	١٦٠	١,٠٠٠
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩		٢٣٠	١٢٠	٢٠٠	١٥٠	٧٠٠
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٥٨٠	٨٢٠	٣٧٠	٥٠٠	١٨٠	٢,٤٥٠
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٢,٨٦٠	٩٧٠	٤٢٠	١٨٠	٢٦٠	٤,٦٩٠
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٤٤٠	٢٤٠	٥٠	١٨٠	٥٠	٩٠٠

الجدول رقم (٨)
الانتشار السكاني وفقاً لنماذج الاستيطان، ١٩٩٤ ، ٢٠٢٠
(نسبة مئوية)

أ- العام ١٩٩٤

المنطقة/ المجال	نماذج المركز السكاني					المجموع الكلي
	١ نواة وحلقة وسطى	٢ مراكز بلدية	٣ مدن متوسطة	٤ مدن صغيرة	٥ مراكز استيطان قروية	
مجال مفتوح شمال ١		٣١	١٩	٢٥	٢٥	١٠٠
مجال مديني شمال ٢	٤٦	٢٩	١٢	١١	٣	١٠٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤		٣٧	٢٤	٢٤	١٦	١٠٠
مجال مديني مركز ٥	٧٩	١٠	٥	٢	٤	١٠٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧		٥٠	٢٥		٢٥	١٠٠
مجال مديني جنوب ٨	٥٢	٢٦		٢٣		١٠٠
مجال مفتوح جنوب ٩		٥٥		٩	٣٦	١٠٠
المجموع الكلي القطري	٥٦	٢٠	٩	٨	٧	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٧٠	١٥	٦	٥	٤	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧		٤٢	٢٤	١٥	١٩	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩		٣٣	١٧	٢٤	٢٦	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٣٠	٢٩	١٥	١٦	٩	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٦٩	١٥	٧	٣	٦	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٣٨	٢٦	٧	١٩	١٠	١٠٠

ب ـ العام ٢٠٢٠

المنطقة/ المجال	نماذج الاستيطان					المجموع الكلي
	١ نواة وحلقة وسطى	٢ مراكز بلدية	٣ مدن متوسطة	٤ مدن صعيرة	٥ مراكز استيطان قروية	
مجال مفتوح شمال ١		٢٨	٢٠	٣٢	٢٠	١٠٠
مجال مديني شمال ٢	٣٥	٣٥	١٣	١٤	٢	١٠٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤		٣٤	٢٧	٢٦	١٣	١٠٠
مجال مديني مركز ٥	٧٣	١٥	٦	٢	٤	١٠٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧		٥٨	٢١		٢١	١٠٠
مجال مديني جنوب ٨	٥٥	٢٤		٢١		١٠٠
مجال مفتوح جنوب ٩		٦٠		١٠	٣٠	١٠٠
المجموع الكلي القطري	٤٨	٢٥	١٠	١١	٦	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٦١	٢١	٧	٨	٣	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧		٤٣	٢٥	١٦	١٦	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩		٣٣	١٧	٢٩	٢١	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٢٤	٣٣	١٥	٢٠	٧	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٦١	٢١	٩	٤	٦	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٤٦	٢٥	٥	١٩	٥	١٠٠

الجدول رقم (٩)
الانتشار السكاني وفقاً لنماذج الاستيطان ـ نسب النمو ١٩٩٤ + ٢٠٢٠

المنطقة/ المجال	نماذج المركز السكاني					المجموع الكلي
	١ نواة وحلقة وسطى	٢ مراكز بلدية	٣ مدن متوسطة	٤ مدن صعيرة	٥ مراكز استيطان قروية	
مجال مفتوح شمال ١		١,٥٥	١,٧١	٢,١١	١,٣٣	١,٦٧
مجال مديني شمال ٢	١,٣٥	٢,١٥	٢,٠٠	٢,٤٠	١,٣٣	١,٧٧
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤		١,٥٠	١,٨٩	١,٧٨	١,٣٣	١,٦٣
مجال مديني مركز ٥	١,١٤	١,٨٨	١,٥٦	١,٢٩	١,٠٨	١,٢٤
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧		١,٨٣	١,٣٣		١,٣٣	١,٥٨
مجال مديني جنوب ٨	٢,٧٥	٢,٣٨		٢,٤٣		٢,٥٨
مجال مفتوح جنوب ٩		٢,٠٠		٢,٠٠	١,٥٠	١,٦٧
المجموع الكلي القطري	١,٢٦	١,٩٠	١,٧١	٢,٠	١,٢٦	١,٤٨
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	١,٢٦	٢,٠٤	١,٧٤	٢,٠٨	١,١٣	١,٤٤
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧		١,٦٥	١,٦٧	١,٧٨	١,٣٣	١,٦١
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩		١,٦٤	١,٧١	٢,٠٠	١,٣٦	١,٦٧
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	١,٣٥	٢,٠٠	١٧٦	٢,١٧	١,٣٨	١,٧٤
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	١,١٤	١,٧٦	١,٦٨	١,٥٠	١,١٨	١,٢٩
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٢,٧٥	٢,١٨	١,٦٧	٢,٢٥	١,٢٥	٢,٢٩

الجدول رقم (١٠)
تجزؤ المجموعات السكانية وفقاً لنماذج الاستيطان ١٩٩٤، ٢٠٢٠
(النسبة المئوية)

نماذج الاستيطان	١٩٩٤		٢٠٢٠	
	يهود	عرب	يهود	عرب
نموذج ١ نواة وحلقة وسطى	٦٣,٧	٢٤,٩	٥٥,٤	٢٨,٤
نموذج ٢ مراكز بلدية	٢٠,٤	١٦,٩	٢٨,١	١٧,٥
نموذج ٣ مدن متوسطة	٤,٢	٢٩,٠	٤,١	٢٦,٦
نموذج ٤ مدن صغيرة	٣,٠	٢٩,٠	٤,١	٢٧,٥
نموذج ٥ مراكز استيطان قروية	٨,٧	(١)	٨,٤	(١)
المجموع الكلي القطري	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظة: (١) المراكز الاستيطانية القروية في الوسط العربي مشمولة النموذج الاستيطاني الرقم (٤) (الملحق ٢، الجدول رقم (ب ــ ٣)، ص ٢٤١ من هذا الكتاب) - مدن صغيرة بسبب حجم السكان وكثافتهم.

الجدول رقم (١١)
تجزؤ استخدامات الأرض في المجالات وفي المناطق ١٩٩٤
(بالكيلومترات المربعة وبالنسبة المئوية)

المنطقة المجال	مناطق مفتوحة مخصصة			مناطق مبنية			مناطق خالية (مخزون احتياطي)	المجموع الكلي لمساحة المجال/ المنطقة
	مناطق مفتوحة محمية	مناطق تدريب عسكري	المجموع الكلي	مناطق ومراكز سكانية	مناطق عمالات بين مراكز الاستيطان	المجموع الكلي		
مجال مفتوح شمال ١	٦٣٦	٤٠٠	١,٠٣٧	١٤٠	١٣٩	٢٧٩	١,٩٧١	٣,٢٨٧
مجال مديني شمال ٢	٢١٦	٧	٢٢٢	١٨١	٢	١٨٣	٥٤٠	٩٤٦
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٢٦٦	٤١	٣٠٧	١١١	٥٠	١٦١	٧٥٤	١,٢٢٢
مجال مديني مركز ٥	٣٤٥	٨١	٤٢٦	٥٠١	٤	٥٠٥	١,١٤٠	٢,٠٧١
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٤٤٩	٧٦	٥٢٥	٩٤	٢٠	١١٤	١,١١٤	١,٧٥٣
مجال مديني جنوب ٨	٢١٠	٩٣	٣٠٣	٩٥	٤	٩٩	٩٧٨	١,٣٨٠
مجال مفتوح جنوب ٩	٢,٩٦٤	٥,١٦٢	٨,١٢٦	٢٦	٤٢٤	٤٥٠	٢,٢٦٦	١٠,٨٤٢
مجموع الكلي القطري	٥,٠٨٦	٥,٨٦٠	١٠,٩٤٦	١,١٤٨	٦٤٣	١,٧٩٠	٨,٧٦٤	٢١,٥٠١
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٧٧٢	١٨٠	٩٥٢	٧٧٧	١٠	٧٨٧	٢,٦٥٨	٤,٣٩٧
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٧١٤	١١٨	٨٣٢	٢٠٥	٧٠	٢٧٥	١,٨٦٨	٢,٩٧٥
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٣,٦٠٠	٥,٥٦٣	٩,١٦٣	١٦٦	٥٦٣	٧٢٩	٤,٢٣٨	١٤,١٢٩
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٩٦٥	٤٢٢	١,٣٨٧	٣٥٢	١٦٨	٥٢٠	٢,٨٧٧	٤,٧٨٤
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٨٥٩	١٧٢	١,٠٣١	٦٥١	٢٧	٦٧٨	٢,١٨٢	٣,٨٨٢
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٣,٢٦١	٥,٢٦٦	٨,٥٢٧	١٤٤	٤٤٨	٥٩٢	٣,٧١٥	١٢,٨٣٥
بالنسبة المئوية من المجموع الكلي القطري								
مجال مفتوح شمال ١	١٣	٧	٩	١٢	٢٢	١٦	٢٢	١٥
مجال مديني شمال ٢	٤	صفر	٢	١٦	صفر	١٠	٦	٤

يتبــع

تابــع

مجال متوسط شمال/ مركز ٣+٤	٥	١	٣	١٠	٨	٩	٩	٦
مجال مدني مركز ٥	٧	١	٤	٤٤	١	٢٨	١٣	١٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٩	١	٥	٨	٣	٦	١٣	٨
مجال مدني جنوب ٨	٤	٢	٣	٨	١	٦	١١	٦
مجال مفتوح جنوب ٩	٥٨	٨٨	٧٤	٢	٦٦	٢٥	٢٦	٥٠
المجموع الكلي القطري	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	١٥	٣	٩	٦٨	١	٤٤	٣٠	٢٠
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	١٤	٢	٨	١٨	١١	١٥	٢١	١٤
المجموع الكلي للمنطقة المفتوحة ١+٩	٧١	٩٥	٨٤	١٤	٨٨	٤١	٤٨	٦٦
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	١٩	٧	١٣	٣١	٢٦	٢٩	٣٣	٢٢
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	١٧	٣	٩	٥٧	٤	٣٨	٢٥	١٨
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٦٤	٩٠	٧٨	١٣	٧٠	٣٣	٤٢	٦٠
بالنسبة المئوية من المجموع الكلي للمناطق والمجالات								
مجال مفتوح شمال ١	١٩	١٢	٣٢	٤	٤	٨	٦٠	١٠٠
مجال مدني شمال ٢	٢٣	١	٢٣	١٩	صفر	١٩	٥٧	١٠٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٢٢	٣	٢٥	٩	٤	١٣	٦٢	١٠٠
مجال مدني مركز ٥	١٧	٤	٢١	٢٤	صفر	٢٤	٥٥	١٠٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٢٦	٤	٣٠	٥	١	٧	٦٤	١٠٠
مجال مدني جنوب ٨	١٥	٧	٢٢	٧	صفر	٧	٧١	١٠٠
مجال مفتوح جنوب ٩	٢٧	٤٨	٧٥	صفر	٤	٤	٢١	١٠٠
المجموع الكلي القطري	٢٤	٢٧	٥١	٥	٣	٨	٤١	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	١٨	٤	٢٢	١٨	صفر	١٨	٦٠	١٠٠

يتبــع

تابـع

المجـمـوع الـكـلي للـمجـالات الـوسطية ٣+٤+٦+٧	٢٤	٤	٢٨	٧	٢	٩	٦٣	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة المفتوحة ١+٩	٢٥	٣٩	٦٥	١	٤	٥	٣٠	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٢٠	٩	٢٩	٧	٤	١١	٦٠	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٢٢	٤	٢٧	١٧	١	١٧	٥٦	١٠٠
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٢٥	٤١	٦٦	١	٣	٥	٢٩	١٠٠

الملاحظات: ١ ـ المناطق المفتوحة المحمية تشمل مناطق المحميات الطبيعية والبانورامية والمتنزهات الوطنية وفقاً للمخطط الهيكلي القطري الرقم (٨) ومناطق أحراج وغابات وفقاً للمخطط الهيكلي القطري الرقم (٢٢).

٢ ـ في احتساب المناطق المفتوحة المخصصة في المناطق المفتوحة المحمية أيضاً، وكذلك في مناطق التدريب العسكري تم شمل الطرق والسكك الحديدية المارة في نطاقها؟

٣ ـ مساحة المراكز الاستيطانية تشمل مساحة أراضي أماكن العمل والمنشآت الواقعة داخل الامتداد المبني المحلي (خلافاً للنطاق المحلي)، كما تشمل الطرق والسكك الحديدية المارة في نطاقها.

٤ ـ يشمل مساحة أراضي أماكن العمل القائمة بين المدن، ومساحة منشآت هندسية ومنشآت عسكرية.

٥ ـ تحتسب مساحة المناطق الخالية (المخزون الاحتياطي للأرض) من طريق إنقاص المجموع الكلي للمناطق المفتوحة المخصصة والمجموع الكلي للمناطق المبنية من إجمالي مساحة المجال والمنطقة. وتشمل المناطق الخالية الأراضي الزراعية وأراضي الطرق والسكك الحديدية التي تمر في داخلها والمساحات المخصصة الأخرى مثل أراضي المناجم والمقالع.

الجدول رقم (١٢)
رفاهية السكن، ١٩٩٤-٢٠٢٠

	١٩٩٤	٢٠٢٠	نسبة الزيادة ١٩٩٤/ ٢٠٢٠
	متر مربع للفرد	متر مربع للفرد	
يهود	٣٠,٣	٤٢,٩	١,٤٢
غير يهود	١٧,٧	٣٨,٧	٢,١٩
المجموع الكلي القطري المتوسط المعدّل	٢٧,٩	٤١,٧	١،٤٩

ملاحظة: رفاهية السكن تقاس بالمساحات المرصوفة المخصصة للسكن بالمتر المربع للفرد وفقاً للمتوسط القطري.

الجدول رقم (١٣)
الكثافة المجالية وكثافة مراكز الاستيطان (الكثافة الإجمالية بلدياً) وفق نماذج الاستيطان ومجالات التخطيط ١٩٩٤، وبدائل ٢٠٢٠ (نسمة لكل كم٢)

أ ـ العام ١٩٩٤ نقطة الانطلاق/ العام ٢٠٢٠ البديل أ ـ «استمرار الاتجاهات»

المنطقة/ المجال	الكثافة المجالية[١]		الكثافة البلدية (إجمالي) وفقا لنماذج الاستيطان[٢]					المجموع الكلي المتوسط والمعادل[٣]
	١٩٩٤	٢٠٢٠	١ نواة وحلقة متوسطة	٢ مراكز بلدية < ٥٠,٠٠٠	٣ مراكز بلدية < ٢٠,٠٠٠	٤ مدن ٢٠,٠٠٠ >	٥ مراكز استيطان قروية	
مجال مفتوح شمال ١	١١٠	١٨٠		٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠٠
مجال مديني شمال ٢	١,٠٠٠	١,٧٥٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	١,٠٠٠	٥,٠٠٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٣١٠	٥١٠		٣,٠٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠
مجال مديني مركز ٥	١,٥٣٠	١,٩٠٠	٨,٠٠٠	٦,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	١,٠٠٠	٦,٠٠٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	١٤٠	٢٢٠		٤,٠٠٠	٤,٠٠٠		١,٠٠٠	٢,٠٠٠
مجال مديني جنوب ٨	٢٢٠	٥٨٠	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠		٢,٠٠٠		٣,٠٠٠
مجال مفتوح جنوب ٩	١٠	١٠		٣,٠٠٠		٤,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠

ب ـ العام ٢٠٢٠ البديل ب ـ «التكثيف المراقب»

المنطقة/ المجال	الكثافة المجالية[1]	الكثافة البلدية (إجمالي) وفقا لنماذج الاستيطان [2]					المجموع الكلي المتوسط والمعادل[3]
	٢٠٢٠	١ نواة وحلقة متوسطة	٢ مراكز بلدية < ٥٠,٠٠٠	٣ مراكز بلدية < ٢٠,٠٠٠	٤ مدن < ٢٠,٠٠٠	٥ مراكز استيطان قروية	
مجال مفتوح شمال ١	١٨٠		٦,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤,٠٠٠[4]	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠
مجال مديني شمال ٢	١,٧٥٠	٧,٠٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٧,٠٠٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٥١٠		٦,٠٠٠	٥,٠٠٠[4]	٥,٠٠٠[4]	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠
مجال مديني مركز ٥	١,٩٠٠	١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٩,٠٠٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٢٢٠		٥,٠٠٠	٥,٠٠٠		٣,٠٠٠	٥,٠٠٠
مجال مديني جنوب ٨	٥٨٠	٧,٠٠٠	٦,٠٠٠		٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٨,٠٠٠
مجال مفتوح جنوب ٩	١٠		٥,٠٠٠		٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠

ج ـ العام ٢٠٢٠ البديل ج ـ «التكثيف المتزايد»

المنطقة/ المجال	الكثافة المجالية[1]	الكثافة البلدية (إجمالي) وفقا لنماذج الاستيطان[2]					المجموع الكلي المتوسط والمعادل[3]
	٢٠٢٠	١ نواة وحلقة متوسطة	٢ مراكز بلدية < ٥٠,٠٠٠	٣ مراكز بلدية < ٢٠,٠٠٠	٤ مدن < ٢٠,٠٠٠	٥ مراكز استيطان قروية	
مجال مفتوح شمال ١	١٨٠		٦,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	٥,٠٠٠
مجال مديني شمال ٢	١,٧٥٠	٩,٠٠٠	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	٦,٠٠٠	٣,٠٠٠	٧,٠٠٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٥١٠		٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٣,٠٠٠	٦,٠٠٠
مجال مديني مركز ٥	١,٩٠٠	١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	٦,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٩,٠٠٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٢٢٠		٦,٠٠٠	٥,٠٠٠		٣,٠٠٠	٥,٠٠٠
مجال مديني جنوب ٨	٥٨٠	٨,٠٠٠	٦,٠٠٠		٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٧,٠٠٠
مجال مفتوح جنوب ٩	١٠		٥,٠٠٠		٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠

الملاحظات: ١ ـ الكثافة المجالية تقاس بعدد الأنفس للكيلومتر المربع للمجال. مصدر المعطيات في الجدول رقم (٥)، ص ٢٦٣ من هذا الكتاب.

٢ ـ الكثافات المعيارية تقاس بعدد الأنفس للكيلومتر المربع الإجمالي لمساحات مراكز الاستيطان التي سوف تضاف (مدورة إلى الآلاف) والرقعة المشدد عليها تشير إلى القيمة المقارنة بقيمة البديل الأقل كثافة.

٣ ـ المتوسط المعادل بخصوص تجزؤ السكان في عام ١٩٩٤ والمقترح لعام ٢٠٢٠ في كل النماذج وفي كل مراكز الاستيطان في المجال.

٤ ـ يتأثر من ارتفاع الرفاه السكني في مراكز الاستيطان غير اليهودية.

الجدول رقم (١٤)
تجزؤ السكان والمجموع الكلي لمساحات المراكز الاستيطانية وفقاً للكثافة البلدية ١٩٩٤، ٢٠٢٠

أ = تجزؤ السكان في المراكز الاستيطانية وفقاً لمقدار الكثافة البلدية (الإجمالية) المتوسطة (بالآلاف وبالنسبة المئوية المتراكمة)

الكثافة البلدية المتوسطة (الاجمالية)	١٩٩٤		٢٠٢٠					
	نقطة الانطلاق		البديل الأول «استمرار الاتجاهات»		البديل الثاني «التكثيف المراقب»		البديل الثالث «التكثيف المتزايد»	
آلاف الأنفس/ كيلو متر مربع	آلاف	نسبة مئوية متراكمة	آلاف	نسبة مئوية متراكمة	آلاف	نسبة مئوية متراكمة	آلاف	نسبة مئوية متراكمة
٢,٠	٤٠٢	٧	٦١٠	٨				
٣,٠	١٧٥	١٠	٢٦٠	١١	٤٥٠	٦	٤٥٠	٦
٤,٠	٥٨٧	٢١	١,٢٣٠	٢٦	٢٣٠	٩	٢٣٠	٩
٥,٠	٥٣٦	٣١	٩٨٠	٣٨	١,٤٧٠	٢٧	٤٥٠	١٥
٦,٠	١,١٠٢	٥١	١,٩٦٠	٦٢	٨٠٠	٣٧	١,٥٣٠	٣٤
٧,٠	١١٣	٥٣	٢٣٠	٦٥	٢,٢٣٠	٦٥	١,٦٠٠	٥٤
٨,٠	٢,٥٥٥	١٠٠	٢,٨٣٠	١٠٠			٤٤٠	٥٩
٩,٠							٥٨٠	٦٥
١٠,٠					٢,٨٣٠	١٠٠	٢,٨٣٠	١٠٠
١١,٠								
١٢,٠								
المجموع	٥,٤٧٠	١٠٠	٨,١٠٠	١٠٠	٨,١٠٠	١٠٠	٨,١٠٠	١٠٠

ب = المجموع الكلي لمساحات المراكز الاستيطانية ١٩٩٤، وبدائل التكثيف ٢٠٢٠ (بالكيلومتر المربع وبالنسبة المئوية من إجمالي مساحة الدولة)

الكثافة البلدية المتوسطة (الاجمالية)	١٩٩٤		٢٠٢٠					
آلاف الأنفس/ $كم^2$	نقطة الانطلاق		البديل الأول «استمرار الاتجاهات»		البديل الثاني «التكثيف المراقب»		البديل الثالث «التكثيف المتزايد»	
	$كم^2$	نسبة مئوية	$كم^2$	نسبة مئوية	$كم^2$	نسبة مئوية	$كم^2$	نسبة مئوية
الطلب على مساحات اضافية للمراكز الاستيطانية	–	–	٩٠٨	٤,٢	٦٧١	٣,١	٦١٠	٢,٨
المجموع الكلي لمساحة المراكز الاستيطانية	١,١٤٨	٥,٣	٢,٠٥٦	٩,٦	١,٨١٩	٨,٥	١,٧٥٨	٨,٢

الجدول رقم (١٥)
تركيز مقاييس الكثافة لنماذج مختارة من الكثافات البلدية الاجمالية

نموذج البناء	كثافة منخفضة	كثافة متوسطة	كثافة عالية
ملائم لنماذج المراكز الاستيطانية[١]:	مراكز سكانية قروية	مراكز بلدية في المجالات المتوسطة وفي المجالات المفتوحة، مراكز سكانية بلدية في المفترقات وعلى امتداد المحاور.	أنوية متروبولين وحلقات داخلية ومتوسطة.
كثافة بلدية اجمالية (نسمة للكيلومتر المربع)[٢] A	٣٠٠٠	٦٠٠٠	١٠,٠٠٠
معامل انتقال من اجمالي الضواحي إلى الاجمالي البلدي[٣] B	١,٤	١,٦	١,٨
متوسط الكثافة الاجمالية في الضواحي (نسمة/ كيلومتر مربع) C = A*B	٤,٢٠٠	٩,٦٠٠	١٨,٠٠٠
معامل انتقال من الاجمالي إلى الصافي في الضواحي (نسبة المساحات العامة إلى المجموع الكلي[٤] D	٤٠ بالمئة	٥٠ بالمئة	٦٠ بالمئة
متوسط الكثافة الصافية للضواحي (نسمة/ كيلومتر مربع) $G = \frac{C}{(1-D)}$	٧,٠٠٠	١٩,٢٠٠	٤٥,٠٠٠
نسمة للدونم $F = \frac{E}{1.000}$	٧	١٩	٤٥
وحدات للدونم صافٍ[٥] $G = \frac{F}{3}$	٢,٣	٦,٣	١٥,٠
المجموع الكلي لمساحة المساكن المبنية للدونم صافي Net (متر مربع)[٦] H = F*42	٢٩٤	٧٩٨	١٨٩٠
المجموع الكلي لنسب البناء للدونم[٧] $I = \frac{H}{1.000}$	٢٩,٤٠ بالمئة	٧٩,٨٠ بالمئة	١٨٩,٠٠ بالمئة
المجموع الكلي لنسب البناء للدونم (مدورةً)	٣٠,٠٠ بالمئة	٨٠,٠٠ بالمئة	١٩٠,٠٠ بالمئة[٨]

يتبـع

تابــع

مساحة الأرض لوحدة السكن (متر مربع) $J = \frac{1.000}{G}$	٤٣٠	١٦٠	٧٠

الملاحظات :

(١)يمكن ملاءمة ذلك لنماذج مراكز الاستيطان المختلفة في المجالات المختلفة، انظر الجدول رقم (١٣)، ص ٢٧٤-٢٧٥ من هذا الكتاب .

(٢)اختيار هذه النماذج يستخدم أساساً للمقارنة مع تحليل مورد الأرض الذي أجري في المرحلة الأولى من المشروع. انظر : آدام مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣)، الجدول رقم (٥-٤).

(٣) هذه المعامِلات تستند إلى تطوير نموذج توقع لمساحات الأرض في المرحلة الثانية من المشروع. انظر : أمنون فرانكل، «نموذج توقع لمساحات الأرض في عام ٢٠٢٠،» (نيسان/ أبريل ١٩٩٤)، الجدول رقم (١).

(٤) على أساس تقدير كمية المساحة العامة التي تزيد كلما زادت الكثافة، انظر : المصدر نفسه.

(٥) هذا الجدول حُسب وفقاً لمتوسط ٣ أنفس في وحدة مرفق منزلي/ وحدة سكنية. بالإمكان ملاءمة هذا المتغير وفقاً لتركيبة السكان في كل مركز استيطاني.

(٦) وفقاً لـ ٤٢ متراً مربعاً للفرد في عام ٢٠٢٠، انظر الجدول رقم (١٢)، ص ٢٧٤ من هذا الكتاب. وبالإمكان الملاءمة بدقة أكبر لكل مركز استيطان وفقاً لتركيبة السكان. لحساب هذا القياس، انظر : أمنون فرانكل وليسّا طنجي، «الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين ــ مبادىء براجمية مجالية في المخطط الرئيس،» (١٩٩٦).

(٧) المجموع الكلي لنسب البناء المتوسطة في الاستخدام الرئيس.

(٨) حتى ٢٠٠ نسب بناء تمثّل كثافة مماثلة (الكتلة الأوروبية). هذا وإن نسب البناء الأعلى تنزلق نحو نماذج (هونغ كونغ) مع كافة الانعكاسات السلبية الناجمة عن ذلك. كذلك فإن الكثافة التي تزيد على ٢٠٠ بالمئة صاف (Net) تؤدي إلى رفع جوهري للكثافة الإجمالية البلدية بسبب ارتفاع موازٍ في معاملات الانتقال إلى الكثافات الإجمالية. انظر : المعامل B و D، والملاحظات ٣ و ٤ أعلاه.

الجدول رقم (١٦)
مناطق البنى البانورامية (المحيط الطبيعي) وفقاً لقيمتها في تجزؤها إلى مجالات ومناطق (بالكيلومترات المربعة)[١]

	المنطقة/ المجال	مساحة المجال/ المنطقة	قيمة الألوية البانورامية						
			١ قيمة/ حساسية عالية متطرفة	٢ قيمة/ حساسية عالية للغاية	٣ قيمة/ حساسية عالية	٤ قيمة/ حساسية متوسطة	٥ قيمة/ حساسية متوسطة منخفضة	٦ قيمة/ حساسية منخفضة	لم يتم استطلاعه[٢]
١	مجال مفتوح شمال ١	٣,٢٩٠	٨٠٠	١,٣٥٠	١,٠٩٠	٥٠			
٢	مجال مديني شمال ٢	٩٥٠	٤٠	٦٩٠	٨٠	١٤٠			
٣	مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	١,٢٢٠	٢٧٠	٣٨٠	٤٥٠	١٢٠			
٤	مجال مديني مركز ٥	٢,٠٧٠	٢٩٠	٧٥٠	٥٣٠	٣٠٠	٢٠٠		
٥	مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	١,٧٥٠	٨٠	٦٩٠	٣٠		٣٧٠	٥٨٠	
٦	مجال مديني جنوب ٨	١,٣٨٠		٦٩٠	٢٦٠	٦٠	٣٦٠	١٠	
٧	مجال مفتوح جنوب ٩	١٠,٨٤٠	٧٧٠	٢,٠٦٠	٤٥٠	٣٠٠	١٠	٦١٠	٦,٦٤٠
٨	المجموع الكلي القطري	٢١,٥٠٠	٢,٢٥٠	٦,٦١٠	٢,٨٩٠	٩٧٠	٩٤٠	١,٢٠٠	٦,٦٤٠
٩	المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٤,٤٠٠	٣٣٠	٢,١٣٠	٨٧٠	٥٠٠	٥٦٠	١٠	
١٠	المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٢,٩٧٠	٣٥٠	١,٠٧٠	٤٨٠	١٢٠	٣٧٠	٥٨٠	
١١	المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	١٤,١٣٠	١,٥٧٠	٣,٤١٠	١,٥٤٠	٣٥٠	١٠	٦١٠	٦,٦٤٠
١٢	المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٤,٧٨٠	٩٣٠	٢,١٧٠	١,٤٩٠	١٩٠			
١٣	المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٣,٨٨٠	٥٤٠	١,٦٠٠	٦٦٠	٤٢٠	٥٧٠	٩٠	
١٤	المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	١٢,٨٤٠	٧٨٠	٢,٨٤٠	٧٤٠	٣٦٠	٣٧٠	١,١١٠	٦,٦٤٠

ملاحظات:

(١) المساحات مدوّرة لعشرات الكيلومترات المربعة.

(٢) تصنيف البلاد إلى وحدات بانورامية وتقييم حساسيتها وقيمتها تم شمالي خط العرض ٣° .

الجدول رقم (١٧)
تجزؤ المناطق الخالية عام ١٩٩٤ وفقاً لقيمة البنى البانورامية (المحيط الطبيعي) (بالكيلومترات المربعة)[١]

المنطقة/ المجال	المجموع الكلي لمساحة المجال/ المنطقة	المجموع الكلي للمساحات الخالية[٣] ١٩٩٤	قيمة الألوية البانورامية في المناطق المفتوحة						
			١ قيمة/ حساسية عالية متطرفة	٢ قيمة/ حساسية عالية للغاية	٣ قيمة/ حساسية عالية	٤ قيمة/ حساسية متوسطة	٥ قيمة/ حساسية متوسطة منخفضة	٦ قيمة/ حساسية منخفضة	لم يتم استطلاعه[٢]
مجال مفتوح شمال ١	٣,٢٩٠	١,٩٧٠	٣٧٠	٧٨٠	٧٧٠	٥٠			
مجال مديني شمال ٢	٩٥٠	٥٤٠		٣٦٠	٧٠	١١٠			
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	١,٢٢٠	٧٥٠	٨٠	١٩٠	٣٧٠	١١٠			
مجال مديني مركز ٥	٢,٠٧٠	١,١٤٠	١٠٠	٤٠٠	٢٢٠	٢٣٠	١٩٠		
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	١,٧٥٠	١,١١٠	٦٠	٣١٠	١٠		٢٩٠	٤٤٠	
مجال مديني جنوب ٨	١,٣٨٠	٩٨٠		٤٦٠	٢١٠	٣٠	٢٧٠	١٠	
مجال مفتوح جنوب ٩	١٠,٨٤٠	٢,٢٧٠	٣٤٠	٣٢٠	٣٦٠	١٨٠		٤٢٠	٦٥٠
المجموع الكلي القطري	٢١,٥٠٠	٨,٧٦٠	٩٥٠	٢,٨٢٠	٢,٠١٠	٧١٠	٧٥٠	٨٧٠	٦٥٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٤,٤٠٠	٢,٦٦٠	١٠٠	١,٢٢٠	٥٠٠	٣٧٠	٤٦٠	١٠	
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٢,٩٧٠	١,٨٦٠	١٤٠	٥٠٠	٣٨٠	١١٠	٢٩٠	٤٤٠	
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	١٤,١٣٠	٤,٢٤٠	٧١٠	١,١٠٠	١,١٣٠	٢٣٠		٤٢٠	٦٥٠
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٤,٧٨٠	٢,٨٨٠	٤٢٠	١,١٥٠	١,١٥٠	١٦٠			
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٣,٨٨٠	٢,١٧٠	١٨٠	٨٦٠	٢٨٠	٣٣٠	٤٥٠	٧٠	
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	١٢,٨٤٠	٣,٧١٠	٣٥٠	٨١٠	٥٨٠	٢٢٠	٣٠٠	٨٠٠	٦٥٠

ملاحظات:

(١) المساحات مدورة لعشرات الكيلومترات المربعة.

(٢) تصنيف البلاد إلى وحدات بانورامية وتقييم حساسيتها وقيمتها تم شمالي خط العرض ٣° .

(٣) المناطق الخالية لا تشمل المساحات المبنية في مراكز الاستيطان، ومساحات العمالات والمنشآت بين المراكز الاستيطانية، والمساحات المفتوحة المحمية، ومناطق التدريب العسكري. وتشمل المساحات الخالية مناطق الطرق في نطاقها، والأراضي الزراعية، وأراضي المناجم والمقالع والمحميات الطبيعية قيد التخطيط في المخططات الهيكلية اللوائية.

الجدول رقم (١٨)
الطلب على مساحات إضافية للمراكز الاستيطانية في بدائل التكثيف المختلفة والطلب على مساحات إضافية للعمالات والمنشآت المشتركة بين مراكز الاستيطان ١٩٩٤-٢٠٢٠ (بالكيلومترات المربعة)

المنطقة/ المجال	إضافة لمساحة المراكز السكانية			
	البديل الأول «استمرار الاتجاهات»	البديل الثاني «التكثيف المراقب»	البديل الثالث «التكثيف المتزايد»	اضافات إلى العمالات «المنشآت المشتركة بين المراكز الاستيطانية»
مجال مفتوح شمال ١	٧٣	٧٤	٧٤	٥
مجال مديني شمال ٢	٢٠١	١٧٠	١٥٠	١٣
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٨٢	٧٤	٦٦	١٣
مجال مديني مركز ٥	٢٨١	١٩٧	١٩١	٢٣
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٦٤	٤٨	٤١	١١
مجال مديني جنوب ٨	١٩١	٩٧	٧٩	٧
مجال مفتوح جنوب ٩	١٦	١١	٩	١
المجموع الكلي القطري	٩٠٨	٦٧١	٦١٠	٧٣
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٦٧٣	٤٦٤	٤٢٠	٤٣
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	١٤٦	١٢٢	١٠٧	٢٤
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٨٩	٨٥	٨٣	٦
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٣٠٠	٢٦٨	٢٤٥	٢٣
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٣٩١	٢٨٨	٢٧٢	٣٩
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٢١٧	١١٥	٩٣	١١

الجدول رقم (١٩)

تجزؤ المجموع الكلي للمساحات المبنية في المجالات وفي المناطق، ١٩٩٤

سيناريو «الأعمال كالمعتاد» ٢٠٢٠ و«صورة المستقبل» في بدائل التكثيف الثلاثة (بالكيلومترات المربعة وبالنسبة المئوية)

المنطقة/ المجال	مجموع مساحة المجال/ المنطقة		مجموع المساحة المبنية[1] ١٩٩٤		المجموع المساحة المبنية ٢٠٢٠ (١)							
					سيناريو «الوضع العادي»[2]		البديل الأول «استمرار الاتجاهات»		البديل الثاني «التكثيف المراقب»		البديل الثالث التكثيف المتزايد	
	كم٢	نسبة مئوية	كم٢	نسبة مئوية	كم٢	نسبة مئوية	كم٢	نسبة مئوية	كم٢	نسبة مئوية	كم٢	نسبة مئوية
مجال مفتوح شمال ١	٣,٢٨٧	(١٠٠)	٢٧٩	٨	٥٠٧	١٥	٣٥٨	١١	٣٥٨	١١	٣٥٨	١١
مجال مديني شمال ٢	٩٤٦	(١٠٠)	١٨٣	١٩	٥٢٩	٥٦	٣٩٧	٤٢	٣٦٦	٣٩	٣٤٦	٣٧
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	١,٢٢٢	(١٠٠)	١٦١	١٣	٤٦٩	٣٨	٢٥٦	٢١	٢٤٨	٢٠	٢٤٠	٢٠
مجال مديني مركز ٥	٢,٠٧١	(١٠٠)	٥٠٥	٢٤	١,٠٦٧	٥١	٨٠٩	٣٩	٧٢٥	٣٥	٧١٩	٣٥
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	١,٧٥٣	(١٠٠)	١١٤	٧	٢٠٥	١٢	١٨٩	١١	١٧٣	١٠	١٦٦	٩
مجال مديني جنوب ٨	١,٣٨٠	(١٠٠)	٩٩	٧	٢٥٩	١٩	١٩٧	٢١	٢٠٣	١٥	١٨٥	١٣
مجال مفتوح جنوب ٩	١٠,٨٤٢	(١٠٠)	٤٥٠	٤	٤٧٣	٤	٤٦٧	٤	٤٦٢	٤	٤٦٠	٤
المجموع الكلي القطري	٢١,٥٠١	(١٠٠)	١,٧٩٠	٨	٣,٣٥٨	١٦	٢,٧٧١	١٣	٢,٥٣٤	١٢	٢,٤٧٣	١٢
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٤,٣٩٧	(١٠٠)	٧٨٧	١٨	١,٨٠٧	٤١	١,٥٠٣	٣٤	١,٢٩٤	٢٩	١,٢٥٠	٢٨
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	٢,٩٧٥	(١٠٠)	٢٧٥	٩	٥٩٩	٢٠	٤٤٥	١٥	٤٢١	١٤	٤٠٦	١٤

يتبع

تابــع

المجمـــوع الــكــلي للـمجالات المفتوحة ١+٩	١٤,١٢٩	(١٠٠)	٧٢٩	٥	٩٨٠	٧	٨٢٤	٦	٨٢٠	٦	٨١٨	٦
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٤,٧٨٤	(١٠٠)	٥٢٠	١١	١,١٧١	٢٤	٨٤٣	١٨	٨١١	١٧	٧٨٨	١٦
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٣,٨٨٢	(١٠٠)	٦٧٨	١٧	١,٤٣٨	٣٧	١,١٠٨	٢٩	١,٠٠٥	٢٦	٩٨٩	٢٥
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	١٢,٨٣٥	(١٠٠)	٥٩٢	٥	٨٠٧	٦	٨٢٠	٦	٧١٨	٦	٦٩٦	٥

ملاحظات :

(١) المجموع الكلي للمنطقة المبنية يشمل مساحة المراكز الاستيطانية المبنية ومساحة العمالات والمنشآت المشتركة بين المراكز الاستيطانية ومساحة الطرق والسكك الحديدية المارة في نطاقها.

(٢) سيناريو «الأعمال كالمعتاد» في مقابل بديل «الأعمال كالمعتاد» الذي فحص في المرحلة الثانية من المشروع، انظر : يونا برغور وأمنون فرانكل، ««الأعمال كالمعتاد» : سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦). تمت ملاءمته مع معطيات المحدّثة لعام ١٩٩٤، انظر الهامش رقم (٣٢) في هذا الفصل.

الجدول رقم (٢٠)
العلاقة النسبية بين الطلب على مساحة إضافية مبنية
في بدائل التكثيف المختلفة ١٩٩٤-٢٠٢٠ وبين نطاق المساحات الخالية، ١٩٩٤
(بالكيلومترات المربعة وبالنسبة المئوية)

المنطقة/ المجال	المجموع الكلي للمساحات الخالية ١٩٩٤ (A)		مساحة اضافية مبنية ١٩٩٤-٢٠٢٠			نسبة المساحة الاضافية المبنية من إجمالي المساحة الخالية في العام ١٩٩٤[1]		
			البديل الأول «استمرار الاتجاهات» (B)	البديل الثاني «التكثيف المراقب» (C)	البديل الثالث التكثيف المتزايد (D)	البديل الأول «استمرار الاتجاهات» (E)	البديل الثاني «التكثيف المراقب» (F)	البديل الثالث «التكثيف المتزايد» (G)
	كم^{٢}	نسبة مئوية	كم^{٢}	كم^{٢}	كم^{٢}	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية
مجال مفتوح شمال ١	١,٩٧١	١٠٠	٧٩	٧٩	٧٩	٤	٤	٤
مجال مديني شمال ٢	٥٤٠	١٠٠	٢١٣	١٨٢	١٦٢	٣٩	٣٤	٣٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٧٥٤	١٠٠	٩٤	٨٦	٧٨	١٢	١١	١٠
مجال مديني مركز ٥	١,١٤٠	١٠٠	٣٠٥	٢٢١	٢١٥	٢٧	١٩	١٩
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	١,١١٤	١٠٠	٧٦	٥٩	٥٣	٧	٥	٥
مجال مديني جنوب ٨	٩٧٨	١٠٠	١٩٧	١٠٣	٨٥	٢٠	١١	٩
مجال مفتوح جنوب ٩	٢,٢٦٦	١٠٠	١٧	١٢	١٠	١	١	صفر
المجال الكلي القطري	٨,٧٦٤	١٠٠	٩٨٠	٧٤٢	٦٨٢	١١	٨	٨
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٢,٦٥٨	١٠٠	٧١٥	٥٠٦	٤٦٢	٢٧	١٩	١٧

يتبــع

تابـع

المجموع للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	١,٨٦٨	١٠٠	١٧٠	١٤٥	١٣١	٩	٨	٧
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٤,٢٣٨	١٠٠	٩٥	٩١	٨٩	٢	٢	٢
المجموع الكلي لمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٢,٨٧٧	١٠٠	٣٢٢	٢٩٠	٢٦٧	١١	١٠	٩
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٢,١٧٢	١٠٠	٤٣١	٣٢٨	٣١٠	٢٠	١٥	١٤
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٣,٧١٥	١٠٠	٢٢٧	١٢٥	١٠٣	٦	٣	٣

ملاحظة : (١) لقد تم احتساب نسبة المساحة الاضافية المبنية المطلوبة من إجمالي كل المساحات الخالية في العام ١٩٩٤ وفقاً لبدائل :

البديل الأول : B/A = E

البديل الثاني : C/A = F

البديل الثالث : D/A = G

الجدول رقم (٢١)

العلاقة النسبية بين الطلب على مساحات اضافية مبنية في بدائل التكثيف ١٩٩٤-٢٠٢٠ وبين نطاق المساحات الخالية وفقاً لقيم البنى البانورامية، ١٩٩٤

(بالكيلومترات المربعة وبالنسبة المئوية)

المنطقة/ المجال	المساحات الخالية ١٩٩٤						معدل الإضافة للمساحة المبنية من إجمالي المساحة الخالية في عام ١٩٩٤		
	المجموع الكلي A		في البنى البانورامية ذات القيمة العالية [١] B	C = B/A	في البنى البانورامية ذات القيمة المتوسطة والمنخفضة[٢] D	E = D/A	البديل الأول «استمرار التوجهات» F	البديل الثاني «التكثيف المراقب» G	البديل الثالث «التكثيف المتزايد» H
	كم٢	نسبة	كم٢	نسبة	كم٢	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة
مجال مفتوح شمال ١	١،٩٧٠	١٠٠	١،١٥٠	٥٨	٨٢٠	٤٢	١٠	١٠	١٠
مجال مديني شمال ٢	٥٤٠	١٠٠	٣٦٠	٦٦	١٨٠	٣٤	١١٨	١٠٠	٩٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٧٥٠	١٠٠	٢٧٠	٣٦	٤٨٠	٦٤	٢٠	١٨	١٦
مجال مديني مركز ٥	١،١٤٠	١٠٠	٥٠٠	٤٤	٦٤٠	٥٦	٤٨	٣٥	٣٤
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	١،١١٠	١٠٠	٣٧٠	٣٣	٧٤٠	٦٧	١٠	٨	٧
مجال مديني جنوب ٨	٩٨٠	١٠٠	٤٦٠	٤٧	٥٢٠	٥٣	٣٨	٢٠	١٦
مجال مفتوح جنوب ٩	٢،٢٧٠	١٠٠	٦٦٠	٢٩	١،٦١٠	٧١	١	١	١
المجموع الكلي القطري	٨،٧٦٠	١٠٠	٣،٧٧٠	٤٣	٤،٩٩٠	٥٧	٢٠	١٥	١٤
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٢،٦٦٠	١٠٠	١،٣٢٠	٥٠	١،٣٤٠	٥٠	٥٣	٣٨	٣٤
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	١،٨٦٠	١٠٠	٦٤٠	٣٤	١،٢٢٠	٦٦	١٤	١٢	١١
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٤،٢٤٠	١٠٠	١،٨١٠	٤٣	٢،٤٣٠	٥٧	٤	٤	٤

يتبع

تابـع

المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٢,٨٨٠	١٠٠	١,٥٧٠	٥٥	١,٣١٠	٤٥	٢٥	٢٢	٢٠
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٢,١٧٠	١٠٠	١,٠٤٠	٤٨	١,١٣٠	٥٢	٣٨	٢٩	٢٧
المجموع للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٣,٧١٠	١٠٠	١,١٦٠	٣١	٢,٥٥٠	٦٩	٩	٥	٤

ملاحظات:

(١) تشمل المناطق الخالية في الفئتين ١ و٢ المتعلقة بقيمة البنى البانورامية وفقاً للمعطيات في الجدول رقم (١٧)، ص ٢٨٠ من هذا الكتاب.

(٢) تشمل المناطق الخالية في الفئات ٣+٤+٥+٦ المتعلقة بقيمة البنى البانورامية، وكذلك المناطق التي لم يتم استطلاعها وفقاً للمعطيات في الجدول رقم (١٨)، ص ٢٨١ من هذا الكتاب.

(٣) هذه النسبة قيست وفق بدائل الكثافة : العمود *F* حصل عليه من انقسام العمود *B* في الجدول رقم (٢٠)، ص ٢٨٤ من هذا الكتاب على العمود *D* في هذا الجدول. والعمود *G* حصل عليه من قسمة العمود *C* في الجدول رقم (٢٠)، على العمود *D* من هذا الجدول. والعمود *H* حصل من قسمة العمود *D* في الجدول رقم (٢٠)، على العمود *D* من هذا الجدول.

الجدول رقم (٢٢)

العلاقة النسبية بين الطلب على المساحات الإضافية المبنية في ١٩٩٤-٢٠٢٠ وبين المساحات المبنية المخصصة في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١

(بالكيلومترات المربعة وبالنسبة المئوية)

المنطقة/ المجال	المجموع الكلي للطلب على المساحة الاضافية المبنية[١]	المساحات المخصصة في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ كإضافة للمساحات المبنية القائمة في ١٩٩٤[٢]	معدل الإضافة للمساحات المبنية التي يمكن أن تشمل في إطار المساحات المخصصة في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١[٣]
	A	B	C
	كم^{2}	كم^{2}	نسبة مئوية
مجال مفتوح شمال ١	٧٩	٤٧	٤٢
مجال مديني شمال ٢	١٦٢	٨٢	٣٥
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٨٦	٤٧	٣٨
مجال مديني مركز ٥	٢٢١	١٥٢	٤٨
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٥٩	٢٣	٢٧
مجال مديني جنوب ٨	١٠٣	٧٢	٤٩
مجال مفتوح جنوب ٩	١٢	٥٦[٤]	(-)[٤]
المجال الكلي القطري	٧٢٣	٤٧٩	٤٦
المجموع الكلي للمجالات المبنية ٢+٥+٨	٤٨٦	٣٠٦	٤٤
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٧	١٤٥	٧٠	٣٤
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٩١	١٠٣	٧٩[٤]
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٢٧٠	١٤٢	٣٧
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٣٢٨	٢٠٧	٤٤
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	١٢٥	١٣١	٧٣[٤]

ملاحظات:

(١) المجموع الكلي للطلب على المساحات الإضافية المبنية تم احتسابه وفقاً لبديل التكثيف المناسب في كل مجال: في المجال المديني الشمالي ـ قيم بديل «التكثيف المتزايد» وفي بقية المجالات ـ قيم بديل «التكثيف المراقب».

(٢) المساحات المبنية المخصصة في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ احتسبت وفقاً لعملية مسح محوسب للمخطط الوارد من وزارة البيئة. المعطيات في هذا الجدول نتجت من خصم المساحات المبنية في عام ١٩٩٤

التي تطابقت مع المساحات المخصصة في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١.

(٣) معامل التحقيق للمساحات المبنية المخصصة للمراكز الاستيطانية في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١ قدر بنحو ٧٠ بالمئة. وأضيفت بقية المساحة غير المستغلة إلى المساحات الخالية في عام ٢٠٢٠. أما نسبة المساحة الإضافية المبنية التي ستشمل في إطار مساحات المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣١، فقد احتسبت بالطريقة التالية: $B = 70\%/A = C$.

(٤) ٤٦ كم² من أصل هذه المساحة خصص في المخطط الرقم ٣١ للصناعة. وهذه المساحات تشمل مناطق المناجم والمقالع واستخدامات أخرى للموارد الطبيعية. ووفقاً للتوقعات، يبدو أن هذه المساحات تتجاوز بشكل ملحوظ الطلب على مساحات إضافية. لذا، فالتحليل في هذا الجدول في العمود «C» غير ذي صلة بالمجال المفتوح الجنوبي.

الجدول رقم (٢٣)
برنامج المناطق ٢٠٢٠ (بالكيلومترات المربعة وبالنسبة المئوية)

المنطقة/ المجال	مساحات مفتوحة مخصصة			مساحات مبنية			مساحات خالية[٥] (احتياطي)	مجموع مساحة المجال/ المنطقة
	مساحات مفتوحة محمية[١]	مناطق تدريب عسكرية	المجموع الكلي[٢]	مساحات مراكز استيطان[٣]	مساحات عمالات مشتركة بين المراكز الاستيطانية	المجموع الكلي		
مجال مفتوح شمال ١	٦٣٦	٤٠٠	١,٠٣٧	٢١٤	١٤٤	٣٥٨	١,٨٩٢	٣,٢٨٧
مجال مديني شمال ٢	٢١٦	٧	٢٢٢	٣٣١	١٥	٣٤٦	٣٧٧	٩٤٦
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٢٦٦	٤١	٣٠٧	١٨٥	٦٣	٢٤٨	٦٦٧	١,٢٢٢
مجال مديني مركز ٥	٣٤٥	٨١	٤٢٦	٦٩٨	٢٧	٧٢٥	٩٢٠	٢,٠٧١
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٤٤٩	٧٦	٥٢٥	١٤٢	٣١	١٧٣	١,٠٥٥	١,٧٣٥
مجال مديني جنوب ٨	٢١٠	٩٣	٣٠٣	١٩٢	١١	٢٠٣	٨٧٤	١,٣٨٠
مجال مفتوح جنوب ٩	٢,٩٦٤	٥,١٦٢	٨,١٢٦	٣٧	٤٢٥	٤٦٢	٢,٢٥٤	١٠,٨٤٢
المجموع الكلي القطري	٥,٠٨٦	٥,٨٦٠	١٠,٩٤٦	١,٧٩٩	٧١٦	٢,٥١٤	٨,٠٤٠	٢١,٥٠١
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	٧٧٢	١٨٠	٩٥٢	١,٢٢١	٥٣	١,٢٧٤	٢,١٧١	٤,٣٩٧
المجموع الكلي للمجالات المتوسطة ٣+٤+٦+٧	٧١٤	١١٨	٨٣٢	٣٢٧	٩٤	٤٢١	١,٧٢٢	٢,٩٧٥
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٣,٦٠٠	٥,٥٦٣	٩,١٦٣	٢٥١	٥٦٩	٨٢٠	٤,١٤٧	١٤,١٢٩
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٩٦٥	٤٢٢	١,٣٨٧	٦٠٠	١٩١	٧٩٠	٢,٦٠٦	٤,٧٨٤
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٨٥٩	١٧٢	١,٠٣١	٩٣٩	٦٤	١,٠٠٣	١,٨٤٧	٣,٨٨٢
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٣,٢٦١	٥,٢٦٦	٨,٥٢٧	٢٥٩	٤٦١	٧٢١	٣,٥٨٦	١٢,٨٣٥
النسب المئوية من المجموع الكلي القطري								
مجال مفتوح شمال ١	١٣	٧	٩	١٢	٢٠	١٤	٢٤	١٥

يتبـــع

تابـــع

مجال مديني شمال ٢	٤	صفر	٢	١٨	٢	١٤	٥	٤
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٥	١	٣	١٠	٩	١٠	٨	٦
مجال مديني مركز ٥	٧	١	٤	٣٩	٤	٢٩	١١	١٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٩	١	٥	٨	٤	٧	١٣	٨
مجال مديني جنوب ٨	٤	٢	٣	١١	٢	٨	١١	٦
مجال مفتوح جنوب ٩	٥٨	٨٨	٧٤	٢	٥٩	١٨	٢٨	٥٠
المجموع الكلي القطري	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	١٥	٣	٩	٦٨	٧	٥٠	٢٧	٢٠
المجموع الكلي للمجالات الوسطية ٣+٤+٦+٨	١٤	٢	٨	١٨	١٣	١٧	٢١	١٤
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٧١	٩٥	٨٤	١٤	٨٠	٣٤	٥٢	٦٦
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	١٩	٧	١٣	٣٣	٢٧	٣١	٣٢	٢٢
المجموع الكلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	١٧	٣	٩	٥٣	٩	٤٠	٢٣	١٨
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٦٤	٩٠	٧٨	١٥	٦٤	٢٩	٤٥	٦٠
النسب المئوية من المجموع الكلي للمناطق والمجالات								
مجال مفتوح شمال ١	١٩	١٢	٣٢	٧	٤	١١	٥٨	١٠٠
مجال مديني شمال ٢	٢٣	١	٢٣	٣٥	٢	٣٧	٤٠	١٠٠
مجال وسطي شمال/ مركز ٣+٤	٢٢	٣	٢٥	١٥	٥	٢٠	٥٥	١٠٠
مجال مديني مركز ٥	١٧	٤	٢١	٣٤	١	٣٥	٤٤	١٠٠
مجال وسطي مركز/ جنوب ٦+٧	٢٦	٤	٣٠	٨	٢	١٠	٦٠	١٠٠
مجال مديني جنوب ٨	١٥	٧	٢٢	١٤	١	١٥	٦٣	١٠٠
مجال مفتوح جنوب ٩	٢٧	٤٨	٧٥	صفر	٤	٤	٢١	١٠٠

يتبـــع

تابـــع

المجمـوع الكـلي القطري	٢٤	٢٧	٥١	٨	٣	١٢	٣٧	١٠٠
المجمـوع الكـلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨	١٨	٤	٢٢	٢٨	١	٢٩	٤٩	١٠٠
المجمـوع الكـلي للمجالات المتوسطة ٣+٤+٦+٧	٢٤	٤	٢٨	١١	٣	١٤	٥٨	١٠٠
المجمـوع الكـلي للمجالات المفتوحة ١+٩	٢٥	٣٩	٦٥	٢	٤	٦	٢٩	١٠٠
المجمـوع الكـلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣	٢٠	٩	٢٩	١٣	٤	١٧	٥٤	١٠٠
المجمـوع الكـلي للمنطقة المركزية ٤+٥+٦	٢٢	٤	٢٧	٢٤	٢	٢٦	٤٨	١٠٠
المجمـوع الكـلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩	٢٥	٤١	٦٦	٢	٤	٦	٢٨	١٠٠

الملاحظات:

(١) المساحات المفتوحة المحمية تشمل مساحات محميات طبيعية وبانورامية ومتنزهات وطنية وفقاً للمخطط الهيكليى القطري الرقم ٨ ومساحات أحراش وغابات وفقاً للمخطط الهيكلي القطري الرقم ٢٢.

(٢) في احتساب المساحات المفتوحة المخصصة أيضاً في المناطق المفتوحة المحمية، وكذلك في مناطق التدريب العسكري، تم شمل الطرق والسكك الحديدية المارة في داخلها.

(٣) مساحة المراكز الاستيطانية تشمل مساحة العمالات والمنشآت الواقعة داخل الامتداد المبنى البلدي (خلافاً للنطاق البلدي)، وكذلك الطرق والسكك الحديدية التي تمر في داخلها.

(٤) يشمل مساحات العمالات المشتركة بين البلديات، ومساحة المنشآت الهندسية ومنشآت الجيش الإسرائيلي.

(٥) المساحات الخالية (احتياطي الأرض) تتأتى من إنقاص المجموع الكلي للمساحات المفتوحة المخصصة، والمجموع الكلي للمساحات المبنية من المجموع الكلي لمساحة المجال/ المنطقة. وتشمل المساحة الخالية الأراضي الزراعية ومساحة الطرق والسكك الحديدية التي تمر في داخلها والمساحات المخصصة الأخرى مثل مناطق المناجم والمقالع.

الجدول رقم (٢٤)
الاتنشار السكاني وبرنامج المناطق وفقاً لأنواع المجالات
تحليل مقارن وإجمالي[١]

		المجالات المدينية	المجالات الوسطية	المجالات المفتوحة	المجموع الكلي القطري
المجموع الكلي لمساحة المجالات	كم^2	٤٬٤٠٠	٣٬٠٠٠	١٤٬١٠٠	٢١٬٠٠٠
	(نسبة مئوية)	٢٠	١٤	٦٦	١٠٠
المجموع الكلي للسكان ١٩٩٤	آلاف	٤٬٤٣٠	٦٢٠	٤٢٠	٥٬٤٧٠
	(نسبة مئوية)	٨٠	١٢	٨	١٠٠
٢٠٢٠	آلاف	٦٬٤٠٠	١٬٠٠٠	٧٠٠	٨٬١٠٠
	(نسبة مئوية)	٨٠	١٢	٨	١٠٠
كثافة مجالية ١٩٩٤	نسمة/ كم^2	١٬٠٠٠	٢١٠	٣٠	٢٥٠
٢٠٢٠	نسمة/ كم^2	١٬٥٠٠	٣٤٠	٥٠	٣٨٠
تجزؤ السكان إلى نماذج ١٩٩٤					
مراكز متروبولينية وبلدية	آلاف	٣٬٧٦٠	٢٦٠	١٤٠	٤٬١٦٠
مدن متوسطة وصغيرة	آلاف	٥١٠	٢٤٠	١٧٠	٩٢٠
مراكز استيطان قروية	آلاف	١٦٠	١٢٠	١١٠	٣٩٠
تجزؤ السكان إلى نماذج ٢٠٢٠					
مراكز متروبولينية وبلدية	آلاف	٥٬٢٥٠	٤٣٠	٢٣٠	٥٬٩١٠
مدن متوسطة وصغيرة	آلاف	٩٧٠	٤١٠	٣٢٠	١٬٧٠٠
مراكز استيطان قروية	آلاف	١٨٠	١٦٠	١٥٠	٤٩٠
توزع استخدامات الأرض ١٩٩٤					
مناطق مفتوحة محمية	كم^2	٧٧٠	٧٢٠	٣٬٦٠٠	٥٬٠٩٠
	(نسبة مئوية)	١٥	١٤	٧١	١٠٠
مناطق تدريب عسكري	كم^2	١٨٠	١٢٠	٥٬٥٦٠	٥٬٨٦٠
	(نسبة مئوية)	٣	٢	٩٥	١٠٠
مناطق مراكز استيطان	كم^2	٧٨٠	٢٠٠	١٧٠	١٬١٥٠
	(نسبة مئوية)	٦٨	١٨	١٤	١٠٠
مناطق منشآت مشتركة بين مراكز الاستيطان	كم^2	١٠	٧٠	٥٦٠	٦٤٠
	(نسبة مئوية)	١	١١	٨٨	١٠٠
مناطق خالية	كم^2	٢٬٦٦٠	١٬٨٧٠	٤٬٢٤٠	٨٬٧٦٠
	(نسبة مئوية)	٣٠	٢١	٤٨	١٠٠

يتبـع

تابــع

مساحات اضافية مبنية ١٩٩٤-٢٠٢٠					
مساحات اضافية لمراكز الاستيطان	كم^{٢}	٤٤٠	١٣٠	٨٠	٦٥٠
	(نسبة مئوية)	٦٨	٢٠	١٢	١٠٠
مساحات اضافية إلى المنشآت المشتركة بين مراكز الاستيطان	كم^{٢}	٤٠	٢٠	١٠	٧٠
	(نسبة مئوية)	٥٧	٢٨	١٥	١٠٠
توزع استخدامات الأرض ٢٠٢٠					
مناطق مفتوحة محمية	كم^{٢}	٧٧٠	٧٢٠	٣,٦٠٠	٥,٠٩٠
	(نسبة مئوية)	١٥	١٤	٧١	١٠٠
مناطق تدريب عسكري	كم^{٢}	١٨٠	١٢٠	٥,٥٦٠	٥,٨٦٠
	(نسبة مئوية)	٣	٢	٩٥	١٠٠
مناطق مراكز استيطان	كم^{٢}	١,٢٢٠	٣٣٠	٢٥٠	١,٨٠٠
	(نسبة مئوية)	٦٨	١٨	١٤	١٠٠
مناطق منشآت مشتركة بين مراكز الاستيطان	كم^{٢}	٥٠	٩٠	٥٧٠	٧١٠
	(نسبة مئوية)	٧	١٣	٨٠	١٠٠
مناطق خالية	كم^{٢}	٢,١٧٠	١,٧٢٠	٤,١٥٠	٨,٠٤٠
	(نسبة مئوية)	٢٧	٢١	٥٢	١٠٠

ملاحظة: (١) جميع هذه الارقام في هذا الجدول مدورة. للتفصيل الكامل، انظر: الجداول في الفصلين ١٠ و١١ من هذا الكتاب.

الجدول رقم (٢٥)
مبادئ لتطوير مجالات التخطيط : تحليل مقارن إجمالي

	مجالات مدينية	مجالات بينية (وسطية)	مجالات مفتوحة
استراتيجية عامة	- تجميع وتكثيف التطوير. - حماية المناطق المفتوحة	- تحديد توسع المجالات المدينية. - المحافظة على معظم المنطقة كمعالم طبيعية قروية. - تجميع التطوير على مفارق الطرق وعلى امتداد المحاور.	- تجميع موضعي للتطوير. - معظم المنطقة محميّ.
سيناريو تطوير رئيس[١]	- تكثيف متزايد	- تكثيف مراقب	- تكثيف مراقب - استمرار الاتجاهات
نماذج تطوير مفضلة على المستوى القطري الشامل	ب-٢ ب-٣ ب-٤	أ-٢ أ-٣ أ-٤	أ-١ أ-٢
نماذج رئيسة للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها	- حماية المناطق المفتوحة في مجموعات متكاملة : «قلب أخضر» «حواجز» - «سواحل مكثفة»	- المحافظة على تواصلات مفتوحة لا يخل بها البناء : - شواطئ واسعة، زراعة ومعالم طبيعية قروية.	النواحي القيمية للطبيعة والمعالم الطبيعية كمبدأ رائد في التخطيط الشامل. التشديد على التميز
نماذج رئيسة للمراكز الاستيطانية[٢]	١) قوى متروبولينية وحلقات وسطى ٢) مراكز بلدية	٢) مراكز بلدية ٣)مدن متوسطة ٥) مراكز استيطان قروية	مدن متوسطة مدن صغيرة مراكز استيطان قروية.
	- مراكز عمالة دولية، قطرية ومتروبولينية. - الوصول السهل إلى المتروبولوني. - غنى بالثروة والطاقة البشرية	- مراكز نشاط على مستوى قطري ومناطقي. - سهولة وصول بين المتروبولينيات. - وفرة بالأرض نسبياً للمتروبولين	- أنشطة اقتصادية متميزة ومتخصصة ملائمة لقيمة الأرض، للمعالم والموارد الطبيعية. - سياحة واستجمام. - مشروعات إقليمية مشتركة؛
تشديد على الجوانب الاجتماعية	- سهولة الوصول ومستوى عال من الخدمات لجميع مجموعات السكان. - علاقات ودمج من خلال استنفاد المزايا النسبية للمجموعات السكانية.	نماذج متنوعة من المراكز الاستيطانية. نمط حياة قروي - مجموعات متنوعة من السكان على مفارق الطرق وعلى امتداد المحاور.	- نمط حياة جماعي منظم، فردي ومتميز. - الملاءمة بين نمط الحياة وبين قيم الطبيعة. عزلة نسبية.

يتبــع

تابــع

تـشـديـد عـلى الجـوانـب البيئية	تكثيف وإشباع التطوير . الحفاظ على القيم البيئية في البانوراما البلدية – تركيز البنى التحتية والمواصلات العامة . حماية المجالات المفتوحة . التخطيط القيمي والتطوير الثابت للبيئة المبنية	– الحفاظ على موارد الأرض، والمناطق المفتوحة والمعالم الطبيعية القروية . – الحفاظ على امتدادات مفتوحة لا تخل بها أعمال البناء . – الحماية من الانعكاسات البيئية لمحاور عابرة ولمنشآت البنى التحتية .	– حماية القيم الطبيعية والبانورامية . – مبادئ «المحمية الطبيعية الخاصة بالكائنات الحية» . – التخطيط القيمي والتطوير الثابت للبيئة المفتوحة .
مواصلات وبنى تحتية	– شبكة كثيفة وهرمية للمواصلات، البنى التحتية ومنظوماتها. – مطارات وموانئ دولية . – منظومة متطورة من المواصلات العامة المتروبولينية	محاور قطرية وبين المتروبولونيات . بنى تحتية متروبولينية غنية بالأرض	– شبكة مواصلات إقليمية . – محاور دولية . – نقاط التقاء وعبور حدودية . – تعاون إقليمي في البنى التحتية الوطنية .

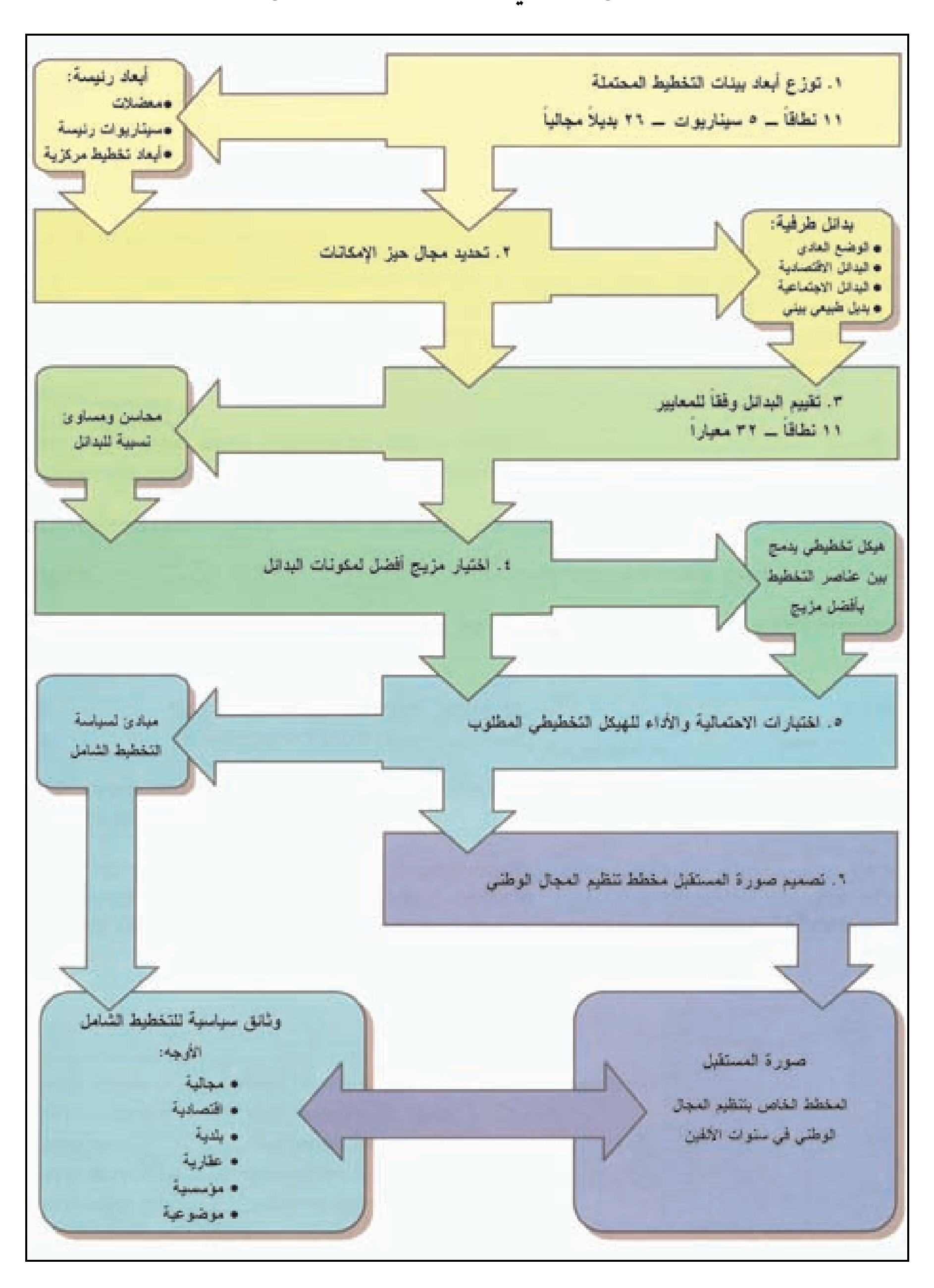
ملاحظات :

(١) كثافة معيارية لمراكز الاستيطان ـ انظر الجدول رقم (١٣)، ص ٢٧٤ من هذا الكتاب.

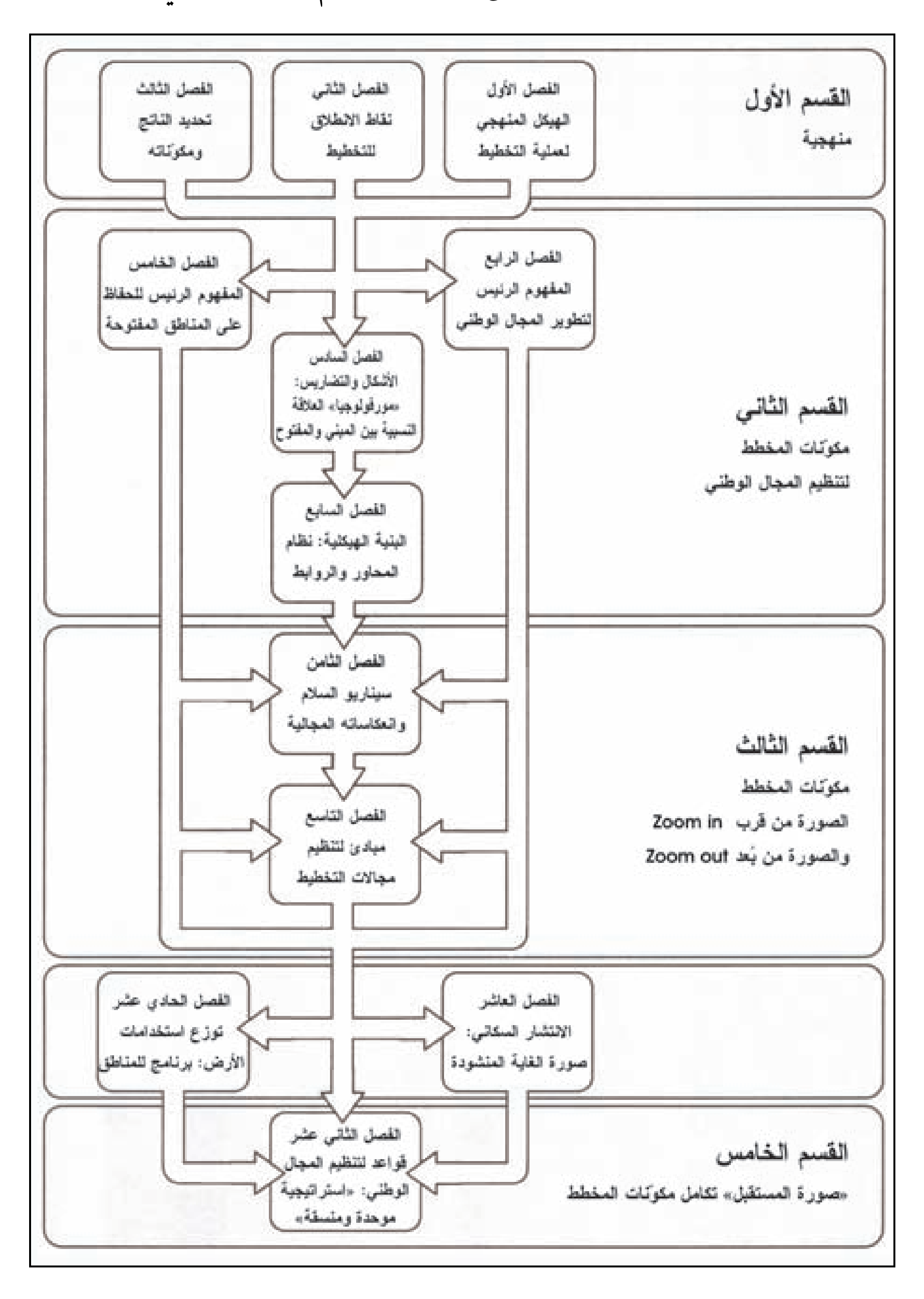
(٢) نماذج استيطان وفقاً لكمية السكان الشاملة ـ انظر الجداول أرقام (٧)، (٨) و(٩)، ص ٢٦٥، ٢٦٧ و٢٦٩ على التوالي من هذا الكتاب.

الرســوم البيانيــة

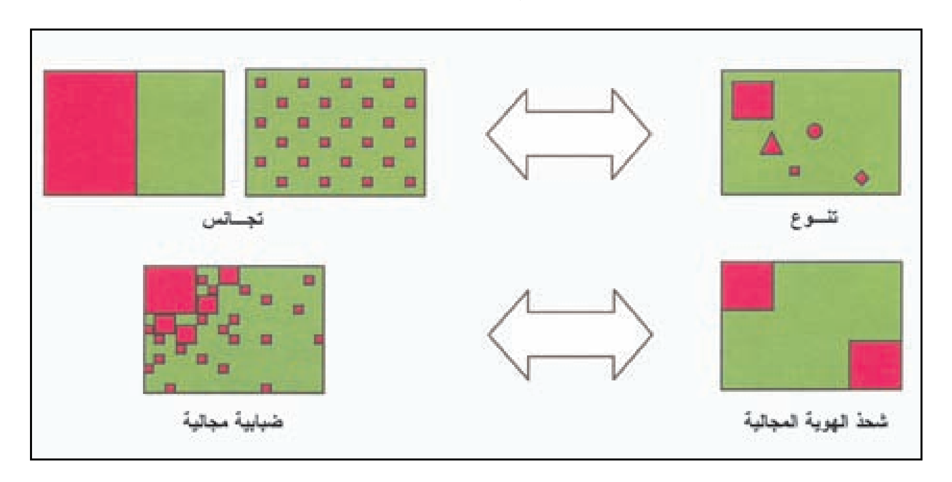
الرسم البياني رقم (١)
الهيكل المنهجي لخلق «صورة المستقبل»



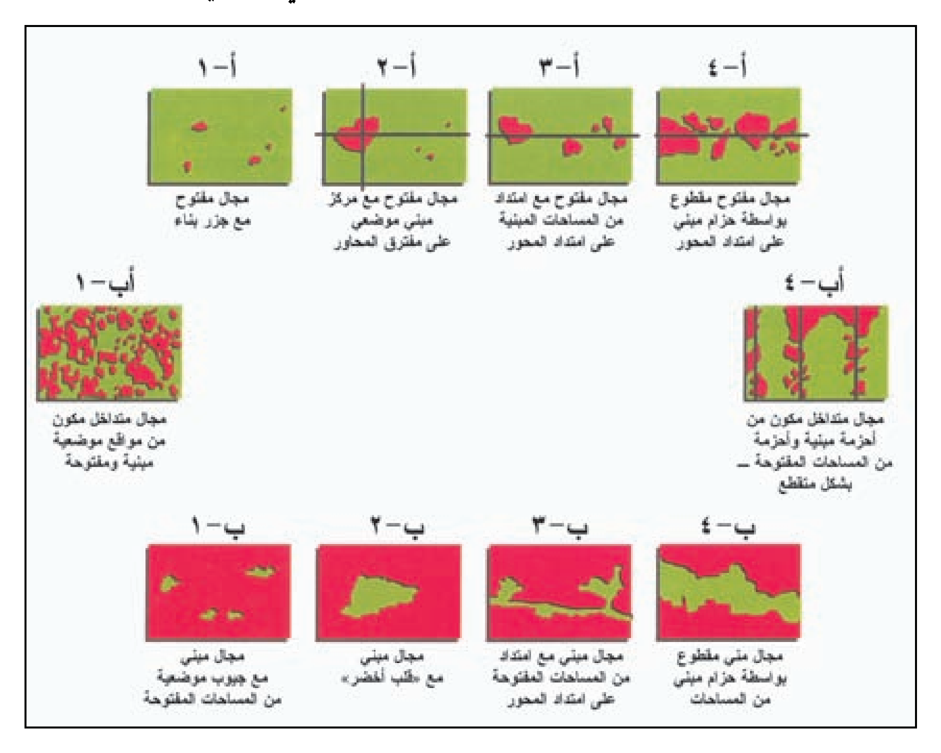
الرسم البياني رقم (٢)
بنية وثيقة «صورة المستقبل» ـ مخطط تنظيم المجال الوطني



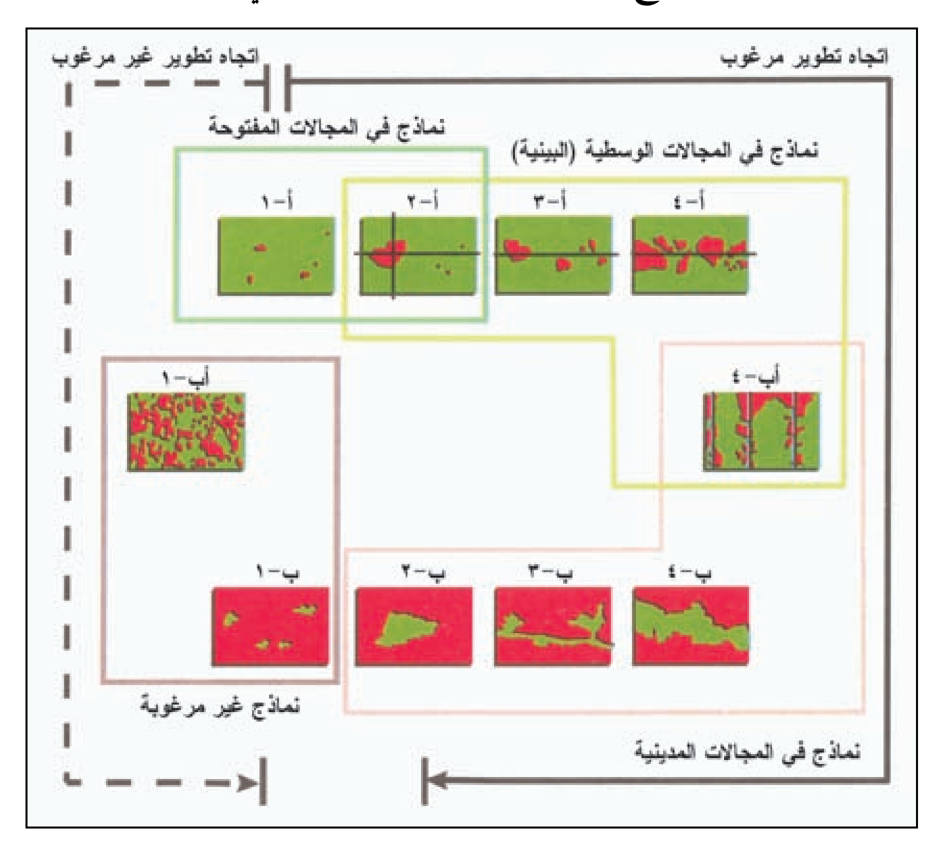
الرسم البياني رقم (٣)
التنوّع في مقابل التجانس



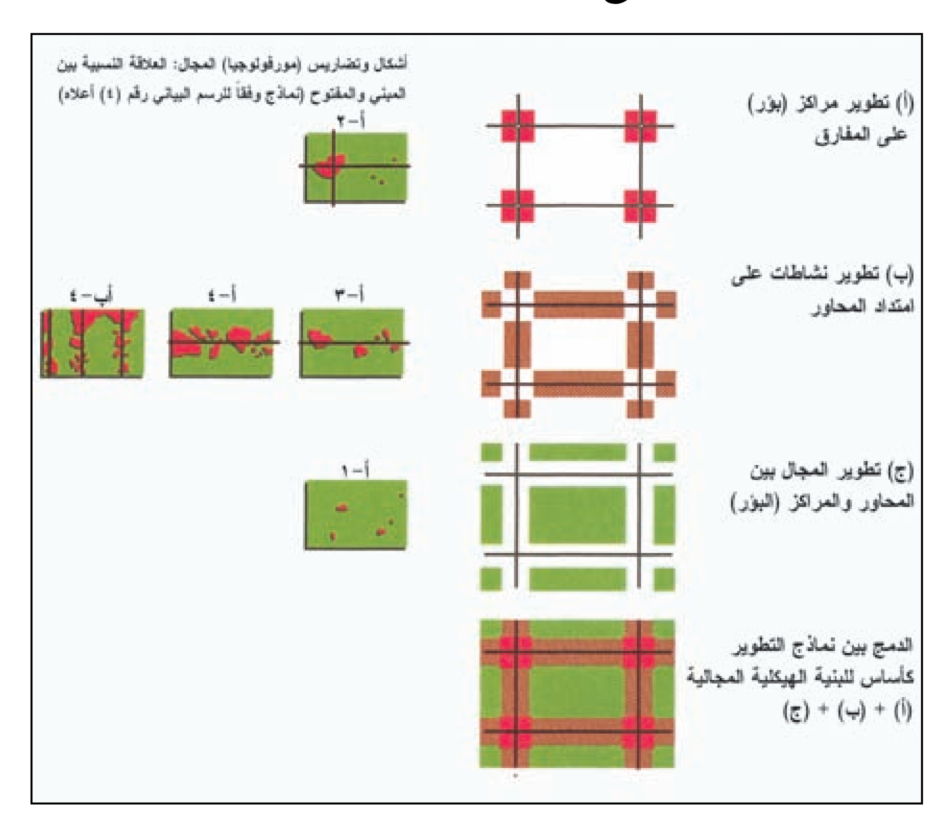
الرسم البياني رقم (٤)
أشكال وتضاريس (مورفولوجيا) المجال الوطني ـ النماذج الرئيسة التي تصف العلاقات بين تواصلات وانقطاعات المبني والخالي



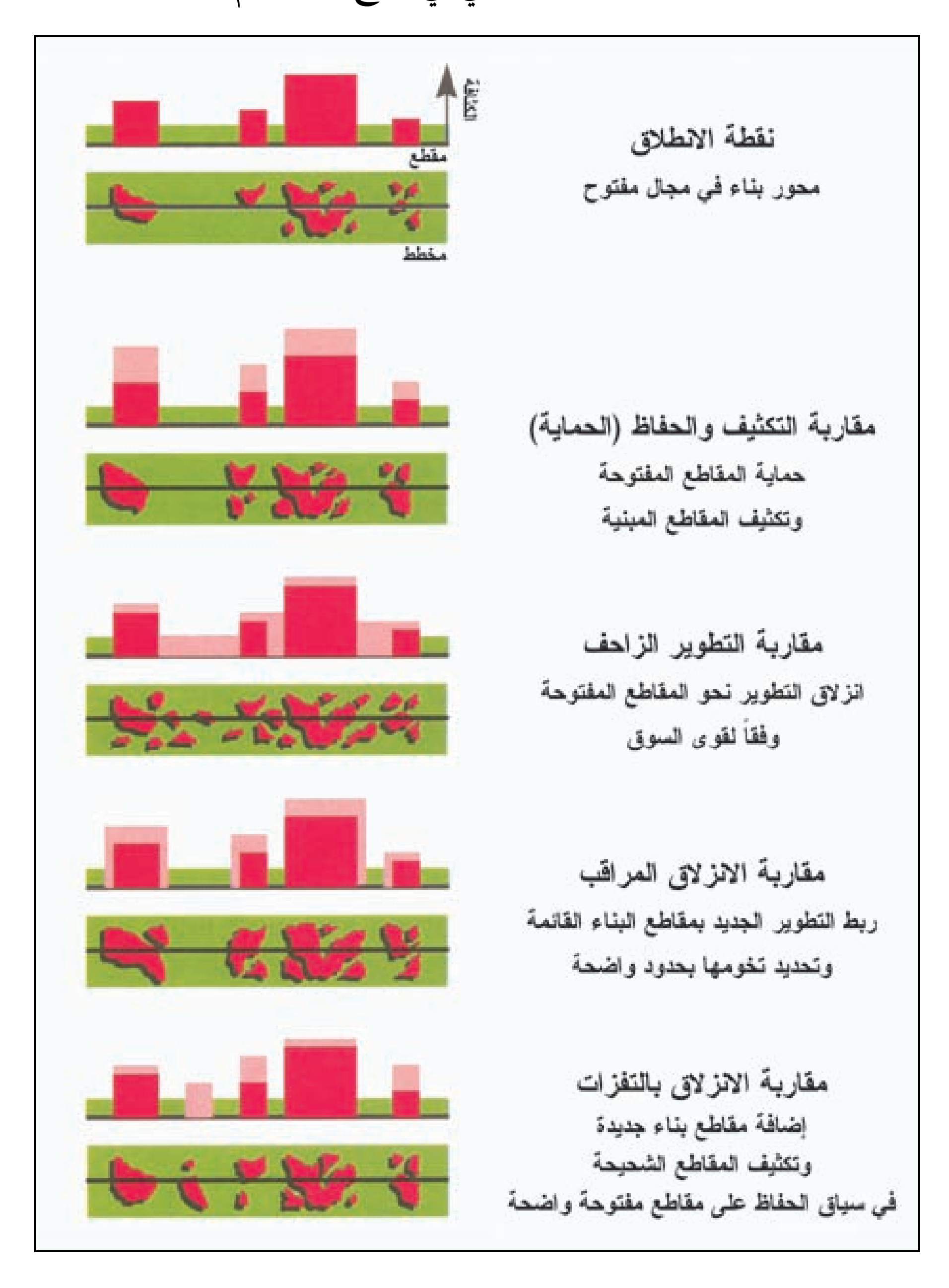
الرسم البياني رقم (٥)
أشكال وتضاريس (مورفولوجيا) المجال الوطني ـ نماذج تطوير مفضلة على المستوى القطري



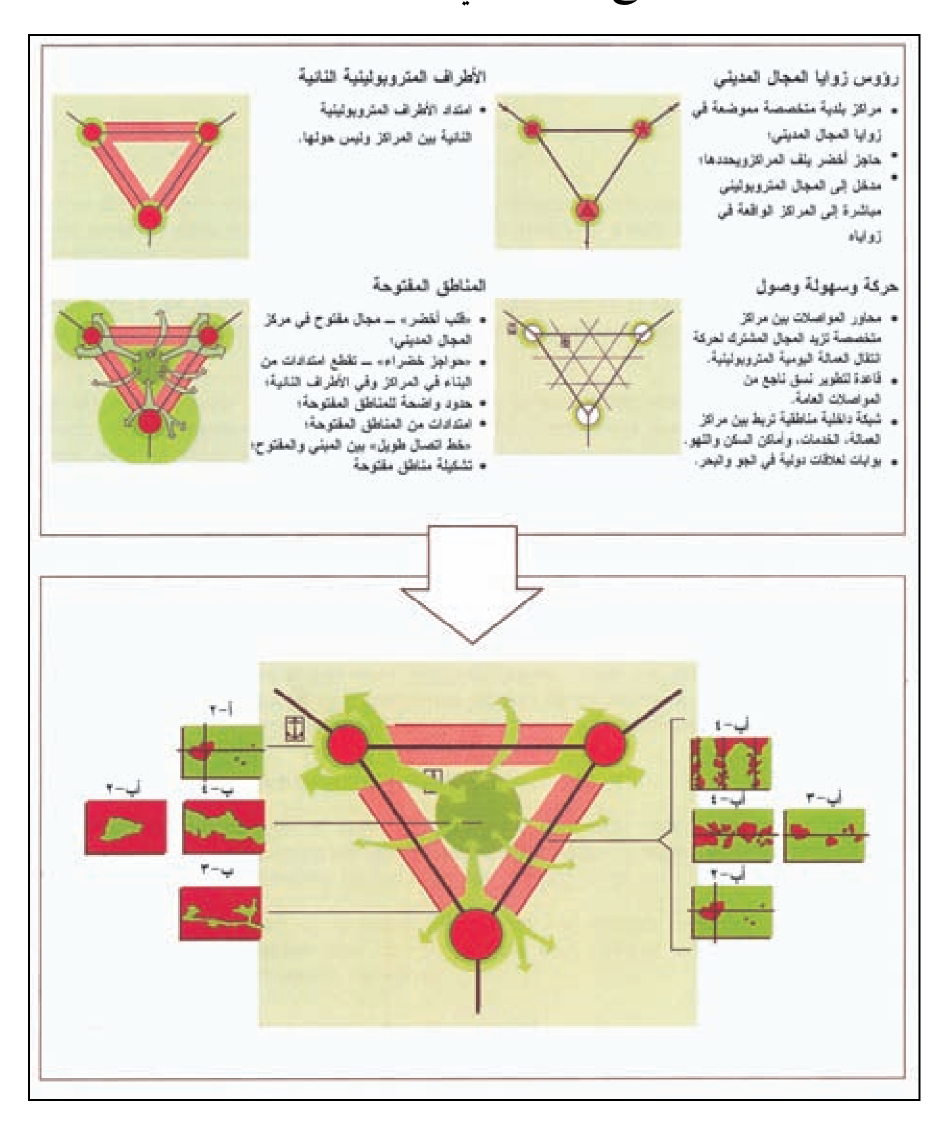
الرسم البياني رقم (٦)
نماذج مبدئية لتطوير شبكة الروابط



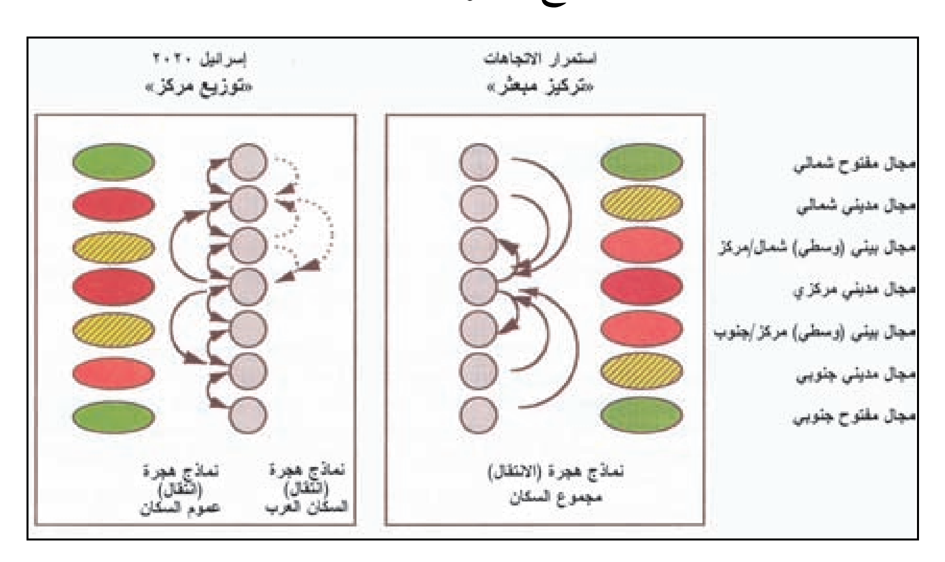
الرسم البياني رقم (٧)
مقاربات لتطوير إضافي في نسيج محاور قائم



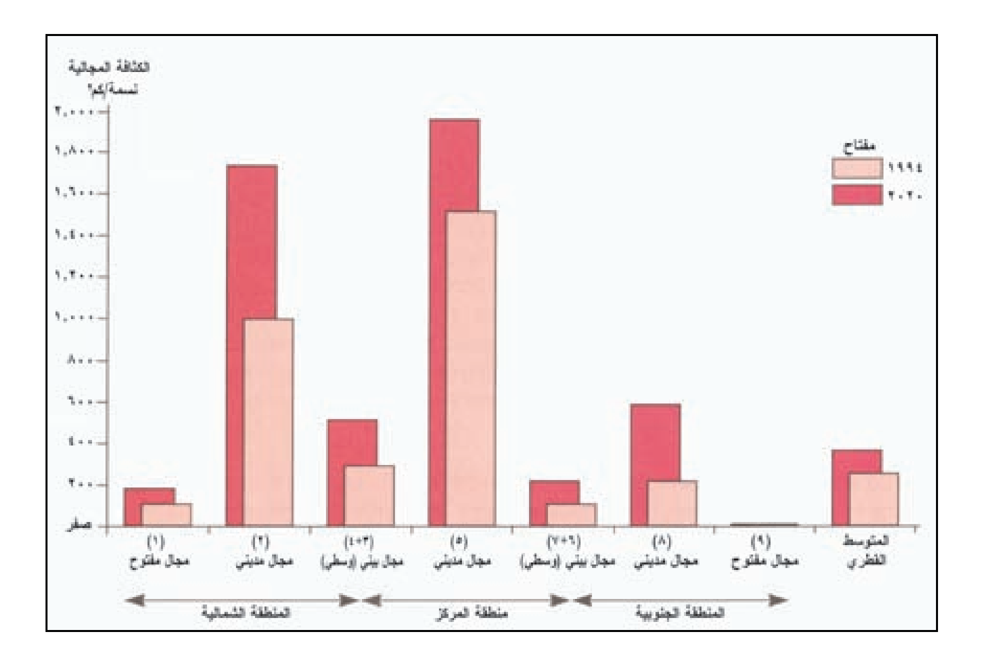
الرسم البياني رقم (٨)
نموذج المجال المديني ـ مبادئ تخطيطية



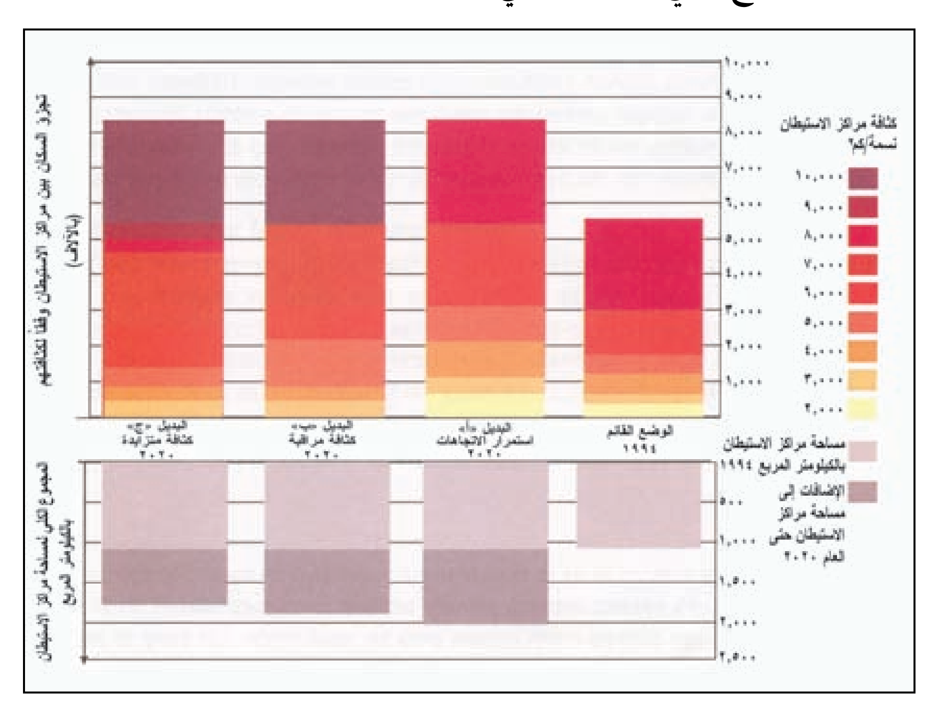
الرسم البياني رقم (٩)
نماذج الهجرة (الانتقال)



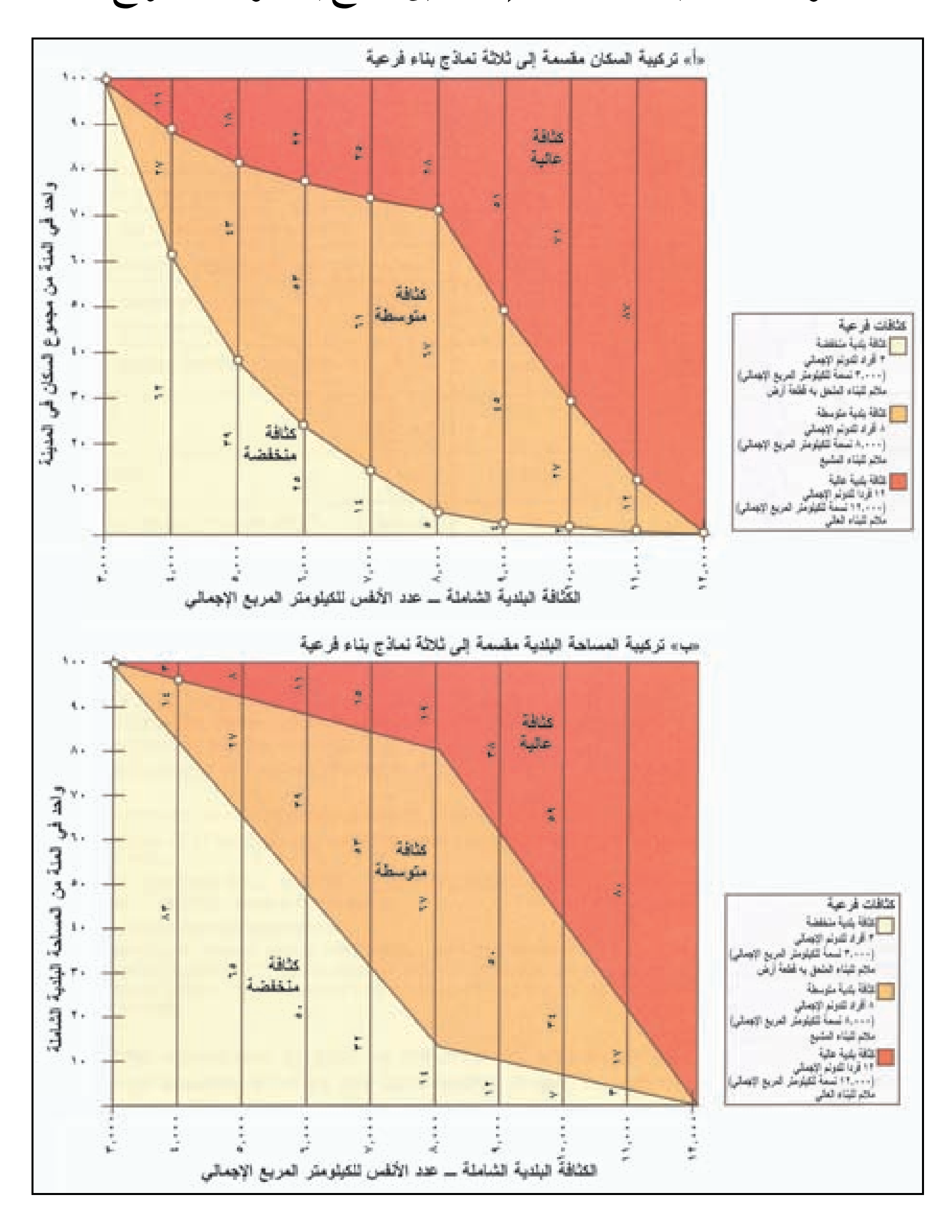
الرسم البياني رقم (١٠)
الكثافة المجالية وفقاً لمجالات التخطيط ١٩٩٤، ٢٠٢٠



الرسم البياني رقم (١١)
تجزؤ السكان في مراكز الاستيطان وفقاً لكثافتهم
والمجموع الكلي لمساحة أراضي مراكز الاستيطان، ١٩٩٤، ٢٠٢٠



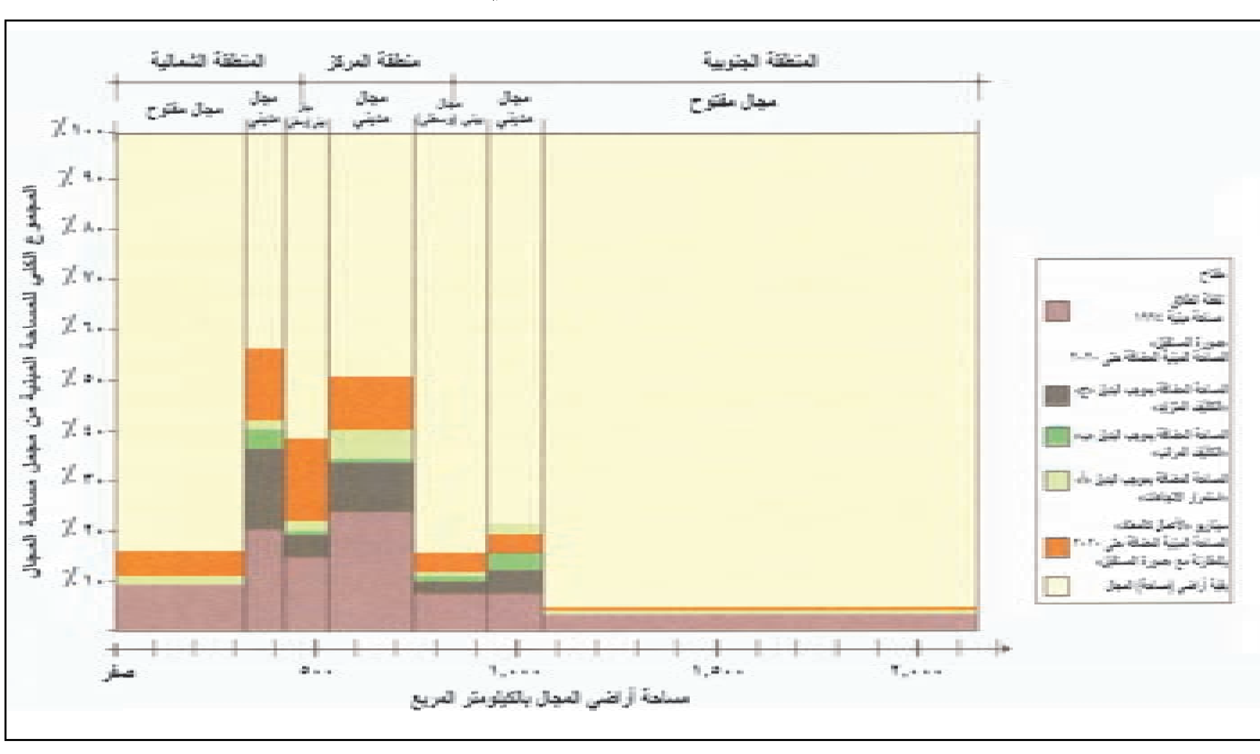
الرسم البياني رقم (١٢)
تجزئة الكثافة البلدية الشاملة الإجمالية إلى نماذج بناء فرعية ـ نموذج



الرسم البياني رقم (١٣)

تجزؤ المجموع الكلي للمساحات المبنية في المجالات وفي المناطق ١٩٩٤

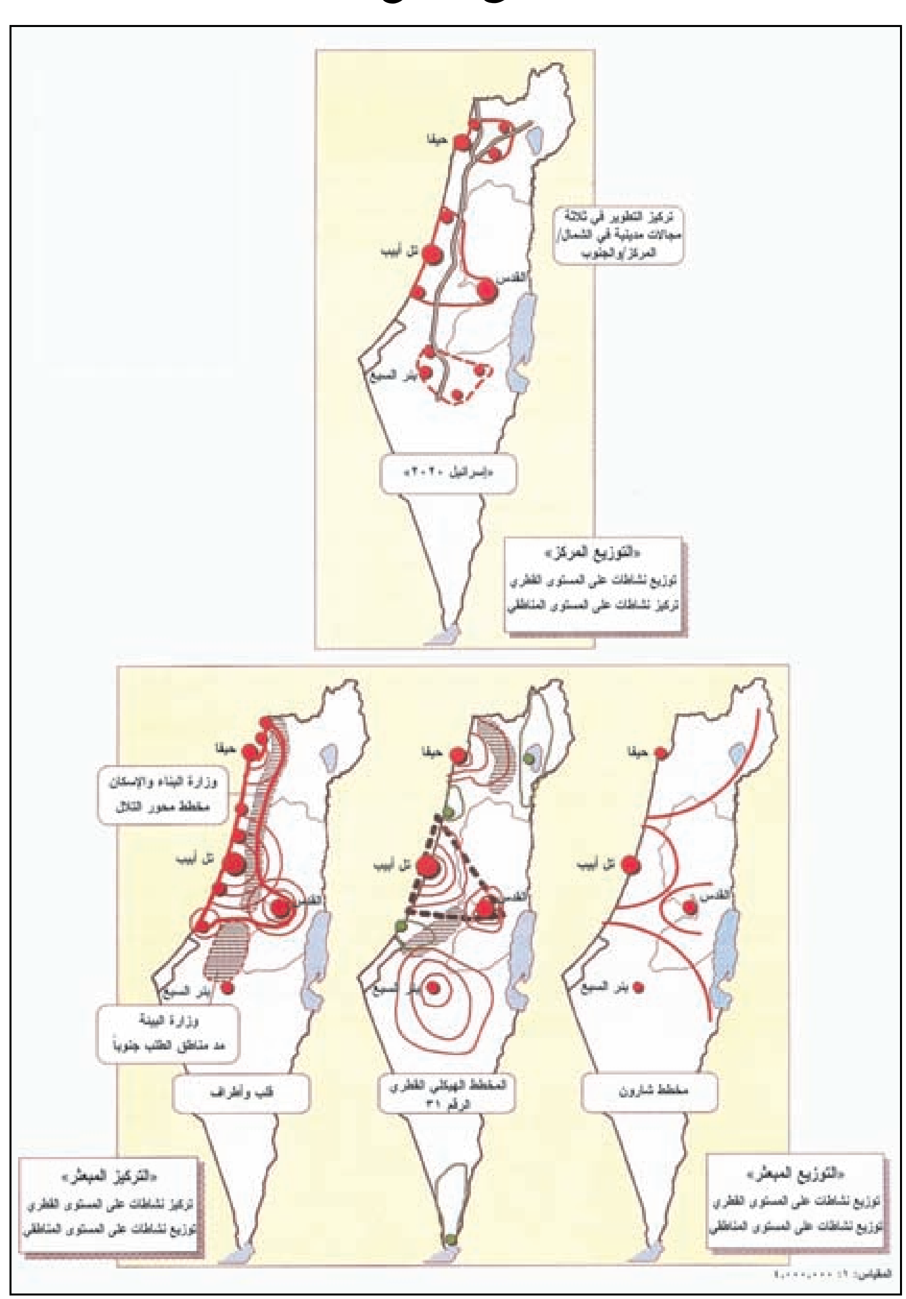
سيناريو «الأعمال كالمعتاد» ٢٠٢٠ و«صورة للمستقبل» في بدائل التكثيف الثلاثة ٢٠٢٠



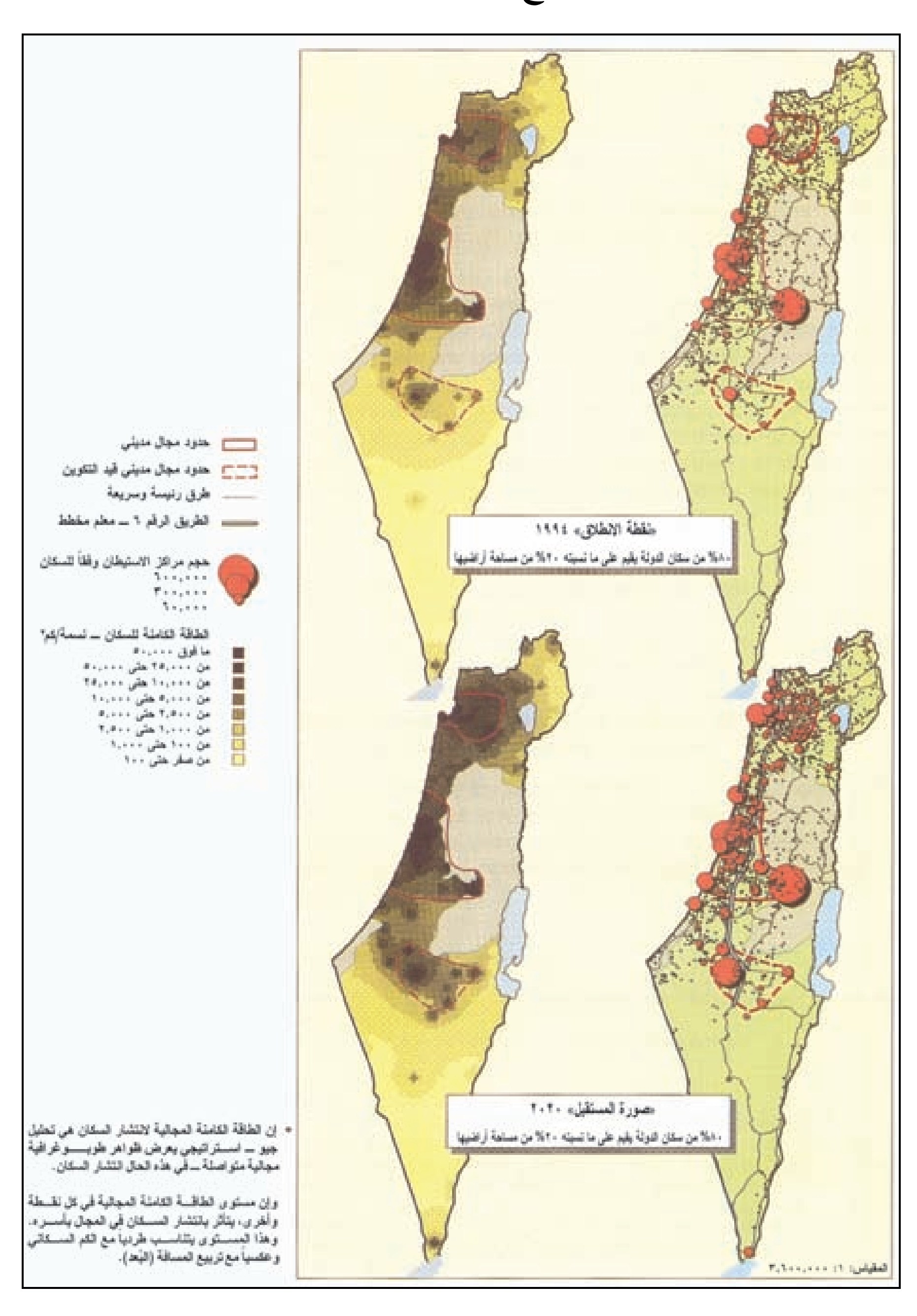
الخرائـــط

الخريطة رقم (١)

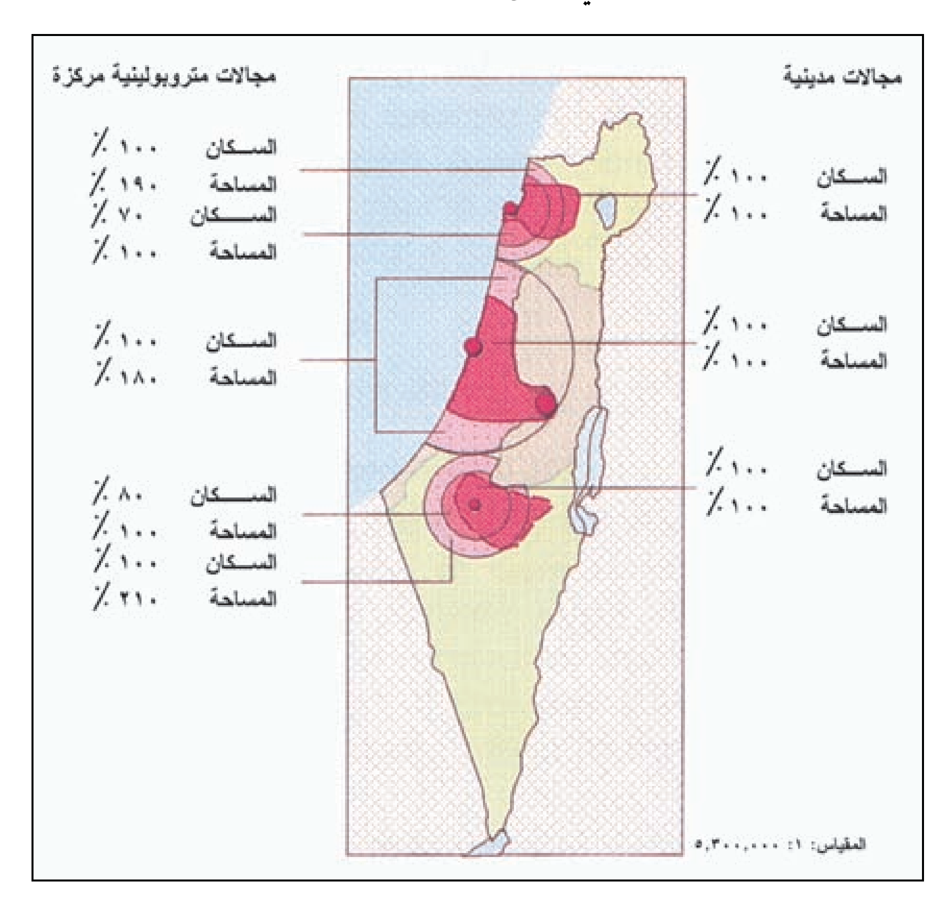
التركيز في مقابل التوزيع مقارنة بين نماذج «التوزيع المبعثر» و«التركيز المبعثر» وبين نموذج «التوزيع المركز»



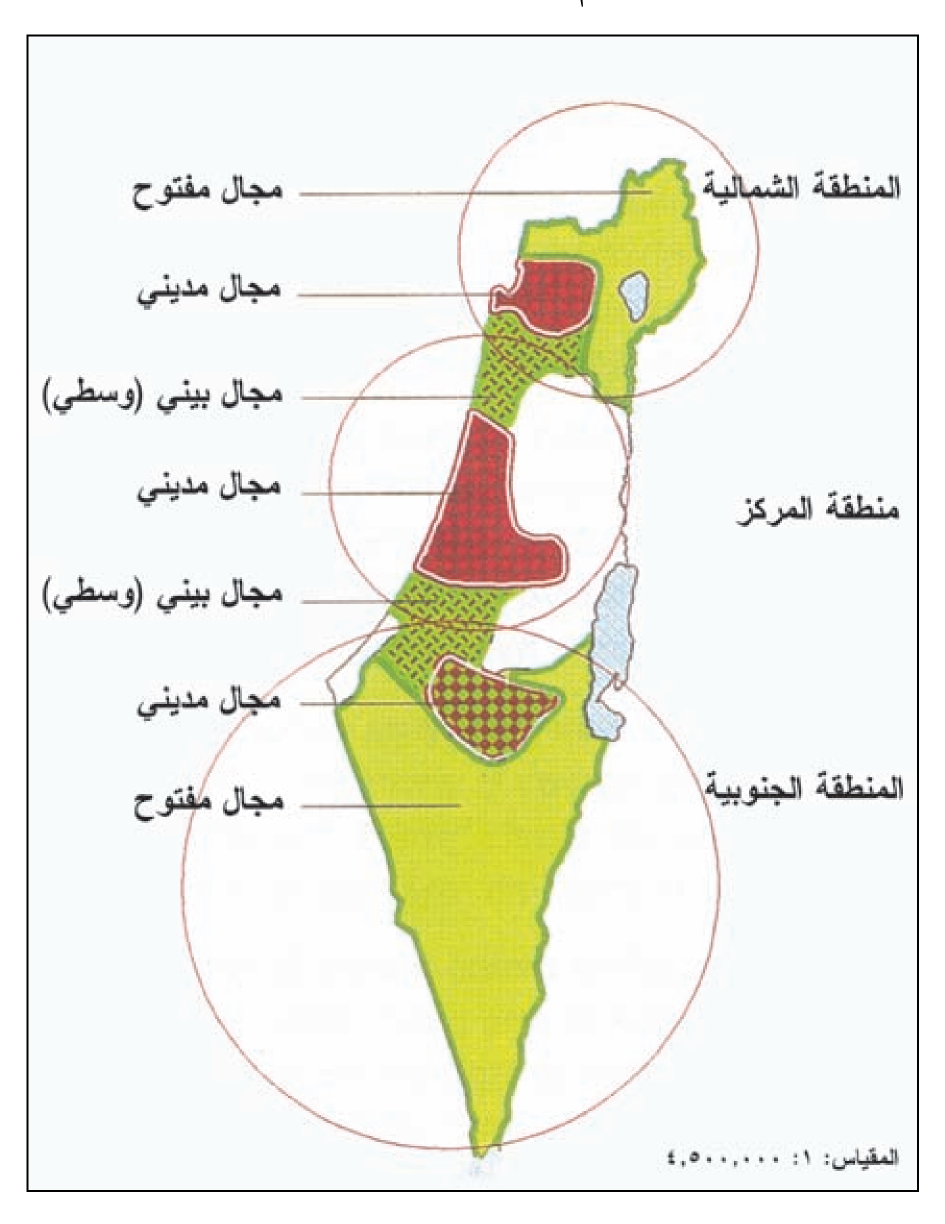
الخريطة رقم (٢)
مبدأ «التوزيع المركز» ١٩٩٤، ٢٠٢٠



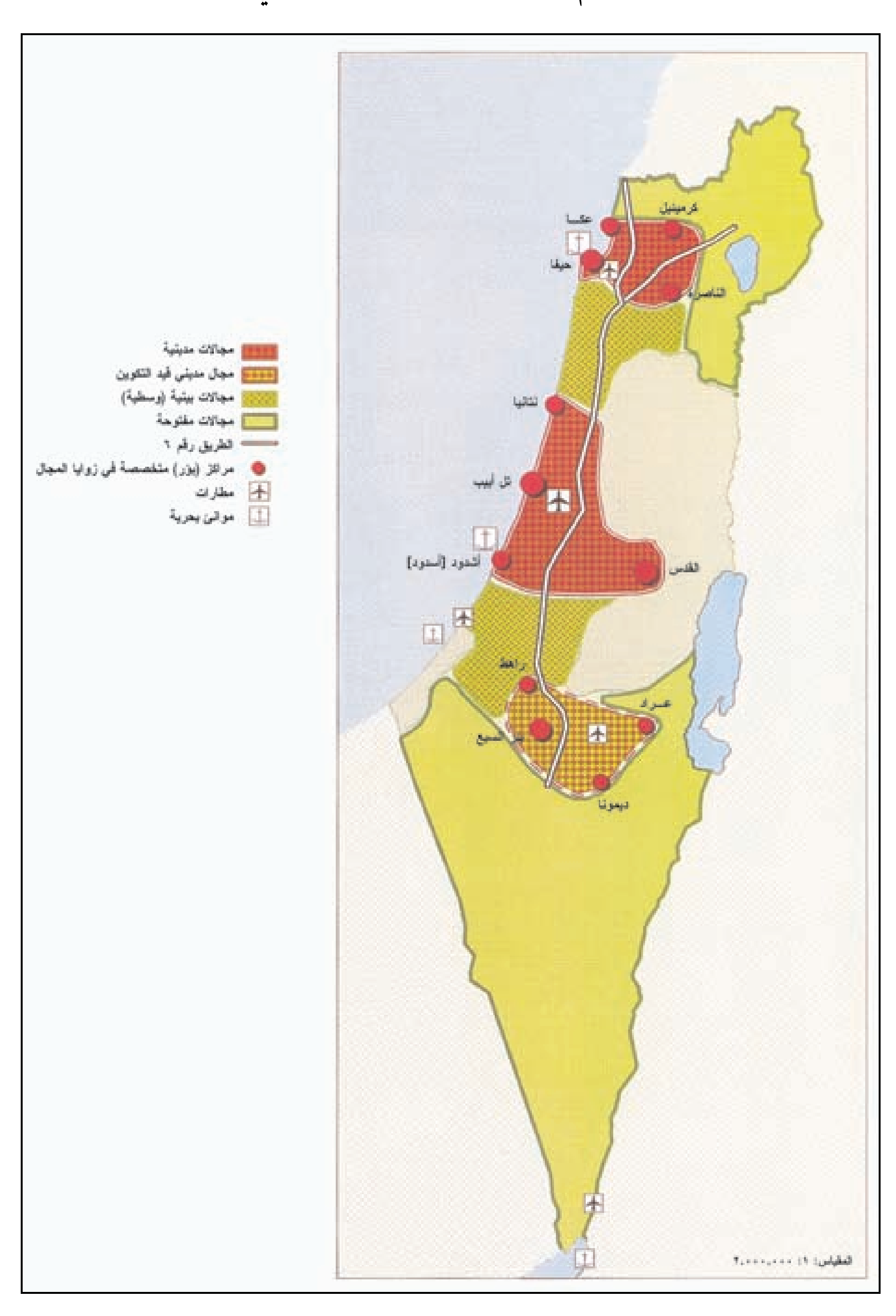
الخريطة رقم (٣)
مجالات مدينية في مقابل مراكز متروبولينية (حواضر)



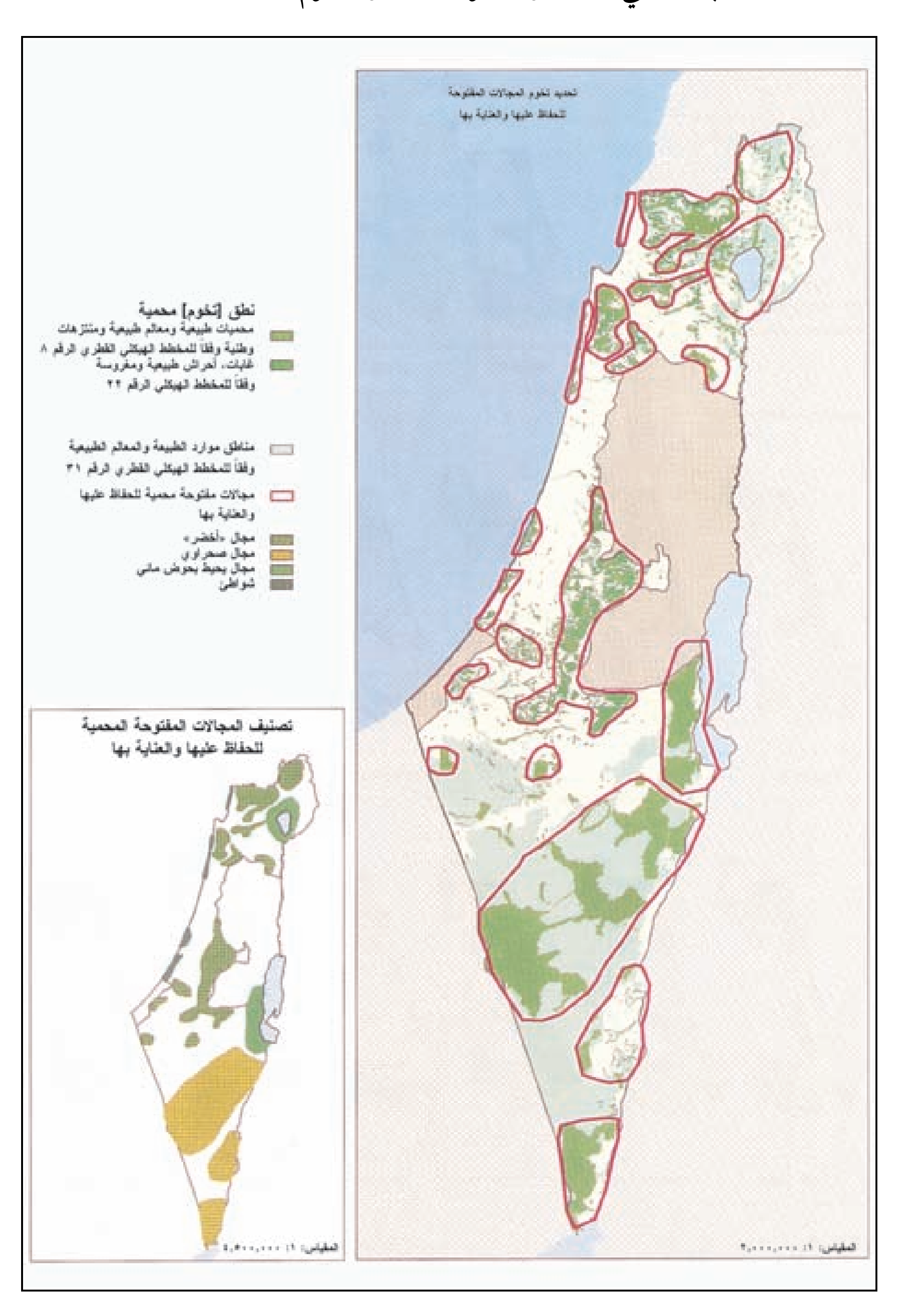
الخريطة رقم (٤)
التقسيم إلى مناطق ومجالات تخطيط



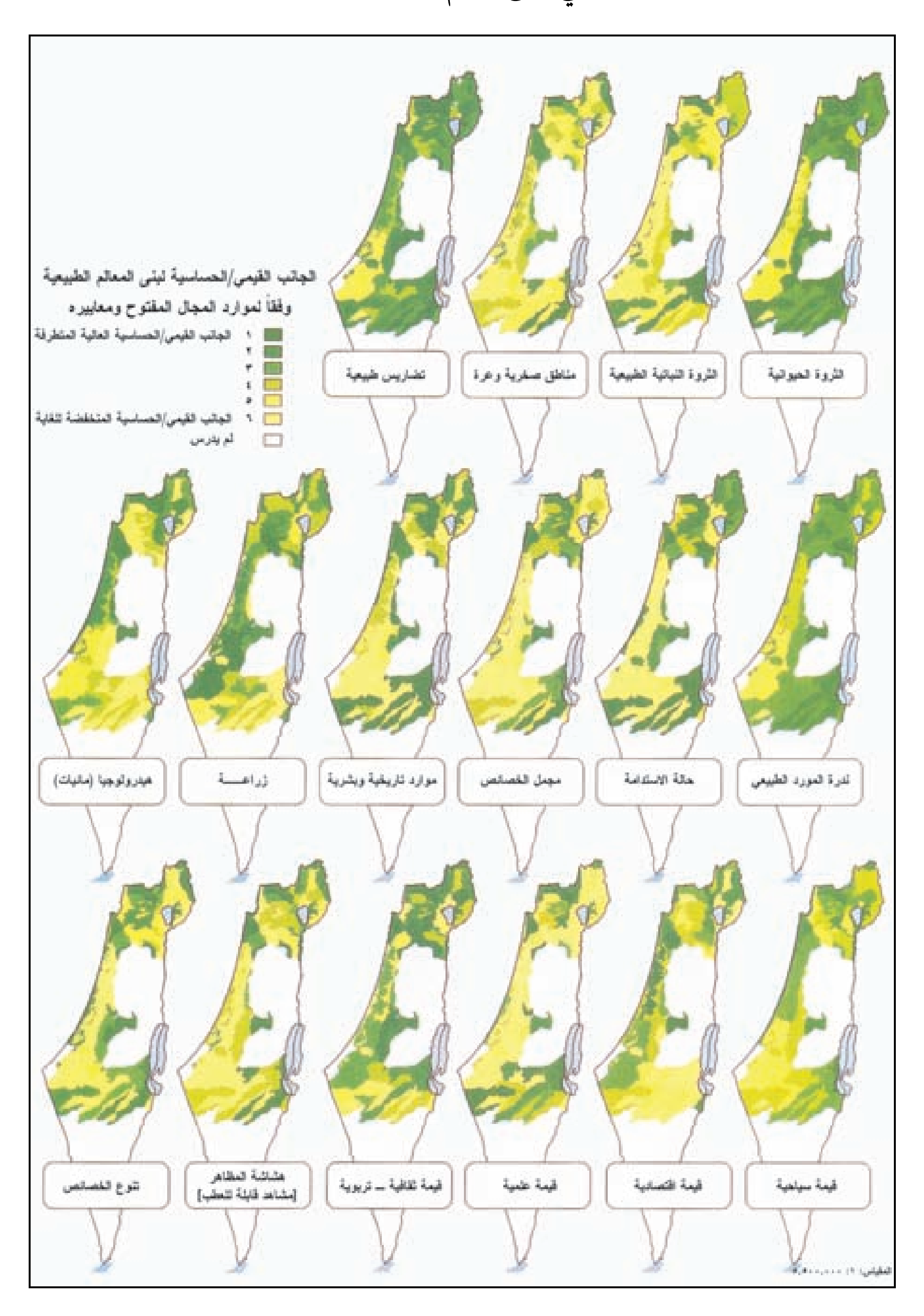
الخريطة رقم (٥)
المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني



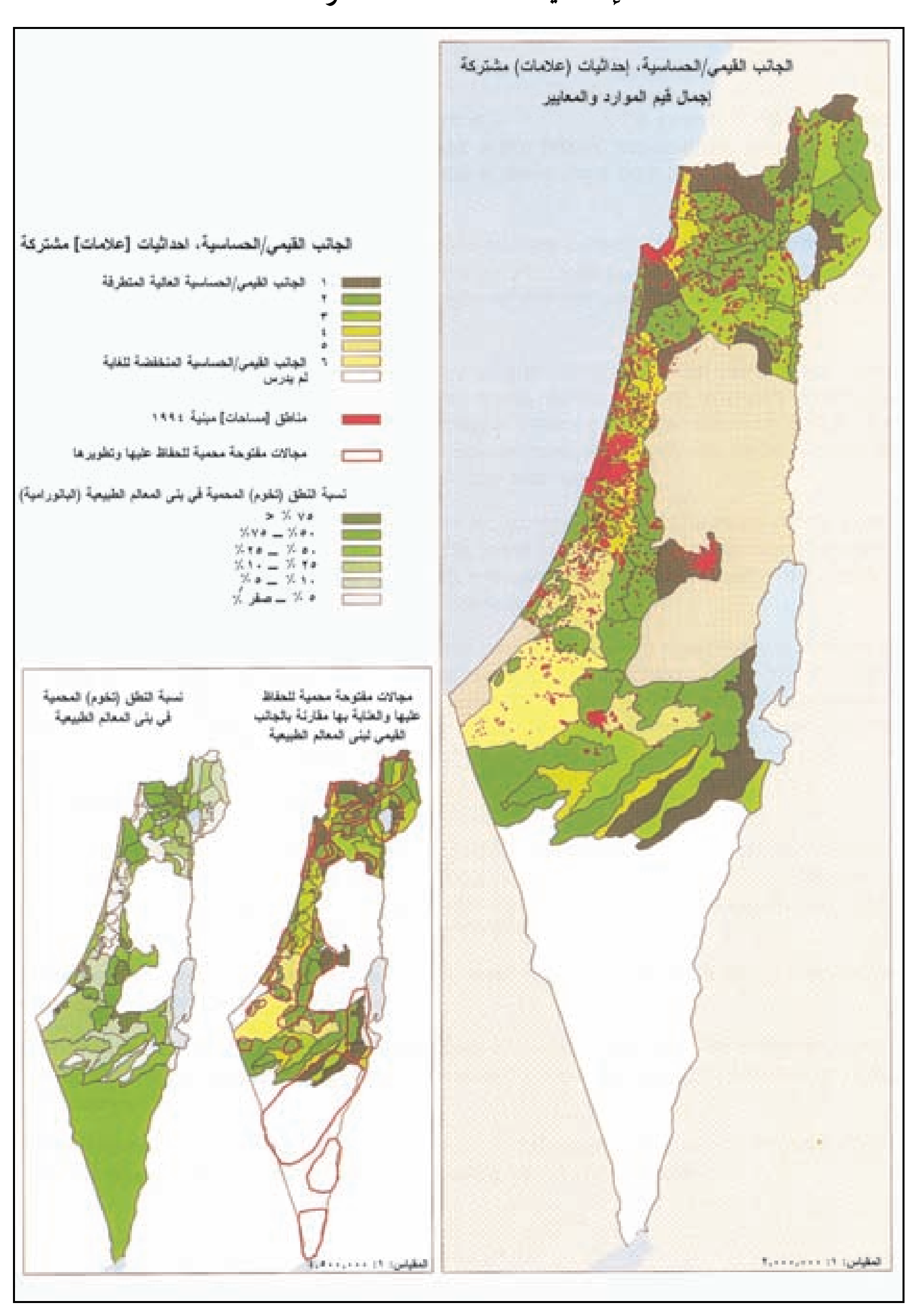
الخريطة رقم (٦)
الجانب القيمي للمناطق المفتوحة: نطق [تخوم] ومجالات محمية



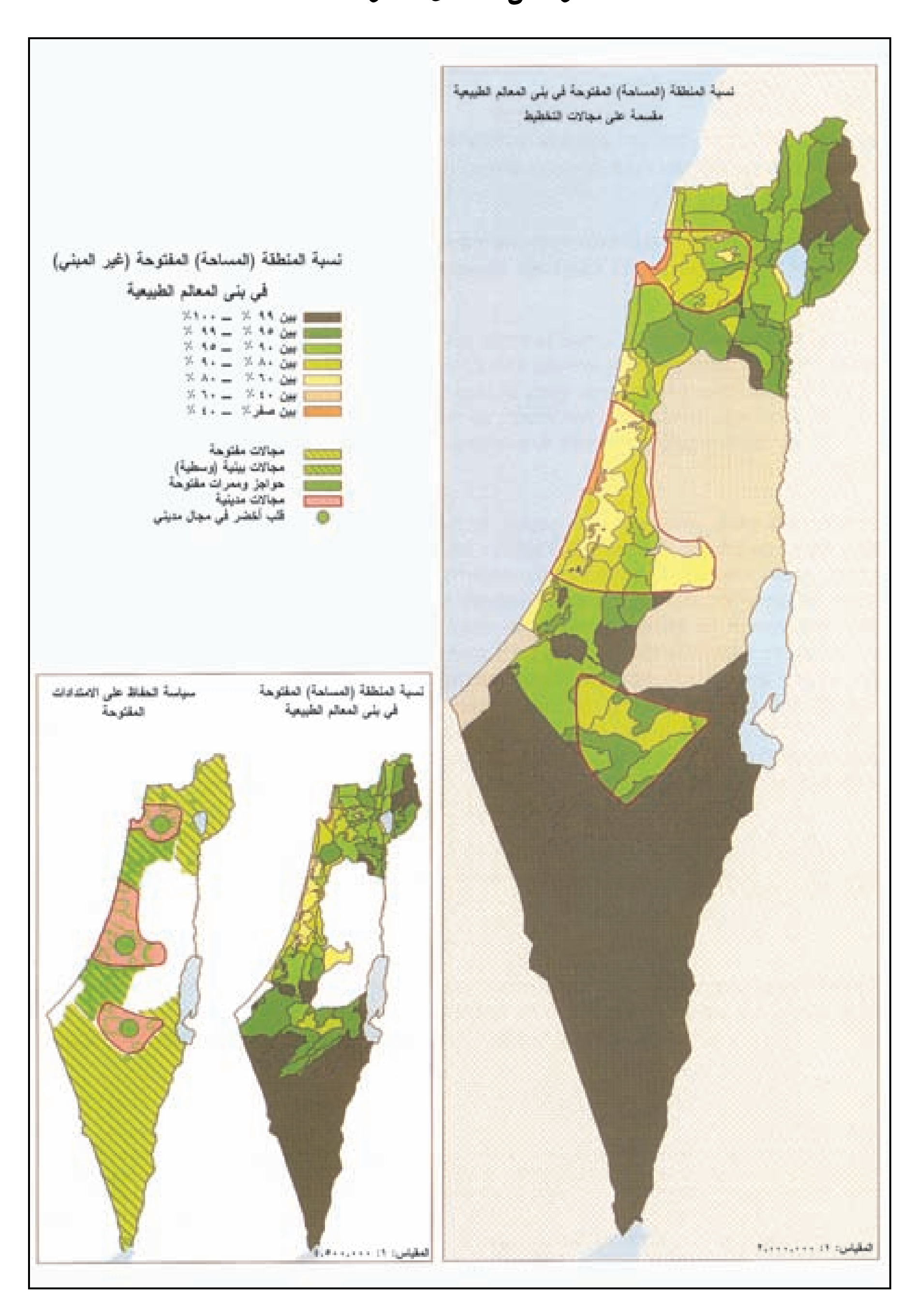
الخريطة رقم (٧)
الجانب القيمي لبنى المعالم الطبيعية (البانورامية)



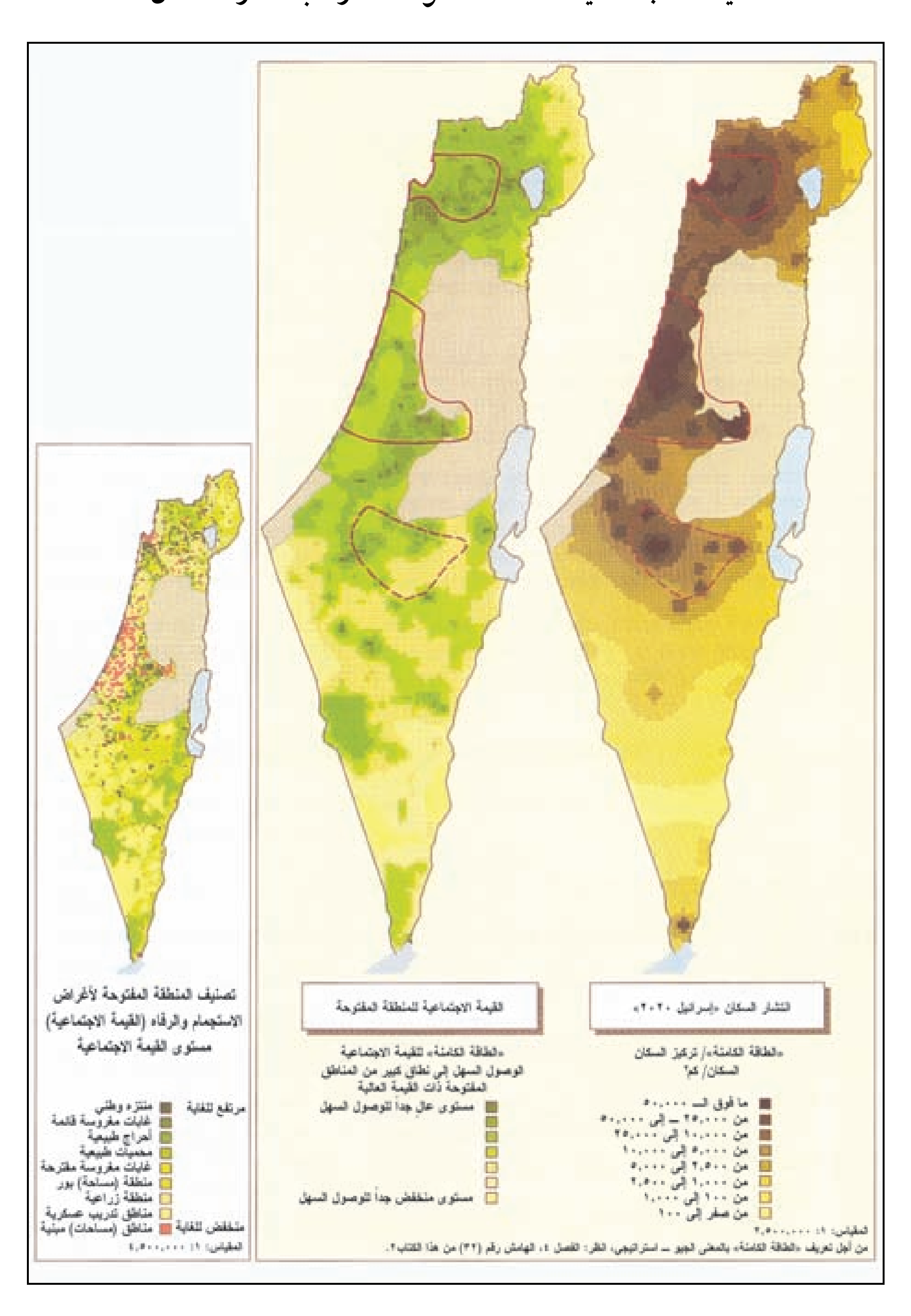
الخريطة رقم (٨)
الجانب القيمي لبنى المعالم الطبيعية [البانورامية]
إحداثيات [علامات] مشتركة



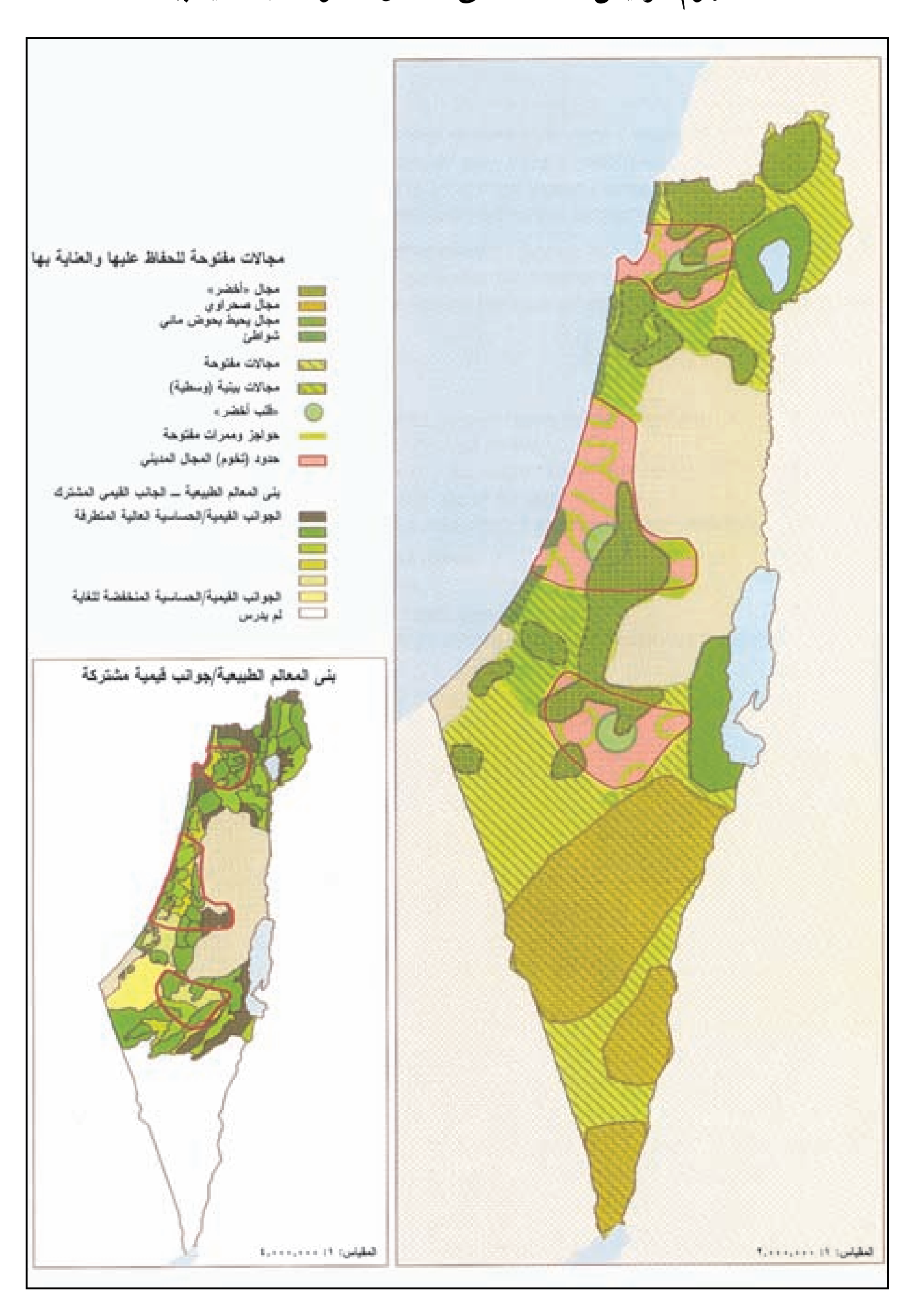
الخريطة رقم (٩)
تواصل المناطق المفتوحة



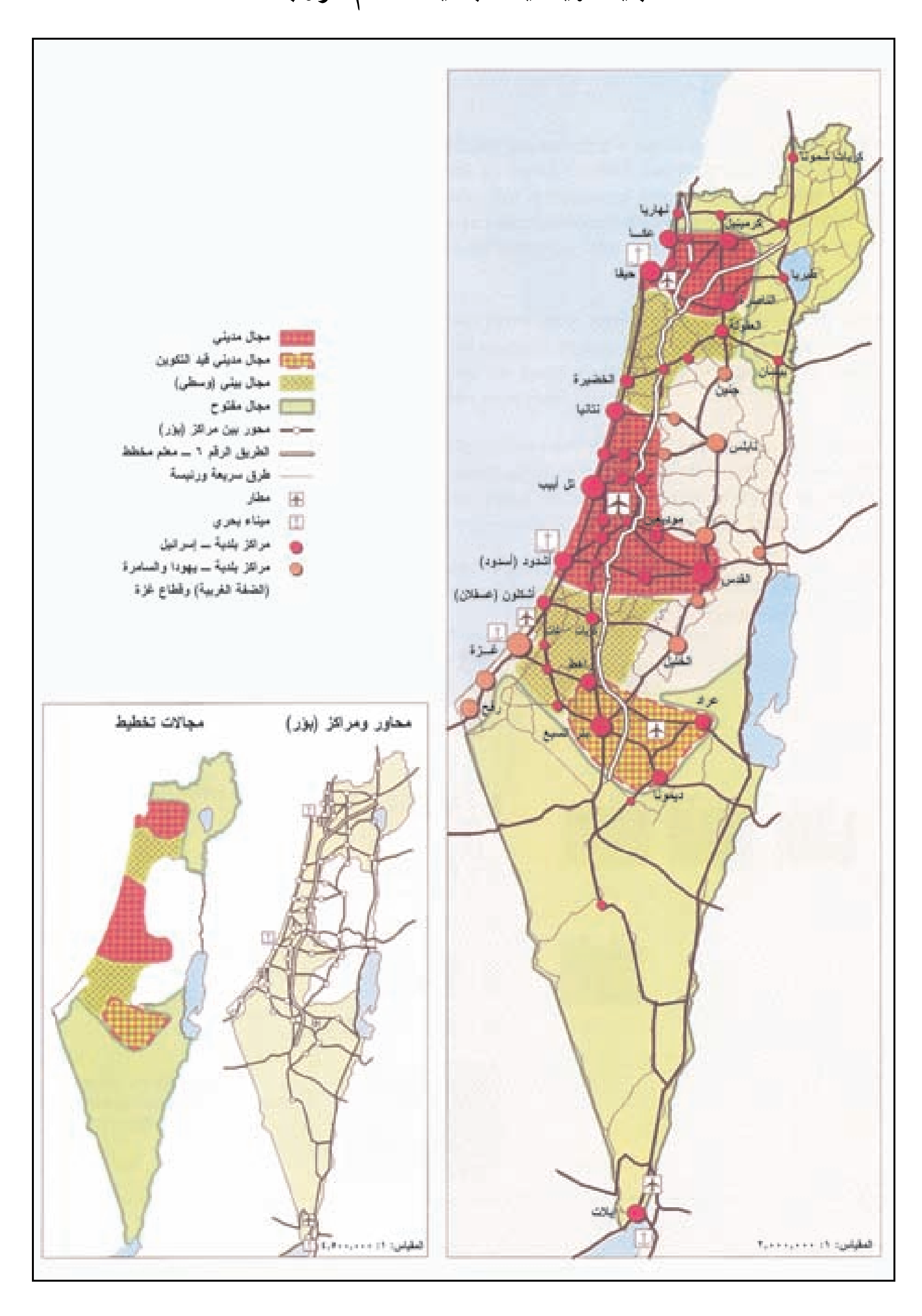
الخريطة رقم (١٠)
القيمة الاجتماعية للمنطقة المفتوحة مقارنة بانتشار السكان



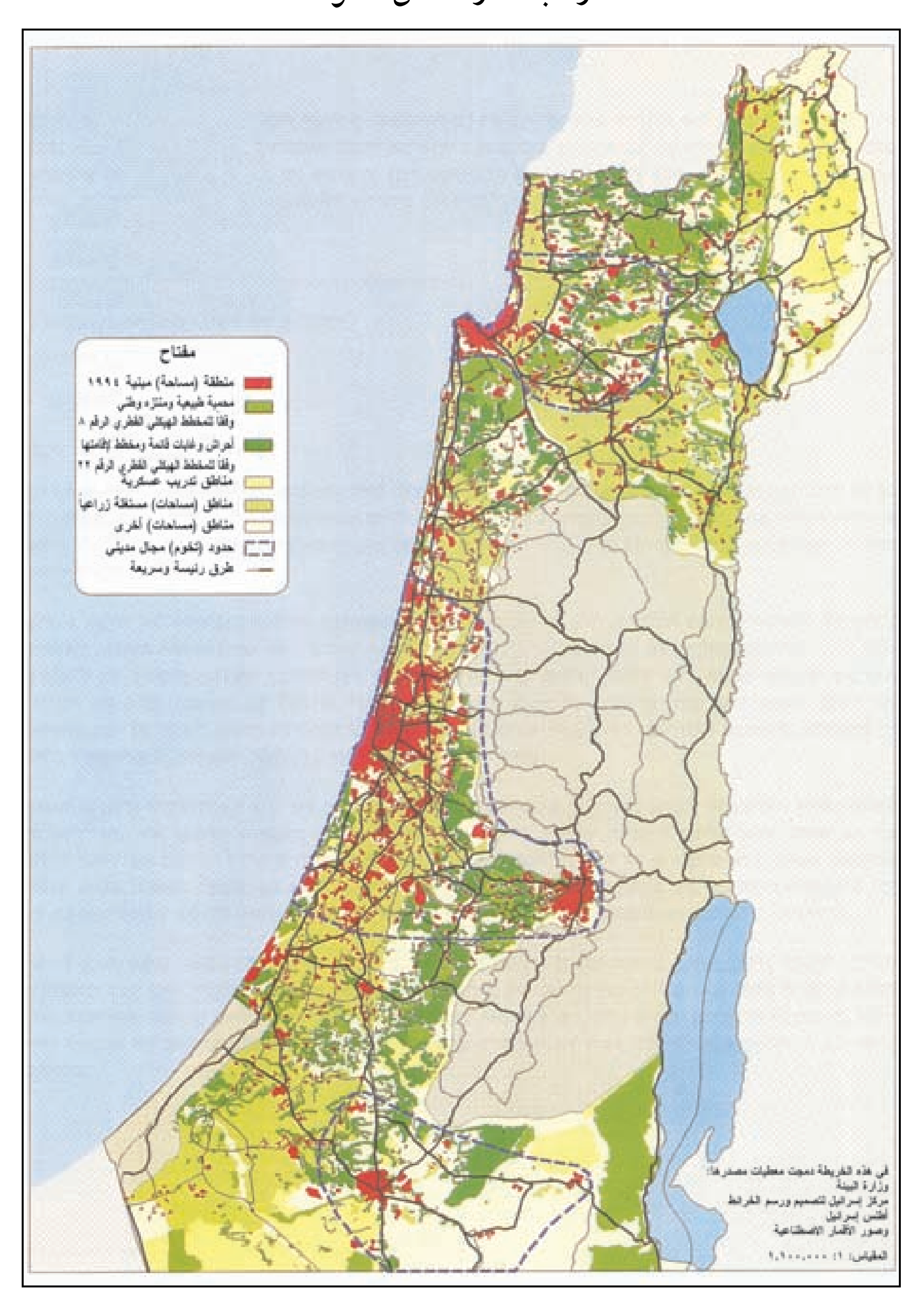
الخريطة رقم (١١)
المفهوم الرئيس للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها



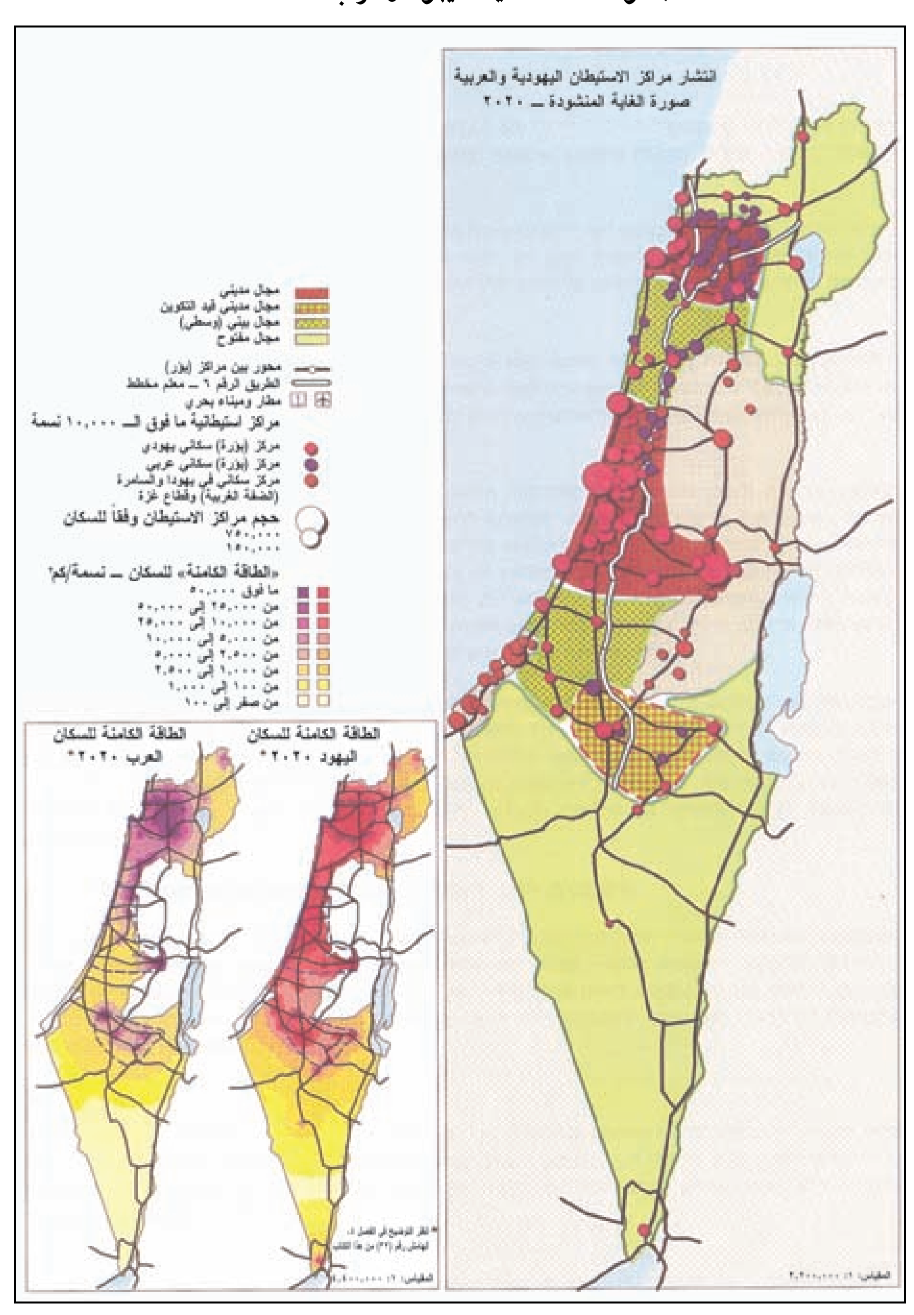
الخريطة رقم (١٢)
البنية الهيكلية المجالية ـ نظام الروابط



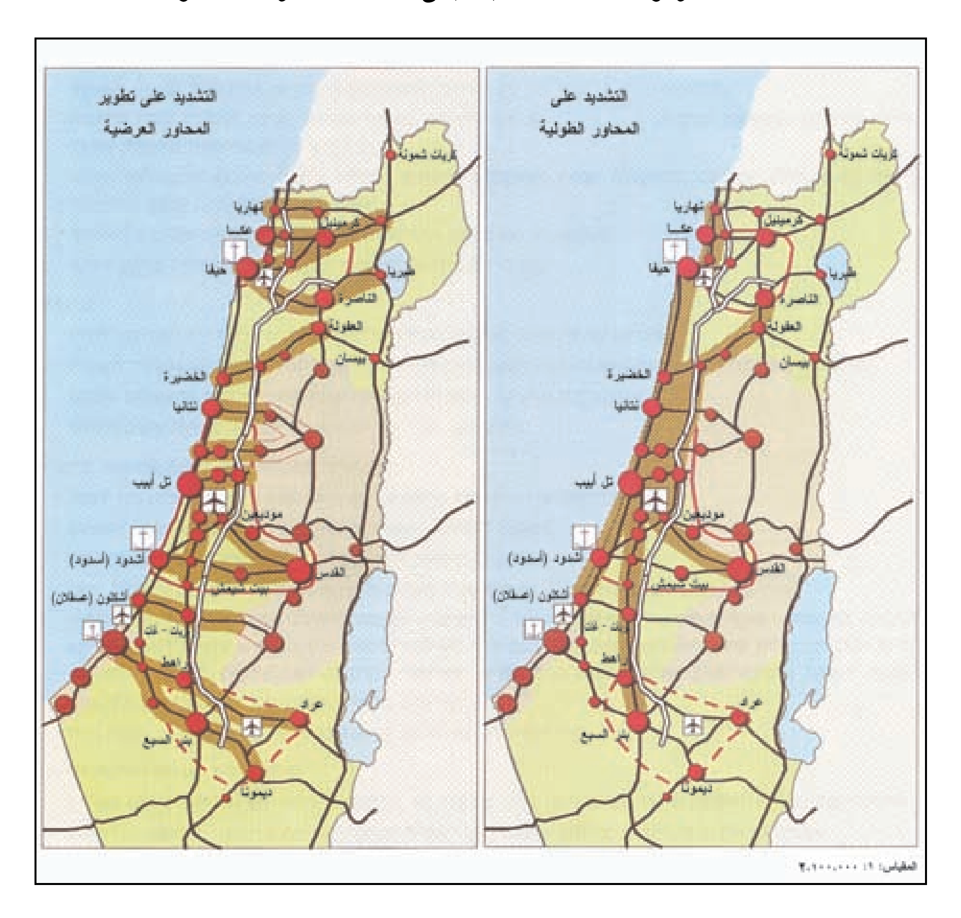
الخريطة رقم (١٣)
نقطة الانطلاق، ١٩٩٤ وانتشار المناطق (المساحات) المبنية
مقارنة بانتشار المناطق المفتوحة



الخريطة رقم (١٤)
نظام الروابط
مجموعات سكانية ـ يهود وعرب ٢٠٢٠

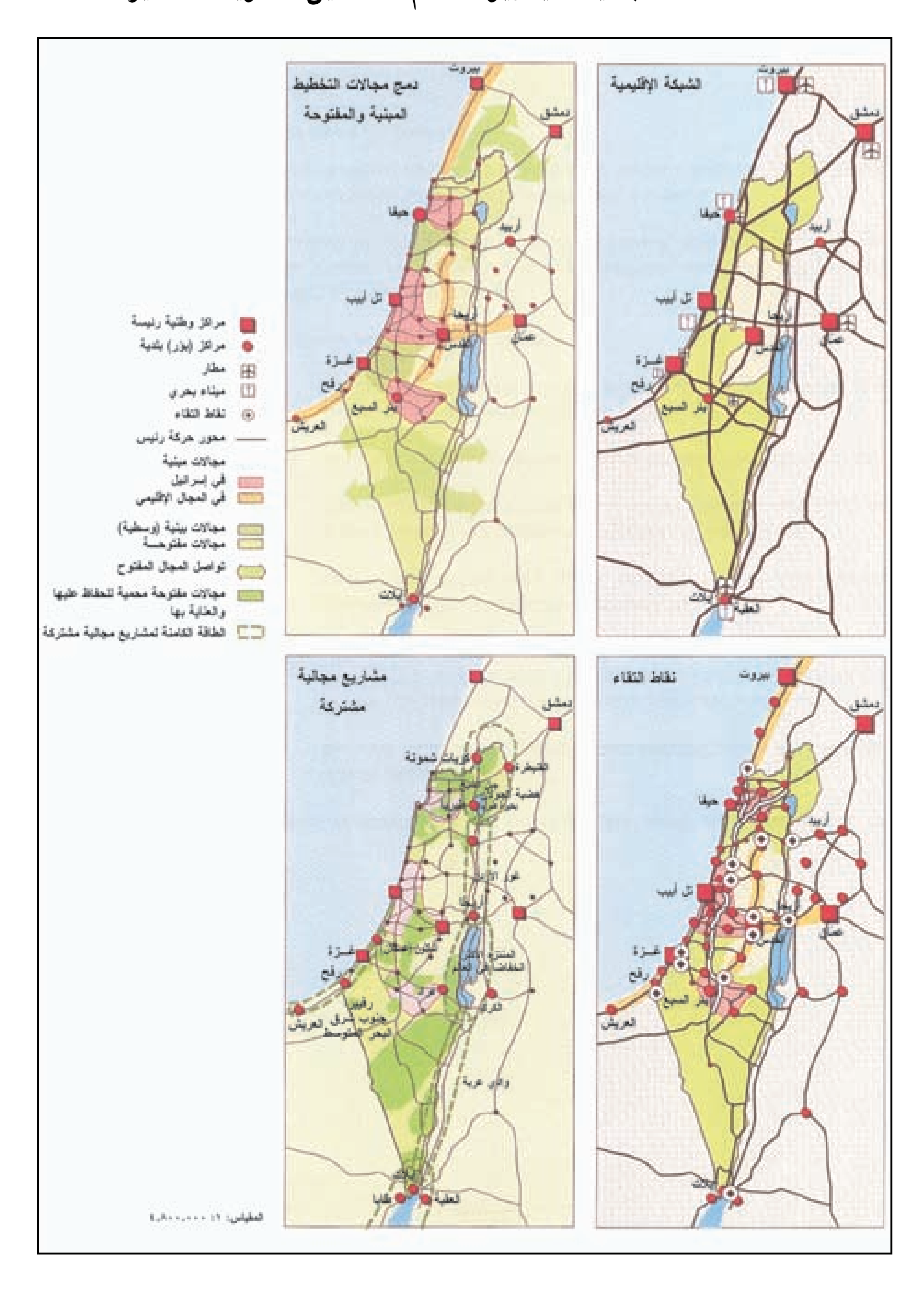


الخريطة رقم (١٥)
اتجاهات التطوير : العلاقة النسبية بين المحاور الطولية والعرضية

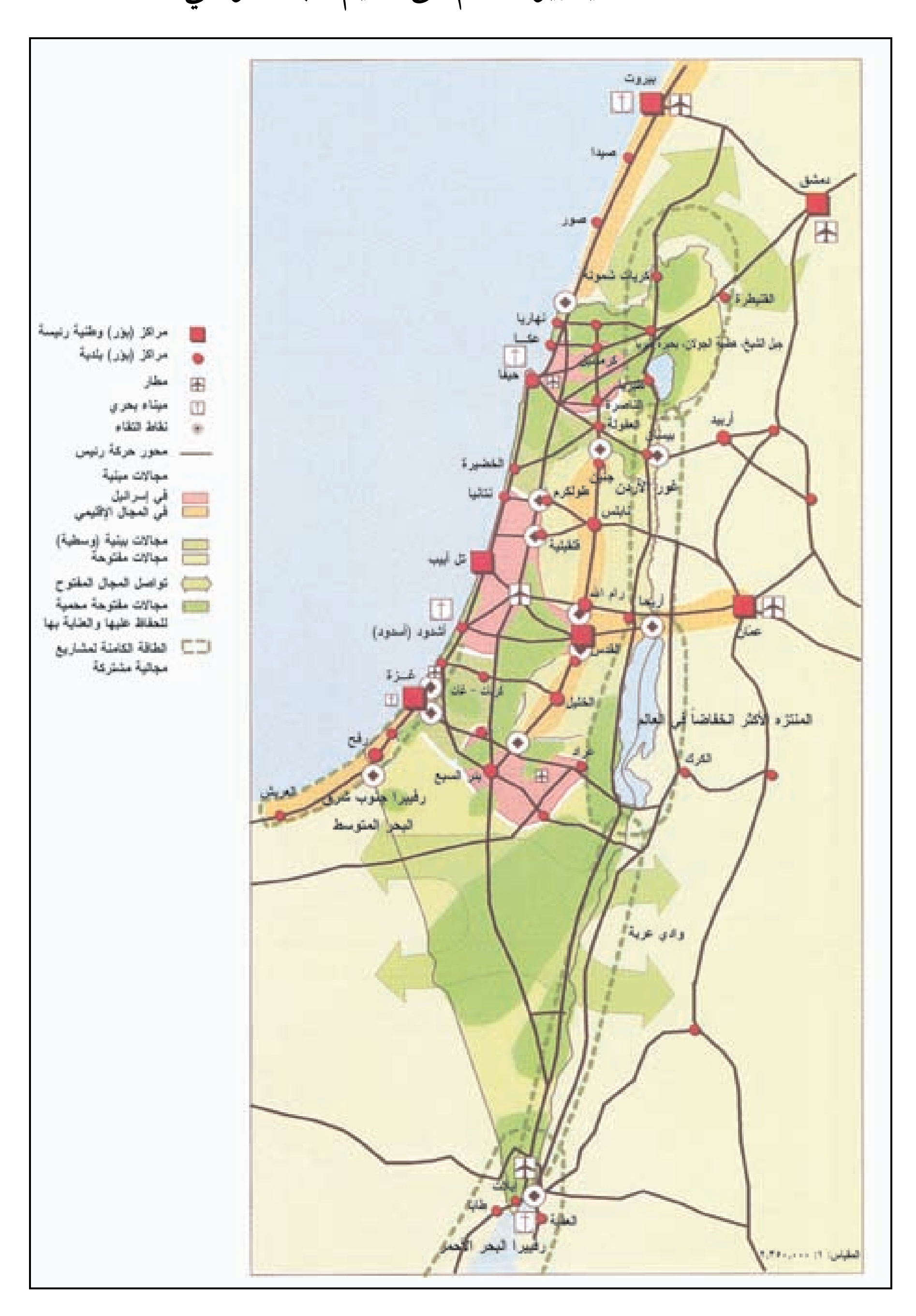


الخريطة رقم (١٦)

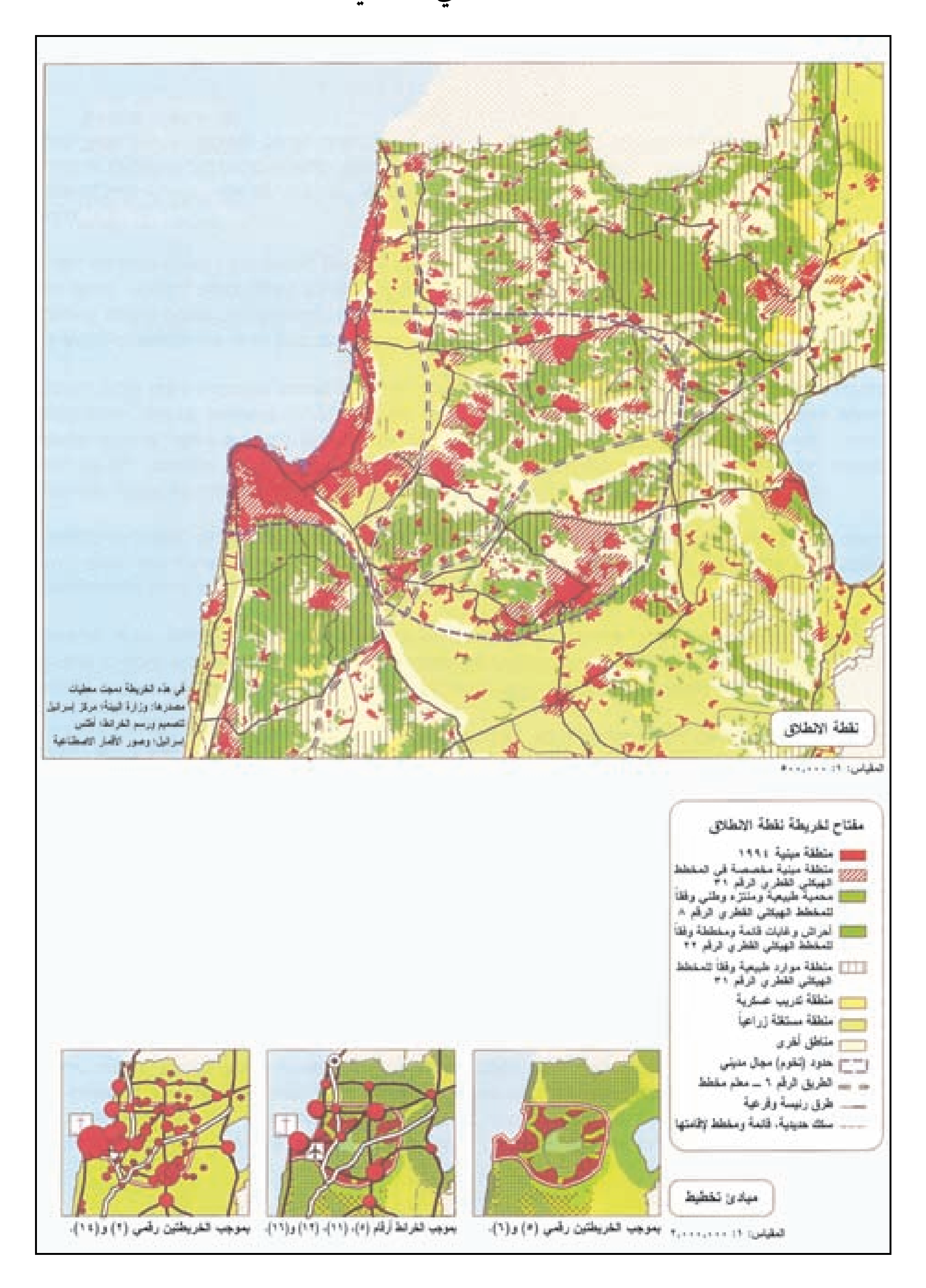
الانعكاسات المجالية لسيناريو السلام ـ تفصيل مستويات التأثير



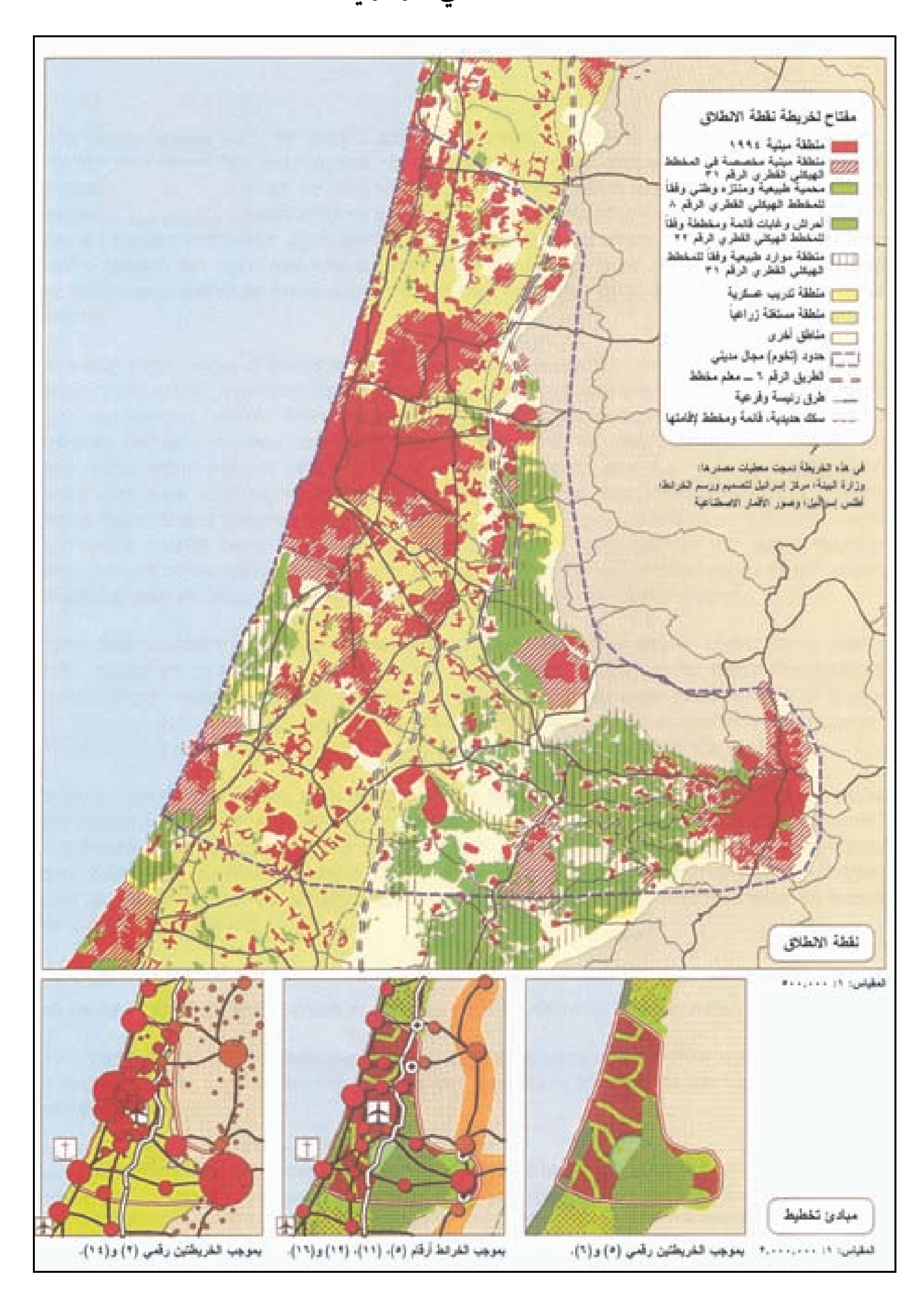
الخريطة رقم (١٧)
انعكاسات سيناريو السلام على تنظيم المجال الوطني



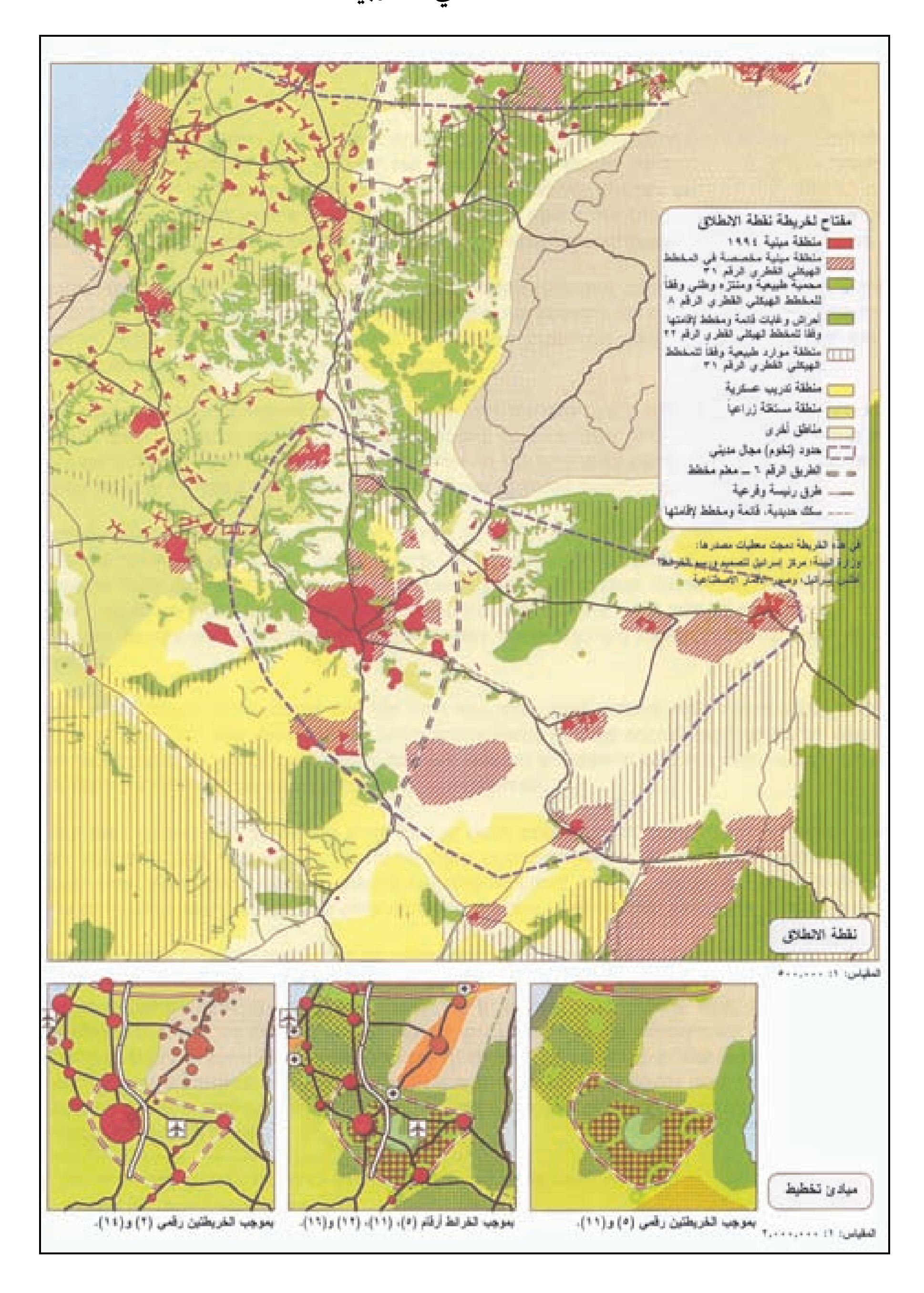
الخريطة رقم (١٨)
المجال المديني الشمالي



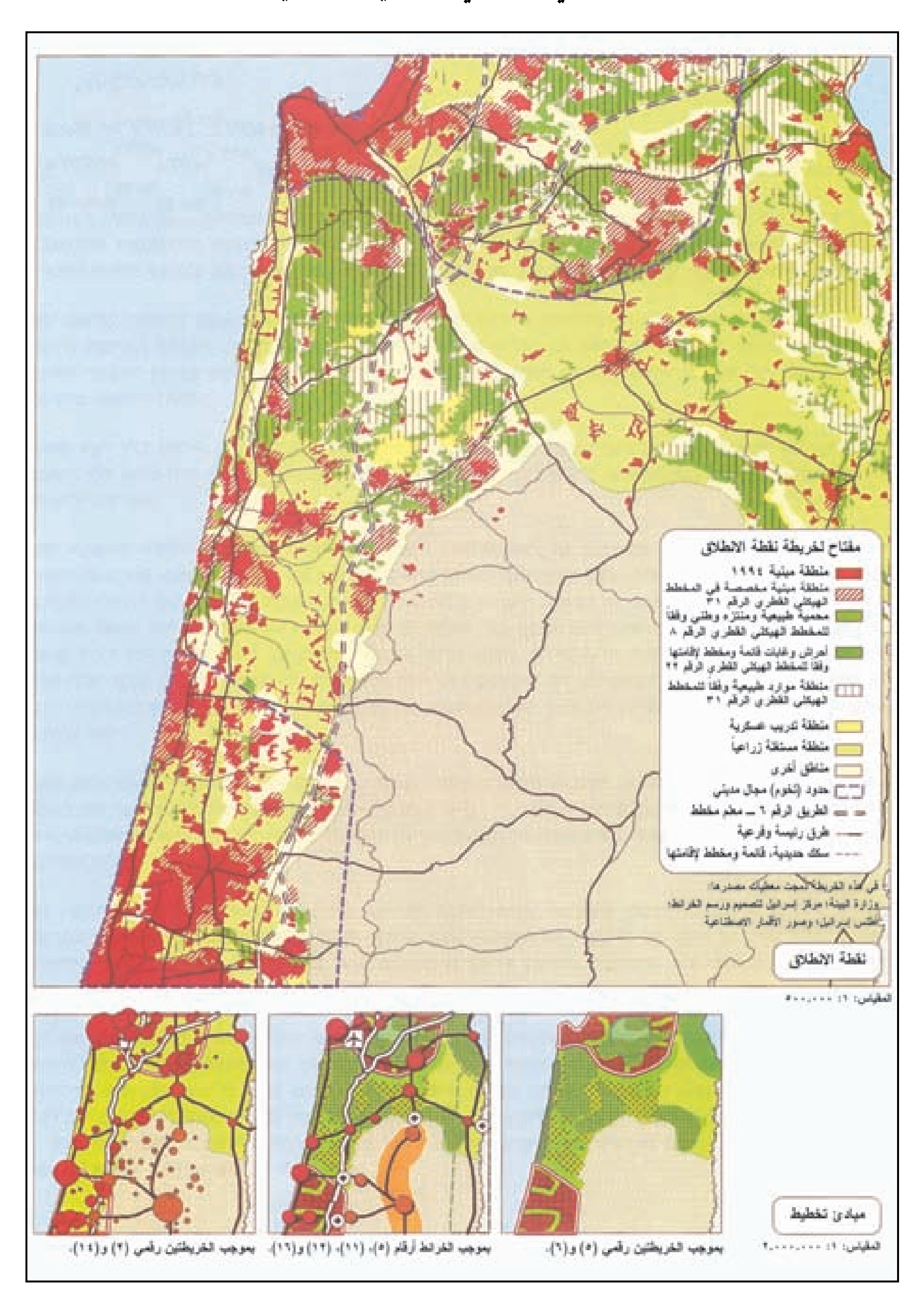
الخريطة رقم (١٩)
المجال المديني المركزي



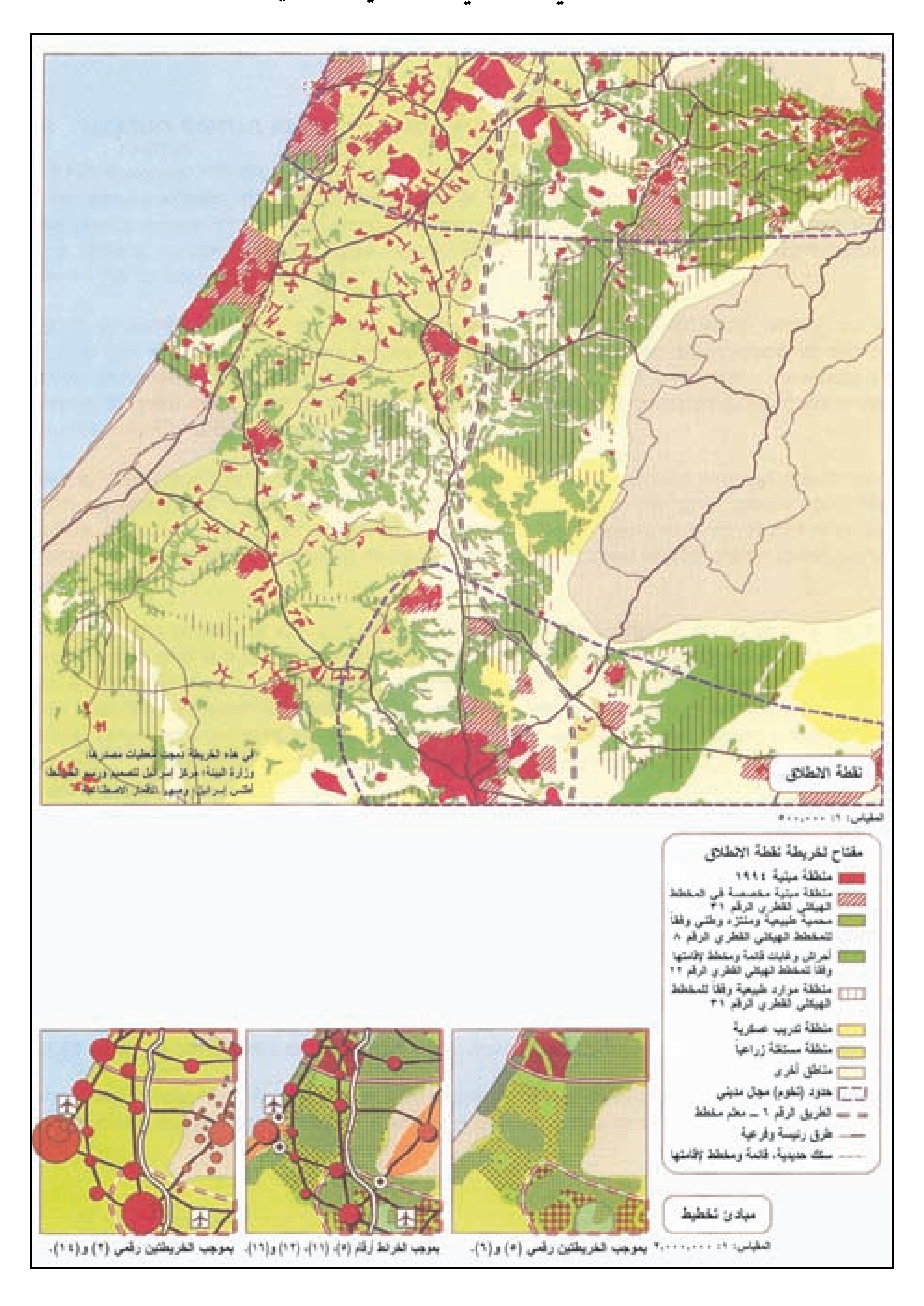
الخريطة رقم (٢٠)
المجال المديني الجنوبي



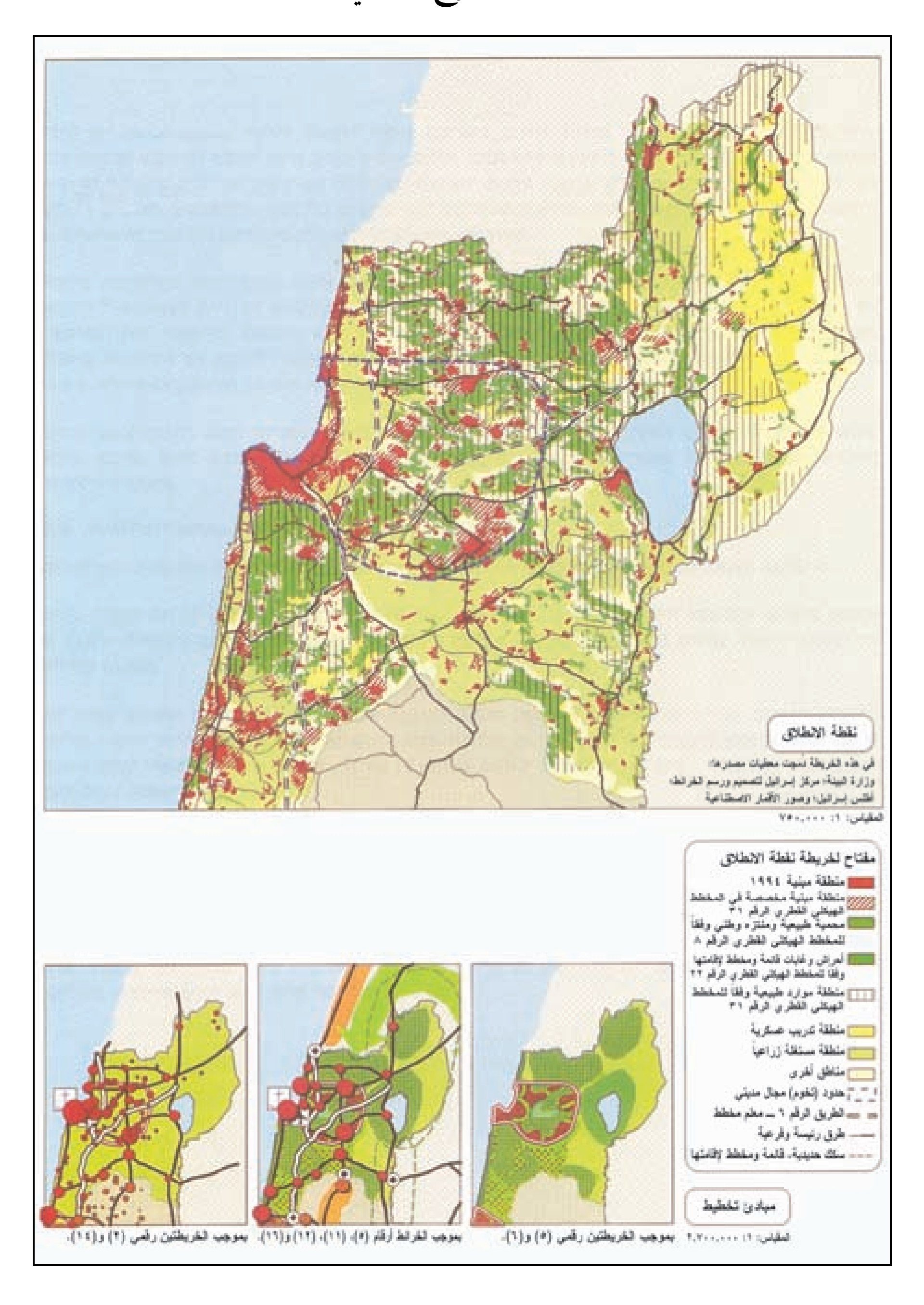
الخريطة رقم (٢١)
مجال بيني (وسطي) شمالي/ مركزي



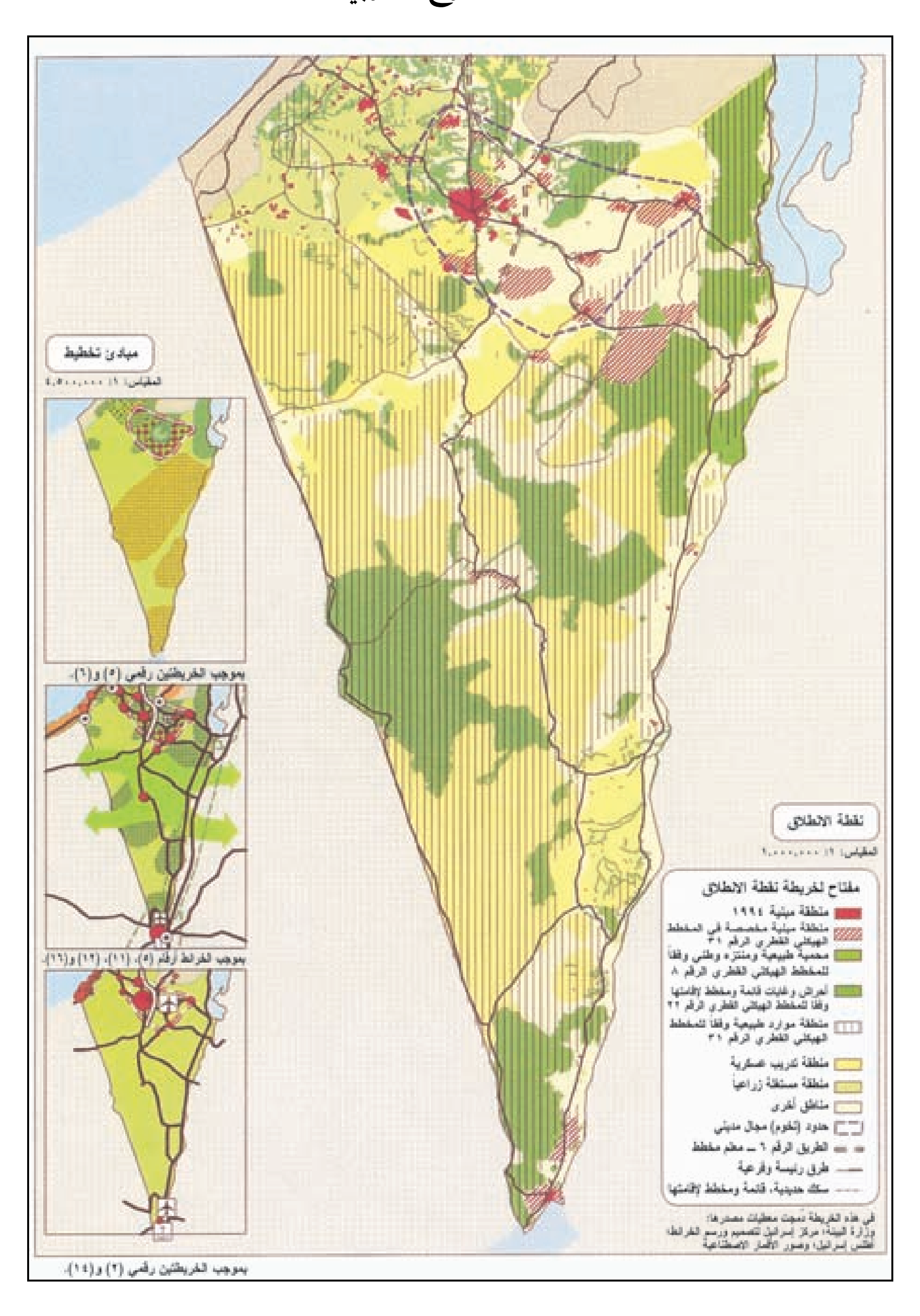
الخريطة رقم (٢٢)
مجال بيني (وسطي) مركزي/ جنوبي



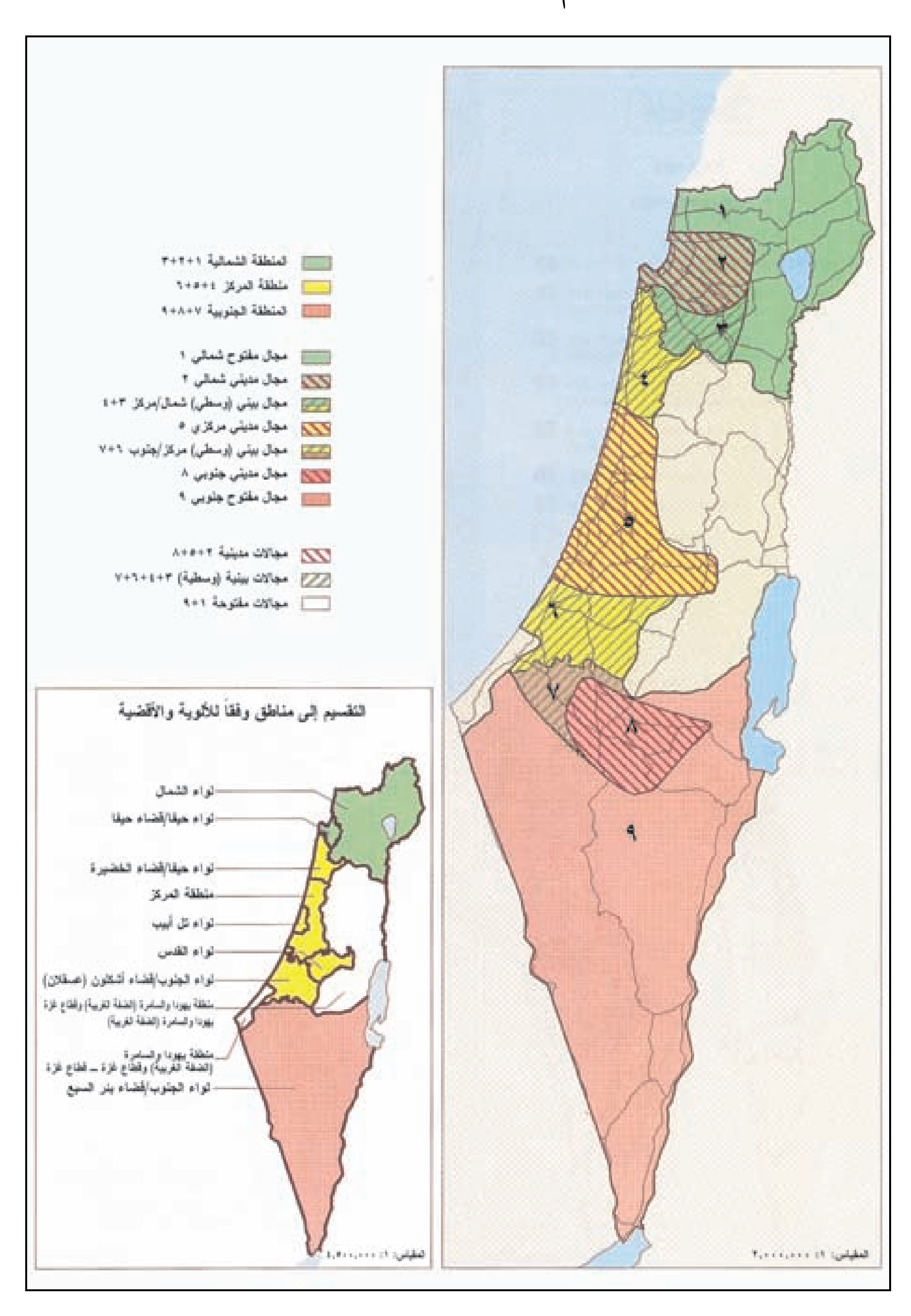
الخريطة رقم (٢٣)
المجال المفتوح الشمالي



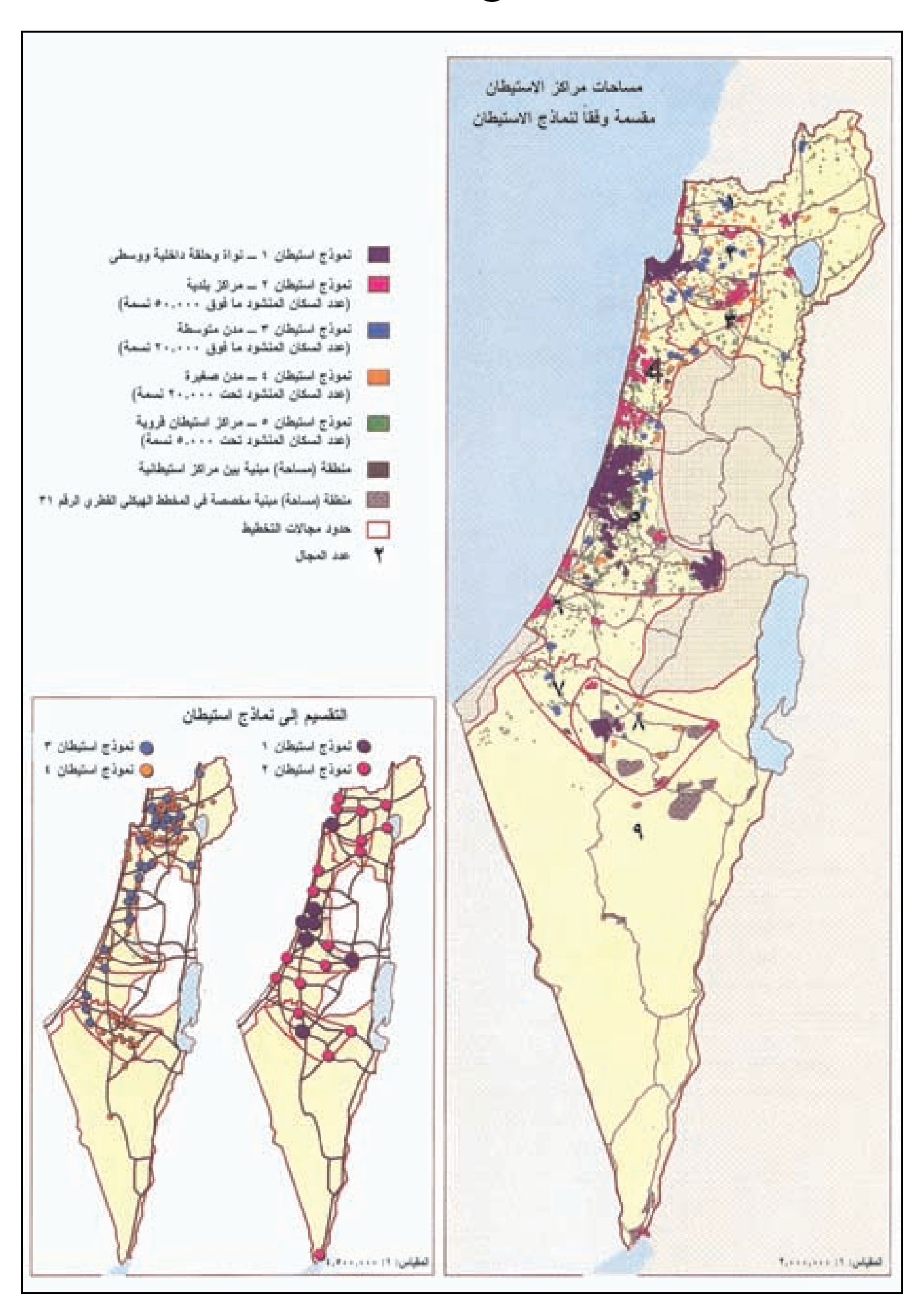
الخريطة رقم (٢٤)
المجال المفتوح الجنوبي



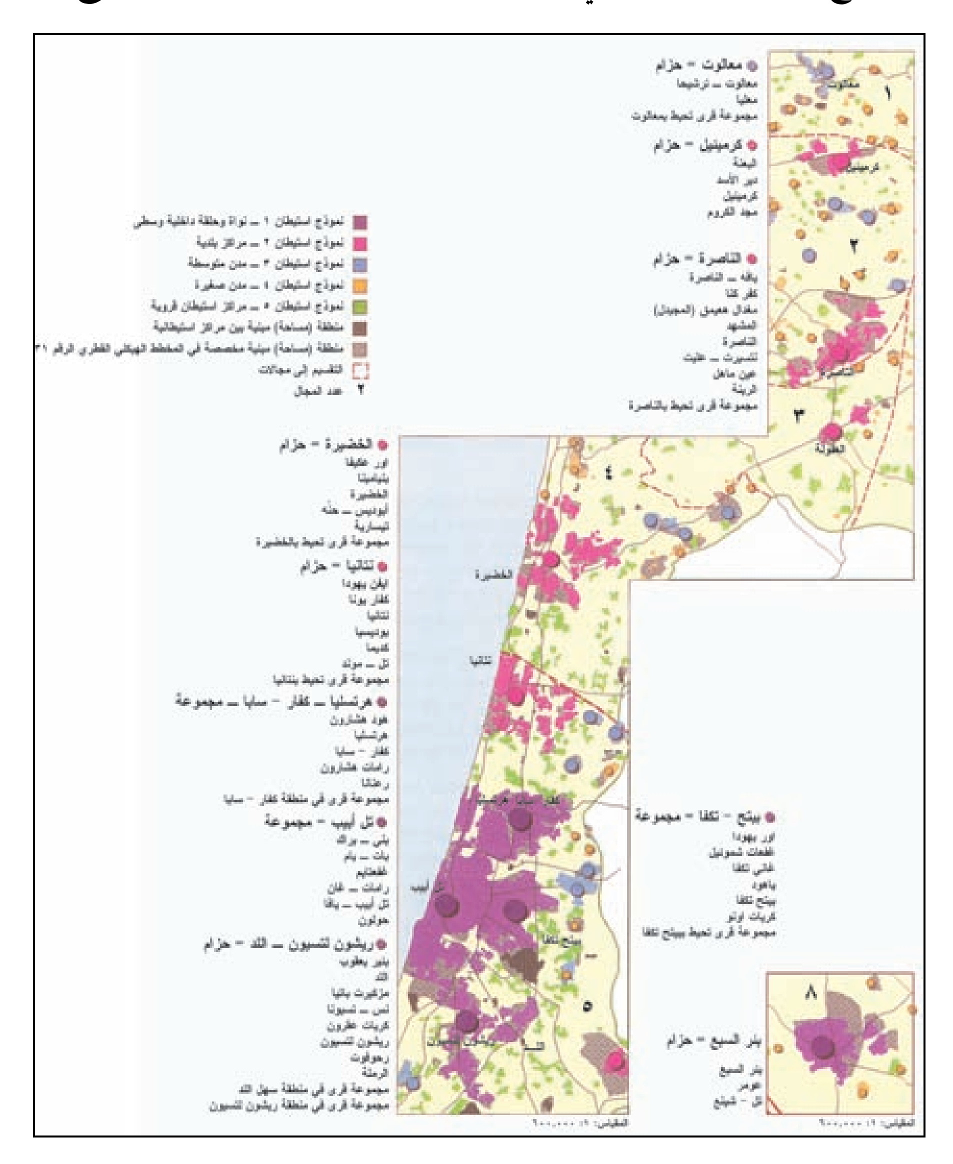
الخريطة رقم (٢٥)
التقسيم إلى مناطق ومجالات تخطيط



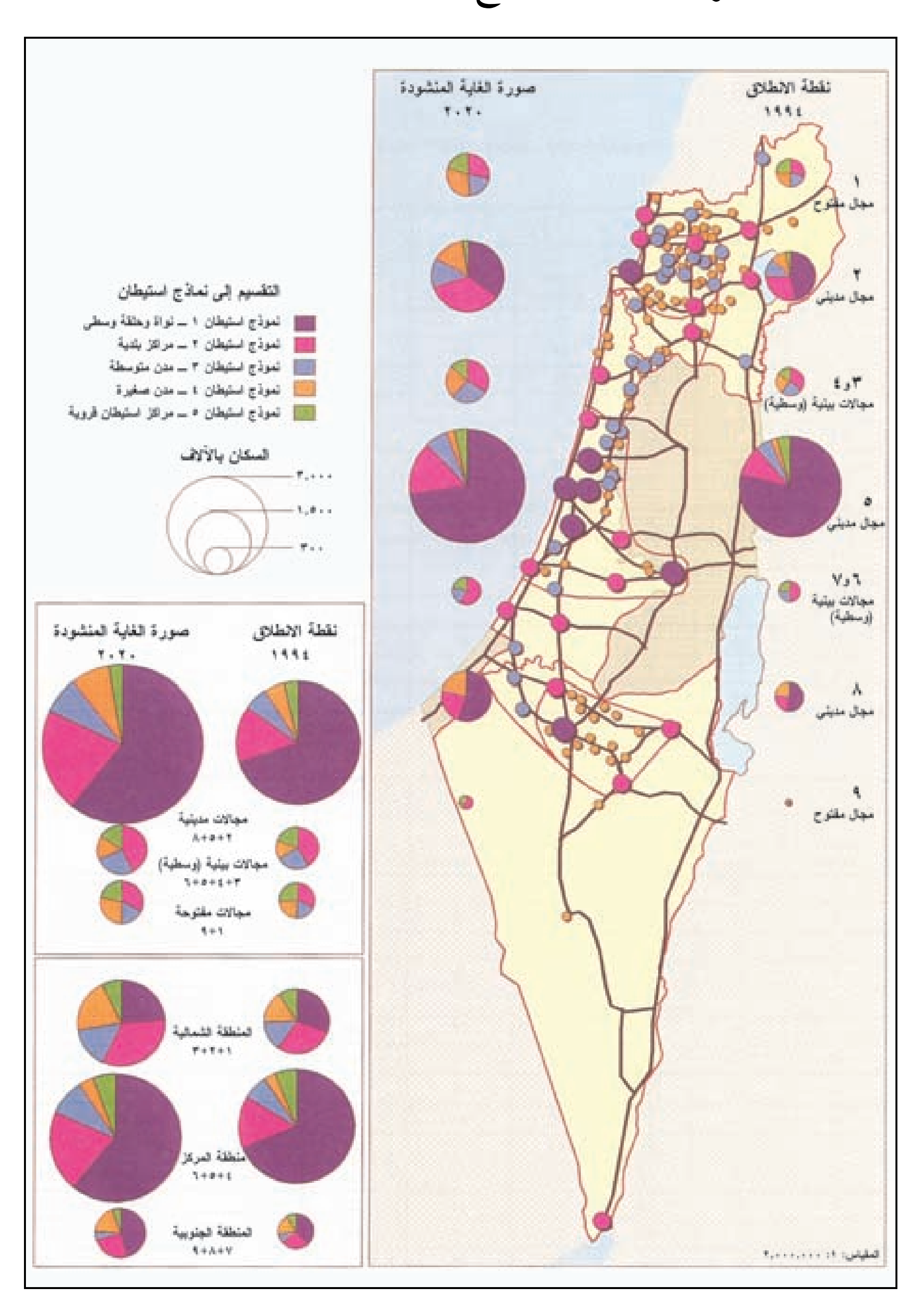
الخريطة رقم (٢٦)
نماذج استيطان



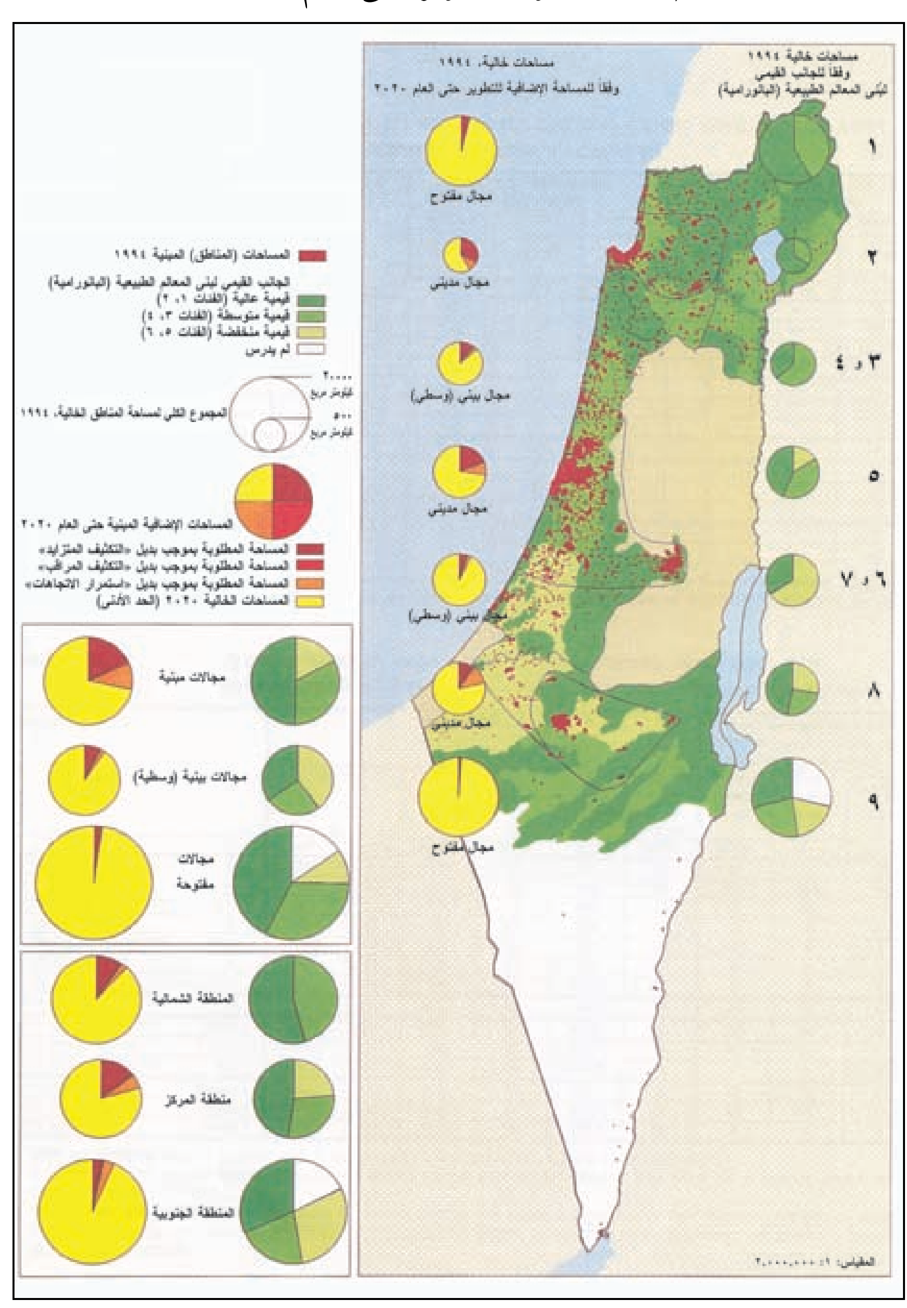
الخريطة رقم (٢٧)
تجمع المراكز الاستيطانية في مجموعات موحدة وأحزمة استيطانية ـ نموذج



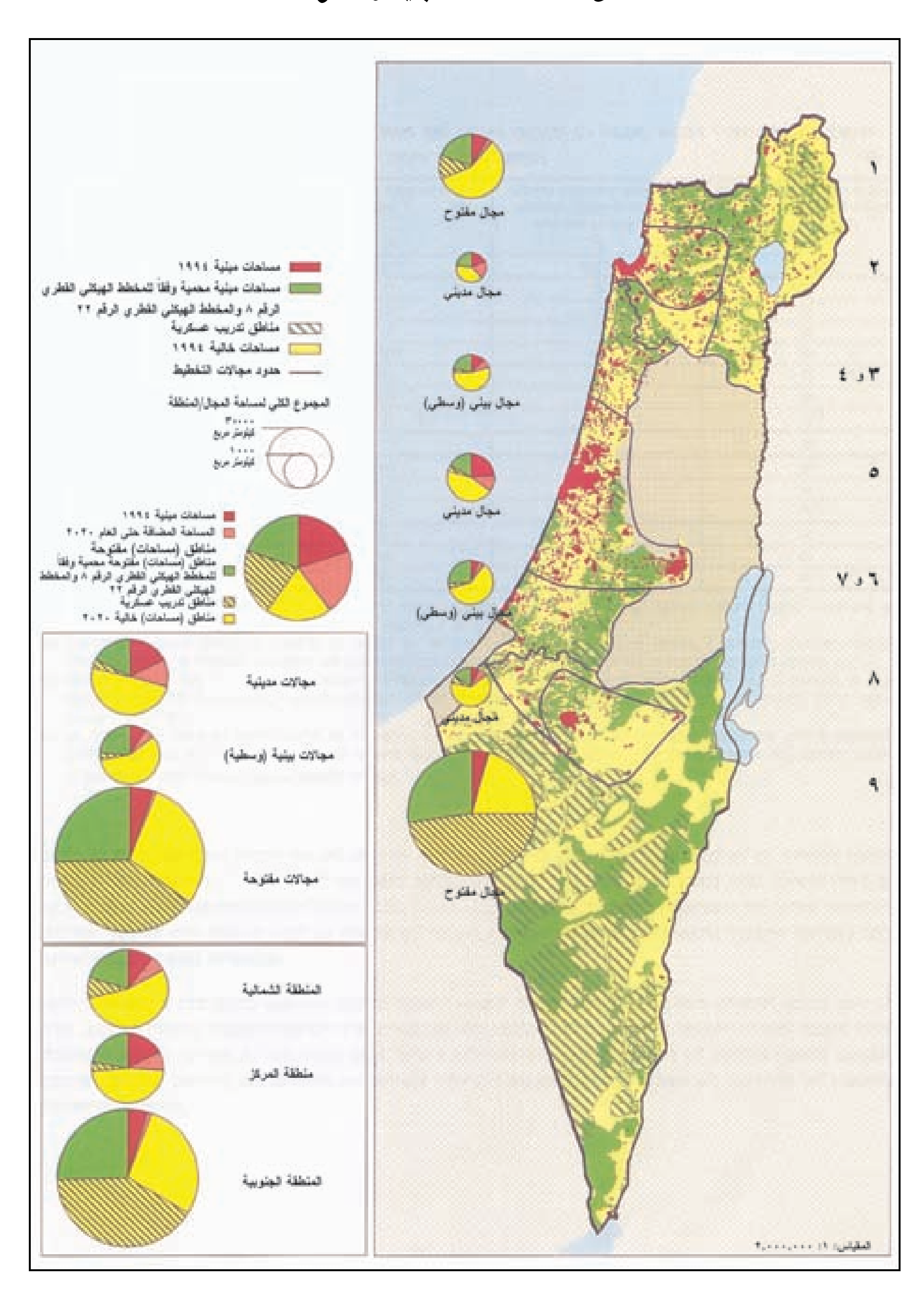
الخريطة رقم (٢٨)
تجزؤ السكان وفقاً لنماذج الاستيطان ١٩٩٤، ٢٠٢٠



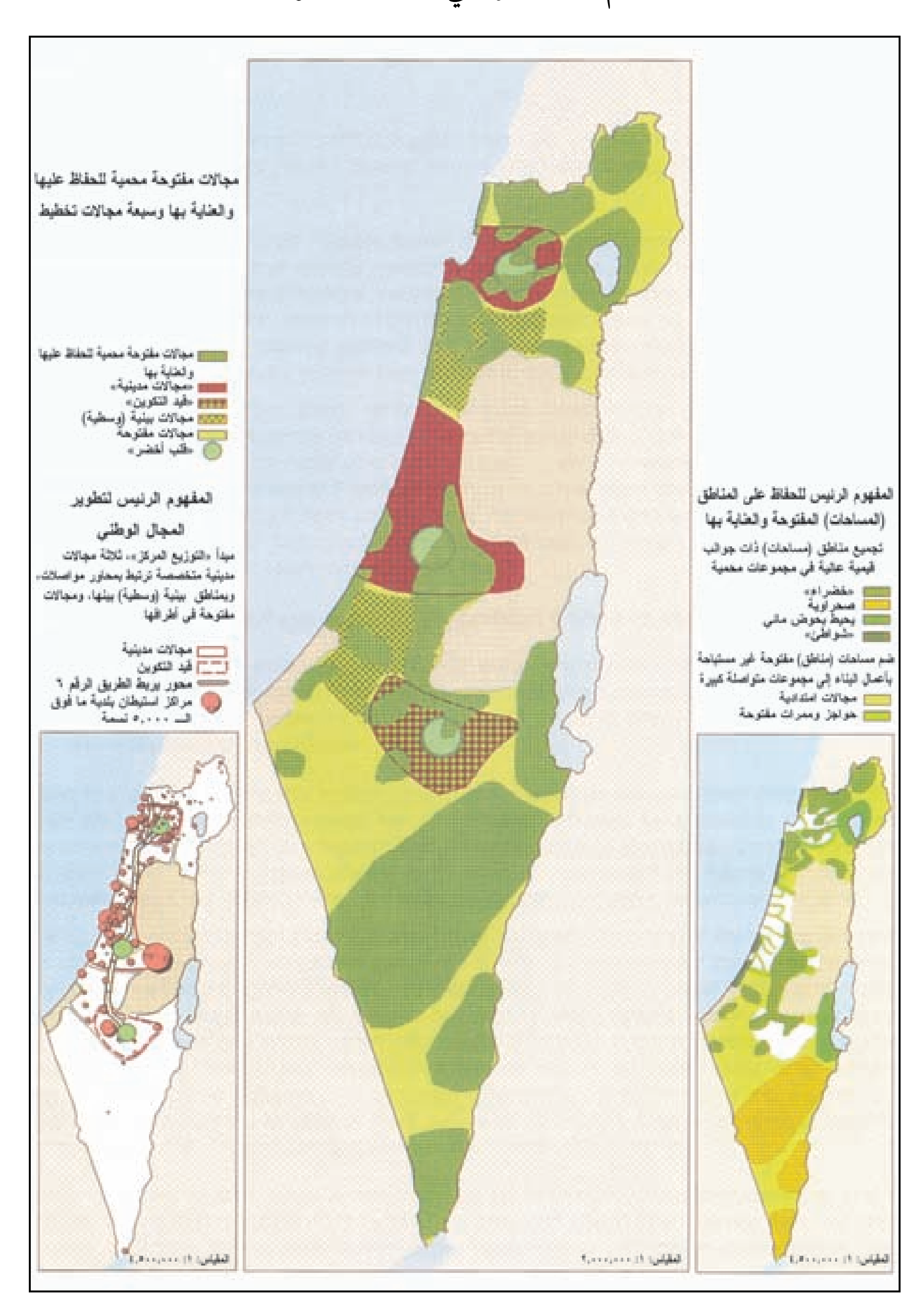
الخريطة رقم (٢٩)
نطاق المناطق (المساحات) الخالية وجوانبها القيمية ـ ١٩٩٤ مقارنة بالمساحات الإضافية المطلوبة للتطوير حتى العام ٢٠٢٠



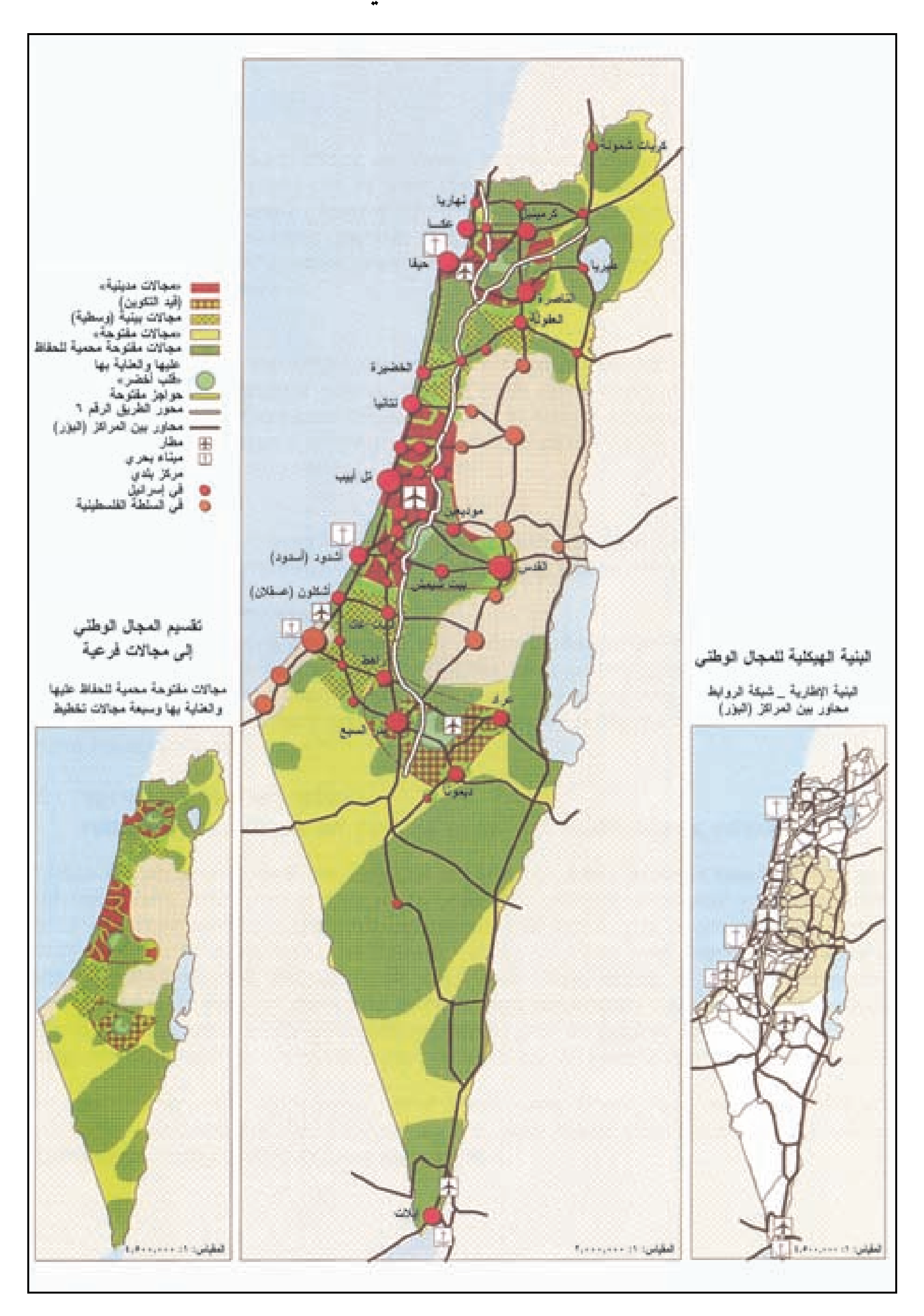
الخريطة رقم (٣٠)
نطاق المناطق (المساحات) المبنية والمفتوحة ٢٠٢٠



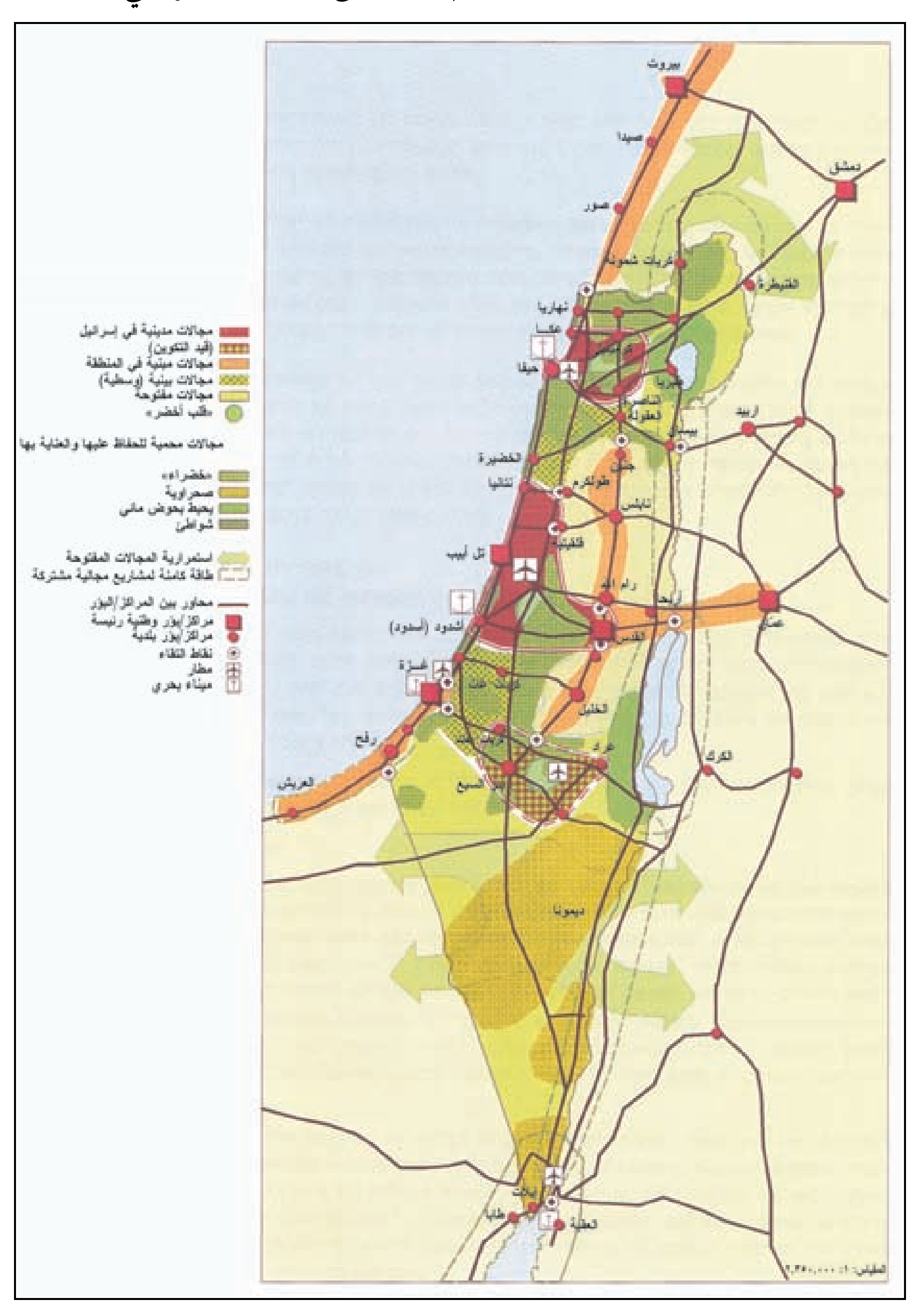
الخريطة رقم (٣١)
تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية



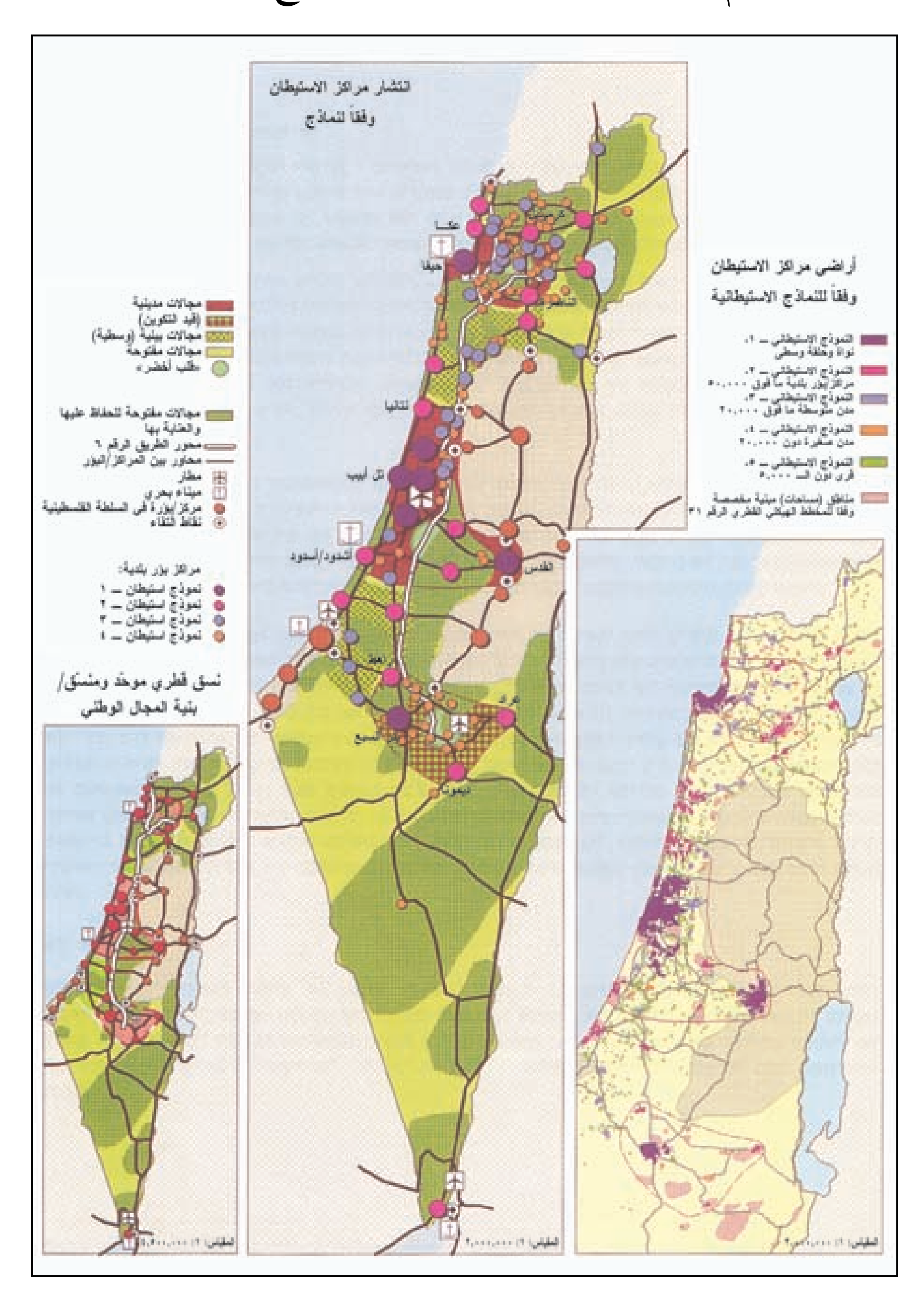
الخريطة رقم (٣٢)
بنية المجال الوطني



الخريطة رقم (٣٣)
إسرائيل في محيط يسوده السلام
الانعكاسات المجالية للعلاقة الإقليمية على بنية المجال الوطني



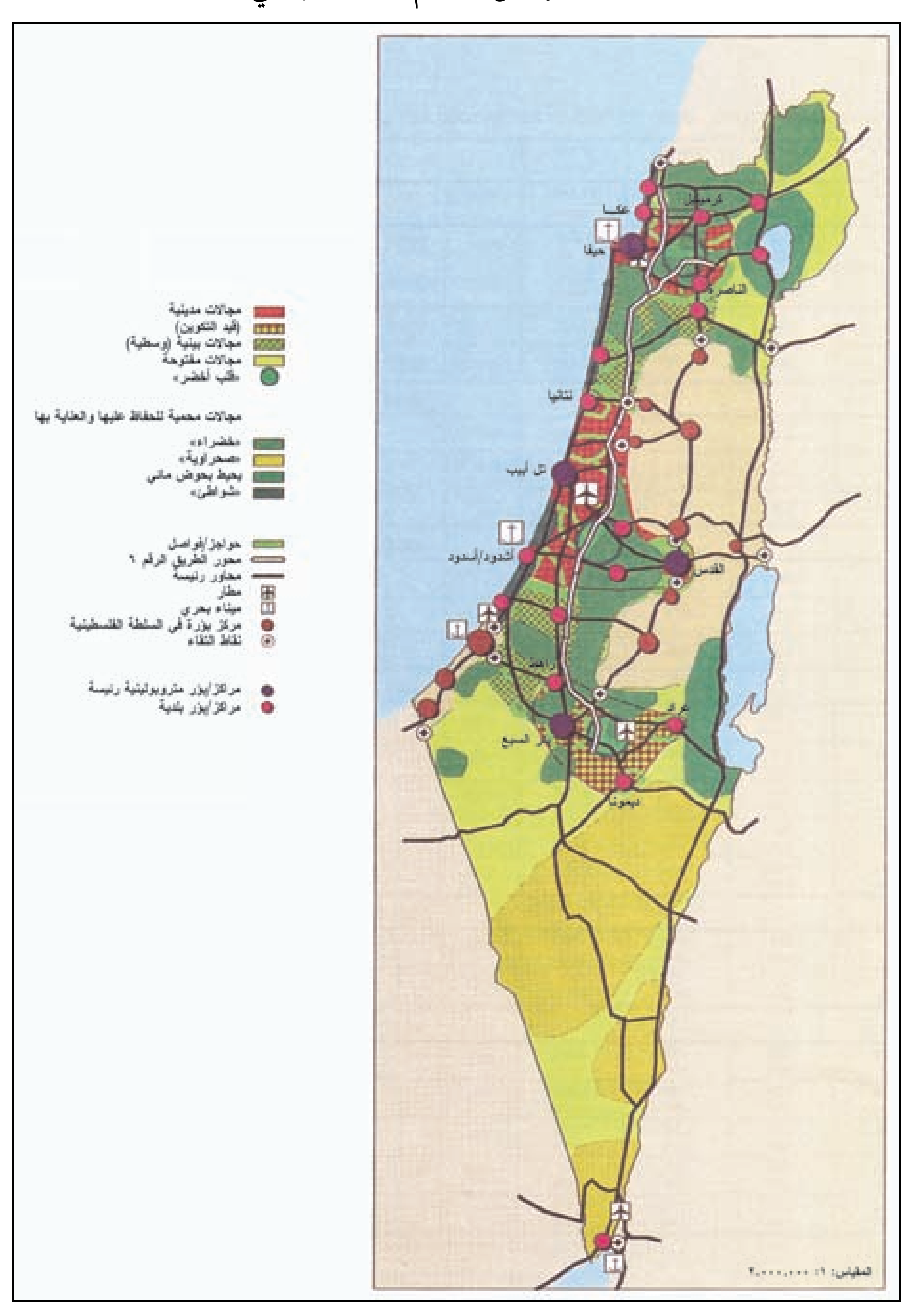
الخريطة رقم (٣٤)
نظام مراكز الاستيطان والنشاطات وفقاً لنماذج الاستيطان



الخريطة رقم (٣٥)

«صورة المستقبل» ـ استراتيجية موحدة ومنسقة

المخطط الرئيس لتنظيم المجال الوطني



٢ - ٧٥٨

فهـــرس(*)

(*) تم اعتماد الترقيم المتسلسل في المجلدات الستة الواقع إلى يسار الصفحة للإشارة إلى أرقام صفحات مصطلحات الفهرس في متن هذا الكتاب.